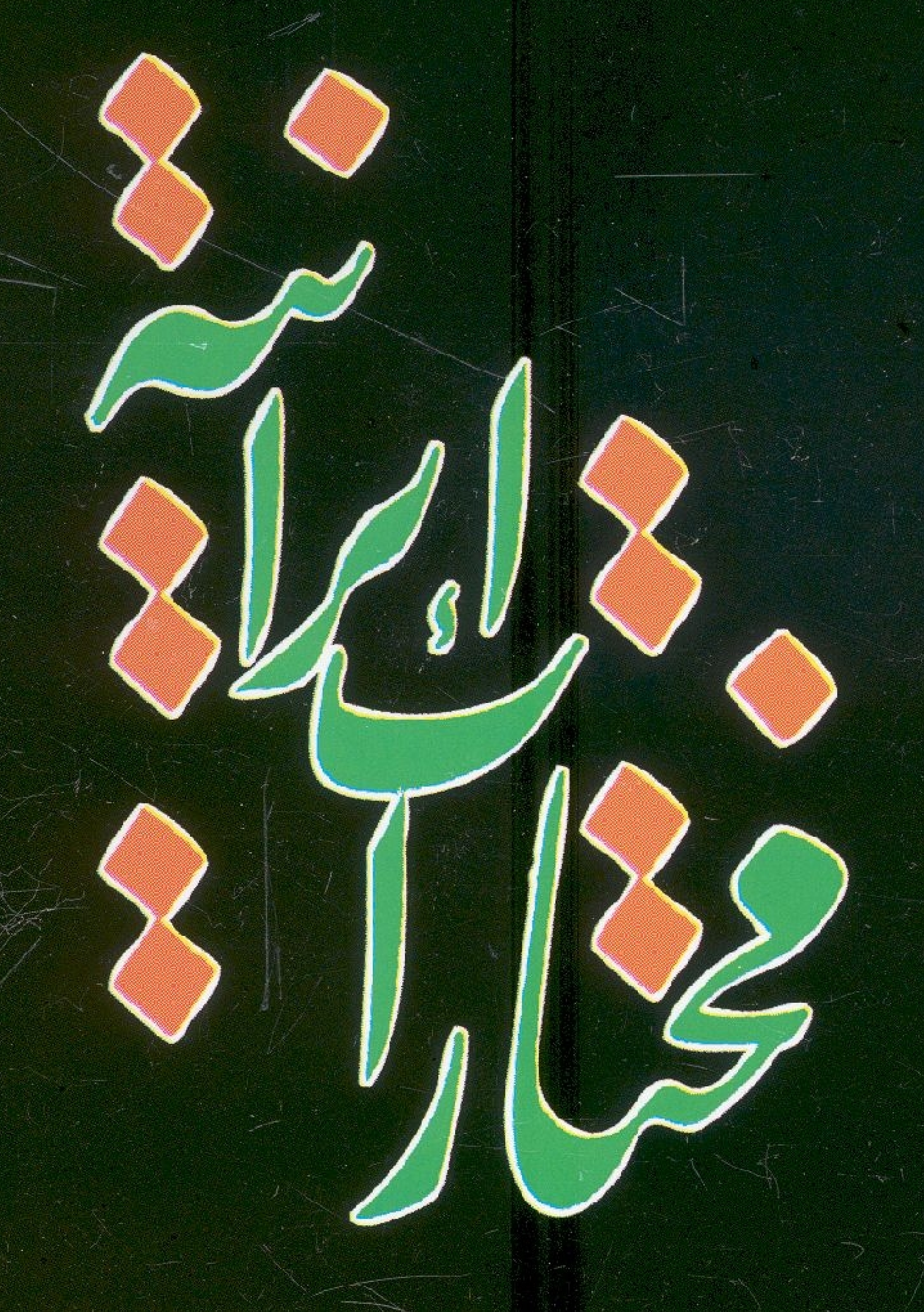
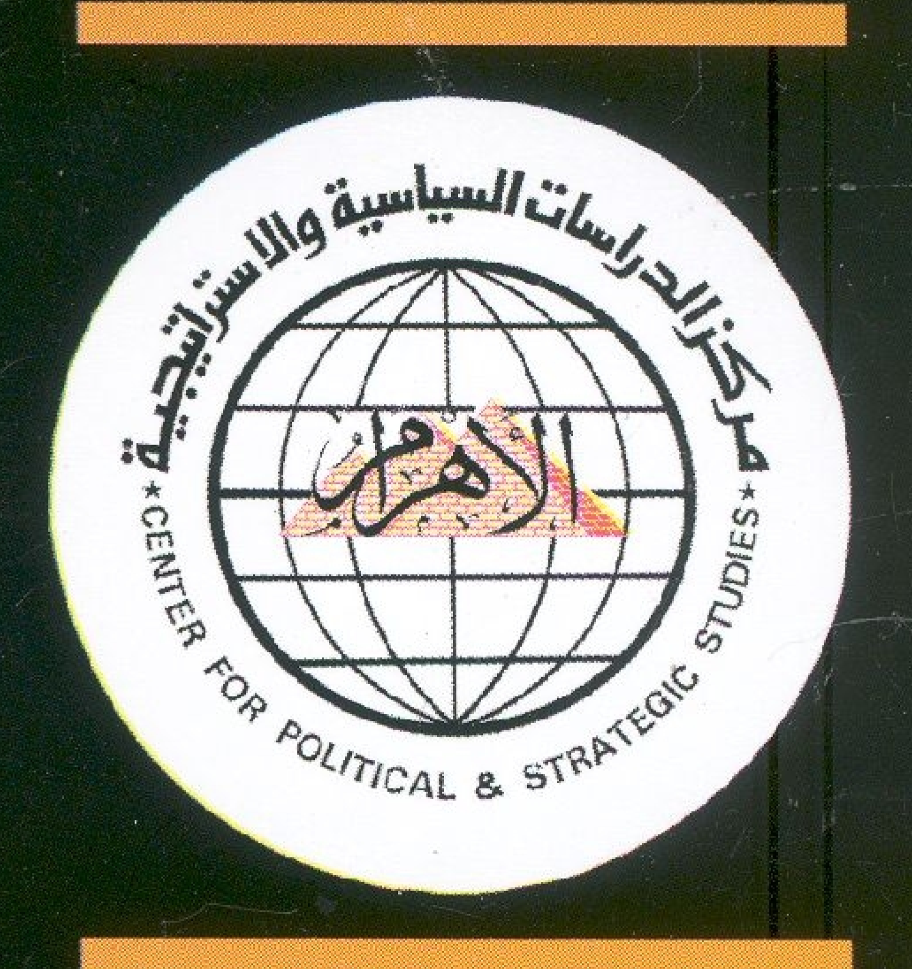




السنة العاشرة
العدد ١١٢ . نوفمبر ٢٠٠٩



- إيران وتركيا و"فراغ القوى" فى الشرق الأوسط
- إشكاليات السياسة الخارجية لأحمدي نجاد.
- هل انتهت الأزمة السياسية فى إيران.
- التركيبة السياسية العراقية على أعتاب الانتخابات.
- أهداف وأولويات زيارة ليبرمان إلى أفريقيا.
- عالم أوباما النووى من الخيال الى الحقيقة.

١١٢



السنة العاشرة - العدد ١١٢ -نوفمبر ٢٠٠٩

صورة الغلاف :

حرص مشترك تركي - إيراني على عدم الركون إلى الخارج للحصول على حلول للمشاكل والأزمات التي تواجه الدول الإسلامية، وإعطاء الأولوية للحلول والآليات الداخلية الإسلامية.

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ت : ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٢٥٧٨٦٠٢٣ / ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

إيران وتركيا و"فراغ القوى"

تحليل الخطاب السياسى لكل من الرئيسين الإيرانى محمود أحمدى نجاد والتركى عبدالله جُل فى القمة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى فى منظمة المؤتمر الإسلامى (كومسيك) التى عقدت فى اسطنبول يومى الثلاثاء والأربعاء (١٠ و ١١ نوفمبر الجارى) يكشف عن قدر كبير من التقارب فى المفاهيم، سواء ما يتعلق بالطموحات أو ما يتعلق بالأدوار وخاصة فى إطار منظومة العمل الإسلامى سواء كان جماعياً من خلال منظمة المؤتمر الإسلامى أو ثنائياً بين إيران وغيرها من الدول الإسلامية وتركيا وغيرها من الدول الإسلامية.

الرئيس التركى عبدالله جل ركز فى كلمته الافتتاحية بقمة الـ "كومسيك" على ضرورة تعزيز التعاون بين دول المنظمة لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها بدلاً من الركون للحلول الخارجية، ودعا إلى تطوير التعاون المشترك لإعطاء المثل الأفضل عن الحضارة الإسلامية ورسالة السلام التى تحملها. أما الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد فطالب بوضع الآليات السلمية للتعاون بين الدول الإسلامية لخلق عالم جديد أكثر عدالة واستقراراً واتخاذ زمام المبادرة لتحسين مستقبل العالم الإسلامى بدلاً من الانتظار لفرض أجندات خارجية عليه.

حرص مشترك تركى - إيرانى على إحداث حركة نهوض إسلامى تليق بالإسلام والمسلمين، واهتمام بضرورة عدم الركون إلى الخارج للحصول على حلول للمشاكل والأزمات التى تواجه الدول الإسلامية، وإعطاء الأولوية للحلول والآليات الداخلية الإسلامية.

هل هذا يعنى أن هناك فرصاً حقيقية لتأسيس محور إيرانى - تركى أو شراكة استراتيجية إيرانية - تركية يمكن أن تؤسس لخرائط جديدة للتحالفات والصراعات فى إقليم الشرق الأوسط؟

السؤال بهذا المعنى يفتح أبواباً واسعة من عشرات الأسئلة الفرعية عن خريطة المصالح المشتركة بين إيران وتركيا، وإلى أى حد يمكن أن تتفوق هذه المصالح المشتركة على ما بين الدولتين من خلافات ومنافسات يرقى بعضها إلى مستوى الصراعات؟، وهل أصبحت تركيا أولوية لإيران هذه الأيام ولماذا؟ وهل أصبحت إيران أولوية لتركيا ولماذا؟، آخذين فى الاعتبارات أهمية ومركزية مصالح تركيا مع الغرب الأمريكى أولاً والأوروبى ثانياً ومع الدولة الإسرائيلية ثالثاً، وهى مصالح تعبر عن نفسها فى تحالفات وشراكات اقتصادية واستراتيجية تتعارض مع إغراءات التقارب التركى مع إيران، لاسيما فى ضوء عمق الخلافات بين الأطراف الثلاثة: أمريكا والاتحاد الأوروبى وإسرائيل مع إيران.

زيارة الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد لاسطنبول وترأسه وفد بلاده فى مؤتمر قمة الكومسيك بعد أقل من أسبوعين من زيارة رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية لطهران، والذى طرح أفكاراً "أكثر ثورية" من منظور التحول فى العلاقات التركية - الإيرانية، والتقارب فى الأفكار الخاصة بالمهام الواجب القيام بها من جانب الدول الإسلامية بين كل من الرئيس الإيرانى ونظيره التركى، كل ذلك يزيد تلك التساؤلات تعقيداً خصوصاً أن ما دعا إليه أردوغان فى طهران لقى ترحيباً شديداً من الزعماء الإيرانيين خاصة المرشد الأعلى السيد على خامنئى ورئيس الجمهورية محمود أحمدى نجاد.

أردوغان الذى استقبلته إيران بحفاوة بالغة يوم السابع والعشرين من أكتوبر الفائت كان قد حرص، قبل وصوله إلى طهران، على إدانة السياسة الغربية إزاء البرنامج النووى الإيرانى، ودافع عن حق إيران فى امتلاك برنامج نووى سلمى، وحذر من أى سياسة عقابية ضد إيران يدفع ثمنها الشعب الإيرانى على نحو ما حدث مع الشعب العراقى، لكنه، وأمام الحفاوة التى استقبل بها، والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التى جرى التوقيع عليها ما جعله يتباهى بما تحقق من ارتفاع حجم التبادل التجارى بين البلدين إلى ستة أضعاف حتى وصل إلى ١٢ مليار دولار متوقعاً أن يصل بحلول عام ٢٠١٢ إلى ٢٠ مليار دولار، تجاوز كل ما هو متوقع من طموحات للعلاقات التركية - الإيرانية عندما شدد على أن "إيران وتركيا محور للاستقرار فى المنطقة"، وأكد على أن "اللاعبين الدوليين فشلوا فى تحقيق السلام العالمى"، وأنه لم يعد ممكناً "إملاء الحلول لمشاكل المنطقة من خارجها".

أفكار ثلاثة شديدة الأهمية: أولها، أن إيران وتركيا أضحتا محوراً للاستقرار الإقليمى. وثانيها، فشل اللاعبين الدوليين فى تحقيق السلام والاستقرار، والمقصود هنا هو فشل النظام الأمريكى - الإسرائيلى لقيادة الشرق الأوسط المفروض على المنطقة منذ عقدين تقريباً (خاصة بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١) وظهور فراغ قوة إقليمى بات فى حاجة إلى من يملأه. وثالثها، أن إيران وتركيا هما القوتان المؤهلتان لملء هذا الفراغ فى القوة حيث بات من غير المقبول أن تأتى أطراف من خارج الإقليم لإدارة شئونه.

فى الشـــــرق الأوســـــــط

هذه الأفكار تزداد أهميتها إذا أخذنا فى الاعتبار الرسائل التى حرص أردوغان على إرسالها لكل من الحليفين التقليديين لتركيا: الولايات المتحدة وإسرائيل قبيل ذهابه بأيام قليلة لطهران خاصة إلغاء تركيا مشاركة إسرائيل فى أهم مناوراتها الجوية السنوية مع حلف شمال الأطلسى والولايات المتحدة المعروفة باسم مناورة "نسر الأناضول"، وإقفال الأجواء التركية أمام المقاتلات الإسرائيلية، وتأييده حق إيران فى التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، واعتباره أى عمل عسكرى ضد إيران "ضرباً من الجنون"، وانتقاداته الشديدة للسياسة الأمريكية والإسرائيلية بالنسبة للشعب الفلسطينى.

تجاوب إيران مع هذه الأفكار كان ملفتاً ومثيراً، فإذا كان المرشد الأعلى السيد على خامنئى قد تجاوب مع هذه الأفكار بالدعوة إلى تعزيز التعاون بين تركيا وسوريا وإيران والعراق، على نحو ما سبق أن دعا الرئيس السورى بشار الأسد، وهو ما يكشف حرصاً إيرانياً على مأسسة أفكار أردوغان، وربما يحمل طموحاً لتأسيس مجلس للتعاون الاستراتيجى الإيرانى - التركى على نحو المجالس التى أسستها تركيا مع العراق وسوريا، فإن الرئيس الإيرانى كان أكثر صراحة فى التقاط أفكار أردوغان والبناء السريع عليها.

فقد أكد أحمدى نجاد على أن "تركيا وإيران يمكنهما أن يملآ الفراغ الناتج عن فشل سياسات الدول الغربية"، موضحاً أنه "كلما وسعت الدول الإقليمية علاقاتها واقتربت من بعضها، كلما أمكنها حل مشاكلها والحد من أصحاب النيات السيئة الذين يتآمرون ضدها"، مشيراً إلى أن "سياسات الدول الغربية فى المنطقة تواجه حالياً مأزقاً حاداً وأزمات جمّة والعالم اليوم بحاجة إلى سياسات جديدة".

هذه السياسات الجديدة، فى رأى أحمدى نجاد، تبدأ بتوافق إيرانى - تركى لملء فراغ انحسار القوة الأمريكية، من منطلق إدراكه لفشل مشروع السلام الأمريكى - الإسرائيلى بعد تنكر واشنطن لوعودها الخاصة برفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية واعتبار وقف الاستيطان شرطاً أساسياً لبدء التفاوض الإسرائيلى - الفلسطينى، ورفضها لتقرير القاضى الدولى جولدستون الخاص بجرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة، ومن منطلق الوعى بأزمات أمريكا فى أفغانستان والعراق ناهيك عن الأوضاع الداخلية الأمريكية التى من شأنها أن تفرض ذلك الانحسار الذى يجرى الحديث عنه للدور الأمريكى فى الشرق الأوسط.

ما عبر عنه القادة الإيرانيون والأتراك على مدى الأسبوعين الماضيين قد يحمل رؤى جديدة مناقضة للمنظور التقليدى لهيكلية النظام الإقليمى الراهن فى الشرق الأوسط، وهو المنظور الذى يحدد ثلاثة قوى إقليمية سياسية متنافسة فى الإقليم هى إسرائيل وإيران وتركيا، ويجعل من إسرائيل دولة ساعية للهيمنة ومن إيران دولة مناوئة أى رافضة لهذه الطموحات الإسرائيلية وساعية إلى فرض نفسها قوة مهيمنة بديلة، فى حين أن تركيا تقوم بدور الموازن الإقليمى.

قد يكون التوصيف صحيحاً بالنسبة لدور كل من إسرائيل وإيران، لكن المشكلة تتعلق بالدور التركى، حيث تكشف الأدوار والسياسات الإقليمية التركية الجديدة نحو العالم الإسلامى والشرق الأوسط أن تركيا حريصة على أن تكون قوة فاعلة وقائدة إقليمية، ربما بأدوات ووسائل مختلفة عن إسرائيل وإيران، لكنها، قطعاً، لا تكتفى بدور الموازن أو الوسيط بين إسرائيل وإيران.

التوجهات التركية الجديدة تكشف أيضاً تقارباً مع إيران على حساب العلاقات التقليدية مع إسرائيل، لكن، وحتى الآن، من الصعب الحديث عن قطيعة تركية مع إسرائيل، أو عن أزمة فى العلاقات التركية - الأمريكية، وربما يكون الأصح هو الحديث عن إعادة هندسة الدور الإقليمى لتركيا ضمن إعادة هندسة أوسع لخريطة توازن قوى وخرائط التحالفات والصراعات الإقليمية بما يتوافق مع أهداف وطموحات "العثمانية الجديدة" فى تركيا التى يجرى تأسيسها وفق منظومة أفكار زعماء حزب العدالة والتنمية الثلاثة: رجب طيب أردوغان (رئيس الحكومة وزعيم الحزب) وعبد الله جل (رئيس الجمهورية) وأحمد داوود أوغلو (وزير الخارجية).

طموحات قد تلتقى وقد تبتعد مع كل من إيران وإسرائيل حسب خريطة المصالح والأولويات التركية ووفق حاجات الأمن التركى وضرورات المصالح السياسية، وهى معادلة يبدو أنها ستبقى صعبة الفهم أو الهضم سواء من جانب إيران أو إسرائيل مع بقاء الدور العربى غائباً، إذ أن ظهور قوة عربية قائدة قادرة على المنافسة ربما يؤدى، ضمن ما سوف يؤدى، إلى مزيد من الوضوح لألوان الحركة التركية التى مازالت غير واضحة أو غير محددة المعالم. فمثل هذا الدور العربى سيكون قوة كاشفة للحقائق الغائبة فى محتوى الدور الإقليمى التركى الجديد.

د. محمد السعيد إدريس

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية
في شهر مهر ١٣٨٨هـ.ش.
الموافق سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩م

كانت المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية أهم الموضوعات التي جذبت انتباه الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر مهر ١٣٨٨هـ.ش. الموافق سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩م، ويأتي على رأسها حضور الرئيس أحمدي نجاد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والكلمة التي ألقاها هناك، حيث واجه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد العديد من المشاكل مع النخبة بسببها، سواء في النقد الموجه لها، أو في رد فعل تكتل الدول الكبرى في مواجهة طرحه وانسحاب بعض الوفود أثناء إلقاء كلمته. وقد أشارت الصحف الإيرانية إلى وجود إشكاليات في السياسة الخارجية لأحمدي نجاد هي التي تسبب له هذه المشاكل، أهمها عدم انسجام هذه السياسة مع ظروف الساحة الدولية، وثانيها المبالغة في المثالية لرؤى وبنى وتصورات هذه السياسة، وثالثها عدم قدرة الآليات التي اتخذها أحمدي نجاد على تنفيذ هذه السياسة، مما أوجد نوعا من الغموض، وأحيانا التضارب، وأحيانا عدم الفهم أو الفهم الخاطيء لهذه السياسة. وقد أبرزت الصحف المعارضة قول محسن رضائي أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام: أنا قلق من أن يعتقد العالم من المشاكل التي بيننا وبين الدول الأخرى أنه ليست لدينا قيم، أو نظريات للتعامل، أو الحوار الدولي، وأننا نسعى لملأ الفراغ الفكري لدينا بإيجاد هذه المشاكل، وهذه نقطة خطيرة. ومع تأييد محسن رضائي لطرح رؤية إيران حول إصلاح المجامع الدولية، إلا أنه لا يتفق مع أسلوب أحمدي نجاد وآلياته، ومن ثم فإنه ينصح بتجنب إيجاد أي نوع من المشاكل يؤدي إلى سوء الفهم هذا على المستوى الدولي، مؤكدا أن الإيرانيين أصحاب قيم ونظريات بالقدر الكافي، ولديهم صرح هائل لها في الجامعات والنخبة، ويستطيعون أن يطرحوها على العالم من أجل حل المشاكل البشرية والإنسانية في المجامع العلمية والدولية، ويمكنهم أن يحظوا من خلالها بالمكانة التي تليق بهم بين الأمم، دون حاجة لإثارة المشاكل.

ومع نشر الصحف لخطاب الرئيس أحمدي نجاد في الجمعية العامة للأمم المتحدة كاملا، إلا أن صحف المعارضة تناولته بالنقد، فقد أكدت أن أحمدي نجاد يجمع مابين التمني وتقرير الواقع، فليست لدى أحمدي نجاد أسانيد يستطيع أن يقدمها حول انتهاء عهد الفكر الرأسمالي، بما يدعم رأيه من عدم امكانية استمرار الوضع الموجود على الساحة الدولية، ربما حدث تطور في مفاهيم العولمة، لكن ليس إلى الحد الذي يوجد بديلا لها، مع تلك القوة التي تستند إليها قيادة هذا النظام، وأنه مازال هناك صراع بين الأديان والثقافات، يسعى لتقسيم العالم إلى طبقات ثقافية ودينية، فضلا عن إطلاق يد الليبرالية الفكرية في دفع المجتمع الإنساني في اتجاه العلمانية. لذلك فالمطالبة بتغيير جذري لنوع النظرة للعالم والإنسان، على أساس تنظيمات عادلة وإنسانية جديدة تبني غدا مشرقا، يتعاون الجميع على إيجادها، مرتبط بالدول الكبرى ومدى استعدادها لتغيير بنى المنظمات التي أقامتها من قبل على أسس جديدة. وقد انتقد مرتضى كاظميان في افتتاحية صحيفة ابتكار(٥مهر١٣٨٨هـ.ش.) الخطاب بقوله: إن أحمدي نجاد لايستطيع أن يحقق أهداف السياسة الخارجية بابتسامة أمام الصحفيين الكبار في أجهزة الإعلام الغربية والعالمية، أو بالطعن أو الانتفاض أو بسؤال في الرد على سؤال أو ببرودة الأعصاب في الرد، أو بالتعميم

في مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو بالاعتماد على النفس في الخطاب، أو الإشارة إلى تغيير الواقع الداخلي في إيران، لقد انكشف العمق الاستراتيجي الذي كان أحمدي نجاد يتحدث عنه في دعاياته الانتخابية، فهو يبحث عن هذا العمق في دول البحر الكاريبي أو الدول الأفريقية والأسيوية مثل موريتانيا وليبريا ونيبال التي تعاني من آلاف المشاكل الداخلية والاقتصادية والاجتماعية، فكيف يحقق العمق الاستراتيجي هذا لأحمدي نجاد وآلياته المصالح الوطنية الإيرانية، وهل يتوازن فيه المكسب مع الخسارة، وهل تتوافق هذه الاستراتيجية وآلياتها مع الأهداف القومية، ورأي أغلبية المواطنين والنخبة؟

وأبرزت الصحف المعارضة اقتراح أحمدي نجاد التخطيط للتغيير على خمسة محاور، وانتقدت هذه المقترحات بأنها تبدو نظرية ولم يتم التمهيد لها بإيجاد آليات تساعد على تحقيقها، في حين أبرزت الصحف المؤيدة للرئيس قول رحيم مشائي: إن كل عمل صحيح ينبغي أن يكون له منطق، والكلام المؤثر له بنية ونظرة يمكنه أن ينقل المفهوم إلى المجتمع، وهو ما اتصف به كلام الرئيس إلى الجمعية العامة خلال الدورات الخمس السابقة، وقد عرض الرئيس موقف إيران الأصولي والمنطقي، وكلامه لم يكن سياسيا بقدر ما كان عقائديا، ينظر للمستقبل بوضوح ويمنح الأمل للبشر، والإصلاحات التي طرحها لإدارة شئون العالم تأخذ المستقبل في اعتبارها، وهي مأخوذة من مدرسة الإسلام وخاصة مدرسة التشيع. إنهم يريدون لإيران أن تنزوي وتترك الساحة، ولكنهم هم الذين اضطروا لترك الساحة، وإن تقييم اهتمام الحاضرين أو عدم اهتمامهم بحديث الرئيس يتعلق بصمت القاعة وتعليق سماعات الترجمة في آذانهم، وليس بانسحاب بعض الوفود. كما أبرزت رأي حشمت الله فلاحت عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني أن الرئيس أحمدي نجاد كان دبلوماسيا في حديثه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من السابق، فقد أثار الموضوعات التي تهم الجميع وكان نقده لحق الفيتو فلسفيا، وكان طرحه لفكرة الاستفتاء من أجل حل المشكلة الفلسطينية تفسيرا لفكرة إزالة إسرائيل دون النبش في قبور التاريخ، ومؤكدا لمقترحات إيران العملية في حل المشاكل الدولية، ورغبتها في إزالة التوتر.

كان المشروع النووي الإيراني أحد أهم الموضوعات التي تناولتها الصحف هذا الشهر، حيث أبرزت قول الرئيس أحمدي نجاد في دفاعه عن موقف بلاده: الملف النووي متعلق بالوكالة الدولية ومسيرته واضحة، ونحن نقوم بواجباتنا، وندافع أيضا عن حقوقنا، ونحن نعتبر القنبلة الذرية عملا غير إنساني، وقد انتهى عهدها، ويؤكد تقرير الوكالة الدولية أنه لا يوجد أي انحراف في البرنامج النووي الإيراني عن مساره السلمي. وأبرزت الصحف اتهام أحمدي نجاد الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» بالكذب عندما قال: إنه كان على علم بمحطة تخصيب اليورانيوم الثانية التي أعلنت إيران مؤخرا عن امتلاكها لها، وزعم أن بناء هذه المحطة بدأ قبل سنوات. وقد أبرزت الصحف دفاع المسئولين بأن اتهام إيران ببناء محطة تخصيب ثانية لليورانيوم بشكل سري غير صحيح، وأنه لو كانت محطة سرية لما أبلغنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنه طبقا لقوانين الوكالة الدولية ينبغي التبليغ عن إنشاء مجمع لتخصيب اليورانيوم قبل حقن الغاز بستة أشهر، وبذلك نكون قد أبلغنا الوكالة قبل الموعد القانوني بثمانية عشر شهرا، وهو ما يستحق التقدير وليس الضجة. وقد أبرزت الصحف دعم المسئولون العسكريون موقف الرئيس. كما أبرزت الصحف المناورات العسكرية التي أجراها الحرس الثوري الإيراني بالصواريخ، والتي أعلن خلالها عن اختباره بنجاح صاروخا طويل المدى قادرا على ضرب إسرائيل وقواعد أمريكا في الخليج، وأبرزت قول العميد حسين سلامي قائد السلاح الجوي في جيش الحراس أن كل الأهداف بالمنطقة مهما كان موقعها ستكون داخل مدى هذه الصواريخ. كما أشارت إلى أن هذه المناورات تأتي مع اجتماع القوى الدولية مع إيران في جنيف، حيث نجحت طهران في فرض أمر واقع على الغرب يتمثل في تخطي مسألة تخصيب اليورانيوم في برنامج المحادثات والتفاوض مع إيران في إطار الاعتراف بوصولها إلى مرحلة الشراكة النووية، وعرض إيران على دول الغرب شراء وقود نووي لأنشطتها النووية التي تستخدم في الأغراض السلمية، ومن ثم فإن هذه المناورات تحمل أيضا عدة رسائل للغرب منها استمرار إيران في الاستعداد للدفاع عن أراضيها، والرد على ما تروجه وسائل الإعلام الإسرائيلية حول الإعداد لضربة عسكرية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية.

وتظل مسألة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أحد الموضوعات التي تشغل بال الصحف الإيرانية، بدءا من نوع المباحثات التي يمكن أن تتم مع الولايات المتحدة الأمريكية ، واستعداد إيران للتباحث مع الولايات المتحدة الأمريكية في كل القضايا دون شروط مسبقة، أو تصريحات الزعيم خامنئي بأن الولايات المتحدة تخوض حربا ناعمة ضد إيران، تستهدف إضعاف مقام الزعامة وولاية الفقيه في الجمهورية الإسلامية، وإيجاد هوة بين النخبة والمجتمع، وتقليل شعبية القوات المسلحة بين الجماهير، وضرب الوحدة السياسية والانسجام الوطني، وتعميق عدم الثقة بين جماهير الشعب والمسئولين وأجهزة الإعلام الوطنية. كما أبرزت الصحف انتقاد أحمد توكلي نائب طهران في مجلس الشورى الإسلامي حديث أحمدي نجاد بأنه رغم أصالته ومنطقيته وأدبياته، به نعومة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية مضرة ولا تفيد، لأن أمريكا والغرب لم يبدوا حتى الآن أية مرونة لإيران، وكلامهم ليس دليلا على المرونة.

قضية العدد

إشكاليات السياسة الخارجية لأحمدي نجاد

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من الواضح أن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد يواجه بسبب سياسته الخارجية العديد من المشاكل، سواء في النقد الموجه لها من النخبة في الداخل، أو في تكتل الدول الكبرى في مواجهة هذه السياسة، وإيجاد مشاكل ومضايقات وعقوبات ضد إيران بسببها. وإن رؤية فوقية للموقف العام تشير إلى وجود إشكاليات في السياسة الخارجية لأحمدي نجاد هي التي تسبب له هذه المشاكل، أهمها عدم انسجام هذه السياسة مع ظروف الساحة الدولية، وثانيها المبالغة في المثالية لرؤى وبنى وتصورات هذه السياسة، وثالثها عدم قدرة الآليات التي اتخذها أحمدي نجاد على تنفيذ هذه السياسة، مما أوجد نوعا من الغموض، وأحيانا التضارب، وأحيانا عدم الفهم أو الفهم الخاطيء لهذه السياسة. يقول محسن رضائي أمين عام مجمع تحديد مصلحة النظام: أنا قلق من أن يعتقد العالم من المشاكل التي بيننا وبين الدول الأخرى أنه ليست لدينا قيم، أو نظريات للتعامل، أو الحوار الدولي، وأننا نسعى لملأ الفراغ الفكري لدينا بإيجاد هذه المشاكل، وهذه نقطة خطيرة. وأنا أطالب المسئولين بالابتعاد عن الانفعال في إدراك المصالح القومية لإيران في العلاقات الدولية وعلى المستوى العالمي، لأن الأوضاع ستزداد سوءا إذا لم تتوصل إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء مبتكر، يجعل التعامل مع الاتحاد الأوربي هامشيا، إن حديث أحمدي يشجع أوربا على اتخاذ مواقف متشددة ليست لصالح إيران.

إن نظرة متأنية لخطاب الرئيس أحمدي نجاد في الجمعية العامة للأمم المتحدة توضح جوانب من إشكاليات سياسته الخارجية، فقد أكد في هذا الخطاب على عدة نقاط أساسية، أولها: عدم إمكانية استمرار الوضع الموجود على الساحة الدولية، وانتهاء عهد فرض الفكر الرأسمالي القاسي لمجموعة معينة من الدول على المجتمع الدولي، وتوسيع مجال السيطرة على العالم باسم العولمة، فقد انتهى عصر الإمبراطوريات. والإشكالية في هذه النقطة أن أحمدي نجاد يجمع مابين التمني وتقرير الواقع، فليست لدى أحمدي نجاد أسانيد يستطيع أن يقدمها حول انتهاء عهد الفكر الرأسمالي، بما يدعم رأيه من عدم امكانية استمرار الوضع الموجود على الساحة الدولية، ربما حدث تطور في مفاهيم العولمة، لكن ليس إلى الحد الذي يوجد بديلا لها، مع تلك القوة التي تستند إليها قيادة هذا النظام.

ثانيها: وجود اتجاه إيماني بالله ورسالاته ورغبة في اتباع تعاليم الأنبياء، واحترام كرامة الإنسان ومحبة الإنسانية، وإقامة عالم فياض بالأمن والحرية والرخاء والسلام الدائم القائم على العدل والقيم المعنوية للجميع. وهذه النقطة أيضا تمثل رغبة لا تواكبها أحداث واقعية، فمازال هناك صراع بين الأديان والثقافات، يسعى لتقسيم العالم إلى طبقات ثقافية ودينية، فضلا عن إطلاق يد الليبرالية الفكرية في دفع المجتمع الإنساني في اتجاه العلمانية.

ثالثها: المطالبة بتغيير جذري لنوع النظرة للعالم والإنسان، على أساس تنظيمات عادلة وإنسانية جديدة تبني غدا مشرقا، يتعاون الجميع على إيجادها. وتحقيق هذه النقطة مرتبط بالدول الكبرى ومدى استعدادها لتغيير بنى المنظمات التي أقامتها من قبل على أسس جديدة. رابعها: موقف إيران واضح ومحدد في أن شعب إيران راغب في إقامة عالم من الجمال والمحبة لكل البشر، وأنه من خلال دفاعه عن حقوقه القانونية المشروعة يحرس السلام والأمن الدائمين لكل الشعوب على أساس العدالة والقيم المعنوية وكرامة الإنسان، وعلى أتم استعداد للمشاركة الفعالة في الإصلاحات الجذرية للنظام العالمي. إلا أن موقف إيران يشوبه بعض التصرفات التي توحي بالغموض وتؤدي إلى الشك في حقيقة الموقف الإيراني، ولا تنفي عنه الأطماع أو التوجهات المتطرفة. يقول مرتضى

كاظميان في مقال له بصحيفة ابتكار(٥مهر١٣٨٨هـ.ش.): إن أحمدي نجاد لا يستطيع أن يحقق أهداف السياسة الخارجية بابتسامة أمام الصحفيين الكبار في أجهزة الإعلام الغربية والعالمية، أو بالطعن أو الانتفاض أو بسؤال في الرد على سؤال أو ببرودة الأعصاب في الرد، أو بالتعميم في مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو بالاعتماد على النفس في الخطاب، أو الإشارة إلى تغيير الواقع الداخلي في إيران، لقد انكشف العمق الاستراتيجي الذي كان أحمدي نجاد يتحدث عنه في دعاياته الانتخابية، فهو يبحث عن هذا العمق في دول البحر الكاريبي أو الدول الأفريقية والأسيوية مثل موريتانيا وليبريا ونيبال التي تعاني من آلاف المشاكل الداخلية والاقتصادية والاجتماعية، فكيف يحقق العمق الاستراتيجي هذا لأحمدي نجاد وآلياته المصالح الوطنية الإيرانية، وهل يتوازن فيه المكسب مع الخسارة، وهل تتوافق هذه الاستراتيجية وآلياتها مع الأهداف القومية، ورأي أغلبية المواطنين والنخبة؟ ومع تأييد محسن رضائي لطرح رؤية إيران حول إصلاح المجامع الدولية، إلا أنه لا يتفق مع أسلوب أحمدي نجاد وآلياته، ومن ثم فإنه ينصح بتجنب إيجاد أي نوع من المشاكل يؤدي إلى سوء الفهم هذا على المستوى الدولي، مؤكدا أن الإيرانيين أصحاب قيم ونظريات بالقدر الكافي، ولديهم صرح هائل لها في الجامعات والنخبة، ويستطيعون أن يطرحوها على العالم من أجل حل المشاكل البشرية والإنسانية في المجامع العلمية والدولية، ويمكنهم أن يحظوا من خلالها بالمكانة التي تليق بهم بين الأمم، دون حاجة لإثارة المشاكل.

اقترح أحمدي نجاد التخطيط للتغيير على خمسة محاور، هي: إصلاح بنية منظمة الأمم المتحدة على أساس عصري وشعبي ومحايد وحر وعادل ومؤثر على العلاقات الدولية. إصلاح مجلس الأمن على أساس إلغاء التمييز بحق الفيتو، ومنح الشعب الفلسطيني حقه كاملا وفورا بإقامة استفتاء حر بين جميع الطوائف المسلمة والمسيحية واليهودية في فلسطين، ومنع التدخل في الشئون الداخلية للعراق وأفغانستان والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوربا. إصلاح البنية الاقتصادية، وإقامة علاقات اقتصادية دولية على أساس عادل وأخلاقي وإنساني، تستهدف الرخاء للشعوب والأجيال القادمة. إصلاح العلاقات السياسية الدولية على أساس السلام الدائم وإلغاء سباق التسلح، ونزع السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي، والاستفادة العامة من التقنية المتقدمة في الأغراض السلمية وتقدم البشرية. إصلاح البنية الثقافية باحترام آداب وعادات وتقاليد الشعوب، وترويج القيم المعنوية والأخلاق، ودعم نظام الأسرة، والمحافظة على البيئة والمصادر الطبيعية.

هذه المقترحات تبدو نظرية ولم يتم التمهيد لها بإيجاد آليات تساعد على تحقيقها، كما لم تسع إيران إلى إيجاد رأي عام عالمي يساعد على إيجاد ضغوط على الدول الكبرى لتعديل مواقفها تجاه الدول الأخرى. يقول رحيم مشائي رئيس ديوان رئيس الجمهورية الذي كان مرافقا له في نيويورك: إن كل عمل صحيح ينبغي أن يكون له منطق، والكلام المؤثر له بنية ونظرة يمكنه أن ينقل المفهوم إلى المجتمع، وهو ما اتصف به كلام الرئيس إلى الجمعية العامة خلال الدورات الخمس السابقة، وقد عرض الرئيس موقف إيران الأصولي والمنطقي، وكلامه لم يكن سياسيا بقدر ما كان عقائديا، ينظر للمستقبل بوضوح ويمنح الأمل للبشر، والإصلاحات التي طرحها لإدارة شئون العالم تأخذ المستقبل في اعتبارها، وهي مأخوذة من مدرسة الإسلام وخاصة مدرسة التشيع. إنهم يريدون لإيران أن تنزوي وتترك الساحة، ولكنهم هم الذين اضطروا لترك الساحة، وإن تقييم اهتمام الحاضرين أو عدم اهتمامهم بحديث الرئيس يتعلق بصمت القاعة وتعليق سماعات الترجمة في آذانهم، وليس بانسحاب بعض الوفود.

ويظل المشروع النووي الإيراني أحد أهم إشكاليات السياسة الخارجية لأحمدي نجاد، حيث قال في دفاعه عن موقف بلاده في هذا الخصوص: إذا وضعت القوانين الدولية تحت الأقدام سوف يتضرر الجميع، والملف النووي متعلق بالوكالة الدولية ومسيرته واضحة، ونحن نقوم بواجباتنا، وندافع أيضا عن حقوقنا، ونحن نعتبر القنبلة الذرية عملا غير إنساني، وقد انتهى عهدها، وإلا كانت قد أنقذت الاتحاد السوفييتي من الانهيار، أو حققت النصر للناتو في أفغانستان والعراق، ويؤكد تقرير الوكالة الدولية أنه لا يوجد أي انحراف في البرنامج النووي الإيراني عن مساره السلمي. هذا التصريح يأتي في وقت اتخاذ واشنطن وتل أبيب خطوات جديدة لتشديد الخناق على طهران ولزيادة الضغوط الدولية عليها، مع تهديد قادة دول أمريكا وفرنسا وبريطانيا بتشديد العقوبات المفروضة على طهران ما لم تتخذ الأخيرة إجراءات سريعة وفعلية للتخلي عن برنامجها النووي وما لم تعلن التزامها بقرارات مجلس الأمن المنصوص عليها في هذا الإطار، تصعيدا تزامن مع إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن طهران أبلغتها بامتلاكها محطة ثانية لتخصيب اليورانيوم، وفي ظهور مشترك مع رئيس الوزراء البريطاني «جوردون براون» والرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي» أمام قمة مجموعة العشرين المنعقدة في مدينة «بيتسبرج» الأمريكية، قال الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»: إنه كان على علم بمحطة تخصيب اليورانيوم الثانية التي أعلنت إيران مؤخرا عن امتلاكها لها، وزعم أن بناء هذه المحطة بدأ قبل سنوات. وطالب أوباما إيران بالتخلي عن برنامجها النووي والالتزام بقرارات الأمم المتحدة المنصوص عليها في هذا الخصوص، وكذلك بالسماح بتفتيش دولي فوري لمحطتها النووية الجديدة. ووصف نشاطات إيران بأنها تحد مباشر لنظام حظر الانتشار النووي، وقال إن الوقت قد حان لأن تعمل إيران وفورا من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي. كما اتهم الرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي» إيران بدفع

المجتمع الدولي إلى مسار خطير وتوعد بتشديد العقوبات ما لم يحدث الزعماء الإيرانيون تغييرا جوهريا في السياسات بحلول ديسمبر المقبل. واتهم رئيس الوزراء البريطاني «جوردون براون» إيران بالخداع في برنامجها النووي، وقال إن المجتمع الدولي مستعد لفرض المزيد من العقوبات المشددة ضد طهران. ونقلت صحيفة «كومرسانت» الروسية عن مصدر دبلوماسي روسي، قوله إن واشنطن تريد مقابل التخلي عن مشروع الدرع المضادة للصواريخ أن تعتمد موسكو موقفا أكثر حزما بشأن البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل. أما رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» فقد اشترط في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على المجتمع الدولي أن يقوم بعمل لوقف البرنامج النووي لإيران، وما أسماه بالأصولية الإسلامية، في مقابل أن تتحمل حكومته ما أسماه مخاطر إحلال السلام مع الجانب الفلسطيني الذي اشترط عليه بدوره الإقرار بإسرائيل كدولة يهودية خالصة.

وقال المتحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية «مارك فدريكير»: إن الوكالة فهمت من إيران أنها لم تدخل أي مواد نووية إلى المنشأة، وأضاف أن الوكالة طلبت من إيران تزويدها بمعلومات فورية والسماح لها بدخول المنشأة في أقرب وقت ممكن، حتى يتأكد المفتشون من استخدام المحطة لأغراض سلمية. وكشف دبلوماسيون عن أن إيران أخطرت الوكالة بوجود المحطة الثانية في خطاب أرسل إلى المدير العام للوكالة محمد البرادعي الإثنين الماضي ٢١-٩-٢٠٠٩م. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية اليوم الجمعة أن واشنطن كانت تتبع محطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية السرية منذ سنوات، وقرر أوباما الإعلان عن الأمر بعدما علمت إيران في الأسابيع الأخيرة أن وكالات مخابرات غربية اخترقت السرية التي تلف الموقع. وأشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن موقع المحطة الإيرانية الجديدة بني في منطقة جبلية بقرب مدينة قم الإيرانية، مشيرة إلى أن الموقع قادر على أن يضم ٣ آلاف وحدة طرد مركزي تقوم بتخصيب اليورانيوم سواء للاستخدام السلمي لتوليد الطاقة الكهربائية أو لصناعة القنابل الذرية. وقد صرح مسئول إيراني رفيع المستوى في الأمم المتحدة لوكالة رويترز للأنباء إن اتهام إيران ببناء محطة تخصيب ثانية لليورانيوم بشكل سري غير صحيح، وأضاف: لو كانت محطة سرية لما أبلغنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنه طبقا لقوانين الوكالة الدولية ينبغي التبليغ عن إنشاء مجمع لتخصيب اليورانيوم قبل حقن الغاز بستة أشهر، وبذلك نكون قد أبلغنا الوكالة قبل الموعد القانوني بثمانية عشر شهرا، وهو ما يستحق التقدير وليس الضجة. وقال أمير سرتي دره باغي قائد جامعة الشهيد ستاري الجوية إن تردد العدو في مهاجمة إيران ناتج عن عدم تقييم القوة المعنوية لإيران وثقافة الاستشهاد والبنية الدفاعية والقوة الشاملة لإيران.

وتظل مسألة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم إشكاليات السياسة الخارجية الإيرانية، بدءا من نوع المباحثات التي يمكن أن تتم مع أمريكا، يقول أحمدي نجاد: نحن مستعدون دائما لهذه المباحثات، ومن الموضوعات التي يمكن أن تتضمنها هذه المباحثات الأمن العالمي والعلاقات الدولية والاقتصاد العالمي، ويمكن أن نتباحث أيضا حول شراء وقود مفاعل طهران الذي ينتج الأدوية الحيوية، ونحن نعمل على دعم العلاقات بين الجامعات الإيرانية والجامعات الأمريكية. وذلك في نفس الوقت الذي يعلن فيه الزعيم خامنئي أن الولايات المتحدة تخوض حربا ناعمة ضد إيران، وقال رحيم صفوي المستشار العسكري للزعيم خامنئي في تعريفه للحرب الناعمة ضد إيران: إنها تستهدف إضعاف مقام الزعامة وولاية الفقيه في الجمهورية الإسلامية، وإيجاد هوة بين النخبة والمجتمع، وتقليل شعبية القوات المسلحة بين الجماهير، وضرب الوحدة السياسية والانسجام الوطني، وتعميق عدم الثقة بين جماهير الشعب والمسئولين وأجهزة الإعلام الوطنية. ويقول العميد قاسم رضائي قائد حرس الحدود الإيراني موضحا: إن إيران أكبر عائق أمام الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق القرية الكونية. وقد صرح أحمدي نجاد لمراسلي واشنطن بوست ونيوزويك بأن إرسال قوات إلى أفغانستان سياسة خاطئة، وإن إيران مستعدة للتعاون من أجل إيجاد الأمن في أفغانستان لأنه في مصلحتها. مع العلم أن إيران قد ساعدت الولايات المتحدة في عملية غزو أفغانستان، لكن هذا التعاون لم يثمر حتى الآن في إيجاد أمل في انتهاء الأزمة الأفغانية، بل عمل كل طرف لمصلحته الخاصة، مع اختلاف كل طرف عن الآخر في أهدافه ومنطلقاته ووسائله. في حين أكد أحمد توكلي نائب طهران في مجلس الشورى الإسلامي أن حديث أحمدي نجاد رغم أصالته ومنطقيته وأدبياته، به نعومة تجاه أمريكا مضرة ولا تفيد، لأن أمريكا والغرب لم يبدوا حتى الآن أية مرونة لإيران، وكلامهم ليس دليلا على المرونة.

ويمثل موقف أحمدي نجاد من الوجود اليهودي في فلسطين، وإنكاره قيام دولة إسرائيل بسبب قضية لم تثبت واقعيتها، إشكالية أخرى، حيث قال حول مسألة إنكار محرقة اليهود: إن كلامنا كلام علمي وإنساني، ونحن نقول إنه قد وقعت في الأزمنة الماضية حوادث مختلفة، مثل الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها ملايين القتلى والمشردين، والمناخ العام للإعلام لا يسمح بنشر إجابات مقنعة على كل التساؤلات. ويرى حشمت الله فلاحت عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني أن الرئيس أحمدي نجاد كان دبلوماسيا في حديثه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من السابق، فقد أثار الموضوعات التي تهم الجميع وكان نقده لحق الفيتو فلسفيا، وكان طرحه لفكرة الاستفتاء من أجل حل المشكلة الفلسطينية تفسيرا لفكرة إزالة إسرائيل دون النبش في قبور التاريخ، ومؤكدا لمقترحات إيران العملية في حل المشاكل الدولية، ورغبتها في إزالة التوتر.

هل انتهت الأزمة السياسية فى إيران؟

مجيد محمدى ■ راديو فردا ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٩

فى الأشهر الأربعة التالية على حدوث التظاهرات وقيام الحركة الخضراء انشغل نظام ولاية الفقيه بسبع تحركات:

١- قمع المتظاهرين فى الشوارع باستخدام عشرات الآلاف من قوات الأمن التى خلفت وراءها مئات القتلى وآلاف الجرحى.

٢- شن حركة اعتقالات موسعة ضد الناشطين السياسيين، والتى أدت إلى اعتقال ٤ آلاف ناشط سياسى معارض.

٣- ممارسة ألوان التعذيب والاعتداء الجنسى على المعتقلين داخل المعتقلات لنشر الرعب بين المعارضين والحصول على اعترافات وإقرارات.

٤- إقامة محاكمات صورية.

٥- الاستدعاءات المتكررة للناشطين السياسيين للمثول أمام ممثلى الأجهزة الأمنية والعسكرية وتوجيه إنذارات وتهديدات لوقف الأنشطة السياسية، وخاصة من قبل الطلبة.

٦- تنفيذ حرب نفسية ودعائية لإحداث عملية تشتيت وبلبلة فى عملية نقل الأخبار من داخل إيران، وتعبئة وسائل الإعلام الحكومية لتقديم معلومات مشوشة وأخبار كاذبة عن الشعب.

٧- طرد الطلاب المعارضين من المدن الجامعية ومنعهم من مواصلة الدراسة.

فى كل إجراء من هذه الإجراءات التى اتبعها نظام ولاية الفقيه لم تراع مصالح الشعب والدولة ولا المصالحة بينهما، ولا تضييق الفجوة التى حدثت بين فصائل رجال الدين، ولا بين التيارات السياسية الموجودة فى السلطة وتلك التى خارجها، وإنما تمت مواصلة خلق الأجواء البوليسية، وفرض السيطرة والقمع. فهل مثل هذا الوضع يعد وضعا مستقرا.

هناك ثلاثة عناصر جوهرية توضح القدرة غير المحدودة لمواصلة حركة الاعتراض على الحكومة الموجودة فى إيران هى: القوة البشرية الضخمة التى تلقت تعليما عاليا ومتوسطا ولم تنخرط فى الاقتصاد الحكومى، وتزايد عدد سكان المدن، وتزايد المتعلمين بشكل عام فى المجتمع الإيرانى.

يوجد فى إيران اليوم ملايين الطلاب وملايين الخريجين العاطلين الذين لا يرون فى النظام الموجود مستقبلا لحياتهم، فهم لا يستطيعون الحصول على حياة كريمة فى الداخل، ولا يستطيعون الهجرة الى الخارج، وقد تخلت الحكومة الإيرانية عن هذا القطاع من المواطنين بشكل كامل، واكتفت بمد مؤيديها من القطاعات التى هى من غير المتعلمين فى الأغلب، ومن سكان المناطق العشوائية المحيطة بالمدن، بكافة إمكانات الحياة.

كذلك يوجد ملايين من النساء يعدون من مواطنى الدرجة الثانية، إذ لم تتجاوز نسبة النساء العاملات ١٢٪ من مجموع العاملين بالدولة، فى حين أن أكثر من ٦٠٪ من طلاب الجامعات الإيرانية من الفتيات فضلا عن عدم وجود مستقبل للنساء فى إيران من حيث الوضع الاجتماعى والاقتصادى، هذه الملايين من الفتيات الشابات لا يؤمن بما يؤمن به أباؤهن فى الأغلب الأعم.

فى نهاية عقد الثمانينيات أصبح أكثر من ٧٠٪ من عدد سكان إيران يعيشون فى المدن بحيث لم يعودوا خاضعين للبنية الاجتماعية القروية المتمثلة فى العلاقات الاجتماعية المباشرة والسيطرة الاجتماعية داخل نسق رب الأسرة. وحتى الآن لم تصل هذه الأعداد من مهاجرى من القرى حتى الآن

لحياة سكان الحضر، ومع ذلك لم تعد ترى نفسها بحاجة على ولى عليها فى مختلف أمور الحياة.

إن وسائل الإعلام الرسمية وأجهزة دعاية النظام لم تعد بلا منافس، ولهذا السبب قامت الحكومة الإيرانية بحجب أكثر من ١٠ ملايين موقع إليكترونى على شبكة المعلومات الدولية، وترسل إشارات تشويش على المحطات التليفزيونية الفضائية. لقد أتاحت وسائل الإعلام الإيرانية التى تبث من خارج إيران القدرة على الإطلاع على أحوال إيران لجميع الإيرانيين فى الداخل عبر عشرات القنوات التليفزيونية والإذاعية ومئات المواقع الإليكترونية، ولهذه الأسباب زاد اعتماد خامنئى على الأجهزة العسكرية والأمنية.

استمرار حركة الاعتراض:

حتى إذا استطاع النظام التغلب على الانقسامات داخل الهيئة الحاكمة فإنه قد أذل فعليا السياسيين الذين قدموا اعترافات تدينهم. وبغض النظر عن النتائج التى سيصل إليها طريق الأمل الأخضر (حركة موسوى) لا يمكن استمرار الوضع القائم فى إيران لستة أسباب هى:

١- استمرار الاعتراضات فى الأجواء العامة بشكل سرى مع تقليل عامل المخاطرة للمعترضين عبر وسائل مبتكرة مثل الصراخ بالشعارات المعادية للنظام من فوق أسطح المنازل أثناء الليل خاصة فى أوقات المناسبات الدينية والسياسية، وكتابة الشعارات المعادية للنظام على الجدران وأوراق العملة، وتدمير اللوحات الجدارية التى تحوى صور زعماء السياسيين وبخاصة خامنئى، وترديد شعارات ضد الدولة فى بعض التجمعات مثل الساحات الرياضية ومحطات المترو، ولا تستطيع الحكومة الإيرانية حتى مع تعبئة جميع قواتها وسيطرتها الكاملة على الشارع الإيرانى أن توقف هذه الأمور.

٢- استمرار ردود أفعال عناصر النخبة المجتمعية ضد الحكم الديكتاتورى للنظام، ومن بين ردود الأفعال هذه الدعوة الى تسجيل الأحداث الأخيرة، وتحريم الاحتفالات، وإدانة الكتاب والصحفيين وأساتذة الجامعات والسينمائيين الإيرانيين لعمليات القمع الممارسة ضد الشعب، لدرجة أن المئات منهم وقعوا تحت بيانات أصدرتها نقاباتهم لإدانة أعمال القمع، وقد قوى هذه الحركة دور النخبة الإيرانية المقيمة بالخارج.

٣- إعلان تفاصيل جرائم الحكومة من قبل الصحافة الإيرانية ومواقع الإنترنت (معتقل كهريزك) وفى كل يوم تعرض تفاصيل أكثر عن عمليات التعذيب والاعتداءات الجنسية والمقابر الجماعية والأجساد المهروسة والمتجمدة، وذلك فى روايات شخصية وبيانات سياسية.

وقد اختلقت الحكومة آلاف القصص غير المعقولة عن الضحايا لتقديمها لأسرهم، هذه الروايات المختلفة وردود الأفعال غير الطبيعية من قبل أجهزة الدولة أعطت المبرر للشباب المعترضين أن يستمروا فى اعتراضهم وإحيائه من جديد حتى تبقى النار مشتعلة تحت الرماد.

٤- استمرار الحركة الاعتراضية من خلال الفن والأدب، فخلال مدة وجيزة بعد قمع مظاهرات الشوارع أنتج الشباب الإيرانى عشرات الأناشيد الثورية، وآلاف البوسترات، ومئات من قصائد الشعر والأغانى، ومئات من النصوص الأدبية، وعشرات الأفلام الوثائقية، ومئات اللوحات التشكيلية ذات الموضوعات المتعلقة بالحركة الخضراء..هذه الحركة الفنية استمرت بشكل جيد سواء داخل إيران أو خارجها.

٥- رد فعل الشعب والأسر والناشطين السياسيين على التمثيليات القضائية والمحاكم الستالينية، فالمهمة الرئيسة لهذه المحاكم هى الحفاظ على حالة الرعب من الدولة، كما أن عرض صورة لندم الناشطين السياسيين والصحفيين المعارضين يرضى عناصر حزب الله والبسيج الأوفياء للحكومة، لكن أفراد الشعب مع عرض مسلسل أخذ الاعترافات أصبحوا يشعرون أنهم أكثر انفصالا عن الدولة.

٦- إن الحكومة الديكتاتورية صارت تشعر بالوحدة أكثر من أى وقت مضى، ولهذا دمجت القوات الأمنية المرتدية ملابس مدنية وقوات الدعم الأمنى مع قواتها العسكرية وشبه العسكرية والبوليسية، فهى لا تشعر بأى تأييد من أفراد الشعب، وحتى القوى الأصولية التقليدية لم تؤيد تصرفات النظام فى الفترة الأخيرة، ولم تستطع الحكومة الإيرانية تنفيذ اى استعراض لقوتها بعد الاحتفال بفوز أحمدى نجاد فى ميدان (ولى عصر) الذى تم بتجميع أفراد من أطراف طهران جاءوا بحافلات حكومية.

إن الزعماء السياسيين الذين كانوا أوفياء لنظام الجمهورية الإسلامية لن يستطيعوا الوقوف ثانية إلى جوار الهيئة الحاكمة بعد الجرائم التى ارتكبت والمحاكمات التى أقيمت، وستحدد مستقبل حركة الاعتراض وفق كيفية الاستفادة من هذه الملابسات.

التحديات:

بالإضافة إلى النقاط سالفة الذكر تواجه الحركة الخضراء تحديات ضخمة:

١- عدم اتفاق الفاعلين السياسيين داخلها على استراتيجيات وأساليب الوصول إلى مجتمع وحكومة ديمقراطية.

٢- وجود أيديولوجيات وأحزاب وبرامج سياسية مختلفة داخل الحركة الخضراء يمثل نقطة قوة لها بنفس القدر الذى يعد نقطة ضعف، لكن هذا التنوع يجب أن تتم إدارته فى إطار المجتمع السياسى والمجتمع المدنى الإيرانى.

داخل إيران لم يحدث حوار كاف فيما يتعلق بإدارة التنوع بين الجماعات السياسية، ويستطيع الإيرانيون المقيمون بالخارج البدء فى بحث هذا الأمر لتمتعهم بالهدوء والاستقرار الكافى بعيدا عن النضال ضد الحكومة، وقدرتهم الكبيرة على التواصل فيما بينهم، فى حين أن الحركة فى الداخل محرومة من استخدام وسائل الإعلام، وهو ما يمثل التحدى الثانى الذى تواجهه الحركة، وإن كان يمكن التغلب عليه من خلال التواصل مع الشبكات الإذاعية والتليفزيونية المستقلة الموجودة خارج إيران وتبث برامجها باللغة الفارسية.

٣- وجود معاقل داخل المجتمع الإيرانى لم تتمكن الحركة من السيطرة عليها. لقد كانت الجامعات والمدارس والمصانع والشركات الخاصة مؤيدة للحركة فى الفترة السابقة، لكن القطاع العام والبازار لم يقوما حتى الآن بأى تحرك.

إن حدوث إضراب فى البازار والقطاع العام يمكن أن يصيب الحكومة الإيرانية بالشلل ويبطل آلتها القمعية، وارتكاب الحكومة لخطأ كبير مثل قتل الآلاف فى يوم واحد يمكن أن يؤدى إلى مثل هذا الأمر، لكن توجد طرق أقل تكلفة يمكن أن تؤدى إلى نفس النتيجة.

٤- إدارة المؤسسات الدينية التى هى غارقة حتى مفرق الرأس فى مستنقع الدولة، وترى أى نوع من التغيير فى الحكومة بمثابة زلزال سيطيح بها، ومن أجل ضم هذه المؤسسات (الحوزا العلمية والمساجد ورجال الدين فى الأقاليم) الى الحركة يجب طمأنتها بأن وجود نظام ديمقراطى سيضمن استقلالهم عن الدولة، ويكفل لهم حرية العمل.

لماذا لم تنتشر الحركة الخضراء فى جميع أرجاء إيران؟

■ نحستين (الأول) ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٩

بغض النظر عن بحث الجوانب القانونية والسياسية فيما يتعلق بصحة الانتخابات الرئاسية من عدمها، والأحداث التى وقعت على مدار الشهرين الأخيرين، يمكن إلقاء نظرة مختلفة على ملف هذه الانتخابات، ومن ثم التساؤل حول طبيعة الأسباب التى أدت إلى ظهور مجموعة القوى الاجتماعية المؤيدة لمير حسين موسوى، والتى أطلقت على نفسها بعد الانتخابات الحركة الخضراء، فى بعض مناطق طهران فقط، ولماذا لم تنتشر هذه الحركة فى بقية مناطق إيران؟.

ربما تكون أبرز التحليلات التى قيلت حول هذا الشأن هو ما قاله أحمدى مقدم قائد قوات الشرطة الإيرانية بعد عدة أيام من أحداث الانتخابات حيث قال: نحن نواجه فى طهران مشكلة وبالتحديد فى منطقة (بلوازكشاورز) وهى منطقة مولدة للأزمات، وقد أعطى أكثر من ٨٠٪ من أهالى هذه المنطقة أصواتهم لمير حسين موسوى.

الواقع أن جميع المظاهرات المعترضة على نتائج الانتخابات حدثت فى مناطق وسط وغرب وشمال طهران، وحدثت تجمعات محدودة فى بعض المدن الأخرى، وفى مناطق محدودة منها، مثل بعض مناطق مدن شيراز وأروميه.

حتى فى المناطق التى يسكنها الفقراء، والتى يوجد بها عادة دوافع اقتصادية للتمرد والتظاهر لم يحدث فيها اعتراضات، ووفق ما كان يشاهد، كانت الاعتراضات تتزايد يوما بعد يوم على صفحات الإنترنت فقط .

من المنطقى أن تظهر الحركة المسماة بالخضراء بين المواطنين غير الراضين عن الحكومة فى أقاليم ومدن إيران، ولكن هذا لم يحدث لسبب واضح هو": رؤية قطاع كبير من أهالى طهران تجاوز موقف المقاطعة. وبعبارة أخرى، بعد أن جرب أهالى طهران موقف المقاطعة فى انتخابات المجلس السابع والانتخابات الرئاسية التاسعة فى عام ٢٠٠٥ قرروا لأسباب مختلفة الإقلاع عن سياسة المقاطعة، واختبار البدائل الموجودة.

لكن هذه الرؤية المتجاوزة لموقف المقاطعة لم تتشكل بين الناشطين السياسيين والنسيج الاجتماعى فى المدن الصغيرة، لقد كان الوثوق فى مير حسين موسوى كممثل للعقد الأول للثورة، ومهدى كروبى بشعاراته التنويرية وكونهما معاً الخياران اللذان استطاعا العبور من مصفاة مجلس صيانة الدستور أمراً صعباً، كما أن القوى المجتمعية مثل الحركة الطلابية لم تكن من القوة بحيث تدفع بقية طبقات وفئات المجتمع إلى المشاركة السياسية الواعية فى الانتخابات الرئاسية العاشرة.

المعارضون من خارج طهران لايزالون متعلقين بالموقف القديم الذى يختار بين المقاطعة وعدم الاهتمام بمسألة الانتخابات أو المشاركة فى الانتخابات والاستفادة من فرصة احتمالية التغيير، ولعل هذا الموقف هو أحد أسباب الوضع القائم.

يمكن القول فى تحليل الوضع بالنسبة لأهالى طهران وتجاوزهم لمرحلة مقاطعة الانتخابات فى السنوات الأخيرة، أن تركز أنشطة وسائل الإعلام الافتراضية، والاهتمام الشديد بالإنترنت فى مدينة طهران، ووجود نوع من النقد الدائم والحوارات السياسية الإعلامية، لم يجعل من طهران اليوم عاصمة رسمية لإيران فقط ، وإنما عاصمة لوسائل الإعلام الافتراضية أيضا.

المثال الدال على صحة هذا الإدعاء هو الدور المباشر لشبكات الاتصال الافتراضية على الإنترنت فى تكوين وتسيير كثير من المظاهرات الأخيرة، وصنع الثقافة، ونحت الكلمات السياسية الإعلامية. ومع عدم وجود متلقين لهذه الرسائل الإعلامية بأعداد ضخمة إلا فى طهران لم تحدث المظاهرات والاعتراضات.

كما ينبغى ألا ننسى أن النتيجة الطبيعية لأحداث الاضطرابات فى منطقتى أذربيجان وكردستان فى عام ٢٠٠٦م هى عدم حدوث مظاهرات فى هذه الأقاليم ذات الوضع الأمنى الحساس.

كما يجب ذكر الفجوة التقليدية بين أهالى طهران وأهالى الأقاليم كأحد أسباب عدم انتشار الحركة الخضراء فى الأقاليم الإيرانية. لكل ما سبق ويمكن وصف الحركة الخضراء إجمالا بشئ من التجاوز بأنها حركة البورجوازية الصغيرة الطهرانية.

يبدو أن المنخرطين فى هذه الحركة لم يعد لديهم الرغبة فى الاشتراك فى أى انتخابات أو منافسات سياسية قادمة، وسيفضلون مواصلة أنشطتهم عن طريق الاعتراضات الرقمية، فضلا عن اعتراضات الشوارع، إلا أن حدوث مثل هذه الحالة سيزيد من تعقيدات المشهد السياسى الإيرانى.

موسوى الثمانينيات وموسوى الستينيات

محمد مهدى تقوى ■ جوان (الشباب) ٢/٩/٢٠٠٩

أثبتت التجارب أن الانتخابات فى إيران تعد مسرحا لأفول الشخصيات السياسية وسقوطها وكأن صناديق الانتخاب مختبرا يقوم فيه رجال السياسة وأدعياؤها بتجربة حظهم.

كان هناك العديد من الأحداث المفزعة التى تلت الانتخابات العاشرة لرئاسة الجمهورية لعل من أبرزها تهميش بعض الشخصيات السياسية وكشف حقائق جديدة حول النهج السياسى للأفراد والأهداف التى يسعون إلى تحقيقها. ويبدو لنا أن المرشح الإصلاحى ميرحسين موسوى قد تعرض لهذا الاختبار الصعب أكثر من غيره؛ فقد كان ينعم بحسن السيرة والسمعة الطيبة لمدة عشرين عاما قضاها فى صمت، وكان يمثل بالنسبة لنا ذكرى مرحلة إيجابية لمرافقة الإمام الخمينى والزعيم، وإذا به الآن يأتى مرتديا زى المعارض. فموسوى الأمس وموسوى اليوم يشير إلى محيط دورة فى الفكر والرؤية لدى أحد رجال الدولة، حيث لا تناسب على الإطلاق بين موقفه فى مرحلتى حياته



السياسية؛ فقد كان يوما مدافعا عن القيم والفكر الذاتى وغير الذاتى، ولكنه فى بيانه الأخير كان يتصرف كديموقراطى لا مبادئ له فأى تناسب بين شخص يعارض تحطيم البناء، ولكنه يصادق الجميع ومن بينهم محطمى البناء. كما كانت أهم صورة لموسوى من قبل هى صورة المدافع عن الاستقلال والمعارض لتدخل الغرب، ولكنه فى الحوادث الأخيرة أثار الشكوك حول هذه الصورة، وقليلون هم من يصدقون أن موسوى اليوم هو نفس الشخص الذى كان يمتدح من قبل استقلالية الحكومة التاسعة وسياستها النووية، ويعتبر أن مقاومة الحكومة الأصولية فى مواجهة الغرب هى نقطة تميز هذه الحكومة عن الحكومات السابقة عليها. ومن أعجب ما جاء فى البيان أن مرشح الإصلاحيين كان يعمل لمدة تقرب من ثلاثة أسابيع بعد الانتخابات على رسم الحدود مع اللاعبين الخارجين والقوى التى تريد التدخل فى السياسة الإيرانية. "أحداثنا رغم كل مرارتها هى خلاف عائلى إذا أشركنا الغرباء فيها

فسرعان ما سنندم". ورغم أن معظم الدوائر السياسية فى بلادنا أبدت ترحيبا بموقف مرشح الإصلاحيين السابق إلا أن معظمهم فى الوقت نفسه يبدون دهشتهم من اتخاذه هذا الموقف بعد كل الأضرار التى تحملها المجتمع والنظام من التدخلات الخارجية. كما أن الشواهد الموجودة تثبت أن المسرح السياسى الإيرانى شهد فى هذه الانتخابات أكبر وأسوأ أشكال التدخل الخارجى حتى إن المراقبين وأصحاب الرأى قد قالوا إن جبهة أوروبا والولايات المتحدة حولت الانتخابات الإيرانية إلى تجربة لنظرية "التحريك" لم يقتصر الأمر فيها على تجربة الأدوات المعتادة من التأثير على الرأى العام، بل تم تجربة نماذج جديدة من الارتباط مع الساخطين والمعارضين السياسيين. ولا يمكن لمرشح الإصلاحيين إنكار الأدلة على هذا النوع من التأثير الذى قامت به الأطراف الخارجية.

قام موسوى بدعوة رفاقه إلى الابتعاد عن اللاعبين الخارجيين بعد أن كان الربح الأكبر قد استقر فى جيوب الولايات المتحدة وأوروبا. كان الرأى العام يتوقع منه على الأقل ألا يلتزم الصمت أمام هذه التدخلات، والجميع يسأل أليس هذا الموقف متأخراً الآن بعد أن هدأت الأوضاع ولم يحقق الغرباء شيئا من ثورتهم المخملية.

وفضلا عن هذا، يعد التدخل الأوروبى والأمريكى فى الأحداث الانتخابية الإيرانية قضية شائكة وربما تعد أهم قضية فى إيران حاليا. وكما تفيد الأخبار أن الجبهة الليبرالية الرأسمالية فى الغرب مازالت تحتفظ بترسانتها السياسية والدعائية للضغط على التيار الثورى الفائز فى الانتخابات الإيرانية. والسؤال هنا هو: هل تكفى هذه العبارة البسيطة الصادرة من فريق موسوى لحل هذا اللغز المعقد؟ فأقل ما يتتظر من شخص يقوم الغرب بتنظيم حركاته لحمايته ويمنحه ألقاب مثل زعيم المحتجين أن يصدر بيانا مستقلا حاسما للدفاع عن حدود الاستقلال والسلطة الوطنية فى مواجهة الغرباء.

ولكن لأسباب معروفة قام مستشارو مرشح الإصلاحيين بمنعه من الدخول فى مواجهة مع الغرب، ولهذا فضلوا أن يضمن بيانه عبارة مجاملة. وقد بدأ هذا التحول حتى قبل الانتخابات. فمعظم القائمين على إدارة الأحزاب الإصلاحية كانوا فى حواراتهم مع وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية يقدمون الوعود بتحسين العلاقات حتى إن موسوى نفسه فى حوار له مع صحيفة تايم قال صراحه إنه إذا نجح فى الانتخابات فسوف يفتح باب التعامل مع حكومة أوباما، ولكن ما يبدو الآن أنه ليس من السهل على الإطلاق إصلاح صورة موسوى الذى كان بالأمس داعيا للاستقلال ومطالبا به فشل مخطط اللاعبين الخارجيين وتفككت حلقة اتصالهم بالداخل.

الأحزاب المؤيدة لمير حسين موسوي ومهدى كروبى

اعتماد (الثقة) ١٩/١٠/٢٠٠٩

١- مجمع روحانيون مبارز:

مجمع روحانيون مبارز هو التنظيم السياسى - الروحانى الأهم المؤيد لأفكار ورؤى مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكان رجال هذا التنظيم هم الذين يتولون المناصب المهمة فى الدولة فى عهد الإمام الخميني، ويعد آية الله موسوى خوئينى ها، وآية الله موسوى بجنوردى، ومحمد خاتمى، ومجيد أنصارى من أبرز الوجوه فى هذا التنظيم.

٢- جبهة المشاركة:

جبهة المشاركة هى المكان الذى يتجمع فيه ثلاث طوائف من الناشطين السياسيين: الأولى خريجو أقسام الهندسة والطب، والثانية طلبة وأساتذة العلوم الإنسانية فى الجامعات الإيرانية، والثالثة الشباب أصحاب الطموح والمغامرة الذين تعلقت أفئدتهم بالأساليب الإصلاحية. ويعد الدكتور محمد رضا خاتمى، والدكتور محسن مير دامادى، والدكتور عبد الله رمضان زاده، والدكتورة إلهة كولائى، والدكتور سعيد حجاريان من أشهر زعماء جبهة المشاركة.

٣- منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية:

حتى لو ظل بهزاد نبوى، وفيض الله عرب سرخى، ومصطفى تاج زاده لفترات طويلة فى السجن، وحتى لو صار تنظيم منافس اعتمادا على كونه حوزويا بلا مشروعية حزب قانوني، فإنه لا يمكن فصل منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية وأعضائها الأعلام عن موضوعين تاريخيين فى عقد الثمانينيات والثورة الإسلامية، هذا الحزب من أشهر وجوهه الدكتور محسن آرمين، والمهندس بهزاد نبوى، والدكتور هاشم

آقاجري.

٤- حزب كوادر البناء الإسلامي الإيراني:

مع أنه الحزب والتنظيم الوحيد الذى منذ بدايته أخذ ينظر إلى الساحة السياسية بنظارة التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية فإن حزب كوادر البناء هو مركز تجمع التكنوقراط الإصلاحيين، والذى منذ ٢٢ بهمن يوم - وقوع الثورة الإسلامية وهو يسيطر دائما على المناصب المهمة. من أعلام هذا الحزب غلامحسين كرباستشي، وسيد حسين مرعشي، ومحمد هاشمى رفسنجانى، ومحمد عطريانفر.

٥- مجمع محققى ومدرسى الحوزة العلمية بقم:

هذه المجموعة من رجال الدين رفيعى القدر الذين تجمعوا منذ أواخر عقد الثمانينيات بدلا من التفرغ للعمل السياسى المحض اتجهوا إلى التدريس والتحقيق فى الحوزة العلمية، وتجمعوا فى تنظيم فى قم ليكونوا تكتلا موازيا لجامعة مدرسين الذين كانوا يدعمون الأصوليين، كان هذا التنظيم من أنصار الإصلاح فى قم، ومن أبرز الوجوه فى هذا التنظيم السياسى الدينى آية الله سيد حسين موسوى تبريزى، وآية الله ايازى، وحجة الإسلام فاضل ميبدي.

أنصار مهدى كروبى:

أنصار مهدى كروبى فى الانتخابات على الرغم من أنهم لم يكونوا جزءا من الحركة الخضراء إلا أنهم يشتركون مع أنصار مير حسين موسوى فى أنهم من المصوتين الذين قالوا "لا" لأحمدى نجاد.

١- غلامحسين كرباستشى:

رئيس بلدية طهران ذى الشعبية الجارفة فى فترة البناء، كان من أهم أنصار كروبى فى الانتخابات العاشرة. كان من المناضلين السياسيين فى عهد الثورة الإسلامية، ومن طلاب مدرسة الحقانية، نظرا لما أبداه من جدارة عند توليه منصب محافظ أصفهان أصبح رئيس بلدية طهران، وأحدث تطورات عميقة فى عاصمة إيران.

٢- مرتضى الويرى:

فدائى مسلم معارض للنظام البهلوى كان من النواب الأكثر شبابا فى الدورة الأولى لمجلس الشورى الإسلامي، أيد شيخ الإصلاحات فى الانتخابات العاشرة. فى حكومة رفسنجانى كان من المستشارين المقربين، ورئيس هيئة المناطق الحرة، وأصبح فى عهد الإصلاحات رئيس بلدية طهران. كان للويرى تاريخ فى سجون نظام الشاه، تم اعتقاله عقب أحداث الانتخابات ولا زال فى السجن.

٣- محمد على نجفى:

وزير التربية والتعليم فى حكومات مختلفة، ورئيس التخطيط والموازنة فى حكومة خاتمي، كان المستشار الاقتصادى لكروبى فى الانتخابات العاشرة، وهو أستاذ بالجامعة، وعضو بالمجالس البلدية عن دائرة طهران.

٤- سيد جواد طباطبائى

الأستاذ الدكتور سيد جواد طباطبائى العالم البارز المعاصر الذى فتحت مؤلفاته ودراساته فى مجال الفكر السياسى فى إيران خصوصا عصر الثورة الدستورية فصلا جديدا فى تيار الاستنارة الإيراني، فى آخر أيامه أدلى بحديث مفصل تأييدا لترشيح مهدى كروبى، ومعارض بشكل صريح لأحمدى نجاد.

٥- عبد الكريم سروش:

الدكتور سروش واحد من أهم المفكرين الذين أحدثوا حراكا على ساحة التنوير الدينى، ويعتبره الكثيرون منظرا للإصلاحات الإيرانية. فى الانتخابات العاشرة كما فى الانتخابات التاسعة كان من مؤيدى ترشيح مهدى كروبى، وهو دائما بسبب مواقفه موضع هجوم من جانب رجالات الحكومة.

٦- عماد الدين باقى:

ناشط فى مجال حقوق الإنسان وصحفى بارز كان فى الانتخابات العاشرة من المؤيدين بقوة للسيد مهدى كروبي، اتجه باقى فى سنوات ما بعد الإصلاحات للعمل التخصصى فى مجال حقوق الإنسان، أيد كروبى بسبب توجهاته الجادة فى مجال حقوق الإنسان.

٧- عباس عبدى:

صحفى إيرانى رئيس تحرير الصحيفة الموقوفة (سلام)، وعضو مؤسس فى جبهة المشاركة كان من الطلبة أتباع خط الإمام، ومن المشاركين فى عملية احتلال السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩. من المنظرين الحقيقيين فى عهد الإصلاحات. ذاق مرارة السجن لفترة طويلة مرتين. كان من مؤيدى الشيخ مهدى كروبى فى الانتخابات الأخيرة.

٨- بابك أحمدى:

كاتب ومفكر ومترجم معاصر. فى عقد التسعينيات بذل جهودا حثيثة لنشر الفكر السياسى الحديث فى إيران، وفى عقد العشرينيات تبنى مواقف سياسية صريحة، ونادى بحقوق الطلبة والمثقفين. كان من أنصار خاتمى وعقب انصرافه اتجه لتأييد الشيخ مهدى كروبى.

الجلسة الخامسة للتحقيق فى اتهامات المتسببين فى الانقلاب المخملى

وطن امروز (الوطن اليوم) ١٤/ ٩/ ٢٠٠٩

عقدت الجلسة الخامسة لمحاكمة المتهمين بالتورط فى الإعداد لثورة مخملية وإثارة الاضطرابات الأخيرة فى طهران، برئاسة القاضى صلواتى داخل المحكمة العامة بطهران بحضور المتهمين. وخلال المحاكمة اتهم ستة أشخاص بالضلوع فى تسميم الأجواء خلال الانتخابات للنيل من استقرار طهران، لكن تلك المحاكمة اختلفت عن غيرها من المحاكمات، لأن القاضى صلواتى طالب بمنع وكالات الأنباء من نشر هوية المتهمين، طبقا للفقرة رقم ١ من المادة ٨٨ لقانون لائحة المحاكمة.

تلك الجلسة شهدت محاكمة كل من أمين عام المنظمة المعروفة بـ "أدوار تحكيم الوحدة"، وأحد مديرى موقع جمهوريت، وأمين عام لجنة IT ، وبعض أعضاء المركز الانتخابى لمير حسين موسوى، وبالإضافة إلى المسئول عن تعطيل شبكة الكهرباء فى الدولة خلال الانتخابات - بتهمة التخطيط لثورة مخملية وإشاعة التوترات فى العاصمة طهران.

بعد تصريحات القاضى صلواتى، تطرق ممثل المحكمة قبيل التطرق إلى الاتهامات إلى حجم الأضرار بمجال الإنترنت والحرب النفسية من جانب وسائل الإعلام الأجنبية والغربية، مشيرا إلى أن ٢٥ مليون مستخدم إيرانى استغلوا شبكة الإنترنت وحشدوا رأى ودعم ٢٠٠ مليون شخص عبر العالم من خلال موقع الفيس بوك، وأن الولايات المتحدة استثمرت قدراتها فى هذا المجال لإثارة التوتر وإضعاف نظام الجمهورية الإسلامية.

من ناحية أخرى، تطرق "ع م ر"، الأمين العام السابق للتنظيم غير القانونى مكتب تحكيم الوحدة الداعم لمهدى كروبى فى الانتخابات الرئاسية، إلى مهام عمله فى إطار رده على الاتهامات الموجهة له مضيفا: "لقد التحقت بمكتب تحكيم الوحدة عام ١٩٧٩، وكنت حينها أعتقد أن هذا التشكيل السياسى يتطابق مع توجهاتى السياسية، لكننى أدركت بعد ذلك أن علاقات هذا التشكيل تختلف جذريا عن دوافع انضمامى لهذا المكتب، وأن خروجى من هذا التشكيل قد يؤدى إلى اغتيالى، وأن من مهامى الرئيسية العمل على توطيد ركائز علاقات هذا التشكيل.

هذا المسئول البارز فى مكتب تحكيم الوحدة والبالغ من العمر ٣٢ عاما، والمتهم بإجراء نشاطات معادية للنظام، ونقل معلومات بشأن صدامات الشوارع بعد الانتخابات، والاتصال بوسائل إعلام أجنبية، وتشويش الرأى العام عن طريق توزيع المنشورات، والتخطيط للنيل من أمن الدولة، أعتقل عام ٢٠٠٢، و٢٠٠٣، و٢٠٠٧م، قبل اعتقاله للمرة الرابعة مؤخرا.

تأثر مكتب تحكيم الوحدة بالمنافقين:

كما صرح "ع م ر" بعدما طالبته المحكمة بتوكيل محام للدفاع عنه، أن مكتب تحكيم الوحدة قد تحول إلى تشكيل معاد للنظام، مضيفا أن الحياد عن المبادئ والافتقار إلى الشفافية حوَّل هذا التشكيل إلى مصاف الجماعات المتأثرة بآراء الماركسيين والمنافقين معترفا أن المكتب قد خاض فى إجراءات غير شرعية عندما طالب "خافير سولانا " مسئول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوربى بالتدخل لدعم الإصلاحيين خلال انتخابات مجلس الشورى السابع بما يعد تدخلا فى الشئون الداخلية لإيران، مؤكدا أن المكتب قد تحالف مع التيارات الماركسية عندما أجرى مراسم الاحتفال بيوم الطالب للإخلال بنظام الجمهورية الإسلامية وأن سياسات المكتب تتفق مع سياسات الجماعات المعارضة للنظام، والتى تعارض امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، وأن المكتب استغل نشاطاته بين صفوف الطلبة بوصفه تكتلاً معارضاً من الداخل للعب دور محورى على الساحة والضغط على السيادة السياسية.

وفيما يتعلق بما أورده موقع "أدوار نيوز"، اعترف هذا الناشط الطلابى بدور المكتب فى نشر أخبار مغلوطة ومنافية للإحصاءات الرسمية والواقعية بشأن نسبة التضخم والبطالة والفساد الحكومى خلال عملية الانتخاب فى إطار من التعاون مع الجماعات المعارضة بالداخل والخارج للنيل من النظام داخل الجمهورية الإسلامية.

التعليم الموجه وترشيح عبد الله نورى:

على صعيد آخر اعترف "ع م ر" بقيامه بزيارة إلى ألمانيا يرافقه عدد آخر من أعضاء مجلس الشورى المركزى لأدوار التحكيم بهدف المشاركة فى محاضرات تعليمية لمدة أسبوع بدعم مالى أمريكى فى إطار منظمة حقوقية، ثم تطرق إلى دور المكتب خلال الانتخابات مؤكدا أن المكتب أظهر أنه لن يشارك فى الانتخابات اعتراضا على النظام، لكنه عقد

العديد من الندوات مع الأحزاب المعارضة، داعيا العديد من الشخصيات المعارضة، والمنظمات النسائية والحقوقية، بهدف وضع إشكاليات وعقبات أمام النظام الإسلامي، وأن المكتب أكد دعمه لترشيح ناطق نوري قبل الانتخابات من أجل إما شن حملة دعائية ضد النظام فى حالة رفض صلاحيته من جانب مجلس صيانة الدستور، وإما عرض برامج سياسية ضد النظام فى حالة قبول صلاحيته، مضيفا أنه فى أعقاب التأكد من خبر عدم ترشيحه بالغ المكتب فى شرح الأسباب التى أدت إلى عزوفه عن العملية السياسية، مؤكدا دعمه لترشيح مهدى كروبي.

خلال تلك المحاكمة أيضا كان "م. ر. ن" عضو مجلس الشورى المركزى لموقع "جمهوريت" أحد المتهمين بالإخلال بأمن الدولة عن طريق مشاركته فى الصدامات التى تلت عملية الانتخابات حيث مارس دعايات مغرضة ضد النظام مثيراً الرأى العام من خلال نشر أكاذيب وإساءات طالت مسئولى الجمهورية الإسلامية. وفى دفاعه عن نفسه قال إن هذا الموقع يتبع "مهدى هاشمي" ويدار من جانب "حمزة كرامى"، وأنه موقع يساند "مير حسين موسوي" مؤكدا أن كرامى طلب منه نشر دعايات مناهضة للرئيس احمدى نجاد للحيلولة دون وصوله إلى هذا المنصب بتوجيه من مهدى هاشمى من منطلق دور هذا الموقع وتأثيره فى الرأى العام الإيرانى، ومن ثم أشاع هذا الموقع العديد من الأخبار المغلوطة إما نقلا عن مهدى هاشمى أو عن معلومات ادعى كرامى سماعها من أصدقائه فى مؤسسات حكومية.

خدعنا المخططون:

خلال المحاكمة الخامسة أيضا تلا نائب محكمة طهران "احمد على أكبري"، الاستجواب الانفرادى للمتهم "ألف. ل"، وبعد قراءة الاستجواب دافع المتهم "ألف. ل" عن الاتهامات الموجهة له مؤكدا أنه كان مكلف بإدارة وتشغيل موقع عمل لصالح المركز الانتخابى للمرشح "مير حسين موسوي"، معترفا أنه شارك فى إذاعة خبر التجمع أمام مجلس الشورى، لكنه أكد فى الوقت نفسه أنه أوقف التعامل على هذا النحو بعد تأكده من زيف تلك الأخبار، خاصة بعدما أعلن أن "موسوي" لن يشارك فى هذا التجمع، مضيفا أنه كان ضحية المخططين الرئيسيين لتلك الصدامات وأنه تورط فيها دون علم.

تغيير فى تركيبة المعارضة

مرتضى كاظميان ■ ميزان نيوز (ميزان للأخبار) ١١/١٠/٢٠٠٩

كانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة فى إيران بمثابة منعطف فى مسيرة التطورات السياسية فى الجمهورية الإسلامية، فقد أصبح هناك ما يسمى بها قبل الانتخابات وما بعد الانتخابات. وبات كثير من الموضوعات والمقولات السياسية – الاجتماعية بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة يحمل مضمونا مختلفا، ومن هذه الموضوعات (المعارضة).

من الممكن تعريف المعارضة على وجه الإجمال بأنها الأحزاب السياسية المنظمة أو المنظمة إلى حد ما التى تعارض الحكومة القائمة وتنتقدها وتسعى لاستبدالها وتغييرها. وهذا مرتبط بأن النظام السياسى يتمتع من الداخل بأساس سياسى (يعتبر ديمقراطيا أو استبداديا سلطويا) وستختلف كيفية النضال ومساره والمساعى السياسية للاستحواذ على السلطة. وبعيد عن المفهوم الأخير الوارد ذكره ومن دون قصد لتصنيف المعارضة سنقوم بتقييم تغيير الترتيب فى المعارضة من زاوية أساسية فى التاريخ السياسى على مدى المائة عام الأخيرة فى إيران زاوية (الديمقراطية / الاستبداد).

ولو افترضنا أنه منذ الثورة النيابية فصاعدا كانت الهوة الأساسية والتحدى الأكثر أهمية فى إيران هو صراع القوى الداعية إلى الديمقراطية والقوى المعادية للديمقراطية؛ فى هذه الحالة يبدو أنه مع انعقاد الانتخابات الأخيرة، ووقوع الأحداث التالية لها قد خلق تغييرا له مغزى فى التركيبة السياسية (وبشكل واضح فى تركيبة المعارضة).

وبعيدا عن أن (المعارضة البنيوية) فى الغالب تقيم خارج إيران؛ فإن انتخابات الثانى والعشرين من خرداد أدت إلى أن قطاعا جديرا بالاهتمام من شبه المعارضة (الإصلاحيون العاملون تحت راية النظام السياسى أو المرتبطون به) ينضوون تحت لواء المعارضة. بعبارة أخرى، السلطويون والديكتاتوريون من خلال التوجه الذى تبنوه خلال الانتخابات الأخيرة والأحداث التالية جعلوا قطاعا كبيرا من الإصلاحيين المرتبطين بمعسكر السلطة ينتقلون إلى الجبهة المقابلة (دعاة الديمقراطية خارج بنية السلطة)، وهم بهذا الأمر لم يجعلوا المعارضة أكبر حجما فقط، بل إنهم جعلوها

أكثر ثقلا ووزنا.

وكانت أهم التيارات المنظمة فى شبه المعارضة؛ أى جبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية، ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية هما أهم جزء أصبح فى فجوة الديمقراطية/ الاستبداد من تلقاء نفسه فى معارضة مع أداء وهيمنة الديكتاتوريين. ويكشف التعاطى الأمنى - القضائى مع كبار أعضاء هذين التنظيمين بوضوح عن صحة هذا الطرح. وقد حدث هذا الأمر مع شخصيات سياسية كانت على مدى العقود الثلاثة الأخيرة تعتبر جزءاً من النظام، ويعتبر مير حسين موسوى وكروبى، ومحمد خاتمى أبرز هذه الشخصيات وأكثرها شهرة. وتأتى مراسلات موسوى وكروبى لآية الله منتظرى أبرز الوجوه السياسية فى النظام على مدى عقدين من الزمان فى إطار المعارضة. وهناك شاهد وحيد مهم على هذا الأمر أنهم ورفاقهم ومؤيدوهم بعد انتخابات ٢٢ خرداد قد حددوا موقفهم بوضوح من نظام الحكم واتخذوا جانب الديمقراطية، وأصبحوا بالكامل من نقاد السلطوية والديكتاتورية.

وهناك بعض الشخصيات السياسية - الدينية مثل (آية الله صانعى، وآية الله بيات، وآية الله دستغيب، وآية الله طاهرى) أو بعض أعضاء مجمع روحانيون مبارز، وأيضا تنظيمات أصغر مثل مجمع المحققين ومدرسى الحوزة من الممكن تصنيفهم ضمن المعارضة بمعناها الحقيقى، وهناك أشخاص وجمعيات يؤيدون ويدعمون الحركة الديمقراطية فى إيران من خلال دعمهم لأشكال الاعتراض المدنى التى يقوم بها (الخضر).

وخير شاهد على ما تطرحه هذه المقالة التعاطى القضائى والأمنى وردود الفعل المتطرفة والهجوم والتهديد الإعلامى الدعائى من جانب الديكتاتوريين ضد الإصلاحيين الذين حددوا موقفهم من الديكتاتورية وأعداء الديمقراطية. وعلاوة على الاعتقالات الكثيرة فى صفوف الإصلاحيين فإن وسائل الإعلام المتواطئة مع الديكتاتوريين والمنابر الصحفية المعادية للديمقراطية تسعى لتنفيذ مشروع القمع من خلال اعتقال موسوى وكروبى وخاتمى، بل ومقاضاة مراجع التقليد المنادين بالديمقراطية مثل (آية الله صانعى). إن اعتقال عليرضا بهشتى أو مرتضى الويرى لهو أصدق دليل على (المعارضة الجديدة).

ومع خروج أو إخراج الإصلاحيين من بنية السلطة، ودفعهم إلى مربع المعارضة، يطرح تصور أنه جارى تبلور (شبه معارضة جديدة) فى معسكر السلطة، وتأتى انتقادات أشخاص مثل على لاريجانى، وعلى مطهرى، وأحمد توكلى، أو محمد باقر قاليباف فى هذا الإطار، هذه الرؤية من المؤكد أنها تغفل نقطة أساسية، وهى أن النقاد الجدد لم يقفوا على فجوة الديمقراطية / الاستبداد ولم يحددوا موقفهم فى الموضوع المهم، هذا الفريق من النقاد من الممكن اعتباره تيارات متطلعة للسلطة، ونقاد من داخل النظام يقومون بنقد بعض السياسات أو الإجراءات بشكل انتقائى طمعا فى الحصول على مناصب أكثر. هذا الفريق، من المؤكد أنه يتمتع بقدر كبير وكاف من حيث الحرية الأمنية وإمكانات الدعايا والإعلام. وبقدر ما يكون نقد النقاد قائما على المبادئ وأكثر عمقا بالنسبة لنظام الحكم وأصحاب السلطة وما يقدمون من سياسات بقدر ما يقتربون من موقع المعارضة (من بين هذا الفريق يأتى عماد افروغ، ومحمد نورى زاد).

ويدرك الديكتاتوريون تماماً أن المعارضة والتيارات الديمقراطية تربطها الآن أكثر من أى وقت مضى (علاقات وأهداف مشتركة)، والحركة الاعتراضية الخضراء لشعب إيران باتت أكثر قوة من خلال اتصالها بالديمقراطيين الجدد والشخصيات التى فاقت من غيبوبتها ولم تستطع أن تمر مر الكرام على ما كان من أحداث مريرة بعد الانتخابات. إن الوضع الجديد الذى يعنى تغييرا ملموسا فى تركيبة المعارضة فى إيران اليوم سيكون له تأثير ونتائج متوقعة بشكل كبير على التطورات السياسية - الاجتماعية فى إيران.

الزعامة تريد تداول السلطة، الآخرون لا يريدون!

وطن امروز (الوطن اليوم) ١٥/ ٩/ ٢٠٠٩

تقدم معظم الأنظمة السياسية على حل مشكلاتها الداخلية عن طريق تداول السلطة، وهو الأسلوب الأمثل للقضاء على عثرات التيارات السياسية وعزوف المواطنين عن ممارسة النشاطات السياسية.

فى النظام الإسلامى من الواضح أن المجموعة التى قامت بوضع الدستور كانت تضع فى الاعتبار حتمية تداول السلطة فى الدولة، لكن إذا تأملنا تلك المسيرة فى الدولة لوجدنا تباينا شديدا فى الرؤى تجاه تلك المسألة، فخلال حياة الإمام الخمينى الراحل لم تكن لتلك المسألة (تداول السلطة) هذا البعد الذى ظهر منذ وفاة الإمام، حيث كنا نشعر حينها

بضرورة الالتفاف حول شخصيات مماثلة متشابه من حيث انتماءاتها السياسية.

قبل ظهور تيار الثانى من خرداد عام ١٩٩٧، كانت التوجهات السائدة فى الساحة السياسية، تفيد بعدم قبول أى تداول للسلطة، وبينما كانت السلطة حينها فى يد الحزب الواحد، إلا أن الزعامة فى ذلك الوقت تصدت للحكومة المحافظة فى العديد من المواضع، وبدت أكثر تصميما على تنفيذ مبدأ تداول السلطة.

وخلال الانتخابات الرئاسية التى شارك فيها الرئيس السابق محمد خاتمى، شهدت إيران للمرة الأولى تداول للسلطة استمر على مدى دورتين، ويمكن القول إن تلك المرحلة أثمرت عن حراك داخلى تميز بنشر أفكار ومعتقدات لترشيد وتوجيه الرأى العام للعب دور فاعل بشأن تعديل بعض بنود الدستور لتحقيق أعلى قدر من المشاركة الشعبية فى منظومة اتخاذ القرار، الأمر الذى لقى معارضة شديدة من التيار المحافظ الذى كان يمثل أقلية برلمانية فى ذلك الوقت.

من ناحية أخرى، يجب الأخذ فى الاعتبار أن مسألة تداول السلطة لازالت مطروحة على الساحة الإيرانية بعد ما شهدته إيران من أحداث أعقبت الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

ويمكن القول إن ما حدث فى أعقاب الانتخابات دليل على بزوغ مرحلة جديدة فى الثورة الإسلامية، فبالإضافة إلى تداول السلطة من الملاحظ أن الأحداث الأخيرة فتحت الباب أمام توجيه النقد لرموز النظام، الأمر الذى اعتقد أنه من تخطيط الزعامة، لأن مثل هذا النقد بمثابة جراحة دقيقة داخل أركان النظام، وهى جراحة تيسر لعامة الناس التعرف على ما يجرى داخل النظام للتغلب على مشاكلهم، وهى مسألة غاية فى الأهمية، وقد ظلت لعقود موضع نقد وشجب ممن يقفون فى وجه تداول السلطة.

ومن الملاحظ أن عدداً كبيراً من الشخصيات التى ظلت لعقود على رأس هرم السلطة فى إيران باتت حاليا أبعد ما تكون عن السلطة. ومن الملاحظ أيضا أن الساحة امتلأت بالتكتلات المتراصة، إحداها حمل لواء الاعتراض على رئيس الحكومة التاسعة، وبالغ فى اتهام رئيس الجمهورية، بينما سار الآخر مع الموجة وظهر كأنه الملتزم بدور الزعامة فى نشر العدالة والقيم وأسس الثورة.

أما الأشخاص الذين تصدوا للزعامة واتهموها، فهم أشخاص لا يقبلون بالقانون أو الدستور، يدعمون المخالفات الظاهرة التى لن تحقق بأى حال من الأحوال العدالة المرجوة، بينما أرادت الزعامة إقناع الرأى العام أن التغيير وتداول السلطة لن يتم إلا من خلال الانتخابات ورأى الشعب وحده فى إطار النظام وتحت رقابته.

اجتماع الخبراء والنتائج المتوقعة

سعيد رضوى فقيه

روز أونلاين ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٩

يعد الحصول على المعلومات والتقديرات الدقيقة الواقعية للقضايا والأحداث من أهم ضرورات فهم التطورات السياسية. وعلى سبيل المثال، تعد المبالغة فى درجة تأثير الأشخاص والأحداث فى الصراعات السياسية من الأشياء التى تؤدى إلى الخطأ فى إدراك توازن القوى، ويؤدى فى النهاية إلى الغرق فى توقعات غير واقعية حول نتائج الصراعات. وفى مثل هذه الحالة عادة ما تكون النتائج المخالفة للتوقعات والخادعة أحيانا سببا فى اندهاش وحيرة أصحاب الشأن، بل والمراقبون والمحللون الذين لا يقوون على هضم وإدراك التطورات الواقعة فى إطار نظامها التحليلى والتفسيرى. وكثيرا ما يحدث هذا، خاصة فى الأوقات التى تشهد تطورات تتسم بالسرعة والشمولية والعمق ويشهد المجتمع الإيرانى الحالى، بوصفه مجتمعا معقدا يمر بمرحلة انتقالية عددا غير قليل من النماذج على هذا.

وبناء على ما سبق، فإن تحليل الأوضاع فى أى مرحلة يفترض علينا القيام بعملية تقييم دقيق للقوى المتصارعة من حيث درجة القوة والنشأة والتوجه وذلك قبل الإقدام على توقع أية نتيجة للمنافسات والصراعات بين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما يفترض علينا تجنب التهوين أو التهويل فى تأثير إحدى القوى.

ففى الانتخابات الأخيرة مثلا والأحداث المترتبة عليها، أخطأت السلطة فى حساب درجة تأثير المعارضين والمنتقدين خطأ فادحا. وبينما كانت تظن فى نفسها القدرة على تشتيت الحركات الاحتجاجية، إذا بها تواجه حركة جماهيرية ضخمة. وبينما كانت تظن أنها ستتمكن من إخلاء الشوارع من المتظاهرين وإعادتهم إلى منازلهم بانتهاج سياسة الإرعاب

والقبضة الحديدية إذا بها ترتكب خطأ أكبر، حيث تغيرت معادلة القوة فى غير صالح السلطة، وكانت النتيجة أن هبطت قوة الحكومة إلى أقل مستوى لها فى العشرين عاما الأخيرة، وتم توجيه إمكانات جميع الأجهزة الدعائية الحكومية لإصلاح الشرعية الشعبية والدينية المفقودة للنظام السياسى الحاكم.

ولكن يجب أن نضع فى اعتبارنا أن مثل هذه الأخطاء الحسابية التى تتسبب فى نتائج غير مرضية وأحيانا كارثية لا تقتصر على الحكومات المتشبثة باستقرار السلطة فقط، فالمعارضة إذا لم تكن متمتعة بدقة النظر والرؤية الواقعية الضرورية لتحليل الأحداث والمواقف فإنها يمكن أن تقع فى مثل هذه الأخطاء التى تؤدى إلى نتائج يمكن أن يكون منها ما هو غير قابل للتعويض، وتاريخنا المعاصر مليئ بالكثير من القصص المريرة الحافلة بالعبر فى هذا المجال.

الآن وبعد هذه المقدمة الطويلة نسبيا يمكننا القيام بإجراء مقارنة بين بعض التوقعات التى سبقت الاجتماع الأخير لمجلس الخبراء وردود الفعل التالية له، والتى تشير فى بعض الحالات إلى فقدان الواقعية اللازمة فى تقدير قدرات ومنشأ وتأثير الكتل المختلفة للسلطة فى البناء الواقعى والقانونى لنظام الجمهورية الإسلامية.

إذا وضعنا فى الاعتبار أن قسما مهما من نواب الدورة الحالية لمجلس الخبراء هم من علماء الدين الذين يفتقدون الشخصية السياسية المستقلة القائمة بذاتها، وأن قسما آخر منهم من ممثلى ونشطاء اليمين التقليديين فسوف ندرك أن توقعاتنا من مواجهة هذا المجلس للقضايا والأحداث الأخيرة لن تكون واقعية كثيرا. ولعل طبيعة المواقف التى اتخذها رئيس مجلس الخبراء قبل الانتخابات الأخيرة وبعدها، ووقوفه غير المرغوب فى مواجهة أحمدى نجاد سببا لظهور التوقعات غير الواقعية سواء من مجلس الخبراء أو من السيد هاشمى رفسنجانى. ولكن يجب أيضا أن نضع فى الاعتبار أن مجلس الخبراء وأعضائه ورئيسه ينتمون إلى نظام الجمهورية الإسلامية باعتبار شخصياتهم القانونية أو باعتبار شخصياتهم الحقيقية، ولديهم مساحة محددة ومحدودة للتحرك والتأثير فى مسار المشكلات المختلفة ومنها الأحداث الأخيرة. وإذا أرادوا الخروج من هذا الإطار فأنهم سيفقدون كل تأثير إيجابى، بل إن مراجع التقليد وعلماء الدين الكبار رغم كل ما أبدوه من سخط وتخوف مما يمكن أن تسفر عنه الأحداث الأخيرة إلا أنهم كانوا مقيدين بقدرة محددة ومحدودة على التأثير فى مسارات خاصة ومحددة لا يمكنهم التحرك خارجها إلا إذا كانوا يريدون إلقاء أنفسهم فى معركة شديدة لا طاقة لهم بها.

كما أننا إذا وضعنا فى الاعتبار أن مرشحى مجلس الخبراء يجب أن يمروا من مصفاة مجلس صيانة الدستور، فإننا لا يمكن أن نتوقع من الدورة الحالية لمجلس الخبراء أى شئ أكثر من الدورة الحالية لمجلس الشورى الإسلامى، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أنه منذ عشرين عاما لم يكن علماء الدين المشهورون يقبلون على خوض انتخابات مجلس الخبراء لأنهم لم يكونوا يرون هذا المجلس فى موقعه الحقيقى كمشرف ومراقب للزعامة (وليس تابعا لها).

ولكل هذا فإن بعض التوقعات السابقة على الاجتماع لم تكن واقعية، وكذلك بعض ردود الفعل التى أعقبت الاجتماع. فمجلس الخبراء الحالى وتوزيع القوى بداخله يمتلك إمكانات محددة للتأثير على مسيرة التطورات الجارية، وهو يجب أن يسعى إلى استغلال هذه الإمكانات لا أن يتخذ مواقف متسرعة تكون سببا فى تنازله عن هذه الإمكانات للطرف المقابل. ولنضع فى اعتبارنا أن إلقاء آية الله دستغيب خطبة فى هذا الاجتماع يعد أمرا مهما فى ذاته، وهو على الأقل يعبر عن استعداد أعضاء مجلس الخبراء للاستماع إلى مثل هذه الخطب، فإلقاء هذه الخطب والاستماع إليها داخل مجلس الخبراء يعبر عن إمكانات المجلس الى يجب أن تحظى باهتمام كبير.

رفسنجانى طرف فى المشكلة لا يمكن أن يكون وسيطا

■ ابتكار ٢٠٠٩/٩/٢٦

نشر ضمن أخبار الجلسة الأخيرة لمجلس "خبراء القيادة" الخبر الخاص بطرح إسم هاشمى رفسنجانى كأحد الحلول لإعادة الهدوء إلى الساحة السياسية بالدولة، وفى الوقت الذى يرى فيه الخبراء السياسيون أنه إذا تقرر أن يبادر شخص ما بتنفيذ مشروع مثل "الوفاق الوطنى"، ويؤدى دور الوسيط فإنه ينبغى أن يكون لهذا الشخص موقف محايد، وألا يكون له دور فى ظهور الفتن.

وفى نفس هذا الإطار أشارة محسن كوهكن عضو هيئة الرئاسة فى البرلمان إلى الدور المحورى الذى من الممكن ان يلعبه بعض الأشخاص مثل مهدوى كنى وناطق نورى

وهاشمى رفسنجانى لتجاوز الوضع الحالى حيث قال: يمكن لبعض الأشخاص الذين كانت لهم مواقف محايدة فى السابق أن يكونوا محوراً للوساطة من اجل الوفاق الوطنى، فمثلاً يستطيع آية الله مهدوى كنى وناطق نورى الذى قال بصراحة أنا أحد جنود القيادة الإيرانية ونقى قلبه للنظام ان يكونا محورين أساسيين لهذا البحث، أما هاشمى الذى كان طرفاً فى القضية فإنه لا يمكن ان يؤدى هذا الدور، وأشار محسن كوهكن إلى تصريحات هاشمى رفسنجانى الأخيرة فيما يتعلق بأن هناك مجموعة من محبى النظام يسجلون مشروعاً للخروج من الوضع الحالى، حيث قال تعقيباً على ذلك: ينبغى على هاشمى ان يوضح قصده من عبارة الوضع الحالى لأن كل شخص من الممكن ان يفسرها على هواه، وأضاف أن المشكلة اساساً ليست ذات طرف واحد وإنما بين مجموعتين ويجب أن يتضح من هم أطراف هذه المشكلة، وطرح كوهكن هذا السؤال وهو: هل ينتظر هاشمى أن يأتى شخص فى النظام ويعتذر لكروبى الذى يعتبر أحد اطراف هذه القضية، وأدلى بكم كبير من التصريحات بدون بحث او تحقيق، وظلم فى النهاية النظام



وساحة النظام، وقال تعقيباً على ذلك:

فى هذه القضايا، بالنظر إلى الأمور الحادثة ينبغى على سيادته ان يأتى ويقول بصدق إن هذه المعلومات التى أمدونى بها كانت خاطئة، ويعلم أن مثل هذه المواقف من الممكن ان تعيد إليه مكانته السابقة عند المؤمنين والمتدينين.

وقال نائب اهالى لبخان فى المجلس موضحاً ان هاشمى مزيج من الخبرة والذكاء: لو كان فى الانتخابات هو ذلك الهاشمى الذى كنا نعرفه وتعامل مع الجميع بروح الأب وقال رسمياً: يمكن أن تكون لى وجهات نظر، ولكن أى شخص سيتم انتخابه سأضع خبراتى وتجاربى تحت أمره بالطبع، ما كانت شريحة كبيرة من المجتمع كهذه على الأقل اتجهت هنا وهناك، وأكد أن المحافل الصهيونية والرأسمالية قالت إنها تريد أن ترشح السيد كروبى لجائزة نوبل للسلام، وأول شخص يجب أن يخرس ألسنة هؤلاء ولا يصمت هو كروبى نفسه، فيجب أن يقول أنا كنت رجل دين، وكنت داخل النظام، والآن أيضاً أنا داخل النظام وجائزتكم لا تمثل لى أى قيمة.

مجلس الخبراء: مؤسسة «مفعمة بالسلطة» لكنها عاجزة!

فرج سركوهى ■ إيران ٢٠٠٩/٩/٢٥

يمثل اختيار سعيد جليلى، مسئول فريق التفاوض الإيرانى بشأن الملف النووى، ومحسن آجئى وزير الاستخبارات إبان الانتخابات الرئاسية الماضية، والمدعى العام الحالى للدولة، بوصفهما المتحدثين الرسميين للدورة السادسة لاجتماعات مجلس خبراء الزعامة التى استمرت ثلاثة أيام مؤشرا على أن السياسة النووية، والاعتراضات المتعاقبة التى نشبت فى داخل الدولة عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة، هما المحور الأصلى والرئيسى الذى دارت حوله اجتماعات ومناقشات مجلس خبراء الزعامة، وأن أعضاء هذا المجلس قد باتوا قلقين للغاية جراء النتائج الحقيقية الجدية المتوقع حدوثها بالنسبة للملف النووى الإيرانى على صعيد السياسة الخارجية من جهة، وعدم رضائهم عن الانفجارات العامة والشعبية التى شهدتها الدولة من جهة أخرى.

الظلال الضخمة لمثل هذه المخاوف والقلاقل الجدية يمكن إدراكها فى الكلمة الافتتاحية لهاشمى رفسنجانى رئيس مجلس الخبراء.

من الثابت أن بحث القضايا الخارجية والداخلية الحادة والصعبة فى الدولة فى جلسات مجلس الخبراء السرية ليست أمراً جديداً أو غير مسبوق، لكن هذه الجلسات والمناقشات غالباً ما كانت توصى فى العقدين السابقين - على أكثر تقدير - بالتأييد الكلى للسياسات الجارية للدولة.

هذه المرة ولأسباب مختلفة ومعقدة مثل طرح قضية "صلاحية المرشد" فى بعض الأوساط الدينية ذات النفوذ، والاختلاف الكبير ذى النتائج المتصاعدة فيما بين بعض مراجع التقليد وحكومة أحمدى نجاد والتى بلغت أوجها بسبب قرار نجاد توزير بعض السيدات فى حكومته الجديدة، وموقف

رئيس المجلس - مجلس الخبراء - وبعض من الأعضاء ضد بعض من السياسات التى تحظى بتأييد المرشد، والتضاد والاختلافات النظرية والسياسية العميقة فيما بين أعضاء مجلس الخبراء، والانفجارات الشعبية الغاضبة والساخطة التى أعقبتها تظاهرات غير متوقعة، واحتمالات التفاوض المباشر مع الولايات المتحدة من ناحية، وتشديد العقوبات ضد إيران من ناحية أخرى، وتعمق الشرخ والفجوة الحادثتين للأجنحة داخل الحكومة إلى حد الاستبعاد والتصفية إلخ .... كل هذه التداعيات والعوامل والأسباب وضعت مجلس الخبراء تحت ضغوط شديدة لدرجة طرح بعض الأسئلة المستحدثة بشأن هذا المجلس، وبشأن دوره وصلاحياته، إلخ.

والوقوف على المزيد فى هذا الصدد، أفاد هاشمى رفسنجانى بوجود مساع وجهود للخروج من الأزمة وقال: يمكن للخبراء فى المجلس أن يقلصوا من عمل المرشد ومكانته عبر دراسة سلوكه وممارساته.

هـذا صحيح؛ ذلـك أن الاختصاصات والسلطات والصلاحيات التى يحددها الدستور لمجلس الخبراء تفيد بأن هذا المجلس يتمتع بحق الرقابة على عمل المرشد، وكذلك الحق فى عزله وتنصيبه، لكن هذا الدستور نفسه قد أعطى فقهاء مجلس صيانة الدستور الحق فى البت فى صلاحية مجلس الخبراء للترشح لعضويته، وهؤلاء الفقهاء المختصين بهذه المهمة يُعينهم المرشد فى مجلس صيانة الدستور.

وفقاً للدستور فإن لجنة منتخبة من مجلس الخبراء يتم تعيينها للدراسة ومتابعة عمل وأداء المرشد والمؤسسات التابعة له.

لكن مجلس الخبراء لا يتمتع بالميكانيزمات المؤثرة بشأن التحقق من أداء وعمل مؤسسات مثل الحرس الثورى، وقوات الأمن الداخلى، والمؤسسات الاستخباراتية التابعة لمكتب المرشد، والمؤسسات الاقتصادية القوية وغيرها من المؤسسات الأخرى، ومن هنا تبدو عملية التحقق من أداء وعمل مثل هذه المؤسسات القوية أمراً غير هيِّن وربما خارج نطاق السيطرة الفعلية.

خلال العقدين الماضيين سُلِّمت نتائج هذه الدراسات السرية التى قام بها مجلس الخبراء إلى المرشد وعملياً لم يخرج عن هذا المجلس سوى التوصيات.

يعد "عزل المرشد" من أهم السلطات والصلاحيات القانونية والدستورية لمجلس الخبراء. قانونياً يعد هذا الأمر ممكناً وبسيطاً، وذلك من خلال تصويت الأكثرية المطلقة.

لكن عزل المرشد وهو الذى يتولى بنفسه قيادة الجيش، والحرس الثورى، والباسيج، والقوى الأمنية الداخلية والذى يتولى - ويقوم بنفسه - بتعيين رؤساء المؤسسات الاستخبارية والأمنية، هذا الوضع يجعل من عملية عزل المرشد فى الأزمات السياسية الحادة أمراً غير ممكن، حيث من شأن مثل هذا الحدث - إن تم - أن يؤدى إلى حدوث خطر "الانهيار الكامل للنظام".

تتحد صلاحية المرشحين لانتخابات مجلس خبراء القيادة - مثلما سبق القول - عبر الفقهاء الستة فى مجلس صيانة الدستور الذين يعينهم المرشد. هذه المادة الدستورية تعد بدورها سيفاً حاداً مصلطاً على رقاب أعضاء مجلس الخبراء، وهذا الوضع نفسه يمنعهم من - أو يحول بينهم دون - الإقدام على خطوة قاطعة وحاسمة ضد المرشد.

"الخوف" ليس فقط - أى الخوف من حذف واستبعاد مجلس صيانة الدستور من الترشح لانتخابات مجلس الخبراء - هو العامل الحاسم الوحيد، بل إن "نسيج وهيكل السلطة" الخاص بمجلس الخبراء، والذى تبلوره وتنسجه المواد الدستورية ذات الصلة يجعل من "الرقابة" على عمل المرشد ومن ثم "عزله" أمراً غير ممكن إلى حد ما، بل إن النسيج الدستورى البنائى لهيكل "سلطة مجلس الخبراء" يقلل فعلياً من فرص وإمكانات الضغط على المرشد من جانب مجلس الخبراء، ومن ثم يحد فعلياً من سلطاته فيما يتعلق بعزل المرشد ومراقبته.

فى العقود الثلاثة الماضية لم يقم مجلس الخبراء بمثل هذه المهام الجسيمة إلا مرتين فقط، الأولى هى تدوين ووضع الدستور فى البداية الفعلية للثورة، والثانية هى تعيين آية الله على خامنئى بوصفه زعيم ومرشد للثورة وللجمهورية.

عادة وتقليد "الشيعة" ومجلس الكاردينالات:

الواقع أن عجز مجلس الخبراء عن أداء مهامه القانونية والدستورية لا يرجع فقط إلى الخلل الكامن أو القائم فى المواد الدستورية ذات الصلة وإنما يرجع إلى عامل آخر يتمثل فى فلسفة وجود هذا المجلس من جهة، وتركيبة ونسيج هذا المجلس من جهة أخرى.

تاريخياً .. يعتبر هيكل وفقه المذهب الشيعى من المنظور التقليد، ذلك أن "الشيعة المقلدين" هم أحرار فى اختيار مرجع التقليد الخاص بهم. وكان تعدد المراجع هو الأمر الغالب والشائع على مر التاريخ الشيعى، ونادراً ما كان يوجد مرجع تقليد واحد أو مرجعين فقط .. مثلما كان حادثاً بالنسبة لآية الله بروجردى الذى كانت له منزلة فريدة، وهى "مرجع التقليد العام" على مستوى كل مراجع التقليد الكبار.

فقط مع انتصار الثورة الإسلامية، خاصة بعد وفاة آية الله الخمينى، اقتضت الضرورة اختيار مرشد أو زعيم واحد - وفقاً للدستور - كى يحل محل الخمينى، وهو الأمر الذى أصبح فى تضارب وتضاد مع ما كان قائماً من تعدد كبير فى مراجع التقليد آنذاك.

ثمة قراءات ومذاهب مختلفة ومتعددة - فى الفلسفة السياسية للشيعة - بشأن طبيعة وماهية العلاقة التى تحكم

علاقة رجال الدين والدين نفسه مع الحكومات التى كانت ولازالت قائمة وموجودة، لكن الدستور الإيرانى الآن تم تدوينه ووضعه ليس على أساس تعدد القراءات المتنوعة بشأن - وعن - الإسلام وإنما وفقاً لـ - وعلى أساس - نظرية ولاية الفقيه.

هذه النظرية التى تسند وتضع الإدارة السياسية والاقتصادية الرئيسية للدولة إلى الولى الفقيه - المرشد أو مجلس الخبراء - لا تتوافق أو تتفق - فى السياسة العلمية - مع التقليد الشيعى القائم على أساس تعدد المراجع من جهة، وحرية اختيار مرجع التقليد من جهة أخرى؛ ذلك لأن توحيد القوانين تجاه جميع المواطنين، وفى كل أنحاء الدولة، ووحدة الرؤية فى "الإدارة" هو من المسلتزمات والضروريات الأصلية "للحكومة"، وهنا فإن تعدد الفتاوى عبر تعد مراجع التقليد سوف يبدو مشكلة كبيرة، ومن ثم لن يتوافق مع وحدة القوانين والإدارة والرؤية.

الدستور الإيرانى يعتبر ويرى أن الفتوى، والحكم ورأى الزعيم المرشد أو مجلس الخبراء هى من الأسس التى يقوم عليها التشريع، ومن ثم وضع السياسات فى الدولة. واستناداً إلى هذا الاعتبار فإن تنفيذ الفتاوى الأخرى المختلفة لمراجع التقليد الآخرين سيصبح محدوداً إلى حد ما فى الدائرة الحياتية والمعيشية الخاصة للمقلدين.

الواقع أن مشروعية الزعيم آية الله الخمينى - التى كانت قد جعلته عقب انتصار الثورة - مرجعاً عاماً للدولة وللشيعة على العموم لم تكن فى حاجة إلى وضع قانون أو مفاهيم ومصطلحات جديدة، لكن الطرق والآليات النظرية والعملية اللازمة لتفضيل أحد المراجع على بقية مراجع التقليد عقب وفاة الإمام الخمينى كانت من أصعب الأسئلة التى واجهها واضعو الدستور الإسلامى فى إيران؛ ذلك لأن المعروف فى الفقه الشيعى وبشكل مستقر ومتفق عليه أنه لا توجد مؤسسة ما أو آليات وطرق ما بعينها هى التى تعترف بـ - وتعطى المشروعية لـ - هذا المرجع أو ذاك لكى يكون موضع تقليد من جانب الشيعة.

الواقع أن رجال الدين الشيعة لم يجربوا مسألة "انحصار السلطة السياسية" حتى قيام الثورة الإسلامية، فقط ما كانوا عليه هو التعاطى مع القضايا والمسائل النظرية فحسب، وذلك على العكس من رجال الدين المسيحيين فى العصور الوسطى فى أوروبا الغربية، والذين كانت لهم تجربة غنية فى مجال إدارة الدولية والحكومة، حيث كانوا قد ابتكروا "مجلس الكاردينالات" من أجل إدارة الحكومة الدينية وطريقة اختيار الزعيم الدينى الكبير، وهو المجلس الذى كان متمتعاً بطرق وآليات واضحة فى هذا الصدد.

المعروف أنه فى المذهب الكاثوليكى يقوم الكاردينالات بتعيين البابا، ويقوم مجلس الكاردينالات باختيار البابا الجديد. ولما كان البابا فى هذا المذهب ليس زعيماً سياسياً له مرجعية إلهية وقدوسية فحسب، لكنه أيضاً "روح القدس"، فإن "البابا الجديد" يكون قد تم تعيينه وتحديده من جانب الله لأعضاء مجلس الكاردينالات. من هنا يقوم الكاردينال الذى يختار إلى مقام الباباوية بتغيير اسمه لأنه منذ لحظة اختياره لهذا المقام لم يعد ذلك الشخص الذى كان وإنما حلت فيه شخصية جديدة تماماً لأن الله هو الذى قد اختاره.

هنا يبدو أن واضعى الدستور الإيرانى بعد الثورة قد ابتكروا "مجلس الخبراء" ليكون مناظراً - وعلى غرار - مجلس الكاردينالات فى المذهب الكاثوليكى. لكن الألوهية والقدوسية والارتباط المباشر بالخالق - والتى يتمتع بها البابا من وجهة نظر المؤمنين به - منحصرة فقط فى الفقه الشيعى فى النبى محمد والأئمة.

فعلى الرغم من أن مراجع التقليد والفقهاء الشيعة يتمتعون بمنزلة رفيعة وعالية لدى أتباعهم ومقلديهم إلا أنهم لا يتمتعون مطلقاً بألوهية وقدسية الأنبياء والأئمة، وربما لهذا السبب نفسه اعترف واضعو الدستور الإسلامى لإيران بمنح حق الرقابة على عزل "المرشد" إلى مجلس الخبراء.

دستورياً، فإن منهج ومسيرة اختيار مرجع التقليد فى المذهب الشيعى وحرية المقلدين فى اختيار مرجعهم يبدو أنه قد تقولب - عن طريق الدستور - فى أعضاء مجلس الخبراء أو أنه قد أسندت لهؤلاء مثل هذه المهمة، مطبقين فى ذلك - وهم واضعو الدستور الإيرانى - نظرية مجلس الكاردينالات، مع ملاحظة أن عضوية مجلس الخبراء غير ممتدة حتى آخر العمر كما هو الحال فى مجلس الكاردينالات، شئ من هذا التوفيق والتركيب تم تطبيقه عبر التنصيب السريع للسيد على خامنئى، أى بعد وفاة الإمام الخمينى وفى وقت حساس عقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية مباشرة، وهو الأمر الذى لم يتكرر منذ تلك اللحظة حتى الآن نظراً لاسبعادها هذه الأطروحة جانباً.

"الكشف عن" - أو اختيار - "الولى الفقيه":

أمام كل هذا فإن السيد خامنئى كان - وربما لازال - يحتاج إلى تأييد مراجع التقليد والفقهاء المشهورين، وهى المهمة التى قام بها مجلس الخبراء على أكمل وجه. وكما هو ثابت فإن التمتع "بالقدرة على التنظير" فى الحكومات الأيديولوجية والمذهبية هى من المعايير والأدوات اللازمة للحصول على السلطات التى تستمد منها الشرعية.

هذا ما رأيناه فى الحكومات الشيوعية السابقة، فالسكرتير العام للحزب كان دائماً إما من بين المنظرين المشهورين للمكتب الرسمى للحزب أو من المنظرين المشهورين من خارج الحزب، وهو ما كان يضمن له دائماً مشروعية وشرعية الاعتراف بشخصيته وسياساته.

لقد تم تثبيت آية الله الخمينى كمرجع تقليد قبل أن تتحقق له الزعامة ولم يكن - بهذا الشكل - فى حاجة إلى تأييد آخر سواء من مجلس الخبراء أو من جانب مراجع التقليد الآخرين، لكن السيد "على خامنئى"، نظراً لأنه لم يكن قد حصل على مرتبة "مرجع تقليد" كان محتاجاً بشدة إلى تأييد مراجع التقليد الكبار لإضفاء شرعية على موقعه الجديد، وذلك لأن أشد مؤيديه كانوا يعتقدون "بالأصلحية الشريعية" لغيره من مراجع التقليد، وأن هذه "الأصلحية الشريعية" (الأهلية والجدارة الشرعية) لا يجب أن تكون للسيد خامنئى الذى يقلد غيره من المراجع الكبار.

لكن الحادث أن سطوة نظرية "الكشف عن المرشد" التى راجت وانتشرت فيها بين رجال الدين والأعضاء الخبراء فى مجلس الخبراء فى السنوات الأخيرة، هذه النظرية قوت السيد على خامنئى فى مواجهته مع بعض مراجع التقليد المحافظين ذوى النفوذ، وكذلك الأعضاء المنتقدين له فى داخل مجلس الخبراء.

لقد وضع الدستور الإيرانى على أساس مفهوم اختيار وانتخاب المرشد على نحو يتقارب جيداً فى المنهج مع ما كان قائماً بالنسبة للخلفاء لدى أهل السنة وليس وفقاً لنظرية "الإمامة" فى الشيعة التى بمقتضاها أن الله عز وجل - وليس الأمة - هو الذى يختار خلفاء النبى، وأن الأمة يجب عليها فقط "الكشف عن" هؤلاء الخلفاء واتباعهم.

الواقع أن نظرية "الكشف عن الزعيم" أصبح لها مفهوم ربانى مناظراً لنظرية "الكشف عن الإمام" لدرجة باتت سبباً لجعل المرشد فى منزله ومكانة تقارب ما كان قائماً بالنسبة للملوك الساسانيين قبل الإسلام الذين كانوا يدعون أنهم "اختيارات الله" فى أرضه.

هذه النظرية - الكشف عن الزعيم - تعمد إلى إضفاء مشروعية للزعيم مناظرة ومماثلة لمشروعية الإمام بوصف أن كليهما من "المنبع الفيضى والاختيار الإلهى" لله عز وجل، ومن ثم فإن مهمة أعضاء مجلس الخبراء تنحصر فقط فى "الكشف عن" الزعيم.

الواضح أن عدد أعضاء مجلس الخبراء المعتقدين فى نظرية "الكشف عن الزعيم" ليس معلوماً، لكن بعض الأعضاء ذوى النفوذ فى المجلس - من بينهم آية الله مصباح يزدى ومحمد يزدى - طرحوا هذه النظرية صراحة ودافعوا عنها.

الواقع أيضاً أن السيد على خامنئى وجهازه الإعلامى التابع له يجتهدان بقوة من أجل عمل "تناظر إبداعى" بين إمام الشيعة الأول (الإمام على بن ابى طالب رضى الله عنه) والزعيم الحالى للجمهورية الإسلامية. هذه الدعايات الضخمة وتأكيد السيد على خامنئى على توافق ذاته وطبيعته مع الإمام على بن أبى طالب تحكى لنا هى الأخرى عن "ميل" الزعيم - هو الآخر - لتأييد قناعاته "بنظرية الكشف عن الزعيم".

عود على بدء .. الواقع أن المخاوف المفزعة والمقلقة التى طرحت فى الكلمة الافتتاحية للسيد هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس الخبراء فى الدورة الأخيرة للمجلس، والتراجعات الأخيرة للمرشد تحكى لنا عن "موجة" من القدرة والسلطة يبدو أنها أوسع وأشمل وأكبر - وخارج نطاق عمل - مجلس الخبراء، بل وحتى أوسع وأشمل من كافة المتضادات والأضداد النظرية والسياسية للأجنحة والتيارات والقوى الحكومية، وإذا ما نفذت وانتشرت مثل هذه الموجة من خارج الطبقة المتوسطة فى المدن الكبرى إلى سائر الفئات من الشعب فإنها سوف تطرح بدورها مسيرات مختلفة ومباحث جديدة، بل وتوقعات مستقبلية أخرى قد تكون مختلفة تماماً عن كل ما يدور فى أذهان الجميع الآن بداية من الصفوة أعضاء مجلس الخبراء ومراجع التقليد، وانتهاءً بسكان القرى والمناطق الفقيرة والمحرومة.

حركة المحافظين تبدأ الأسبوع القادم

تهران امروز (طهران اليوم) ٢٠٠٩/٩/٢٦

أكد مصطفى محمد نجار وزير الداخلية الأسبوع الماضى ثبات مديرى الوزارة فى أماكنهم على الرغم من أن الأخبار المنتشرة تشير إلى عكس هذا الكلام.

وكان وزير الداخلية بعد أسبوع من القيام بمهام منصبه قام بتغيير المستشار البرلمانى والقانونى فى هذه الوزارة، وكان حجة الإسلام "موسى بور" من بين مديرى وزارة الداخلية الذى خلال فترة الحكومة التاسعة لم يطله خطر التغيير، وكان موضع رضا أعضاء المجلس، طاله التغيير هو الآخر وحل محله "مهدى محمدى فر"، وكان من مديرى وزارة الدفاع ومساعد مصطفى نجار فى هذه الوزارة.

تغييرات فى المساعدين:

بالطبع لم يكن تغيير موسى بور هو أول تغيير فى مساعدى

وزارة الداخلية، لأنه فى ٢١سبتمبر، حل "ارشادى منش" أحد مساعدى "نجار" فى وزارة الدفاع "محل "نيكزاد" مستشار الشئون المعمارية فى وزارة الداخلية، والذى ارتقى إلى مكانة رفيعة فى وزارة الإسكان خلال الحكومة التاسعة.

وبشأن المستشار السياسى لوزارة الداخلية فقد تأجل لمدة أسبوعين بسبب وجود "كامران دانشجو" فى وزارة العلوم، وأفاد مصدر مطلع أن المرشحين لهذا المنصب هم "مرتضى تمدن" محافظ طهران "ومهدى هاشمى" قائم بأعمال وزارة الطرق، وعهد إليه فترة للإشراف على وزارة الداخلية، والمباحثات القائمة تؤكد تولى هاشمى لهذا المنصب.

وكان قد عهد لهاشمى بالإشراف على وزارة الداخلية عقب رحيل موسى بور، وهاشمى، مثل سابقيه اللذين قدمهم نجار، لديه خبرات عسكرية سابقة، وكان فى وقت ما المدير والمنفذ لمشاريع وزارة الدفاع فى مجالات مختلفة دفاعية، وثقافية وسكنية، وكان أيضا المستشار الهندسى للبسيج.

تغيير المحافظين:

بعيدا عن تغيير مستشار ومعاونى وزارة الداخلية، فإن المطروح الآن هو تغيير المحافظين، وهذا الموضوع لم تعلن عنه وزارة الداخلية أى شئ صراحة، ونجار مثل أسلافه السابقين يرفض تغيير المحافظين، ويقول "إن ثبات واستقرار المحافظين تدفعهم للعمل بقوة على مستوى الأقاليم". وإذا كان نجار يتحدث عن ثبات المحافظين فإن المعلومات تؤكد عكس ذلك، وأن هناك تغييراً لعدد من المحافظين سيبدأ الأسبوع القادم.

وكان خبر تغيير المحافظين انتشر عقب إعلان خبر تعيين لجنة ثلاثية من مستشارى رئيس الجمهورية لتعيين المحافظين الجدد، وأعلن فى ذلك الوقت إن كردان ومشائى ورحيمى خلال الأيام المقبلة سيتخذون القرار النهائى بشأن تغيير المحافظين، وهو الخبر الذى كذب فور انتشاره.

جدير بالذكر أن تغيير المحافظين وصل خلال فترة بور محمدى فى وزارة الداخلية فى الحكومة التاسعة إلى ٣٨ تغييرا! وفى عهد كردان كان أقل عدد ووصل إلى ستة تغييرات.

وبالطبع خلال الدورة الأولى للسيد أحمدى نجاد فى رئاسة الجمهورية كان تعيين المحافظين يصاحبه ضجة كبيرة وعليها تمنح الثقة من المجلس لوزير الداخلية بناء على وعوده للأعضاء، ولا ننسى ما حدث عند تعيين "حبيب الله دهمرده" محافظا لسيستان وبلوشستان، هدد نائبان فى المجلس بالاستقالة بناء على وعود وزير الداخلية آنذاك لهما بتعيينهما فى وظيفة محافظ.

ومع أحداث إقليم كردستان والتى راح ضحيتها إمام مسجد، ومندوب مجلس الخبراء، وقاضيان من الإقليم قد ألقت بظلالها على موضوع التغيير، انشغل وزير الداخلية بمتابعة الموقف من أجل بحث أبعاد هذه الجريمة، وقبل سفره للإقليم أكد محمد نجار "أنه سيعقد اجتماعا فى محافظة كردستان للوقوف على أسباب الحادث والقبض على المتهمين"، وأضاف "أن الأعداء يسعون بعد انتصار الثورة الإسلامية إلى إيجاد فرقة واضطرابات فى الدولة، ولحسن الحظ أنهم غير قادرين على ذلك".

ومن خلال تصريحات نجار يتضح أن اللجنة المشكلة فى الوزارة للوصول إلى المتهمين غير قادرة على القبض على مرتكبى الجريمة.

امتزاج دماء الحرس بدماء زعماء قبائل البلوش

جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٩

أودت تفجيرات عملية بلوشستان الإرهابية الأخيرة بحياة عدد من قادة الحرس الثورى، وعدد من قادة وزعماء القبائل البلوشية، وبلغ عدد الضحايا ٣١ قتيلا و٢٨ جريحا، وذلك فى اجتماع كان قد عقد بهدف تدعيم الوحدة بين شيعة إيران وأهل السنة فيها، والسعى لحل المشكلات الحياتية لأهالى منطقة بلوشستان.

لقد حضر قادة الحرس الثورى إلى هذه المنطقة بهدف تقديم خدمات لأهالى بلوشستان، ولهذا قابلهم زعماء القبائل البلوشية بالترحيب، لكن أعداء الشعب الإيرانى نفذوا عملية اغتيال ضدهم فاختلطت دماؤهم بدماء زعماء قبائل البلوش.

إن ما حدث يمثل أكبر جريمة معاداة للثورة ترتكب فى حق مسئولى النظام الذين يبذلون قصارى الجهد فى خدمة الشعب الإيرانى وتحقيق الوحدة بين طوائفه، وفضلا عن ضخامة عدد الضحايا فإن شخصيات الضحايا جعلت من هذه العملية الإرهابية أمر لم تتعرض إيران لمثله من قبل.

استشهد فى هذه العملية الإجرامية كل من الفريق نور على شوشترى نائب قائد القوات البرية فى الحرس الثورى فى إقليم

بلوشستان، وكذلك قائد الحرس فى مدينة إيرانشهر، وقائد فيلق أمير المؤمنين، وما يزيد من فجاعة هذه العملية أيضا استشهاد عدد من زعماء القبائل البلوشية.

من بين وقائع تلك الجريمة يجب أن نهتم بأمرين أساسيين هما:

أولا، أن هذه الجريمة أوضحت أن جيش حراس الثورة الإسلامية على وجه الخصوص، والقوات العسكرية والأمنية الإيرانية بشكل عام لازالت حتى الآن ليس لديها سيطرة كاملة على الوضع الآمن فى المناطق الحدودية الحساسة مثل إقليم بلوشستان، وهذه ليست أول مرة يتمكن فيها أعداء نظام الجمهورية الإسلامية من توجيه ضربات موجعة للنظام من خلال الاستفادة من أوجه القصور تلك، الأمر الذى يعطى لأعداء الشعب الإيرانى مادة دعائية ضخمة.

جميع القوات العسكرية والبوليسية، بخاصة جيش حراس الثورة الإسلامية يتولون الآن مسئولية أمن إقليم بلوشستان، ويجب الاهتمام بهذا الأمر أكثر من ذى قبل، لمعالجة أوجه القصور فى السيطرة الأمنية على الإقليم.

من الممكن أن تكون هناك مشكلات أخرى فى الإقليم يمكن حلها من خلال الرؤية الأمنية والاستخباراتية الخاصة. إن أهمية الموضوع وحساسية إقليم بلوشستان تبلغ حدا يجب معه العمل بأقصى قدر من السرعة وعدم الإرجاء بأى حال من الأحوال.

النقطة الثانية تتعلق بالظروف الخاصة لإقليم سيستان وبلوشستان والأطماع التى لدى أعداء الشعب الإيرانى فى هذه المنطقة، فهذا الإقليم له حدود مشتركة مع أفغانستان الواقعة تحت الاحتلال العسكرى الأمريكى البريطانى، وهو من ناحية أخرى، يجاور باكستان التى تعانى من عدم الاستقرار على مدار سنوات مضت حتى أصبحت معقلا لقوات حركة طالبان، ويضاف إلى هذه العوامل نفوذ بعض الدول العربية على حركة طالبان، وبالتالى تغلغل نفوذهم فى باكستان.

من خلال تجميع أطماع الدول الغربية والدول العربية الإقليمية يمكن التوصل بسهولة إلى أن إقليم سيستان وبلوشستان ذات حساسية أمنية واستخباراتية كبيرة، ويجب التعامل معه من خلال نظرة خاصة.

لاشك أن هناك عناصر أجنبية قامت بدور فى العمليات الإرهابية التى نفذت فى الإقليم على مدار السنوات الأخيرة بما فيها عملية الأمس، والجماعات الإرهابية المحلية التى قدمت نفسها تحت مسميات مختلفة، ماهى إلا أذرع تنفيذية لتلك العمليات، فى حين أن التخطيط كان من قوى أجنبية. وبناء على هذا، نرى أن الدراسة الدقيقة لظروف المنطقة والخطط التى تنفذ فيها على المستوى الإقليمى والدولى من الضروريات الحتمية للحفاظ على أمن إقليم سيستان وبلوشستان.

تطورات جديدة في الحرس الثوري

دمج الباسيج في القوات البرية للحرس وإنشاء مؤسسة للاستخبارات

تهران امروز (طهران اليوم) ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٩

لا زال الحرس الثوري موضع تغييرات أساسية على مختلف المستويات، بدأت بعد أن أصبح اللواء محمد علي جعفري على رأس هرم القيادة لهذه القوة العسكرية.

بعد أن ودع سيد رحيم صفوي القيادة العامة للحرس الثوري وتعيين اللواء جعفري من جانب القائد العام للقوات المسلحة لرئاسة قوى الحرس الخمس بدأت تغييرات واسعة النطاق في بنية هذه القوة أهمها تحويل لواءات المحافظات (القوات مقسمة إلى لواءات) إلى ٣١ لواء يأتي هذا في إطار زيادة صلاحيات المحافظات والاستعداد للتهديدات الجديدة.

وتواصلا مع هذه التغييرات تردد أواسط الأسبوع الماضي خبرا مهما بخصوص دمج الباسيج في القوات البرية للحرس الثوري. وكان قد جاء في تقرير وكالة أنباء مهر أن موضوع التغيير الهيكلي في القوات البرية للحرس الثوري هو أحد الموضوعات التي بحثها ودراستها منذ بداية التغيير والتطوير في الحرس، وفي هذا الإطار تم دمج قوات الباسيج في قوات

الحرس البرية من أجل مزيد من التنسيق، وهذه المرحلة من التغيير هي المرحلة الثانية، حيث كانت المرحلة الأولى إحداث تغييرات بنيوية في قوات الحرس على مستوى المحافظات.

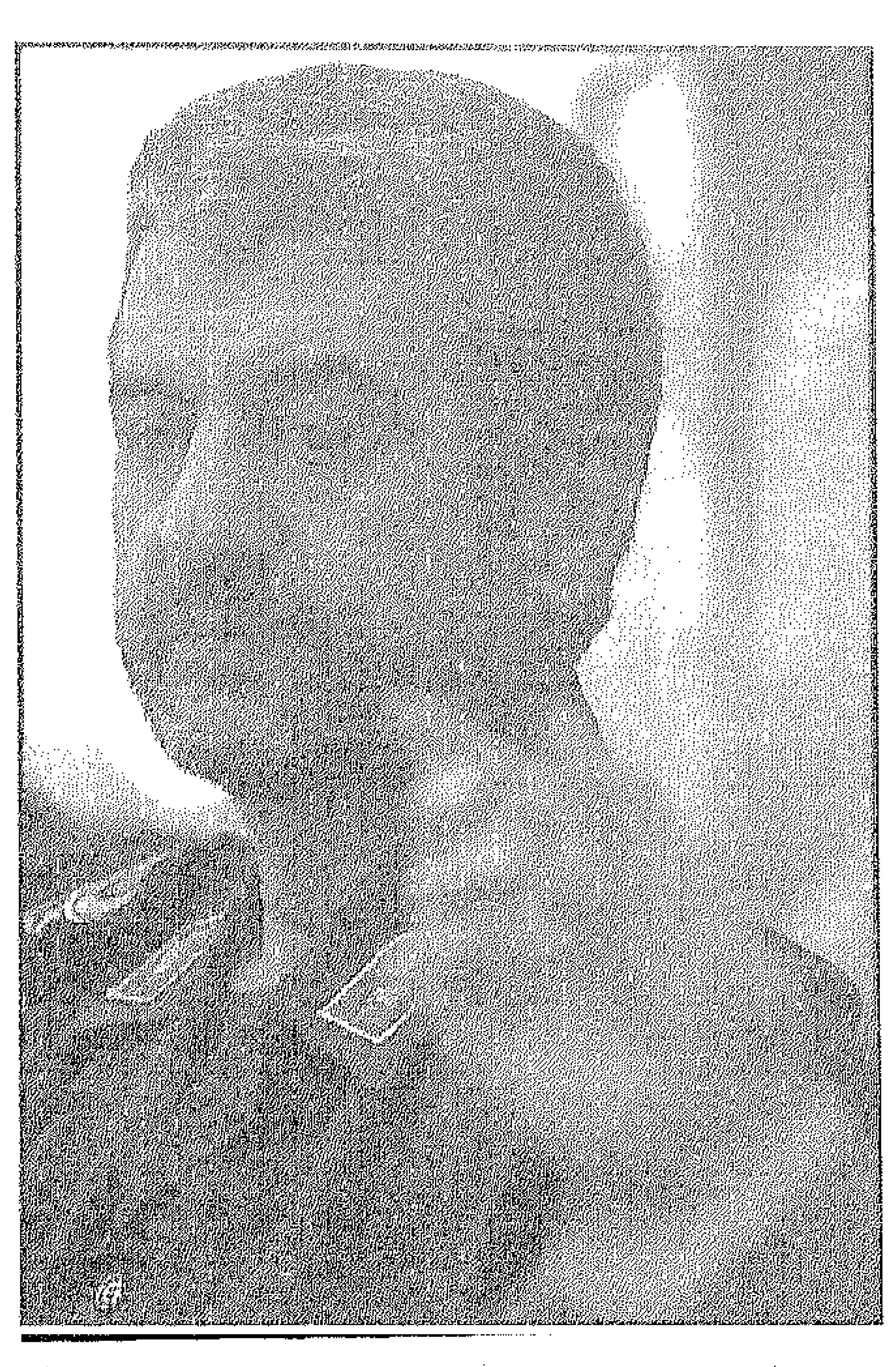
وأضاف التقرير أنه في تلك المرحلة سيكون حسين طائب القائد الحالي لقوات المقاومة الباسيج نائبا للقائد العام للحرس الثوري، ومن المحتمل أن يعين في منصب آخر، وكذلك أيضا تناول أسماء محمد رضا نقدي وحسين نجات قائد حرس ولي الأمر والسردار باكبور قائد قوات الحرس البرية باعتبارهم أهم الوجوه المرشحة لتولي القيادة الجديدة لقوات المقاومة الباسيج.

أما الحدث الذي وقع بعد يومين فقد أصدرت القيادة المبجلة العامة للقوات أوامر منفصلة لقادة الحرس الجدد، وتم تعيين محمد رضا نقدي قائدا للباسيج.

وقد عين القائد العام في أوامر منفصلة رئيس هيئة باسيج المستضعفين ونائب الإمداد والأبحاث الصناعية بالأركان العامة للقوات المسلحة نائبا للقائد العام لحرس الثورة الإسلامية وقائدا للقوات الجوية التابعة للحرس، وهذا الأمر يراه المراقبون بداية لمهمات جديدة تضطلع بها هذه القوات، ومما لا شك فيه أن قرار التعيين الأهم هو قرار تعيين محمد رضا نقدي في قوات المقاومة الباسيج. وعلاوة على تعيين نقدي تم تعيين سيد محمد حسين زاده حجازي النائب السابق للحرس مكان محمد رضا نقدي كنائب للإمداد والدعم الأبحاث الصناعية بالقيادة العامة لأركان القوات المسلحة، وتعيين العميد بالحرس حسين سلامي نائبا لقائد الحرس العام، كما تم تعيين العميد بالحرس أمير علي حاجي زاده في قيادة القوات الجوية التابعة للحرس، حتى تبدأ المهام الجديدة لهذه القوات. على أية حال تغيير اسم بعض القوات التابعة للحرس مثل القوات الجوية إلى قوات الجو والفضاء والارتقاء بقوات المقاومة الباسيج وكذا قسم الاستخبارات إلى منظمة الاستخبارات لهو خير دليل على تغيير طبيعة مهام هذه القوات. هذا في حين أن قرار دمج قوات الباسيج في قوات الحرس الثوري البرية لم يأخذ الصفة الرسمية حتى الآن.

من هو نقدي؟

مما لا شك فيه أن اسم محمد رضا نقدي من الأسماء الجديرة بالذكر، حيث إنه منذ السنوات الأولى لعملية الإصلاحات قد ارتبط اسمه ببعض تطورات تلك الفترة. وكانت صحيفة (جوان) الشباب قد كتبت يوم الخميس الماضي (في حين أن وسائل الإعلام المعادية للثورة بناء على أجندة محددة قد شنت هجوما على مؤسسات النظام المقدسة مثل الباسيج، ففي أحدث إجراء تم تعيين رئيس جديد على رأس هذه المؤسسة والذي طبقا لاعتقاد الكثيرين من رفاقه واحدا من أطهر وأنقى قادة الدفاع المقدس وأكثرهم شعبية، وقد أصبح في مرمى هذا الهجوم) وبالنسبة لتاريخ نقدي يمكن الإشارة إلى إنشاء جهاد التعمير بمحافظة جيلان، والانضمام للحرس والاضطلاع بالمسئولية الثقافية في الحرس بنفس المحافظة، وتولي مسئولية الاستخبارات بالحرس، وقسم استخبارات الحرس غرب البلاد المنطقة السابعة ومؤسس ثكنة حمزة سيد الشهداء، وتأسيس ثكنة الحروب غير المنتظمة غرب وشمال غرب البلاد، وقائد فيلق بدر، ويقال أنه بعد الحرب بعام ترك قيادة فيلق بدر للسردار مرتضى قرباني من أجل الدراسة في دورة قيادة وأركان القوات البرية لجيش الجمهورية الإسلامية. وبعد الانتهاء من دورة دافوس تولى نقدي قيادة كلية الإمام علي للحرس. وحتى الآن لم يمر العام على المسئولية الجديدة التي كان مضطلعا بها حيث كان يتولى مسئولية الإمداد بالنسبة لشعب البوسنة والهرسك ممثلا عن آية الله جنتي.



وفي شهريور ١٣٧٩ هـ.ش سبتمبر ٢٠٠٠م بناء على اقتراح رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة وبناء على أوامر آية الله خامنئ القائد العام للقوات المسلحة تم تعيين نقدي في منصب نائب الإمداد والدعم والأبحاث الصناعية بالقيادة العامة للأركان. وبعد أحداث ١١/٩ حيث بدأت مرحلة جديدة من التهديدات العسكرية الأمريكية للجمهورية الإسلامية اقترح نقدي تشكيل هيئة أركان للدفاع غير عاملة بالبلاد وبعد التصديق على الاقتراح عين لرئاسة هذه الهيئة، هذا إلى جانب عملية التأسيس. ومع تولي الحكومة التاسعة سلم نقدي رئاسة الأركان غير العاملة للسردار جلالي حتى يركز بشكل أكبر على مهمته الأساسية، ولكن بناء على طلب أحمدي نجاد وموافقة الأركان العامة مع الاحتفاظ بمنصبه

في هيئة استعداد الأركان العامة للقوات المسلحة خولت له مسئولية رئاسة أركان مكافحة تهريب البضائع والعملة، ذلك المنصب الذي تركه فيما بعد لإلهام، ومنذ العام ٢٠٠٥م وهو يعد رسالة للدكتوراه في الأمن القومي والعلاقات الدولية بالجامعة العليا للدفاع الوطني.

الارتقاء بقسم الاستخبارات إلى مؤسسة

لكن القصة لم تنته عند هذا الحد. يوم الثلاثاء نشر موقع (ألف) المقرب من أحمد توكلي خبرا جديرا بالاهتمام مفاده تحويل قسم استخبارات الحرس الثوري إلى مؤسسة الاستخبارات. وكان الخبر كالتالي بعد دراسات مطولة فيالقيادة العامة للحرس والقوات المسلحة وفي النهاية مكتب القيادة العامة سيتم تطوير قسم استخبارات الحرس الثوري إلى مؤسسة للاستخبارات، ومع هذا التطوير سيتم تعيين حسين طائب القائد السابق لقوات المقاومة الباسيج كرئيس لمؤسسة استخبارات حرس الثورة الإسلامية. كان طائب نائب وزير الاستخبارات في الحكومة الأولى لرفسنجاني والذي أقيل منها بسبب علي فلاحيان، وهو من بين الوجوه التي كانت في بداية الحكومة التاسعة والعاشرة مرشحا لحقيبة الاستخبارات، وقبل طائب كان غلامحسين رمضاني قسم استخبارات الحرس.

هو الآن في سن الـ ٤٦ درس الفقه الأصول وكان لفترة نائب منسق مكتب زعيم الثورة، وكذلك أيضا كان لأكثر من ثلاث سنوات النائب الثقافي بالأركان المشتركة بين الحرس والجيش وكان قائد الكلية الثقافية بجامعة الإمام الحسين للحرس، وعين كقائد لقوات المقاومة الباسيج، وهكذا يقال أنه سيتولى مسئولية إنشاء مؤسسة استخبارات الحرس.

مرحلة جديدة من الخلافات الدينية بين قم والحكومة

اعتماد (الثقة) ٢٠٠٩/٩/١٧

يقوم مستشار رئيس الجمهورية للشئون الدينية هذه الأيام بتكذيب الأنباء المتعلقة بوجود فجوة بين أنصار الرئيس وعلماء الدين، والرد على الشبهات الدينية المطروحة بشأن المسئولين فى الجهاز التنفيذى، وهو مضطر إلى الحديث يوما عن عدم وجود أى خلاف بين أحمدى نجاد وقم والتأكيد فى اليوم التالى على أنه يعرف رأى مراجع التقليد بشأن معارضة وجود النساء فى الحكومة، ولكن أحمدى نجاد يجب أن تكون قراراته متوافقة مع فتاوى مرجع التقليد الخاص به. وبعد هذا أحدث التبريرات الدينية الموثوقة التى ساقها رئيس السلطة التنفيذية بشأن الضجة التى ثارت مؤخرا حول قضية تعيين المرأة فى منصب وزارى وعدم رضا قم عن الحكومة. والمؤكد أنه حتى الآن لم يعبر عن موقفه من التصريحات الأخيرة التى أطلقها اسفنديار رحيم مشائى الرجل الثانى فى الحكومة العاشرة وآرائه الخاصة حول الإله ورد فعل العديد من الأصوليين على تصريحات مشائى التى دفعت محمد تقى رهبر رئيس تكتل علماء الدين بالبرلمان إلى الرد عليه بقوله "لقد نطق مشائى بالكفر". وفى يوم الثلاثاء الماضى تم تغيير مكان إقامة حفل الترحيب بكامران دانشجو بعد توليه منصب وزير العلوم لتهميش الرجل الثانى فى الحكومة العاشرة. وكان رحيم مشائى قد تكلم عن الصداقة مع الشعب الإسرائيلى وحمل المصحف على أنغام الموسيقى على خشبة المسرح فى احتفال لهيئة التراث الثقافى فى الحكومة التاسعة، وقال كلمات مثل أن هناك ملائكة يطوفون فى سماء إيران، وبعد كل هذا عرج إلى فلسفة الخلق والوجود والعدم "أنا لا أريد أن أتكلم كلاما فلسفيا، أنا أتكلم معبرا عن ذاتي، إن الله لم يكن مدينا للإنسان بخلقه ويبدو أن الله كان مدينا لنفسه بخلق الإنسان، حيث كان يريد أن يعلم فكان يجب أن يخلق أحدا حتى يتمكن من العلم، وأهمية الإنسان ترجع إلى هذا العلم. وإذا انتزعنا العلم من الإنسان لانتفى الإنسان، وإذا نفى الإنسان لن تكون هناك حاجة لنفى الله لأنه سيكون قد نفى نفسه بنفسه". كما أكد "إن البشر سعيا منهم لإثبات حجية الانتساب لدعاوى إمام الزمان سيطلبون منه المعرفة، والمعرفة واحد وعشرون وحدة وحدتان حتى عصره، وأهل الرياضيات يعلمون أن معادلة نمو المعرفة ليست خطية، والمعرفة أياً كانت مرهونة بالنهايات؛ أى أنه يكفى أن يقدم لنا ولى الزمان وحدة واحدة من العلم ولا يمكن مقارنة هذه الوحدة بكل الإمكانات العلمية فى التاريخ البشرى". وقد قال محمد تقى رهبر "ما معنى أن يحضر مدير مكتب إلى حفل توديع وزير والترحيب بآخر فتصدر عنه هذه التجاوزات ويتحدث عن الله بهذه الطريقة المشوبة بالكفر". وأضاف رهبر قائلا إنه فى النصوص الإسلامية لم يكن أحد حتى المتصوفة يؤمن بهذه الكلمات المتضاربة غير المتزنة.

وقد كان بعض المراقبين السياسيين يتحدثون فى فترة ولاية أحمدى نجاد الأولى عن العلاقات الآخذة فى الأفول بين أحمدى نجاد ومراجع التقليد وعلماء الدين فى قم، وتشير بعض الدلائل إلى صحة هذه الأحاديث. فالأحداث التى سبقت والتى تلت الدورة العاشرة لانتخابات الرئاسة ومنها ما قام به أحمدى نجاد من التشكيك فى بعض الشخصيات المعتدلة فى النظام ونفى إنجازات الحكومات السابقة فى المناظرات التى شارك فيها كانت هى السبب فى فى زيادة السخط على أعضاء الحكومة الذين اعتمدوا فى حملاتهم الانتخابية على نفى الإصلاحيين وإنجازاتهم فى القضايا الدينية والعقائدية بهدف تشكيل حكومة "يرضى عنها إمام الزمان". ولكن سخط علماء الدين البارزين وبعض مراجع التقليد الكبار فى قم تزايد تدريجيا حتى وصل إلى حد أن مدير الحوزة العلمية بقم - حسينى بوشهرى - قال بلهجة اعترافية أن حكومة الإصلاحيين والسيد محمد خاتمى كان يولى آراء علماء قم اهتماما أكبر، وكانت العلاقات بين حكومة الإصلاح وعلماء الدين أكثر قوة وودا. ولكن فى الأسابيع التالية أعلن بعض المراجع معارضتهم لتعيين النساء فى مناصب وزارية، ولكن مؤيدى أحمدى نجاد من علماء الدين يحاولون إنكار هذه المعارضة. وفى الوقت نفسه يهتم الكثيرون بأن حكومة الإصلاح إذا كانت قد أقدمت على مثل هذه التصرفات لقام علماء الدين المتشددون بالثورة وتعطيل الدراسة والاعتصام احتجاجا على تصرفات حكومة الإصلاحيين، ولكن ما نسمعه من علماء الدين المحيطين برئيس الحكومة لا يزيد عن مجرد القول إن هناك معارضة. وكان أن قال ناصر سقاى بى ريا ردا على سؤال حول قيام رئيس الجمهورية بالتشاور مع مراجع التقليد بشأن تعيين النساء فى مناصب وزارية: "ليس من الصواب أن يسافر رئيس الجمهورية إلى قم عندما يعن له أى سؤال أو يرفع إليها كل قضية، ونحن نرى أنه يجب احترام مراجع التقليد وفقا للقاعدة العامة، ونقدر آراءهم بوصفهم مراجع وخبراء إسلاميين". وبين أن العلماء يعبرون عن آرائهم فى صورة فتاوى قائلا: "إن هناك اختلاف فى الفتاوى بين مراجع التقليد فى العالم الشيعي، وعندما يريد رئيس الجمهورية تعيين نساء فى حكومته فيجب عليه أن يرى ماذا سيقول مرجعه فإذا رأى مرجعه أن هذا الأمر مخالف للشرع فعندئذ يجب عليه أن يحترم رأى مرجعه ويطبق فتوى هذا المرجع الفاضل". فالحكومة الإسلامية بعد تشكيل مجلس الخبراء الذى يضم علماء على أعلى مستوى تقوم بانتخاب شخص مجتهد تتوافر فيه كل الشروط بوصفه الولى الفقيه ليكون هو المرشد. وليسوا قليلين أولئك الذين يرون ارتباطا بين ترشيح أحمدى نجاد لبعض الشخصيات النسائية لمناصب وزارية، والمناخ السائد بعد الانتخابات والأحداث التى وقعت أثناء الانتخابات وبعدها؛ فالنساء يرون أن مطالبهم لم تحظ بأى تقدم فى السنوات الأربع السابقة، ولهذا فإن النساء لن يعتبرن موقف ترشيح النساء لمناصب وزارية بمثابة خطوة إلى الأمام ما لم تتحقق مطالبهن، كما لا يمكن إنكار ما أبداه النساء من عدم رضا فى الأحداث التى وقعت بعد الانتخابات، خاصة أن معدل البطالة بين الشباب (بين ١٥ و٢٩ عاما) فى العام الماضى كان يبلغ ٢٠,٤٪ وبلغت نسبة البطالة بين الذكور ١٧,٤٪ وبين الإناث ٣١,٨٪، بينما كانت النسبة إلى مجموع القوة القادرة على العمل تبلغ ١٦,٧٪ من الإناث و٩,١٪ من الذكور وهى النسبة التى كانت منذ أربع سنوات ١٠٪ من الذكور و١٧٪ من الإناث.

وعلى الجانب الآخر، بعد التصريحات التى أعلنتها طيبة صفائى رئيس تكتل المرأة فى البرلمان والمؤيدة لأحمدى نجاد التى تدور حول وعد رئيس الجمهورية بأنه سوف يقدم شخصيات نسائية لمنصب الوزارة بدلا ممن تم رفضهن، صرح محمد تقى رهبر رئيس كتلة علماء الدين بالبرلمان وأول المدافعين عن عدم رضا مراجع التقليد عن مشاركة النساء فى الوزارة بأنه لا يرى أى ارتباط بين رفض تعيين الشخصيتين النسائيتين فى الوزارة والمشكلات الدينية المتعلقة بهذا الأمر، حيث قال "ليس الأمر كله كذلك، ولو كان الأمر كذلك فإن السيدة وحيدى دستجردى أيضا لم تحصل على الموافقة، وهناك نسبة من النواب الرافضين يرجعون رفضهم إلى عدم كفاءتها، بالإضافة إلى أنى سمعت من أحد مراجع التقليد قوله إنه إذا وصلت المرأة إلى منصب الوزارة فإنى سوف أشكك فى شرعية الدولة لأن الأمر إذا وصل إلى هذا الحد فإنه يكون فى منتهى السوء".

يرى بعض المحللين أن الحكومة التى كانت تقدم نفسها فى البداية على أنها أمل المتدينين فى مواجهة وصول الإصلاحيين إلى السلطة، هى نفسها التى تواجه اعتراضا من شطر المجتمع بسبب آرائها المتضاربة. والأمر غير المعروف هو التوابع التى ستجرها هذه القضية، ولكن هناك مبدأ مؤكد، وهو أن الصدام مع الحكومة فى فترة الإصلاح كانت تتسم بالصبغة السياسية أكثر من الصبغة الدينية، وقد تأكدت هذه القضية اليوم أكثر من ذى قبل.

الطبقات الاجتماعية والحركة الخضراء

عباس عبدى

صنعت وتوسعه (الصناعة والتنمية) ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٩

من الثابت أن كل "حركة اجتماعية" إنما تتم عقب تحقق المطالبات والاستحقاقات. فوفقاً لماهية المطالبات يمكن تصنيف الموافقين والمعارضين أيضاً لهذه الحركة أو تلك.

ولفهم الجماعات الاجتماعية المؤيدة للحركة الاجتماعية الموجودة فى إيران اليوم والمعروفة باسم "الحركة الخضراء" يجب أولا معرفة مطالباتهم من جهة، ومكانة الطبقات والجماعات الاجتماعية المشكلة لها من جهة أخرى. لكن قبل التطرق إلى هذا الأمر ثمة نقطة مهمة لابد من ذكرها. ففى المجتمعات المغلقة نسبياً لا توجد فيها الفرصة لإمكانية الإعلان عن - ومتابعة - المطالبات من خلال الطرق السلمية، وفى الأوقات الطبيعية العادية، بل إن مثل هذا العمل وهذه المطالبات غالباً ما تواجه برد فعل حاد وقمعى، ومن ثم لا يكون هناك إدراك عام واضح وشفاف لطبيعة تلك المطالبات.

على سبيل المثال، إذا ما حدث فى مجتمع غربى أن قامت الجماعات المجتمعية بطرح "مطالب" ما محددة، فغالباً ما تقوم جميع الأطراف ذات الصلة وذات المصلحة سواء من الحكومة أو من الشعب أو من القوى والجماعات المعارضة، والموافقة لهذه المطالب - تقوم بدراسة مثل هذه المطالب والبحث فى طرق وآليات تحققها. وفى الظروف العادية قلما نجد أثراً سلبياً لهذه المطالبات التى غالباً ما تجد طرقاً فعالة لتحققها من جهة، أو يتم استيعاب المطالبين بها، ومن ثم دعوتهم إلى "تغيير ما" فى تلك المطالبات من جهة أخرى. ولما كان جميع الأطراف بإمكانهم التطرق لدراسة ومناقشة وفهم ما حدث فإن بإمكانهم أيضاً إظهار الرأى فى الموافقة أو المعارضة. والمعتاد هو أن هذه الحركة المجتمعية تبدو كأنها غير قابلة للتكرار ثانية، ولا يمكن أن تشكل "انفجاراً مجتمعياً" ما جراء عملية

ومؤسسات الدولة، ثم تجد نفسها وقد تلاشت وذابت فى برامج التخطيط الإدارى والاجتماعى على النحو الذى يؤدى فعلياً إلى إصلاح حقيقى فى الآليات والأساليب الخاصة بإدارة الدولة.

لكن هذا السيناريو غير متحقق بأى حال من الأحوال فى المجتمعات المغلقة، فلا وجود لفهم مستقيم وصحيح واضح للمطالب من جانب الجماعات والقوى ذات الصلة وذات المصلحة أيضاً، بل إنه لا وجود لإدراك مشترك لدى أعضاء الجماعة الواحدة ذات المصالح الواحدة فيما يتعلق بإدراك هذا التحرك الاجتماعى أو ذاك، وهو ما يأخذ بعملية توضيح وعرض المطالبات إلى حالة الانفجار.

الأكثر من ذلك أن الأبعاد المختلفة للمطالبات المجتمعية غالباً ما تتسع وتتهدد مع مرور الوقت، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى إدراك متأرجح بين الزيادة والنقصان لدى الموافقين والمعارضين لتلك المطالبات. النقطة المهمة هنا هى أنه بسبب عملية "التفجر المجتمعى" لأصحاب تلك المطالبات، وكذلك عدم الوضوح الكافى فيها تجاه الأسلوب التنفيذى والسياسى فإن متابعة تنفيذ هذه المطالبات غالباً ما لا تحظى بالوحدة الجماعية للتعاطى معها، ومن ثم يقوم كل شخص بالتحرك وفقاً لظنونه هو، وإدراكاته هو. "الحركة الخضراء" فى إيران ليست مستثناة من هذه القاعدة. فالوضع المتفجر، بسط وتمدد وانتشار المطالبات، والتصدى للأزمة وقمعها، وظهور التطورات والمتغيرات الجديدة المحيطة بمناخ الأزمة، كل هذه العوامل وغيرها غالباً ما تؤدى إلى عدم ثبات القوى والجماعات المؤيدة أو المعارضة لها على موقف واحد طوال الأزمة وعلى المدى البعيد.

أيضاً هو أن الأحداث الظاهرة على السطح تلعب دوراً مهماً فى بلورة المصالح والمطالب الاقتصادية وإعادتها إلى ما كانت عليه.

هنا تجب الإشارة إلى نقطة جوهرية مفادها أن إدراك خصائص الطبقات المشكلة للحركة الخضراء في إيران دون التوجه إلى مسألة ودور النفط سيكون عملاً عبثياً وغير ممكن. إن وقوع ثورة ١٩٧٩ قد أدى إلى إضعاف الطبقة المتوسطة والرأسمالية الصناعية والإنتاجية إلى حد ما.

لقد انخفضت وبشكل لافت للنظر حصة المتحصلين على الأجور فى تشكيل الطبقة الوسطى فى إيران، وبالمقابل نمت وتسارعت حصة ذوى الأعمال الحرة المستقلة فى هذا الصدد. فخلال العقدين السابقين ومع مرور الوقت فقدت الطبقة الوسطى الحديثة مكانتها السابقة. ومع زيادة مستوى التعليم فى الدولة فقد أصبح لهذه الطبقة قدرة أعلى. كذلك تشكل الأفراد والجماعات الإنتاجية والصناعية، وجزء مهم من هؤلاء تمكن فعلياً من الاستفادة الكبرى من المشروعات الحكومية الطارئة التى كانت تنفذها الحكومات الإيرانية خارج نطاق الموازنة العامة للدولة فى العقدين الأول والثانى من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهم الذين انضموا إلى _ أو التحقوا بـ - جماعة الصناعيين والإنتاجيين (رجال الصناعة والإنتاج)، وشيئاً فشيئاً تشكلت طبقة جديدة من الرأسماليين العاملين فى قطاعي التصنيع، والخدمات الرئيسية. إلى جوار هاتين الطبقتين يمكن أيضاً ذكر جماعات وقوى مجتمعية أخرى. فالقرويون والمزارعون والعمال والطبقة الوسطى التقليدية من سكان المدن، والتى تمتلك أعمالاً مستقلة فى الغالب، وكذلك جزء مهم من القوى الاجتماعية التى باتت تتمتع بحقوق ما فى المؤسسات الحكومية الخاصة، والتى انضمت إلى المقيمين فى جماعات عشوائية متعددة حول المدن، والتى شكلت بالفعل جماعة أو كتلة مجتمعية قوية .. كل هؤلاء يمكن ذكرهم بوصفهم من المتنعمين من - والمستفيدين بـ - "مائدة العائدات النفطية".

إلى جانب هذا التقسيم الاقتصادى يوجد أيضاً تصنيف وتقسيم آخر يجب وضعه فى الاعتبار، وهو التقسيم الثقافى، وهو مرتبط أساساً بتلك القوى المجتمعية المرتبطة بجدية بالإسلام والثورة والموجودة فى كافة أنواع الطبقات الاقتصادية المذكورة سابقا بشكل أو بآخر، إلا أن الدور الرئيسى لهؤلاء قائم أو كائن فى الطبقة الوسطى التقليدية من ذوى الأعمال الحرة، وبعض من موظفى الدولة، وإلى حد ما العمال.

أيضاً يجب أن نضع فى اعتبارنا تقسيم آخر، وهو التقسيم المستند إلى القوميات واللغات. فهاتين الطبقتان الأخيرتان يتمتعان بنوع من "الوجود الطبقى العرضى - الأفقى" فى المجتمع، وهو الوجود اللازم إدراكه جيداً إلى جانب التصنيف الطبقى أو "الوجود الطبقى الاقتصادى - الطولى - الرأسى" وذلك من أجل فهم ماهية الطبقات المشكلة للحركة الخضراء فى إيران.

وفق هذا التصنيف السريع للمجتمع الإيرانى يمكن إلقاء النظر على "القاعدة الطبقية" المشكلة للحركة الخضراء.

مع الزيادة الكبيرة فى العائدات النفطية صارت قوة وسلطة الحكومة أقوى وأكبر من السلطات الأخرى، فعمدت الحكومة إلى تقوية "الجماعات المهمشة والمستنفعة أو المتمتعة بمزايا خاصة فى الدولة (كالشهداء وأسرهم)، كذلك جذبت الحكومة إليها - عبر تصرفات مالية محدودة - جذبت إليها طبقة العمال والقرويين.

ومع ركوب الحكومة وامتطائها موجة مكافحة الفساد .. عمدت الحكومة إلى دمج كل الطبقات السابقة وتوحيدهم فى مواجهة الطبقة المتوسطة والرأسمالية الجديدة التى تشكلت فى الدولة.

وإلى جانب كل هذا، عمدت الحكومة على مدار السنوات الأربع الأخيرة - من المنظور الثقافى والنظام الإدارى والإدارة الاقتصادية للدولة - إلى تحقير وإهانة الطبقة المتوسطة والحديثة فى الدولة بأشد الصور الممكنة، وهو ما دفع هؤلاء جميعاً إلى الخروج للمشاركة فى الانتخابات انطلاقاً من قناعة مفادها أن الانتخابات تعد طريقاً للخلاص والخروج من هذا الوضع، غافلين عن واقع مفاده أن وجود العائدات النفطية لا يمكن اعتباره مصدراً مهماً للطبقة المتوسطة ومؤيديها لأن حصصهم من نقود النفط كانت توزع فيما بين الطبقات الدنيا ومن ثم - وكنتيجة طبيعية لهذا المنهج أو المسلك - لم تتحقق للطبقة الوسطى أية نتائج كانت تبغيها عندما خرجت للمشاركة فى الانتخابات الأخيرة. ولهذا السبب فإن الإشكالات الموجودة فى الانتخابات كانت قد شكلت أفضل مناخ من أجل إظهار - والكشف عن - المطالبات المتراكمة عبر السنوات لهذه الطبقات.

من هنا واستناداً لما ذكرناه فإن القاعدة الأولية والأصلية لهذه الحركة الخضراء هى الطبقة المتوسطة، وفى مرحلة لاحقة انضمت إليها جماعة من الرأسماليين غير الحكوميين. من الممكن ولأسباب واضحة الاستمرار فى عملية التقاسم - الانقسام - الطبقى المشكّلة للحركة الخضراء، وهو ما حدث فعلياً بعد ذلك، لكن فى بادئ الأمر كان قد تحقق على يد الطبقة المتوسطة الجديدة، فهؤلاء هم الذين حملوا لواء وراية التحرك المعارض للحكومة.

على الرغم من أن موتور - ووقود - الحركة الخضراء هو الطبقة المتوسطة إلا أن جماعة أخرى - ضمن المستثمرين غير الحكوميين - كان لها دور كبير فى تأييد الطبقة المتوسطة فى تحركاتها المعارضة، ذلك لأن هذه الجماعة لازالت دون تشكيلات واتحادات واضحة من جهة، ولأنها تعمد - غريزياً - إلى التحوط من أن تتلاشى فى حال ما إذا فقدت مكانتها

بشكل كامل من جهة أخرى.

ومن الناحية المقابلة للطبقة المتوسطة، يمكن ذكر الجماعات السكانية المقيمة حول المدن فى تجمعات عشوائية. الثابت أن هذه الجماعة لا تتمتع بأى وزن زائد فى المجتمعات الطبيعية، لكن فى المجتمع النفطى الذى تخضع فيه العائدات النفطية للمواقف السياسية، والاستقرار الحكومى فالغالب أن عدد هؤلاء السكان يتجه إلى الازدياد، ويتحول الأمر برمته إلى استمراء لروح التهميش المجتمعى من جهة، والتمتع بالتأييد الحكومى من جهة أخرى، وهو ما يؤدى إلى ظهور هؤلاء كقوة جديدة، خصوصاً إذا ما اتحدوا مع جزء مهم من العمال. هذا التكتل الطبقى من شأنه أن يقف - كأمر طبيعى - فى خندق مقابل لمواجهة "الحركة الخضراء". الطبقات الأخرى مثل العمال والقرويين - لأسباب كثيرة - صارت بدورها مؤيدة لهذا التكتل الطبقى أيضاً، ومن هنا فإنها لم تدل بأصواتها لصالح "الحركة الخضراء".

من جانبها بقيت الطبقة المتوسطة منقسمة إلى جماعتين: الأولى كانت مؤيدة للحركة الخضراء والجماعات المعارضة الأخرى، وذلك نتيجة لمخاوفها القائمة داخلها جراء الممارسات والسياسات الرسمية التى قامت بها الحكومة على مدار السنوات الأربع الماضية. لقد اتخذت هذه الجماعة مواقفها تلك جراء الأحداث التى تلت الثانى والعشرين من خرداد / ١٢ يونيو ٢٠٠٩ والتى أظهرت ثقل التحول نحو تأييد الحركة الخضراء بمرور الوقت. النموذج البارز لهذا الوضع هو الترافق والتوافق الذى كان عليه الأبناء والأسر الأصلية المشكلة للثورة مع الحركة الخضراء والذين يمكن ذكر أسر المرحوم الإمام، وبهشتى، ومطهرى وأمثالهم فيما عدا المراجع الدينيين المهمين فى قم.

إلى جوار الطبقات الاقتصادية يمكن ذكر الجماعات الثقافية، المذهبية والقومية التى كانت مؤيدة - أو متجهة نحو تأييد - الحركة الخضراء فى إطار نوع من الحراك القومى. لكن الجماعة المذهبية المقيدة صار لها سلوك مشابه بما كانت عليه الطبقة الوسطى التقليدية، حيث أخذ تحولها نحو تأييد الحركة الخضراء يزداد بشدة فى أعقاب الثانى والعشرين من خرداد.

ما قيل سابقاً يكشف عن "الميل الغالب" - الذى كان غالباً - على هذه الطبقات المجتمعية، لكن داخل كل منها كان ولازال يوجد المؤيد والمعارض للحركة الخضراء. حتى داخل الطبقة الوسطى الحديثة توجد "عروق" رئيسية قامت بتغيير وجهتها من تأييد الحكومة القائمة إلى التصويت إلى المرشح المنافس؛ أى مرشح الحركة الخضراء، وذلك على الرغم من أنه عقب أحداث الثانى والعشرين من خرداد أخذ هذا التحول يشهد تراجعاً وضعفاً ما. هذه الظاهرة ناتجة إلى حد كبير من عدم الوضوح الكافى فى الواقعية الخاصة بالظواهر السياسية والمطالب الإعلانية فى إيران الآن. عدم الوضوح هذا قائم جراء الشعارات الشعبوية الغوغائية الديماجوجية مثل مكافحة الفساد ومواجهة السيد هاشمى رفسنجانى.

بعد الثانى والعشرين من خرداد/ ١٢ يونيو ٢٠٠٩ كانت المواجهة الرئيسية بين الطبقة المتوسطة الجديدة والجماعات الهامشية المقيمة حول المدن، والتى وقعت فى إطار من العنف المصاحب لها. الأحداث والحوادث التى وقعت فى منطقة "كهريزك" (شمال طهران) هى نموذج لهذه المواجهات. القرويون والمزارعون كانوا أيضاً فى موقف غير مختلف عن هذا. أما العمال فمن الممكن أنهم قد مالوا إلى الجبهة الخضراء كنتيجة لزيادة البطالة والركود أو التضخم.

أما الجماعات الهامشية الفعالة فى الساحة فسيظلون محافظين ومدافعين عن منبع ومصدر تغذيتهم بالأموال طالما أنهم لازالوا متمتعين بالمصادر المالية النفطية، وكذلك المشروعات الحكومية التى يتم تنفيذها خارج الموازنة العامة للدولة.

من الممكن - ولأسباب متعددة - أن تصبح طبقة العمال والطبقة المتوسطة التقليدية، وجزء من الطبقات الدينية والقومية، وأيضاً طبقة الرأسماليين المستقلين، مترافقة وعلى وفاق هام مع الطبقة الوسطى الجديدة ويمكن معه تحقيق شهر عسل سياسى مهم، لكن هذه المسألة ذاتها مرتبطة بالظروف الاقتصادية والعائدات النفطية. لكن فى مقابل ذلك لا يجب نسيان أنه فى حالة تحقق النجاح لشهر العسل هذا فإنه لن يستمر إلا لفترة قصيرة، وذلك لأن التصور الخاص بكل من هؤلاء بشأن مطالباته الاقتصادية والاجتماعية يختلف تماماً عن الآخرين. من هنا يجب القول بأن القمع القطعى للحركة الراهنة القائمة الآن يبدو أمراً صعباً للغاية.

إن الطبقة الهامشية المقيمة حول المدن والمرتبطة أصلاً بالعائدات النفطية ليست قادرة على إدارة الأمور الخاصة بها، وهى أيضاً ليست قادرة على استرداد - وتجديد - الثقة والاحترام الأخلاقى الذى فقدته، خاصة أن سلوك هذه الطبقة يشبه كثيراً السلوك الخاص بتقسيم الغنائم، وهؤلاء غير قادرين على ترميم وتجديد المناخ السياسى فى ظل الوضع القائم.

لكن من ناحية أخرى، فإن انتصار "الحركة الخضراء" يحتاج إلى توازن بين القوى السياسية، وحتى إذا تحقق هذا التوازن فعلا فسوف تخرج إلى السطح مشكلات عميقة ومتجذرة فيما بين هذه القوى السياسية عقب الانتصار. من الواضح أنه فى هذا الجو العام لا وجود لـ "حلم" واحد، بل "لأحلام" متعددة قد باتت ترى، وكلما خلد الجميع إلى النوم فإن لكل شخص الحق فى أن يسعد بحلمه وبالرؤية التى يعيشها وهو فى سباق عميق. المؤكد أن المجتمع الإيرانى ليس لديه خلاص من هذه النتائج، فكلما زاد الانسداد والاحتقان السياسى كلما زادت العوارض الخاصة بمثل هذه الأحداث.

مستقبل التحولات السياسية الإيرانية

بيان منظمة مجاهدى خلق ■ ديدكاه (الرؤية) ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٩

فى ظل انعدام التوازن السياسى الحالى فى إيران، تبرز أهمية استمرار حالة الاعتراض وانتشارها بين جميع طبقات وفئات الشعب أكثر من أى شئ آخر، ويساعد على استمرار حالة الاعتراض هذه سعى فصيل من رجال السلطة إلى الانفراد بالحكم، الأمر الذى أدى إلى حدوث تصدع فى جبهة رجال النظام الإيرانى، لكن الحركة الديمقراطية الشعبية لا يمكن أن تستند إلى ذلك العامل بمفرده وإنما يلزمها لكى تقوى وتتدعم أن يمد أذرعها داخل الصدع الحاصل بين النخبة السياسية للنظام والطبقات الجماهيرية.

على حركة الاعتراض أن تقدم شعارات عامة جاذبة لقطاعات كبيرة يمكن من خلالها تعبئة أغلب القوى المجتمعية.

إن مطلب إقصاء حكومة أحمدى نجاد والدفاع عن حرية الانتخابات يمكن أن يتحول إلى شعارات أكبر وأشمل، كما أن عمليات فضح الجرائم التى حدثت فى السجون الإيرانية قد أعطت المطالبة بتحرير المسجونين السياسيين أبعاداً أوسع.

تعيش الجمهورية الإسلامية فى أشد أزمة واجهتها على مدار حياتها، إذ تحاصرها عدة أزمات فى وقت واحد، فهناك أزمة سياسية، وأزمة اقتصادية اجتماعية، وأزمة الملف النووى، وعلى الجانب الآخر، هناك صدع يتزايد يوما بعد يوم بين الشعب والحكومة.

لقد تزايدت حالة التفسخ داخل صفوف النخبة الحاكمة بسبب سعى فصيل خامنئى- الحرس الثورى الانفراد بالسلطة بشكل كامل واستبعاد بقية الفصائل، ومن خلال مواجهة الشعب وقوى الإصلاحيين لها، ومع إصرار خامنئى على مواصلة برنامجه وتجاهل مطالب الشعب، تحولت إلى حركة اعتراض شعبى لم يحدث مثلها على مدار ثلاثين عام مضت هى عمر الجمهورية الإسلامية.

يمكن رصد نتائج الصراع بين الشعب الإيرانى والحكومة الإسلامية فى النقاط التالية:

- مشروعية ولاية الفقيه، فمنذ بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومشروعية ولاية الفقيه تتعارض مع سيادة الشعب وأسس الديمقراطية، وقد تعرضت الآن بعد أحداث انتخابات الدورة الرئاسية العاشرة لكثير من الانتقاص والتشكيك فيها سواء داخل النظام أو خارجه، إذ عبر الكثيرون من كبار شخصيات نظام الجمهورية الإسلامية علانية عن آراء ومواقف مغايرة لمواقف الولى الفقيه.

لقد هبطت مكانة خامنئى أثناء دفاعه المعلن غير المشروط عن أحمدى نجاد من زعيم لجميع تيارات الحكومة الإسلامية إلى زعيم لأحد التيارات السياسية.

نرى اليوم ولأول مرة فى تاريخ الجمهورية الإسلامية عدداً من رجال الدين الإصلاحيين يطالبون بإلغاء ولاية الفقيه من نظام الجمهورية الإسلامية.

لقد أدى إصرار تيار خامنئى- الحرس الثورة على رئاسة أحمدى نجاد إلى تعميق الخلافات داخل تيار الأصوليين، وقد صرحت جماعة من كبار الأصوليين علانية عن معارضتها لأحمدى نجاد، وخوفها من سيطرة الحرس الثورى على أركان الدولة، كما أن بعض رجال الدين يخشون من استيلاء الحرس الثورى على السلطة.

إثر مراسم تنصيب أحمدى نجاد، عاد أحمدى نجاد من جديد يهدد ويتوعد بعد أن صمت لفترة، ولم يكن من الممكن أن تحل مشكلة الحصول على موافقة المجلس على أعضاء حكومته بدون تدخل خامنئى، الأمر الذى يعد مؤشرا على بدء مرحلة جديدة من الصراع داخل أركان النظام الإيرانى، وأبرز سمات هذه المرحلة تصفية الشخصيات التى تعارض أحمدى نجاد علانية بإبعادها عن ساحة العمل السياسى.

من خلال سعى فصيل خامنئى- الحرس الثورى إلى الانفراد الكامل بالسلطة فى الجمهورية الإسلامية تصل قاعدة تقسيم السلطة بين فصائل النخبة المتبعة داخل النظام الإيرانى إلى نقطة النهاية، ومن خلال هذه النقطة تنتهى عملياً لعبة الانتخابات فى النظام الإيرانى بعد عملية التزوير الموسعة التى شهدتها الانتخابات الرئاسية العاشرة، وتفقد معناها بعد أن عاش الشعب الإيرانى لثلاثة عقود يفضل الاختيار بين السيئ والأسوأ بدلا من مقاطعة العملية الانتخابية برمتها، لتتحول إلى عملية تعيين من داخل الفصيل الواحد.

فى هذا الوضع يضطر النظام الإيرانى إلى حذف أو استبعاد قطاع كبير من شركائه السياسيين القدامى، وبذا تقل قدرته على المناورة ويزيد اعتماده على القمع والترهيب، ومنذ الآن فصاعداً سيصير خامنئى أكثر من ذى قبل هدفاً للاعتراضات الشعبية.

فى نفس الوقت يسعى كل من موسوى وكروبى إلى الحصول على تأييد كبار رجال الدين لمطالبهما، وكذلك رفسنجانى يقوم بتحركات لمواجهة مساعى خامنئى وفصيله الرامية إلى الانفراد بالسلطة.

وتتركز تحركات رفسنجانى على تأليب أعضاء مجلس الخبراء على خامنئى، وذلك بهدف الحفاظ على مكانته الحكومية، ومكانة أسرته الاقتصادية.

إن تشكيل جبهة تأييد من رجال الدين داخل نظام يحكم باسم الدين يمكن أن يؤثر فى توازن القوى داخل النظام، خاصة عندما يكون هناك تغلغل متزايد للقادة العسكريين والأمنيين فى أركان الدولة بما يعرض امتيازات رجال الدين للخطر، لكن مساعى تشكيل جبهة من رجال الدين المعارضين لأحمدى نجاد والحرس الثورى لم تحقق شيئاً يذكر على أرض الواقع غير تجميع عدد محدود جداً من رجال الدين المشاهير، وذلك لأن أغلبية رجال الدين إن لم يؤيدوا خامنئى وأحمدى نجاد فقد اختاروا الصمت.

طبقة رجال الدين داخل المجتمع الإيرانى حصلت على امتيازات ضخمة بفضل قيام الحكومة الإسلامية. ولذا، أغلبهم إما محافظين أو محتاطين، وكثير منهم بدءاً من آيات الله العظام إلى المداحين ملوثين بالفساد المالى والاقتصادى أو مقترضين مبالغ من الدولة، وعلى هذا الأساس لا يوجد لدى رجال الدين الجرأة على الاصطدام بمؤسسة ولاية الفقه، ولا حتى النية لذلك.

اتسعت الهوة بين الحكومة الإيرانية والشعب تدريجياً على مدار ثلاثين عاماً، واتخذت أبعاداً أعمق مع تصاعد الخلافات بين فصائل السلطة. وأتاحت المواجهة العلنية من قبل قطاع من داخل بنية الحكومة للقطاع المسيطر حالياً، أن يرفع الشعب الإيرانى أيضاً صوته بالاعتراض، ونجح فى إرساء دعائم حركة تنادى بالحرية وإحقاق حقوق الشعب، ونتيجة لذلك لجأت الحكومة الإيرانية لسياسة القمع، واعتمدت أسلوب التعذيب والاعتداء، وإدارة المحاكم الصورية، والحصول على اعترافات من شخصيات إصلاحية عامة بالتآمر على النظام، وما ذلك إلا لنشر الخوف وإرعاب الشعب والناشطين السياسيين.

على الرغم من تصاعد سياسة القمع استمرت الحركة الشعبية، واستخدم أفراد الشعب الإيرانى أساليب متنوعة للتعبير عن اعتراضهم.

على الرغم من المغالاة فى استخدام القهر من قبل الحكومة، والذى قام كروبى بفضح جوانب منه إلا أن الناس لم يتراجعوا، وواصلوا حركتهم الاعتراضية بأساليب سلمية.

الحركة الاعتراضية التى بدأت بهدف إبطال نتائج الانتخابات وإعادة إجرائها لم تنجح فى فرض إرادتها على الحكومة، وتم تعيين أحمدى نجاد رئيساً للجمهورية، لكن نظراً لاتساع قاعدة هذه الحركة لم تتوقف الحركة ولن تتوقف عن النضال من أجل تحقيق مطالبها الديمقراطية.

استمرت حركة الاعتراض على مدار الأشهر الأربعة الماضية تحت شعارات جديدة، وصارت أكثر تنظيماً وتجذراً. لقد طرحت بين الناس شعارات مثل (الموت للديكتاتور)، (إقامة حكومة الانقلاب)، (الحرية، الاستقلال، الجمهورية الإيرانية)، الشعارات التى على الرغم من أنها تستدعى فى الأذهان مضامين قومية، ولكنها قبل كل شئ تقف فى مواجهة الحكومة الدينية للجمهورية الإسلامية.

كان لحركة الاعتراض الشعبى داخل إيران انعكاسات كبيرة فى الخارج، فلقد عمل الإيرانيون المقيمون بالخارج على إبراز الوجه الحقيقى للحكومة الديكتاتورية فى إيران، وسعى الشعب الإيرانى لإرساء الحرية والديمقراطية، ومن خلال ذلك جذبوا اهتمام شعوب العالم لنضال الشعب فى إيران.

لا شك أن أزمة شرعية النظام الإيرانى صارت واضحة للعيان، وقد أصبحت حكومة أحمدى نجاد والحكومة الإسلامية فى وضع أضعف بكثير مما كانت عليه فى علاقاتها مع بقية دول العالم، مما يجعلها تقع تحت ضغط أزمة الشرعية السياسية فى معاملاتها مع الآخرين، مما يضطرها إلى منحهم امتيازات أكبر.

إن جهود تيارات سياسية من داخل النظام الرامية إلى تنفيذ إصلاحات داخلية فى مرحلة حكومة خاتمى لم تؤد إلى نتيجة، وقد ثبت بالتجربة أن نظام الجمهورية الإسلامية ليس لديه القدرة على تقبل الإصلاح، والأحداث الأخيرة تؤكد ذلك أيضاً.

لقد أظهر نظام الجمهورية الإسلامية أنه ليس لديه القدرة حتى على قبول فرد مثل ميرحسين موسوى الذى يطلق على نفسه مسمى إصلاحى أصولى، لقد واجهت استراتيجية الإصلاحيين هزيمة نكراء، ولا يملك خطاب الإصلاحيين الحكوميين حالياً رؤية مستقبلية واضحة. لكن القوى السياسية الإصلاحية لازالت حتى الآن تحاول الاستمرار على الساحة السياسية الإيرانية من خلال اتخاذ مواقف أكثر ديمقراطية على مستوى الشعارات التى ترفعها، والمطالب التى تنادى بها، وهى فى هذا تواجه تحدياً صعباً يتمثل فى الجمع بين الحصول على رضا الجماهير من خلال رفع سقف المطالبات الديمقراطية، وفى نفس الوقت الاستمرار فى العمل داخل إطار النظام.

لقد منحت مقاومة موسوى وكروبى لعملية تزوير الانتخابات مكانة خاصة بين جماهير الشعب لهذا التيار من الإصلاحيين وعلى رأسهم موسوى، وتزداد مع استمرار المقاومة وفضح فظائع النظام التى ترتكب فى السجون، ودعم هذه المكانة تأييد بعض رجال الدين لهذا التيار الإصلاحى الحكومى.

يسعى مير حسين موسوى برفقة الإصلاحيين إلى السيطرة على الحركة الشعبية وتوجيهها لتحقيق برامجه. ولذا، قد اقترح تشكيل جبهة طريق الأمل الأخضر.

نشر مير حسين موسوى بيانه الحادى عشر منذ نحو شهر مضى تحت عنوان مطالب المواد التسع من أجل عودة الهدوء والاستقرار.

موسوى فى هذا البيان دافع بشفافية أكثر من السابق عن قضايا مثل حرية التعبير، وحرية الانتخابات، وحرية الأحزاب والجمعيات الأهلية، وحرية عقد الاجتماعات متأثراً فى ذلك بنضال الشعب فى الشوارع ضد الحكومة الإسلامية، كما أن موسوى يقبل بوجود تعدد فى المعتقدات والرؤى داخل المجتمع الإيرانى، مثلما يطالب الشعب الإيرانى بالتعايش السلمى بين جميع الطبقات والأعراق والمذاهب والأديان، لكن موسوى من ناحية أخرى، يؤكد على الحفاظ على نظام الجمهورية الإسلامية، وإحياء الهوية الأخلاقية للنظام، ويطالب بالعودة إلى الإسلام المحمدى الخالص، وقد أعلن موسوى أن طريق الوصول إلى أهدافه تلك هو تنفيذ بنود دستور الجمهورية الإسلامية، ويؤكد على وجود بنود فى الدستور تضمن حقوق الشعب وتصونها.

بيان السيد موسوى كما أنه يتضمن جوانب إيجابية، لكنه يواصل طريق البحث عن إصلاح النظام فى إطار الحكومة الدينية ودستورها، وهو ما كان قد طرح قبلاً فى عهد السيد خاتمى عبر محاولات عدة مثل تعديل قانون الانتخابات، ومشروع قانون تعديل صلاحيات رئيس الجمهورية، وقانون تعريف الجريمة السياسية والتى لم يتم التصديق عليها جميعاً على الرغم من سيطرة الإصلاحيين على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

إن سقف مطالب الجماهير الآن تجاوز بمراحل الحدود الضيقة لبرامج الإصلاحيين.

إن القوانين نفسها فى نظام الجمهورية الإسلامية هى مصدر التفرقة وعدم المساواة بين أفراد الشعب على جميع أصعدة الحياة الاجتماعية، خاصة سلب السيادة من الشعب لصالح رجال الدين وهم الذين ألبسوا كل هذا ثوب القانون فى دستور الجمهورية الإسلامية.

تتطابق بعض البنود المقترحة فى بيان موسوى مع جزء من مطالب الشعب، مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ومعاقبة الذين قاموا بتنفيذ الأحداث التى وقعت بعد الانتخابات أو أصدروا أوامرهم بذلك، وضمان حرية الصحافة، ومنع تدخل العسكريين فى الشئون السياسية.

إن ما يحتاجه المجتمع الإيرانى هو إقرار الديمقراطية، وفصل الدين عن الدولة، لكن مع الأسف تأكيد موسوى على دمج الدين والدولة يمثل عقبة أساسية أمام أى تحول ديمقراطى فى إيران.

إن تحجيم حركة الاعتراض الشعبى بجهود الإصلاحيين فى إطار النظام الإسلامى يؤدى إلى تبديد طاقة النضال الشعبى، وبالتالى القضاء على حركة الاعتراض.

إن تيار خامنئى - الحرس الثورى اليوم بامتلاكه للسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وسيطرته الكاملة على قوات الشرطة القمعية، يعلم جيداً أنه هو نفسه واضع القوانين ومفسرها ومنفذها، وجميع محاولات الاعتراض فى إطار القانون ستواجه بالفشل الحتمى.

رؤية مستقبلية:

تزامنت مع التحولات السياسية والاجتماعية فى الداخل، أحداث على الصعيد الدولى تتعلق بالملف النووى، والسياسة الخارجية للنظام الإيرانى، بحيث أصبحت الحكومة الإيرانية فى وضع متأزم للغاية بسبب التأثير المتبادل بين الأزمة الداخلية، وأزمة الملف النووى.

على الرغم من أن الهدف من الانقلاب الذى نفذ عبر الانتخابات الرئاسية هو التعامل مع حكومات صيغة (٥+١) من منطلق القوة، لكن الفضيحة التى لحقت بالنظام من جراء افتضاح عملية التزوير، أدت إلى إضعاف النظام على الصعيد الدولى.

يبدو فى الوقت الحالى، خاصة بعد مباحثات جنيف أن النظام الإيرانى سيتراجع بعض الشئ وسيمنح بعض الامتيازات القليلة للدول الغربية حتى يخفف ولو مؤقتاً من أزمته الدولية، لكن الأمر الأكيد أن النظام الإيرانى لن يتنازل بهذه البساطة عن برنامجه النووى، خاصة أن المعروف عن هذا التيار أنه يستخدم إثارة التوتر على الصعيد الخارجى كأداة لتحقيق أهدافه فى الداخل، وبالتالى سيعارض حدوث اتفاق مع مجموعة (٥+١)، وبالتالى سيخلق أجواء مليئة بالتوتر، وسيصعد من احتمالية اشتعال الحرب، وذلك لاستكمال انقلابه السياسى، وإقصاء جميع المنافسين من داخل النظام، وتنفيذ سياسات قمعية أشد تجاه أفراد الشعب.

وفى نفس هذا الإطار أعلنت الحكومة الإيرانية خبر صدور حكم إعدام بحق أربعة من الأشخاص الذين اشتركوا فى المظاهرات.

إن حركة الاعتراض الشعبى الموجودة فى إيران حالياً ليست من القوة لدرجة أن تستطيع إحداث تحولات وتغيرات جذرية فى الحكومة الإيرانية، لأن المجتمع الإيرانى الآن ليس فى حالة الثورة الكاملة، لكن كل ما يمكن قوله إن العلاقة بين الشعب والحكومة فى إيران قد تغيرت، وهناك قطاع هام من المجتمع وقف علانية فى وجه الحكومة وجرها إلى تحدى واضح.

تقف مع حركة الاعتراض الشعبى حركات مطالبات اجتماعية فئوية ينبغى ألا تقف فى مواجهتها وإنما تكملها وترافقها، ويمدان بعضهما بعضاً بقوة الدفع المتمثلة فى الطلاب والشباب الذين نهضوا مع الحركة النسائية بالدور الأبرز فى التحرك الأخير المطالب بالديمقراطية والحرية.

تتمتع الحركة الطلابية بقاعدة تمركز لا يستطيع النظام الإيرانى القضاء عليها مادامت الجامعات مفتوحة، وليس من المستبعد أن يلجأ النظام الإيرانى إلى غلق الجامعات، لكن هذا الأمر سينطوى على خسائر كبيرة للنظام.

النظام الإيراني يستسلم لخامنئي

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

لقد كانت أحداث انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة في إيران، وتداعياتها التي أدت إلى ما يشبه الثورة المخملية لأول مرة منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، كانت إعادة لموقع الزعيم آية الله سيد علي خامنئي إلى بداية انتخاب مجلس خبراء الزعامة له عام ١٩٨٩م، أي إعادته لمواجهة مرحلة الشك في قدراته وصلاحيته كزعيم للثورة الإسلامية، حيث تم تسميته زعيم الجمهورية الإسلامية، وليس زعيم الثورة الإسلامية، والتأكيد على زعامته السياسية دون الدينية أو الفقهية، وهو مادفعه آنذاك لإثبات جدارته بهذه الزعامة من خلال سلسلة من الإجراءات السياسية والإدارية والعلمية التي أكدت قدرته على القيادة، وأعادت له تسميته زعيم الثورة الإسلامية. ويبدو موقفه بعد أحداث انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة ٢٠٠٩م أسوأ بكثير من موقفه عند انتخابه للزعامة، حيث لم يتوقف اعتراض أعدائه على كفاءته، بل انسحب أيضا إلى خيانة الأصل الذي يستند عليه في حكمه وهو ولاية الفقيه، وهذه هي المرة الأولى التي تهاجم بها ولاية الفقيه بهذه الضراوة. ولقد استطاع خامنئي هذه المرة أيضا أن يجعل أعداءه يستسلمون له فضلا عن المترددين، وجاء بيان مجلس خبراء الزعامة في جلسته الختامية بعد الأحداث الأخيرة مؤكدا على هذه الحقيقة بصراحة ودون مواربة. فقد جاء في البيان: أن دعم وحماية نظام ولاية الفقيه المقدس فرضية لاشك فيها، بعد أن دخل عقده الرابع في سبيل تحقيق أهداف الأنبياء والأولياء والصالحين السامية. واعترف البيان بيا ردده الزعيم خامنئي من أن اشتراك حوالي أربعين مليون ناخب في انتخابات رئاسة الجمهورية يمثل بيعة شعبية للنظام ودعما وتقديرا لمنجزاته. وأكد البيان أن النظام قد أثبت عدم قدرة الاستكبار العالمي على إسقاطه أو إضعافه بعد كل محاولاته الفاشلة في الجبهات المختلفة من ثقافية وسياسية واقتصادية وعسكرية. وأشار البيان إلى أن ولاية الفقيه هي الركن الركين للنظام الإسلامي، ومحور وحدة الشعب، ومشروعية جميع أركانه وقوانينه التي حافظت على سلامته وإسلاميته وأحسنت قيادته، ومن هنا يعلن مجلس الخبراء تجديد بيعته لآية الله خامنئي كزعيم للثورة الإسلامية، ودعمه الحاسم له من أجل استمرار المسيرة التي بدأها آية الله الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية، واعتبار آية الله خامنئي الخيار الوحيد لتولي الزعامة، ولاشك أن تدابيره الحكيمة لإخماد نار الفتنة وأحداث ما بعد انتخابات رئاسة الجمهورية، ومقاومته للتشكيك في صحة هذه الانتخابات تستحق الثناء، وتعتبر دليلا حاسما على تعقله وتدبيره، وكان لتوجيهاته الواعية في خطب أيام ٢٩ خرداد (١٩/٦/٢٠٠٩م) و٢١ رمضان (١٢/٩/٢٠٠٩م) الأثر العميق في فضح المؤامرة، وإبراز دور ولاية الفقيه الذي لا بديل عنه في قيادة سفينة الثورة الإسلامية. وقد ذهب مجلس الخبراء في بيانه الختامي إلى أبعد من ذلك عندما قدم التهنئة للرئيس أحمدي نجاد على ولايته الثانية وتشكيل حكومته، متمنيا له التوفيق في تنفيذ توجيهات الزعيم، وبذل الجهد في العمل بنصائح المراجع العظام، والاستفادة من آراء النخبة المخلصة التي يستفيد النظام من دورها الواعي، والاهتمام بأجيال الشباب، والسعي لإيجاد نهضة علمية.

وقد أشاد بيان مجلس الخبراء بالتغييرات التي أحدثها الزعيم خامنئي في السلطة القضائية، وتعيين آية الله لاريجاني رئيسا لها، مما يساعد على الارتقاء بالسلطة القضائية، وعلى دعم العدالة والقضاء على الفساد الاقتصادي، والحفاظ على الأمن العام في أبعاده المختلفة، والتحقيق العادل والحاسم في الأحداث الأخيرة.

وقد حاول البعض تبرير غياب آية الله رفسنجاني رئيس المجلس عن جلسته الأخيرة بانشغاله ببعض مسئولياته، إلا أن أعضاء المجلس أشاروا إلى أن سبب الغياب هو عدم تجاوب المجلس مع مشروعه حول الخروج من الأوضاع الراهنة في البلاد، والتي أكدوا أنها لم تطرح على المجلس ضمن جدول أعماله، وأكد آية الله سيد أحمد خاتمي عضو هيئة رئاسة المجلس أن هذا المشروع يمثل رأي رفسنجاني الشخصي،

وأكد آية الله محي الدين حائري شيرازي أن جميع الأعضاء كانوا حاسمين في تأييدهم الزعيم خامنئي، وكان المجلس متوحدا في هذا الشأن، وهو ما عبر عنه بيانهم الختامي.

وكان من الطبيعي أن يلتقي خامنئي بأعضاء مجلس الخبراء بما فيهم رئيسه رفسنجاني، ويعرب لهم عن شكره وتقديره لموقفهم، مؤكدا على تميز هذا المجلس في تعبيره عن الطموحات العامة والوطنية في إطار الإسلام والثورة، وذلك لتمتعه بخصوصيات لم تتوفر من قبل، سواء في تجاوزه الحزبية السياسية، أو المطالب الشخصية، أو العصبية في اتخاذ القرارات، أو الإدلاء بالتصريحات، وهو ما يدعم تقدير الناس له باعتباره ساحة للدفاع عن القيم. كما أكد خامنئي في هذا اللقاء أن معارضة النظام لم تكن شيئا جديدا، ولكن هذه الضربات التي وجهت للنظام لم تضعفه بل ساعدت على تقويته رغم تعقد مؤامرات الأعداء. وأشار خامنئي إلى خطر الحرب الناعمة التي يقودها الأعداء ضد النظام، بعد الفشل في تنفيذ فكرة الحرب النظامية، حيث يسعى الأعداء إلى شن حرب ثقافية ومعنوية لزعزعة الإيمان والثقافة والإرادة وقواعد النظام وأركانه، وهو ما يتطلب وعيا وتدبيرا محكما لمواجهته، وانتهز الفرصة فشرح أبعاد المؤامرة التي حاولت استغلال تداعيات أحداث الانتخابات، والتي استهدفت إيجاد الفرقة، والوقيعة بين أركان النظام، ملقيا اللوم أساسا على العدو الخارجي، وخص بالذكر المملكة المتحدة، مشيرا إلى محاولة التفرقة بين الشعب والحكومة، ومؤكدا على ضرورة وجود البصيرة في مواجهة الفتنة سواء من جانب المسئولين أو النخبة أو التنظيمات والجماعات السياسية. وشرح خامنئي كيفية ارتباط إسلامية النظام بشعبيته، مشيرا إلى أنهما يمثلان بعدي النظام، وأن الإسلام دين شعبي، ومن ثم فإن الجمهورية الإسلامية منظومة مجمعة في وحدة لها أبعاد، يمثل إضعاف أحدها إضعاف للمنظومة كلها، وولاية الفقيه أساس هذه المنظومة، لأن ولاية الفقيه متابعة لولاية الأئمة المعصومين، واستمرار لهذه الولاية. ومن هنا فإن العمل لا يحتاج إلى شجاعة فقط بل وفهم فقهي، وإدراك صحيح لمباني الدين، والمشاركة دون توقف ولا انزواء، نتيجة الخوف من كلام الناس، أو الحرص على متاع الدنيا، أو المحافظة على العزة الشخصية، أو اتقاء الفتنة نتيجة عدم الفهم، لأن تقوى الله هي التي تفتح الطريق للإنجازات. واشار خامنئي إلى قضية اختلاف الفقهاء حول تحديد ظهور هلال شهر شوال وعيد الفطر المبارك، مؤكدا أن هذا الاختلاف جائز، ولا ينبغي التركيز عليه، والمهم أن من اختلف مع حكمي الفقهي من العلماء لم يتظاهر ضد حكمي، وهذا أمر إيجابي لأن معناه عدم الانسياق وراء محاولات العدو النيل من النظام. وقد أكد خامنئي في هذا اللقاء أن النظام ملتزم بتحقيق الرؤية العشرينية حتى عام ١٤٠٤هـ.ش.٢٠٢٤م، والتي تجعل إيران تخرج من نطاق الدول النامية إلى مجتمع الدول المتقدمة.

ومن الواضح أن سلسلة الإجراءات التي اتخذها آية الله خامنئي لمواجهة أحداث انتخابات الرئاسة الأخيرة كانت مقنعة للفقهاء، ومدعمة لأنصاره، ومحبطة لأعدائه الذين استسلموا له في النهاية على مضض، حتى منافسة آية الله رفسنجاني. لقد كان أهم إجراء قام به الزعيم أن أعطى زمام الأمور لجيش حراس الثورة الإسلامية، الذي تمكن من إخماد التمرد بإجراءات مبتكرة، لم يظهر خلالها أفراده بالزي الرسمي بل بملابس مدنية لا تدل على صفتهم، وهو ما أدى إلى مكافأة قيادة هذا الجيش وميليشيات البسيج فيما بعد بقرارات ترقية وتعيين في المناصب المختلفة، ودعم كل من جيش الحراس وجيش التعبئة العامة(البسيج).

كان الإجراء الثاني الاستمرار في مراسم تنصيب رئيس الجمهورية دو تعويق أو إبطاء، بغض النظر عن مواقف الأطراف المعارضة أو حضورهم المراسم، بل ودعم الأشخاص الذين اختارهم الرئيس لمعاونته أو كوزراء في الحكومة، مع توجيهاته بتبديل مواقع البعض منهم، ودعوة العلماء وأعضاء البرلمان لتأييدهم ومنحهم الثقة، بما يعني اتخاذ موقف حاسم إزاء التشكيك في صحة انتخابات الرئاسة.

أما الإجراء الثالث فتمثل في حسن تعامله مع المعارضة، فعامل قادتهم مثل رفسنجاني وحسين موسوي وسيد محمد خاتمي ومهدي كروبي باللين والصبر والمداراة والمهالأة أحيانا، خاصة مع رفسنجاني وموسوي، ثم طلب من السلطة القضائية التعامل بحزم مع أنصار الفتنة، فقامت بالقبض على الصف الثاني من قيادات المعارضة ومنهم مساعدي رئيس الجمهورية السابق وبعض الوزراء السابقين، وقادة الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة، ومحاكمتهم وعرض اعترافاتهم على الجماهير.

تمثل الإجراء الرابع في تغيير جذري في السلطة القضائية بتغيير رئيسها، وتعيين رئيس مقرب ومؤيد للنظام والحكومة، هو آية الله صادق لاريجاني، وقد قام بدوره بتغيير قيادات أجهزة هذه السلطة وكبار معاونيه.

وقد قام خامنئي بالإيعاز لأمانة هيئة خطباء الجمعة بتغيير ترتيب الخطباء في طهران والمحافظات، وهو ما حجب هاشمي رفسنجاني عن إلقاء خطبة الجمعة عدة مرات، مع تعيين خطيب جديد لطهران مقرب من الزعيم خامنئي، وهو آية الله كاظم صديقي.

فضلا عن ذلك قام آية الله خامنئي بلقاءات متعددة مع علماء الدين في الحوزة العلمية، ومع النخبة العلمية والثقافية والسياسية والعسكرية والشباب ورجال الجامعات، منتهزا المناسبات المختلفة، مثل أسبوع الحكومة وأسبوع الدفاع المقدس ويوم القدس، وذكرى شهداء الثورة والحرب، وغير ذلك، كما قام بزيارات ميدانية للمحافظات والتقى مع جماهير الشعب بفئاته المختلفة.

وهكذا استطاع الزعيم خامنئي أن يستعيد ثقة الجماهير والنخبة فضلا عن أجهزة الدولة كحاكم مقتدر يمكن الاعتماد على حسن تصرفه، ويليق بمنصب الولي الفقيه.

تفاعلات إقليمية

التركيبة السياسية العراقية على أعتاب الانتخابات

حسن هاني زاده ■ ايران ٢٠/١٠/٢٠٠٩

على الرغم من التحرك الماراثوني في العراق من أجل تكوين نظام ديمقراطي، ووضع أسس منظمات مدنية لا زال هذا البلد يعيش تناقض الاتجاهات الدينية والعرقية.

على أعتاب الانتخابات البرلمانية القادمة يستعد الطيف القومي ونظيره الديني لاقتناص مقاعد البرلمان وتثبيت موقعهما في هذه المؤسسة المدنية. الائتلاف العراقي الموحد الذي أسسه المرحوم سيد عبد العزيز الحكيم، الرئيس السابق للمجلس الإسلامي الأعلى، في البرلمان الحالي يلعب دورا مؤثرا على الساحة العراقية داخليا وإقليميا باعتباره التكتل البرلماني الأقوى في العراق. وهناك طيف الائتلاف الكردي (طالباني وبارزاني) وائتلاف العراقية بزعامة أياد علاوي يأتيان في المراحل التالية. ومع وجود التعدد العرقي والمذهبي في العراق هناك ثلاثة أطياف محددة (الشيعة والأكراد والسنة) كانت تسعى دائما لتوجيه العراق باتجاه أهدافها. طيف القوميين الذي يتكون من الشيعة العلمانيين واليساريين وأهل السنة الإسلاميين يعمل على إعادة عمقه العربي. ووجهة نظر القوميين هي أن العراق دولة عربية ويجب أن يلعب دوره الإقليمي والدولي في إطار جامعة الدول العربية وعلى محور القرارات العربية، هذه المجموعة التي تضم شخصيات مثل أياد علاوي (شيعي) وطارق الهاشمي (سني) وأياد السامرائي (سني) وعدنان الديلمي (سني قومي) وظافر العناني (سني بعثي) تؤمن بضرورة تقليص نفوذ الشخصيات الدينية على الساحة السياسية. وتتجه أنظار هذه المجموعة بشكل أساسي نحو السعودية والأردن ومصر؛ لأن هذه الدول الثلاث ترى في نفسها العمق الاستراتيجي للعراق. وبسبب التجربة المريرة ويأس الأمة العراقية من سيادة القوميين على مدى أربعة عقود مضت لم يتمكن هذا الطيف من تكوين قاعدة له داخل العراق، خاصة في محافظات الجنوب والفرات الأوسط ذي الأغلبية الشيعية. وبالأساس فإن قاعدة هذا الطيف تقع في المحافظات الواقعة غربي وشمالي العراق مثل الرمادي والموصل وفي بغداد أيضا لكن بالمقارنة بالشيعة فإنها أقلية. وتسعى مصر بسبب نفوذها الثقافي والسياسي في العالم العربي لتنظيم مجموعة القوميين والعلمانيين بشكل أعم من الشيعة والسنة للوصول إلى السلطة في العراق. أما الأردن بسبب القرب الجغرافي مع العراق فإنه يعمل على ضمان نفوذه السياسي والاستفادة من ثروات العراق الطبيعية. ولذا، يعمل على تضييق المسافة بينه وبين القوميين. وكان نظام الأردن خلال الحرب المفروضة قد قدم مساعدات هائلة لوجيستية واستخباراتية لنظام صدام، وقد أطلق الملك حسين عاهل الأردن السابق أول قذيفة مدفعية باتجاه إيران يوم ١٠/٩/ ١٩٨٠. أما السعودية فنظرا لعائدات النفط الضخمة فإنها تسعى على الرغم من ضعف مكانتها السياسية، وعدم امتلاك الكوادر البشرية والإمكانات السياسية المطلوبة للعب دور ما في إدارة العراق، وقد بدأت هي الأخرى تحركات جديدة للتأثير في المستقبل السياسي للعراق. وكانت السعودية قد أنفقت نحو ٧٥٠ مليون دولار على الانتخابات اللبنانية لصالح التيار السياسي الذي يتبعها، وهي الآن على أعتاب الانتخابات العراقية تضع قواعد نفس اللعبة، يؤكد هذا الأمر توافد الشخصيات القومية والإسلامية العراقية على السعودية لأجل الحصول

على المساعدات المالية. وتفيد الشواهد أن هذه المجموعة تسعى للتأثير على الانتخابات العراقية، وأنه حال تكوين ائتلاف قوى سيقدمون أياد علاوى باعتباره رئيس الوزراء القادم. هذا ويميل الأخير مع الاحتفاظ بالهوية العربية للعراق أن يحد من نفوذ مراجع النجف والشخصيات الدينية فى عمليات اتخاذ القرار السياسي. الطيف الآخر القوى فى العراق هم الشيعة والذين ينضوى معظمهم تحت لواء الائتلاف الوطنى العراقى بزعامة السيد عمار الحكيم، وهم يعدون أنفسهم لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة، وكان هذا الطيف قد حصد فى الانتخابات الماضية ١٢٨ مقعدا من إجمالى ٢٧٥ مقعدا، ولعب دورا أساسيا فى القرار السياسى العراقى باعتباره التكتل الأقوى. ومع هذا فإن الشيعة بسبب التوجهات المختلفة قد كونوا ائتلافين: الائتلاف الأول يؤمن بوحدة العراق مع الحفاظ على هويته المذهبية والدينية، وهو الائتلاف الوطنى الذى يتزعمه حجة الإسلام السيد عمار الحكيم بن السيد عبد العزيز الحكيم.

هذا الائتلاف يضم كل الاتجاهات السياسية بشكل أعم من الشيعة والسنة والليبراليين؛ لأن زعماء هذا الائتلاف يؤكدون على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق أكثر من التوجهات القومية المتطرفة، والقاعدة الأساسية لهذا الحزب ترتكز فى المحافظات الجنوبية مثل البصرة والعمارة والناصرية والسماوة ومحافظات الفرات الأوسط مثل كربلاء والنجف والحلة والديوانية، وأيضا جزء من شمال العراق.

من الأطياف العراقية المهمة الأحزاب الكردية التى تتكون من ثلاثة أحزاب قوية هى الاتحاد الوطنى بزعامة جلال الطالبانى، والحزب الديمقراطى بزعامة مسعود البارزانى، والاتحاد الإسلامى الكردستانى بزعامة صلاح الدين محمد بهاء الدين. وترتكز قاعدة هذه الأحزاب بالأساس فى شمال العراق وبالتحديد فى السليمانية وأربيل ودهوك وجزء من كركوك، وكان هذا الطيف قد حصد فى الانتخابات الماضية ٥٨ مقعدا.

وتكشف التركيبة الجديدة للأحزاب السياسية العراقية على أعتاب الانتخابات البرلمانية أن رقعة الشطرنج السياسى للأحزاب بالمقارنة بالانتخابات السابقة قد تغيرت تماما، حيث إن نورى المالكى رئيس وزراء العراق والذى كان يعمل فى السابق تحت راية الائتلاف العراقى الموحد قام فى الوقت الحاضر بتشكيل ائتلاف حكومة القانون. ومن عجائب هذا الائتلاف أنه يضم عناصر ما تسمى بعشائر الصحوة والتى لا تتوافق إلى حد كبير مع الشيعة. كما أن أياد علاوى لا يخفى رغبته فى الانضمام للائتلاف الوطنى بزعامة عمار الحكيم، فى حين أن أياد لا يؤمن أساسا بالنفوذ الدينى فى البنية السياسية العراقية، كما أن وقوف إبراهيم الجعفرى (الشيعى المتدين) زعيم تيار الإصلاح وأحمد شلبى زعيم المؤتمر الوطنى العراقى (الشيعى العلماني) إلى جانب أياد علاوى (الشيعى العلماني) يعد من الكوادر فى عملية الاصطفاف الجديدة فى الأحزاب العراقية. كما أن ظهور حزب جديد من داخل الأحزاب الكردستانية العراقية تحت اسم (الائتلاف من أجل التغيير) بزعامة أنوشيروان مصطفى جعل عملية الاصطفاف الحزبى تدخل مرحلة جديدة، فهذا الائتلاف الجديد يتعارض مع الحزب الديمقراطى والاتحاد الوطنى ومن المقرر أن يدخل الانتخابات البرلمانية تحت مظلة الائتلاف الكردستانى العراقي.

ولا زالت هناك مجموعة أخرى لم تضع بعد خريطة طريق لها للمشاركة بشكل منظم فى الانتخابات، فالأكراد الفيلة وهم من الأكراد الشيعة ويميلون بشكل أكبر للشيعة، وبسبب الاختلاف فى وجهات النظر انقسموا إلى مجموعتين: الأكراد الفيلة بزعامة (ثائر الفيلي) من المقرر أن يشارك تحت مظلة ائتلاف حكومة القانون بزعامة نور المالكي، فى حين مؤتمر الأكراد الفيلة بزعامة حجة الإسلام الشيخ محمد سعيد نعمان قد انضم للائتلاف الوطنى العراقي.

فضلا عن جبهة التوافق بزعامة (عدنان الديلمي)، والتى تتبع السعودية بشكل واضح، ومن المقرر أن تدخل الانتخابات بشكل قوي. وهناك طيف آخر انقسم إلى مجموعتين شيعة وسنة، وهو طيف التركمان العراقيين، وتيار التركمان التابع لعباس البياتى (الشيعة) قد انضم لائتلاف حكومة القانون، فى حين أن جبهة التركمان العراقية بزعامة سعد الدين اركج (السنية) لا زالت حتى الآن لم تحدد موقفها من الانتخابات.

وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات سيتم تأجيلها بسبب وجود أشياء غامضة فى القانون المسمى بالقوائم المفتوحة والمغلقة إلا أنه حتى الآن قد استعد ٢٩٦ حزباً وتياراً سياسياً للمشاركة فى الانتخابات البرلمانية.

المهمة الثقيلة للجيل الجديد من زعماء الشيعة فى العراق

روز (اليوم) ٢٠٠٩/٩/٧

فقدت العراق وشيعة العراق بوجه خاص سياسى مخضرم بقدر "عبدالعزيز الحكيم"، رئيس المجلس الأعلى الإسلامي، البالغ ٥٦ عاماً، الذى رحل تاركاً العراق وسط تطورات مهمة، إذ أخذ التيار الشيعي على عاتقه باعتباره قوى الأغلبية سواء فى البرلمان أو الحكومة العراقية الدور الأساسى فى تلك التطورات والتحولات التى تتحدد فى أربعة محاور رئيسية:

١-مسألة خروج القوات العسكرية الأمريكية من العراق واستكمال قرار ٢٠١١.

٢-التصدى للموجة الجديدة المتصاعدة حيال سفك الدماء وحالات العنف سواء من قبل تنظيم القاعدة أو حزب البعث.

٣-إقرار مشروع السلام الوطنى بين مختلف الانتماءات السياسية، بخاصة بين جماعات المعارضة من ناحية، ومختلف الأقاليم الكردية مع الحكومة المركزية من ناحية أخرى.

٤-إقامة انتخابات برلمانية - غاية فى الأهمية - بالعراق فى الأيام القليلة القادمة.

ومما لا شك فيه أن دور رئيس المجلس الأعلى فى أى من المحاور الأربعة كان واضحاً للجميع، حيث لعب عبد العزيز الحكيم إزاء بعض الاطروحات الهامة من نظير أطروحة السلام والوئام الوطنى وتشكيل حكومة ائتلافية، وكذلك فى وضع خطة الخروج الأمريكى من العراق، وهو الدور المؤثر، إضافة قطعاً إلى القضايا الأخرى مثل الخلافات الواقعة بين جماعات الأكراد مع الحكومة المركزية، ولعب دور الوساطة فى نبذ التوتر الموجود من قبل الجماعات السنية فى حكومة "نورى المالكى". فقد كانت مكانة هذا الزعيم الفقيد على الساحة العراقية الممتلئة بالزخم والحراك السياسى المشتعل مقبولة من قبل كافة التوجهات والانتماءات، بسبب حياده وترجيح فكره. ولعل هذه الخصائص نفسها هى ما أكسبته تلك المكانة حينما كان الصراع على أشده بالعراق بعد إسقاط النظام السابق، حيث اشتدت الأزمة بين مختلف العشائر والجماعات على السيادة العراقية. ورغم ضغط أسرة الحكيم عليه آنذاك لكسب موقع من السلطة والتصدى لمناصبها القيادية غير أنه لم يقبل برئاسة الحكومة سواء فى الفترة الانتقالية أو فى الفترة التالية لها وإنما حذر أعضاء أسرته أيضاً من التصدى لمناصب الدولة، وبالفعل فقد كانت رسالته منذ بدايات تأسيس المجلس الأعلى فى عام ١٩٨٢، تكمن فى إنقاذ العراق من كبوته، ولذلك نجد أن عبد العزيز الحكيم كان بعيداً كل البعد عن مسألة التعلق بالسلطة أو الاتهام بالطائفية.

ويكفى أن ننظر على لائحة وقائمة قاعدة السلطة العراقية لنجدها تخلو من عبد الحكيم وأسرته باستثناء السيد عادل عبد المهدى البالغ ٦٥ عاماً المتصدر لمنصب نائب رئيس الجمهورية مع مختلف أسماء القائمة الأخرى من أمثال الطالبانى، والبارزانى من الجناح الكردى، والمالكى، والجعفرى، وعلاوى من الجناح الشيعى.

زعماء المجلس الأعلى بين النظرية والتطبيق

كانت هناك أزمة واضحة بالعراق حينما رجح المجلس الأعلى استراتيجية الإرشاد على الدور الرئاسى، حيث جعل هذا الاختيار زعماء المجلس الأعلى يقومون فى بعض الفترات بدور رجل السياسة ورجل الدين والزعامة الدينية فى آن. ومع السعى لتأسيس نظام سياسى جديد حاول هذا المجلس تحقيق التوازن بين المذهب والسياسة، ما يعنى أن تقوم الحكومة العراقية الجديدة فى الوقت التى تنتهج فيه النظام الديمقراطى الاعتراف رسمياً من خلال دستورها بالهوية المذهبية والإسلامية للعراق.

ولعل محمد باقر وعبد العزيز الحكيم زعيمى المجلس الأعلى قد أقرا هذا النموذج المتوازن فى سلوكهما بعد الدخول إلى الساحة السياسية العراقية عام ٢٠٠٣، مع التأكيد فى الوقت نفسه على مبدأ الوفاء للوطن والمحافظة على استقلاله ونسيج العراق الواحد والإقرار بالتدين كأحد عناصر الهوية العراقية الجديدة. ولا شك أن زعماء المجلس الأعلى وهم يخططون لمثل هذه النظرية أو النموذج الدينى كانوا يضعون فى اعتبارهم أفكار الجماعات المتشددة التى تسعى إلى فرض أيديولوجيتهم على كافة الطوائف العراقية، ومن ثم فقد أقر القاموس الفكرى السياسى للحكيم وأسرته بمبدأ التعددية والتعايش بين جميع المذاهب والفرق المختلفة، وكلا الزعيمين ومعهم خليفتهم عبد العزيز الحكيم فى المجلس الأعلى دائماً ما كانوا يعتبرون أن مسألة الانفرادية والأيديولوجية المفروضة بمثابة الرصاصة القاضية للدولة العراقية ذات القوميات المتعددة.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه النظرية التى قام عليها الميراث الفكرى للمجلس الأعلى والمستمدة من أفكار مراجع النجف

الكبار على مدى السنوات الطويلة المتعاقبة هى المحورية التى تقوم عليها كذلك المرجعية الحالية فى العراق على يد آية الله السيستانى، ولذلك نجد أن أهم الامتيازات التى ميزت التيار الشيعى فى الصراعات الأخيرة الجارية بالعراق هى التعددية ونبذ الانفرادية - سواء فى بعدها القومى أو الإيديولوجى - باعتبارها خطأ فكرياً لمرجعية النجف. وهكذا الحكيم، شأنه شأن مرشده آية الله السيستانى فى اعتباره أن الدستور والإرادة الشعبية هى المرجعية لحل كافة الصراعات الجارية فى العراق فقد كانت استراتيجيته قائمة على "التواصل مع الأصدقاء والتصدى للأعداء". ومن هذا المنطلق، كان عبد العزيز الحكيم دائم التشاور مع كافة العشائر والطوائف العراقية من أكراد وسنة إلى تركمان وغيرهم، ولكن الخط الأحمر لديه كان البعثيون والتكفيريون، وكذا نجد أنه رغم اختلافه مع حزب الدعوة أو جماعة مقتدر الصدر إلا أن جبهة الشيعة قد ظلت متوحدة، حتى مع تعرض بعض المتشددين من الجناح الصدرى لمكاتب ومراكز المجلس الأعلى فى النجف، فلم يتخذ الحكيم ورفاقه ما يحول دون وحدة نسيج الشيعة فى النجف ومختلف مدن العراق المقدسة (أى المدن التى يوجد بها مراقد الشيعة)، رغم التنافس الحادث بينهم، لذلك أيضاً رفع المجلس الأعلى شعاره فى هذه المرحلة "عبور المجتمع - سياسياً - من أزمة التعصب الطائفى إلى مجتمع متعايش سلمى".

ولعل إلقاء نظرة عابرة خلال فترة الست سنوات من العمل السياسى (المقصود الفترة التى أعقبت الإطاحة بنظام الحكومة العراقية فى عام ٢٠٠٣ وحتى الآن) لبرنامج الحكيم السياسى إزاء النزاع الدامى فى العراق لسوف يتضح هذا الواقع - سالف الذكر - إذ قامت أسرة الحكيم إزاء مسيرة هذا التحول وانتقال المجتمع العراقى من بنية استبدادية إلى بنية ديمقراطية جديدة إلى تسوية كافة الصعوبات، فقد أعلن الزعيم الفقيد لمرات أن المجتمع الشيعى لن يسمح لعودة العراق إلى عهود الديكتاتورية مرة أخرى، صحيح أن النظام البعثى الديكتاتورى قد سقط، إلا أن الأفكار والبنى الاستبدادية مازالت بمقدورها العودة من جديد، وانتفاضة الثمانينيات والتسعينيات تؤكد أن المقاومة الشيعية المستمرة هى التى قد تحول دون عودتها مجدداً.

قيادة أخرى على غرار الحكيم:

من المؤكد أن مسألة اختيار قائد جديد لمثل هذه المؤسسة يعد من الأمور المعقدة والصعبة، خاصة مع الأخذ فى الاعتبار أن تداول السلطة داخل المجلس الأعلى دائماً ما كان يصاحبه العنف والصراع، لكن على ما يبدو أن المجلس الأعلى الإسلامى قد اتفق فيما بينه وخلال وقت قصير على اختيار السيد عمار الحكيم كزعيم جديد للمجلس، وبالفعل كان هناك أصداء استحسان بين الأوساط السياسية، لكن من جهة أخرى، هناك اعتقاد ساد بين أوساط المنافسين لهذا الجناح بأن ثمة معركة ستحدث داخل هذا المجلس، وقد تفضى إلى إقصاء هذا التيار الشيعى، لاسيما بعد رحيل الحكيم عن العراق.

والجدير بالذكر أن الزعيم الجديد للمجلس الأعلى الإسلامى بالعراق، ورغم حداثة سنه (٣٨ عاماً)، غير أنه شخصية معروفة بين الأوساط السياسية، وكان له حضوره الفاعل خلال السنوات الست الأخيرة فى العراق، ليس باعتباره شاهداً وإنما باعتباره واحد من متخذى القرار الشيعى داخل هذا الجناح. هذا ويرى معظم المراقبين أن عمار الحكيم من الشخصيات الجديرة بأرث أسرة الحكيم، صحيح أن سيرته الذاتية لا تتميز بالكفاح، حيث إنه لم يرد على قائمة الملاحقات البعثية فى المرحلة السابقة، غير أنه كانت لديه تجارب هامة فى المرحلة الأخيرة إبان الاحتلال الأجنبى للعراق.

وقد اتضح من خلال أولى تصريحاته القائل فيها "إن سلوكيات الأحزاب الشيعية يجب ألا تحيد عن صورة الاعتدال والعقلانية"، وهذا بدوره يعكس منهجه الذى يبدو أنه استلهمه من الحكيم الأب والعم، يعنى أن فكرة السياسى سيقوم على حماية المصالح الوطنية العراقية، والحيلولة دون الصراع مع التيارات المحلية والدولية، لذا يرجح أن يشهد المجلس الأعلى زعيماً جديداً، ولكن على نفس نهج المراجع الدينية وأسرة الحكيم الأمر الذى قد يجعله يكتسب الكثير من الأصوات فى الانتخابات المنتظرة.

والواقع أن هناك مهمة ثقيلة تقع على عاتق هذا الجيل الجديد من زعماء الشيعة فى العراق إزاء هذه المرحلة التى تشهد تموجات من العنف والصراع الداخلى، إضافة إلى الانقسام الواقع داخل الجسد الشيعى والمقسم إلى طوائف ثلاث كبرى: حزب الدعوة، والمجلس الأعلى، وجماعة الصدر، ومن أبرز تلك المهام الثقيلة: المحافظة على النسيج الائتلافى داخل الحكومة المركزية فى بغداد، والمحافظة كذلك على انسجام الأحزاب الشيعية الواقعة فى الجنوب، وفى الوقت ذاته، الثبات فى المنافسة الشديدة الدائرة مع التوجهات المحلية والإقليمية.

ولعل مثل تلك الظروف الواقعة تفرض على كبار الشيعة، وعلى رأسهم المرجع الأعلى لهذا التيار، آية الله السيستانى، الدخول وسريعاً فى مشاورات مع بعضهم بعضاً، وتعمل على تجنب الصراعات والعنف الذى لا يتوافق مع مرحلة التهديدات من قبل بعض المنافسين سواء الشيعة أو بعض الحكومات العربية المحافظة والمتعصبة أو الصديقة للغرب والتى تعد للإطاحة بالدولة الشيعية، وهذه ستكون أخطر رسالة تقع على عاتق الزعيم الجديد للمجلس الأعلى الإسلامى.

الأيدي الخفية في الأزمة اليمنية

سعدالله زارعي | كيهان (الدنيا) ٧/ ١٠/ ٢٠٠٩

الآن ينصرم الشهر الثاني على بداية (الحرب السادسة) بين الحكومة اليمنية وبين (مناضلي صعدة) ولكن على الرغم من هذا تفيد الشواهد والأدلة جميعها تفاقم الأوضاع.

زيادة الهجمات العسكرية التي يشنها الجيش على مواقع الحوثيين، وتقدم (مناضلي صعدة) في المحافظتين الشماليتين (عمران وصعدة) وامتداد المعارك إلى مناطق خارج هاتين المحافظتين، والزيارات المتتالية للوفود الدبلوماسية إلى اليمن، كل هذا يكشف عن مصاعب الحرب السادسة وعجز الجيش اليمني عن إنهاء المعارك.

وكان السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية قد قام بزيارة لصنعاء، وفي هذا الوقت قام سكان المحافظات وخاصة في الجنوب بمسيرات بحيث يرسلوا عن طريقه رسالة للزعماء العرب مفادها أن الدعم المطلق لعلي عبد الله صالح لن يساهم في حل الأزمة الراهنة. انتهت هذه المظاهرات في الضالع بوقوع اشتباكات مع قوات الشرطة. أما في منطقة (ساقين) بمحافظة صعدة ومناطق (العند) و(الطلح) فقد اشتعلت المظاهرات بالأحجار وبالدم، حتى الجيش اليمني قام بقصف المتظاهرين بالمروحيات! أما الاشتباكات في محضه وغمان وبني معاذ وآل عقاب ومنبه فقد أسفرت عن تلفيات وخسائر كثيرة.

وقد كتبت من قبل عن هذه الحرب القائمة في المناطق الشمالية من اليمن ولكن مع احتدام الموقف وتفاقم الاشتباكات وانتقالها إلى مناطق أخرى من البلاد لا بد من وقفة تأملية حيال هذا الأمر. وسألخصها فيما يلي:

١- معارك اليمن قد دخلت الآن وبشكل واضح مرحلة التدخل الإقليمي والدولي، فقبل أسبوعين زار الجنرال (ديفيد بتريوس) قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط اليمن، ثم توجه إلى اليمن أيضا الجنرال (وليام مكراون) المبعوث الأمريكي الخاص وأجرى حوارا مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وتفيد تصريحات المبعوث الأمريكي الخاص ضد مناضلي صعدة رغبة الولايات المتحدة في تدويل الأزمة اليمنية. أما زيارة وزير الخارجية المصري ورئيس الاستخبارات المصري لصنعاء وإعلان دعمهما الصريح لحكومة اليمن ثم زيارة الدبلوماسي المصري البارز عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية وإبدائه الرغبة في لعب دور الوساطة يبين رغبة المصريين في حل أزمة اليمن على المستوى الإقليمي.

تدويل الأزمة اليمنية لن يجدي نفعا في إنهاء الحرب، وبالأساس لن يخفف من حدة المعارك الدائرة، تدخل الحكومات فوق الإقليمية والإقليمية سيفاقم من الأزمة وسيطيل أجلها، وما سيحدث بالضبط أن تكثيف الدعم الدولي والعربي لحكومة صنعاء في مواجهة حركة الشمال سيجعل علي عبد الله صالح يتشدد في موقفه، وفي المقابل ستزداد المقاومة من جانب الحوثيين بل من الممكن القيام بهجوم متقدم على مناطق أبعد من محافظتي عمران وصعدة، الاهم من كل هذا أن هذه المعارك ستضطر مناضلو الجنوب للقيام بتحرك جديد بل إنهم قد رفعوا أصواتهم منادين بالانفصال عن الشمال، وبهذا يمكن القول بكل تأكيد أن تدويل الأزمة وأقلمتها هو خدمة لمن افترضوا لأنفسهم مظلة في حال تدويل الأزمة.

٢- احتدام المعارك في صعدة وعمران وانتقالها إلى ثلاث محافظات من إجمالي ست محافظات جنوب اليمن يكشف وبوضوح عن عجز الجيش اليمني في السيطرة على الأزمة فعلى الرغم من مرور شهرين على الحرب السادسة لم يستطع إحراز أي تقدم بل طبقا لتقرير الفضائية السعودية - الإسرائيلية (العربية) نجح الحوثيون في السيطرة على طرق الاتصال بين صعدة وصنعاء، كما سيطرو على مناطق وادي واسط ورهضة والخوفان وحباشة، وبهذا فإن الجيش اليمني مضطر للبحث عن صيغة غير تكثيف الهجمات العسكرية للتخفيف من وطأة المعارك، وإلا بالنظر إلى اتساع نطاق هذه المعارك في ثلاث محافظات جنوبية يجب أخذ موضوع انفصال الجنوب عن الشمال على محمل الجد. هذا الانفصال من المؤكد أنه في غير صالح الأمة اليمنية ويصب في مصلحة السياسات السعودية التي تضع على أجندتها الهيمنة على اليمن.

٣- دور السعودية في عملية التسليح بات أكثر جلاء بحيث لا يمكن القول أنه مجرد دعايا سياسية وإعلامية، ومع هذا يتحدث هذه الايام المسئولون السعوديون واليمنيون عن وجود أسلحة صينية، الأسلحة التي زورت وهي تخص دولة أخرى! بالطبع لن يصدق أحدا أن هذه الأسلحة دخلت المناطق الشمالية والجنوبية من خارج شبه الجزيرة؛ ولهذا فهم

مضطرون لتلفيق خبر بحيث يمكن إثبات أن هذه الأسلحة قد أرسلت عن طريق حزب الله إلى صعدة. وقد ادعت مؤسسة استرادفورد الأمريكية أنه قتل في معارك صعدة ١٢ من أعاء حزب الله! هذا في حين أن اليمنيين بالأساس ليسوا في حاجة لحزب الله وهم يدركون جيدا أن وجود عضو من حزب الله بينهم سيثير حفيظة الحكومات العربية في شبه الجزيرة والدول المحيطة بمنطقة القرن الإفريقي وسيشجعها على تقديم مزيد الدعم لعلي عبد الله صالح. وقد تم إقحام حزب الله في معارك اليمن لتبرير التدخل السافر من جانب الوهابيين السعوديين على جبهتي الحرب.

٤- بناء على الشواهد والقرائن الإخبارية، أن وصلت العمليات الحربية ضد مناضلي صعدة إلى طريق مسدود، تكون مثلث استخباراتي من أجهزة الاستخبارات اليمنية والسعودية والإسرائيلية حتى يقدم أولا: دراسات ورؤى مشتركة لإيجاد حل لمواجهة مناضلي صعدة. ثانيا: وضع أسس نظام امني لاحتواء الثورة الإسلامية في المنطقة العربية. وطبقا لوجهة نظر مسئولي تل أبيب والرياض أنه لتأسيس مثل هذا النظام والتنسيق بين الدول العربية وبينه فهم في حاجة إلى تفاقم واحتدام المعارك في اليمن. ومن وجهة نظر هذا المثلث، مع تفاقم المعارك ستضطر إيران إلى الخروج عن حياده وتنحاز لأحد أطراف الصراع وفي هذه الحالة من الممكن اتهام إيران بنشر المد الشيعي في المنطقة العربية وتسخين الأجواء ضدها وحشد الجبهة العربية على قلب رجل واحد ضدها. ودخول مؤسسة استرادفورد الأمريكية على الخط واختلاق الأكاذيب بخصوص وجود حزب الله في صعدة وعدم قبول دور إيران كوسيط من جانب الحكومة اليمنية والتأكيد على ضلوع إيران السلبي في المشكلة كل هذا يأتي في إطار جر رجل إيران.

٥- حكومة علي عبد الله صالح مع أنها وافقت خلال الأسابيع الأخيرة على خطط الأمريكيين والسعوديين والصهاينة، لكن لها مخاوفها الخاصة، فهي تدرك جيدا أن انفصالي الجنوب - قوات علي سالم البيض الرئيس السابق لجمهورية اليمن الجنوبية- ومناضلي صعدة لو حدث اتفاق بينهم سيكون الأمر صعبا على الحكومة ولا يمكن لمساعدات مثلث الرياض تل أبيب واشنطن حل مشكلتها؛ ولهذا على العكس من تأكيد هذا المثلث على ضرورة استخدام القمع وبشدة مع (مناضلي الشمال) فإنها تبحث حلول توافقية مع الحوثيين. من ناحية أخرى خلال الأيام الماضية اتصل علي عبد الله صالح ببعض المشايخ من بينهم شيخ طائفة آل حميد ودعاهم للتوسط، ومن ناحية أخرى فإنه يفكر في العمل على المحور المصري أكثر من العمل على المحور السعودي، وكان الرئيس المصري بإرساله رسالة للملك عبد الله وأخرى لعبد الله صالح قد قام بالخطوة الأولى لمساعدة الحكومة اليمنية في السيطرة على الأزمة، ثم مع إيفاده وزيري خارجيته والاستخبارات إلى العاصمة اليمنية قد قام ببحث الحلول التوافقية. هذا وللوجود المصري في أزمات اليمن تاريخ لم يكن مطلقا موضع قبول من جانب السعودية، وبهذا سنشهد خلال الأسابيع القادمة نوعا من التنافس الدبلوماسي والأحلاف بسبب أزمة اليمن.

مبادرة آل حوثى لإنهاء الصراع فى اليمن

ايرنا ٢٠٠٩/٨/١٩

قامت مجموعة من آل الحوثى بتقديم مبادرة لإنهاء الصراع بين السلطة وجماعة عبدالملك الحوثى فى صعدة، وأرفقت المبادرة برسالة إلى رئيس الجمهورية مذيلة بتوقيع أربعة عشر شخصا من أبناء عموم القائد الميدانى لجماعة الحوثيين عبدالملك بدر الدين الحوثي، معبرين عن أسفهم لوصول خلاف أقربائهم مع الدولة والشعب إلى الاصطدام المسلح وإراقة الدماء وإقلاق السكينة العامة وإلحاق الضرر باليمن ومنجزاته، وأن مبادرتهم جاءت من هذا المنطلق الذى وصفوه بالموجع والمأساة الفادحة.

وتضمنت المبادرة -التى نشرتها صحيفة الوسط (اليمنية) وسلمها أقرباء عبدالملك الحوثى لمدير مكتب رئيس الجمهورية على الآنسى، ووزير الدولة لشئون مجلس النواب والشورى أحمد محمد الكحلانى، عدداً من النقاط أهمها: رفع النقاط العسكرية وانسحاب الجيش إلى معسكرات ما قبل المواجهات مقابل انسحاب الحوثيين من المواقع التى يسيطرون عليها وتعيين مدراء مديريات وأمن وتربية وتعليم فى هذه المناطق من الحوثيين، وإبقاء منطقتى مطرة والنقعة تحت سيطرتهم، وسحب الآليات العسكرية الثقيلة التابعة للحوثيين إلى هاتين المنطقتين، ومن ثم يتم تسليمها للدولة، فضلا عن إطلاق المعتقلين على ذمة الحرب، وعدم منع تدريس المذهب الزيدي.

وقال الدكتور عبدالله يحيى الحوثى أحد المتقدمين بالمبادرة

-وهو وكيل سابق لمحافظة الجوف، ومستشار وزير العدل حاليا، ورئيس جمعية علماء اليمن فى عمران- إن المبادرة عرضت على الطرفين، وأن السلطة أبدت تحفظها فقط على النقطة التى تنص على إبقاء منطقتى مطرة والنقعة تحت سيطرة الحوثيين. وعما إذا كانت دعوتهم لعودة التفاوض نابعة من استشعارهم لقرب الحسم العسكرى قال الدكتور عبدالله الحوثى فى اتصال هاتفى بالـ"الوسط" إن الحسم العسكرى بعيد جدا باعتباره غير ممكن فى حرب العصابات". وخاطبت الرسالة المرفقة بالمبادرة رئيس الجمهورية بالقول "نتقدم إلى فخامتكم - وأنتم محطة الأمل والرجاء- أن تفسحوا لنا المجال مع أولاد عمومتنا من آل الحوثى فى صعدة، لنذهب إلى مواقعهم أينما تكان ونستمع منهم عن قرب، ونرشدهم بالنصح الذى يفرضه علينا ديننا، وندعوهم بحق الأخوة والقرابة أن يستجيبوا لصوت العقل والمنطق». وفيما لم تتضمن الوساطة ما يضمن نجاح مسعاها فإنها ألمحت إلى قيام الدولة بواجبها حال فشلت "فإن حققنا ما نرتجيه فذلك ما ينبغى، وإن فشلنا - لا سمح الله - فقد أرحنا ضميرنا وأدينا واجبنا أمام الله والشعب والدولة». وختم المتقدمون بالمبادرة رسالتهم للرئيس بالقول «أملنا يا فخامة الرئيس الموافقة على تكليفنا بهذه المهمة الشاقة إن رأيتم فى ذلك خيرا.. وقد يلد الأمل من رحم اليأس.» ويأتى هذا الطلب بالتزامن مع اتجاه السلطة نحو مواصلة الحسم العسكري، حيث أكدت الحكومة على أهمية مواصلة العمليات العسكرية والأمنية ضد من سمتهم بعناصر التخريب والتمرد فى صعدة.

وحددت الرسالة (١٤) اسما للجنة الوساطة من أسرة آل الحوثى موضحة أنه لم يسبق لها أى خلاف أو حساسية مع طرفى النزاع وهى كالآتى:

-الدكتور عبدالله يحيى الحوثى مستشار وزير العدل ورئيس جمعية علماء اليمن فى عمران.

-يحيى حسين زيد الحوثى عضو جمعية علماء اليمن إمام مسجد البتول بحوث.

-إسماعيل على الحوثى تربوى ومدرس فى الجامع الكبير بصنعاء.

-العميد أحمد عبدالله الحوثى متقاعد.

-حسين محمد مطهر الحوثى مدير عام مكتب الشئون الاجتماعية والعمل م/ عمران.

-القاضى عبدالسلام حسن الحوثى محكمة جنوب غرب الأمانة.

-القاضى عبدالملك يحيى الحوثى رئيس محكمة - موزع والوازعية.

-على محمد زيد الحوثى مستشار محافظة الحديدة.

-مطهر زيد الحوثى - مدرس بالمعهد العلمى بحوث.

-عبدالمجيد محسن الحوثى باحث بجامعة صنعاء.

-م/ أمير الدين محمد الحوثى مهندس فى وزارة الأشغال.

-عبدالغنى عبدالله زيد الحوثى وزارة العدل.

-على عبدالله الحوثى مصلح اجتماعى بحرف سفيان.

-عبدالله حسين الحوثى شخصية اعتبارية بمديرية رازح.

بنود مبادرة أقارب الحوثى:

* رفع النقاط العسكرية والانسحاب الكامل للحوثيين من جميع المواقع التى يسيطرون عليها، يقابل ذلك سحب الجيش إلى معسكرات ما قبل الحرب.

* يتم تعيين مدراء مديريات وأمن وتربية وتعليم فى المناطق التى كانت تحت سيطرة الحوثيين وذلك من قبل الحكومة وعلى أن يكونوا من جماعة الحوثيين.

* تلتزم جماعة الحوثيين بأوامر الدولة شأنهم فى ذلك شأن أى مواطن يمني.

* تبقى منطقتا مطرة والنقعة تحت سيطرة الحوثيين لمدة ثلاث سنوات ثم يتم تسليمها للدولة.

* يتم سحب جميع الآليات العسكرية الثقيلة إلى منطقتى النقعة ومطرة ثم يتم تشكيل لجنة محايدة لحصر تلك الآليات، ومن ثم تسليمها إلى الدولة وعلى مرحلتين.

* يتم إطلاق المساجين على ذمة الحرب وعدم المضايقة أو المساءلة لهم مستقبلا، وكذلك المنتمون لجماعة الحوثى ومعاملتهم كبقية المواطنين اليمنيين.

*عدم حمل السلاح، خاصة الأماكن المحظور حمل السلاح فيها على جميع اليمنيين.

* إعادة إعمار ما خلفته الحرب، على أن تشكل لجنة لهذا الغرض يكون للحوثيين نسبة من بين أعضائها.

* لا يمنع تدريس المذهب الزيدى أو أى مذهب منهجه الاعتدال والوسطية، سواء فى الأماكن العامة أو الخاصة.

* يمنع تدريس أى كتاب يدعو إلى التفرقة وإثارة الفتن وسب الصالحين من الصحابة وآل البيت وغيرهم من المسلمين.

* على وسائل الإعلام المختلفة بث روح التسامح والمودة والتقارب ونبذ كل ما من شأنه إثارة النعرات والتوترات وخلق الأزمات والافتعالات المغرضة على اعتبار أن الإعلام ملك للجميع.

حروب بالنيابة عن إيران والسعودية في الشرق الأوسط
من لبنان إلى فلسطين ومن العراق إلى اليمن

لادن سلامي ■ اعتماد (الثقة) ١١/ ١٠/ ٢٠٠٩

أخذت الحروب التي تدور بالنيابة عن إيران والسعودية في الشرق الأوسط تتمدد في لبنان وفلسطين والعراق والآن يمتد نطاقها إلى اليمن فهناك مواجهة بين التيارات المؤيدة لطهران والرياض. في لبنان تدعم السعودية تيار ١٤ مارس بزعامة سعد الحريري، بينما تدعم إيران تيار ٨ مارس بزعامة السيد حسن نصر الله. وفي فلسطين تدعم إيران حركة حماس، بينما تدعم السعودية حركة فتح. وفي العراق تقف السعودية إلى جانب السنة وخاصة العرب بينما تساند إيران الشيعة، وأخيرا في الأزمة المتصاعدة في اليمن السعودية متهمة بدعم الجيش اليمني عسكريا وحكومة علي عبد الله صالح سياسيا وإيران متهمة بدعم فدائيي الشيعة الزيدية هذه هي الاتهامات التي توجه للسعودية وإيران، لكن ما جذور وأسباب هذه التحديات المتنامية بين إيران والسعودية؟ هذا السؤال سيكون محور الحديث مع الدكتور حسين سليمي الأستاذ بالجامعة والخبير في العلاقات الدولية.

لماذا هناك حالة من التوتر بين إيران والسعودية على مدى الأعوام الماضية؟.

العلاقات السعودية الإيرانية مرتبطة بشكل أكبر بما هو قائم بين زعماء البلدين وهي نتاج علاقة إيران بالنظام الدولي وواقعة تحت تأثير هذه العلاقة فالنظام عبارة عن أجزاء شيئ واحد متصلة ونحن لا نستطيع الفصل بين عضوي هذا النظام الدولي ونعتبرهما وحدتين منفصلتين. وهذه العلاقات كانت في فترات إيجابية وفي فترات أخرى سلبية. وكل عضو في النظام الدولي يكون فعله ورد فعله مبنيا على نوعية علاقته بمجمل النظام.

لماذا حدث اختلاف في مستوى العلاقات الراهنة بين البلدين عما كان عليه الوضع في عهد رفسنجاني وخاتمي؟

في النصف الثاني من رئاسة رفسنجاني وفي عهد خاتمي بناء على سياسة نزع التوتر التي انتهجها خاتمي في النظام الدولي، بصفة عامة كان لهذه الرؤية الإيجابية أثرها على بشكل ما على سلوكيات الدول المحورية في المنطقة، وكانت هذه المسألة محسوسة بشكل أكبر في أواخر عهد رفسنجاني وعهد خاتمي. لماذا؟ لأنه يبدو أن السياسة العامة لنزع التوتر وفعل الجمهورية الإسلامية ورد فعلها الإيجابي في هذه الفترة جعل دول المنطقة تنتهج سلوكا أفضل مع إيران. لكن عندما أصبحنا في تحد مع مجمل النظم الدولي، ويزداد التحدي في كل يوم أثر ذلك على علاقات دول المنطقة بإيران.

في أي حالة يمكن تصنيف العلاقات الإيرانية السعودية في حالة عداء أم تنافس أم تعاون؟

لا يمكن مطلقا حصر هذه المسألة في حالة خاصة، فإيران في الوقت الحاضر تتعاون في بعض المسائل، وفي البعض الآخر تتجه نحو المواجهة. هاتان الدولتان تتواجهان على صعيد العراق ولبنان وفلسطين. أما في بعض الأحيان كما في المسائل الاقتصادية ربما نشهد تعاونا بين البلدين. بصفة عامة على مدى العامين أو الثلاثة أعوام الأخيرة تسود العلاقات الإيرانية السعودية حالة هي أقرب إلى التنافس والتوتر منها إلى التعاون.

كيف تحلل دور فضائية العربية وجريدة الحياة والشرق الأوسط السعودية في مقابل فضائية العالم الإيرانية في مجال العلاقات الثنائية بين البلدين؟

في العالم المعاصر لن تكون الفضائيات بوق دعايا اللاعبين الدوليين، وخصوصا الفضائيات التي لها تأثير ولها جمهورها، وترسخ المفاهيم والأحكام المسبقة في أذهان النخبة والسياسيين على اختلاف توجهاتهم. انظر إلى دور وسائل الإعلام في رسم صورة ما بعد الانتخابات في إيران، إذ كان لها تأثيرها على أحكام زعماء المنطقة فيما يخص إيران. وهذا الجو الإعلامي المفتعل كان له تأثيره في بلورة الذهنية السلبية لدى زعماء المنطقة فيما يخص إيران.

هل السعودية ستكون راضية عن حالة من الانفتاح في العلاقات الإيرانية الأمريكية، وإذا ما تحسنت العلاقات الأمريكية الإيرانية ما الأضرار التي ستعود على السعودية جراء هذا الأمر؟

على المدى البعيد إذا تحولت إيران إلى لاعب متعاون في النظام الدولي سيكون الأمر أفضل بالنسبة للسعودية، أي

أن السعودية ستكون راضية أن يكون لإيران دورا إيجابيا في النظام الدولي، إن المصالح القومية السعودية تتطلب أن تكون إيران متعاونة في دور إيجابي إلى جانب السعودية، أما المنافسة والعداء مع إيران ليس في صالح السعودية.

أين تقع نسبة مطالب الشيعة والوهابية في الخلافات السياسية والأمنية السعودية؟

السعودية منذ بداية تكوينها في بدايات القرن العشرين وهي مرتبطة بالمذهب الوهابي. إيران أيضا بعد الثورة ارتبطت بالشيعة. هذه الهويات نظرا لتصورات مختلفة تماما تتضاد مع بعضها. الوهابية في مواجهة الشيعة، وهناك جماعات مثل الجماعة الإسلامية في باكستان ومصر واقعة تحت تأثير الوهابية وتقدم هويتها في إطار الوهابية، لكن لا ننسى أننا نعيش في عالم تلعب فيه المصالح القومية دورا مهما. و من الممكن حله الإشكاليات المذهبية والإيديولوجية العالقة بين السعودية وإيران في إطار المصالح القومية للبلدين. وأكرر ثانية أن إيران لديها مصالح قومية أكثر بالنسبة للسعودية.

هل الانتخابات البرلمانية العراقية القادمة ساحة للمنافسة بين اللاعبين العراقيين المقربين من إيران والسعودية؟

المنافسة بين الجماعات الموالية للسعودية والشيعة الموالين لإيران في العراق جدية، ولها جذور في التنافسات القبلية، وهذه المواجهة ليست على مستوى البرلمان فقط بل هي على المستوي الاجتماعي في العراق، وهذه المنافسة موجودة بشكل من الأشكال ومن الممكن أن تقود البلدين إلى حافة المواجهة.

هل المصالحة بين السعودية وسوريا تعني حل الخلافات الإيرانية السعودية في لبنان؟

لا؛ لأن سوريا وإيران خصوصا في الفترة ليست سلوكياتها متشابهة، إذ أن سوريا خلال العدة أشهر الأخير قد عدلت من سلوكياتها مع النظام الدولي خصوصا أمريكا، وعاد السفير الأمريكي إلى سوريا. وأيضا تغير سلوك سوريا مع السعودية في المؤتمرات الدولية. لكن هذا الأمر لم يحدث على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية، وسيأخذ دور السوريين في لبنان والمنطقة شكلا آخر، ولا يمكن اعتبار أن هناك حالة من التطابق التام بين مواقف إيران وسوريا.

العرب وشرك «إيران فوبيا»

محسن شرفي ■ تهران امروز (طهران اليوم) ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩

دراسة مواقف الدول العربية وإجراءاتها حيال الملف النووي الإيراني تكشف أن هذه الدول واقعة تحت تأثير ظاهرة إيران فوبيا التي اختلقها الغرب، ومن هذه الزاوية فإن قلب الأوضاع وتسليط الضوء على فكرة التهديد الإيراني لسيادة الدول العربية في إطار مواصلة إيران التقد م في ملفها النووي قد أدى إلى ردود فعل سلبية بل وباعثة على وقوع أزمات من جانب هذه الدول، وتأتي إجراءات الدول العربية في إطار الإقبال على شراء الأسلحة التقليدية والتعاون العسكري مع القوى الغربية، وأخيرا اللجوء إلى الأسلحة غير التقليدية النووية والكيماوية والبيولوجية وذلك لأجل مواجهة وهم التهديد الإيراني.

أ- شراء الأسلحة.

بنظرة عامة على السياسة المعلنة من جانب الدول العربية يتضح أن شراء الأسلحة هو نوع من السياسة التلقيدية والمعتادة في البرامج الاستراتيجية لهذه الدول خاصة دول الخليج لكن التحليل الدقيق لنوعية الأسلحة التي يتم شراءها يكشف أن اختيار نوعية خاصة من الأسلحة والتاكيد عليها تقف نظرة محترفة ترمي إلى أهداف عسكرية خاصة.

وبصفة عامة بناء على تقرير "مركز السيطرة وعدم انتشار الأسلحة" منذ عام ٢٠٠٣ وما تلاه بلغت مشتروات دول الشرق الأوسط من الأسحلة رقما فلكيا حوالي ٤٩٥ مليار دولار كان الجزء الأكبر منها من نصيب دول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال بلغت مشتروات دول الخليج في عام ٢٠٠٨م حوالي ٨٢ مليار دولار ومن الممكن بالنظر إلى الأهداف الكامنة وراء علميات التسلح هذه تصنيف نوعية هذا السلاح وانه لأغراض بحرية وجوية أكثر من أي شيئ آخر. ففي المجال البحري تركز الدول العربية الخليجية على "الحفاظ على المدى القصير" من خطوطها الساحلية والمنطقة الاقتصادية الخاصة بها. ولهذا السبب فإنها رصدت استثمارات هائلة "للدوريات العائمة" بمشاركة وحدات الهليكوبتر المجهزة بالمدافع. هذه الدوريات قد اشترت برامج تدريب نموذجها الأساسي "بوارج كلاس بينونه" للقيام بأهداف إقليمية، أما في المجال الجوي تركز الدول العربية في منطقة الخليج على شراء نظم الدفاع الجوي. على سبيل المثال في سبتمبر ٢٠٠٨ اشترت الإمارات المتحدة نظم دفاع جوي من طراز THAAD بقيمة ثمانية مليارات دولار من أمريكا.

وطبقا لتقرير Defense News في شهر ديسمبر سلمت الإمارات أول نظام لتتبع الصاروخ Patriot-3 لأمريكا، وبالنظر إلى إمكانيات هذا النظام من الممكن أنه قد صمم للقيام بهجمات جوية إقليمية وقريبة وبناء على مضمون هذه الاتفاقية هذا النظام هو جزء من أنظمة صاروخية متوسطة المدى لإنشاء "درع دفاعية متعددة الطبقات" للدول العربية الواقعة في منطقة الخليج. والكويت المجهزة حتى الآن بمجموعتين من نظام بتريوت تسعى للحصول على نوع أكثر تقدما لهذا النظام. وقطر بصدد شراء هذا النظام.

ب- التعاون العسكري الواسع النطاق مع القوى الغربية.

الدول العربية نظرا لفقدان التجربة العسكرية والجغرافيا السياسية المحدودة والعنصر البشري قليل الفاعلية فإنها لا تعتمد على القوى الداخلية في تحقيق أهدافها، ولهذا السبب مع تضخيم وهم التهديد الإيراني يتهيأ المجال لوجود القوى الغربية بهدف توفير الأمن العسكري الخارجي. وتقدم الدول الخليجية على أشكال التعاون هذه متأثرة بهذه الأوهام. على سبيل المثال في ١٥/ ١/ ٢٠٠٨م أثناء زيارة ساركوزي للإمارات العربية المتحدة تم التوقيع على اتفاقية لإنشاء قاعدة عسكرية مشتركة بين الإمارات وفرنسا في منطقة ميناء أبوظبي التجاري. وفي ذات الإطار في ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٨ كانت هناك مناورة مشتركة بين قطر والبحرين وبين فرنسا باسم (درع الخليج) أثناء المناورة كان هناك كلام من جانب زعماء الإمارات عن جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى، إلى جانب هذه الأشكال من التعاون من الأهمية بمكان ذكر انضمام دول الكويت والإمارات وقطر والبحرين والسعودية لمبادرة التعاون مع الناتو في ٢٠٠٤ في اسطنبول. وفي نفس الإطار قامت القوات البحرية الكويتية بمناورة مشتركة مع الناتو.

ج- انتشار الأسلحة غير التقليدية للوصول إلى التوازن الإقليمي.

ادى تضخيم وهم التهديد الإيراني إلى أن تسعى الدول العربية للحصول على الأسلحة البيولوجية والكمياوية والنووية وبسبب ضعف البنية العلمية والافتقار إلى البنية التحتية والمعدات المطلوبة، فإنه لا توجد إمكانية لإنشاء مؤسسات نووية بغرض تخصيب اليورانيوم على مستوى عال وإعادة انتاج اليورانيوم بالنسبة لهم لكن بعض التقارير مثل تقرير السفير الأمريكي السابق في السعودية "تشاس فريمن" تتحدث عن سعي السعودية لشراء سلاح نووي من باكستان، ونظر لضعف النظم الرقابية الباكستانية فإنه يدق ناقوس خطر انتشار الأسلحة النووية في المنطقة. هذه المخاوف تنطبق على الحالة المصرية أيضا.

وأخيرا بالنظر إلى الصورة الذهنية التي رسمها الغرب لإيران والقائمة على تضخيم التهديد الإيراني لسيادة العرب القومية يبدو أن العرب قد سقطوا في فخ إيران فوبيا. وهذا الامر من الناحية الاستراتيجية سيؤدي إلى الإقبال على عمليات التسليح وزيادة الوجود الأجنبي في المنطقة وهذا الأمر في حد ذاته سيكون عاملا مساعدا لاختيار الفتنة. ولهذا يتعين على مسئولي الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الحفاظ على العزة والاستقلال والتأكيد على السيادة الوطنية ووحدة الأراضي وخصوصا الدفاع عن الجزر الإيرانية للأبد في الخليج الفارسي العمل على إضعاف فرص الـ "إيران فوبيا" عن طريق التعاون مع الدول المعتدلة في المنطقة مثل قطر وعمان.

تحرك السعودية للسيطرة على آسيا الوسطى

علي رمضاني جوان (الشباب) ٣/ ٩/ ٢٠٠٩

رغم مرور ما يقرب من عقدين من الزمان على استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن المشكلات الاقتصادية وقلة اطلاع المسلمين على هذه المناطق من العالم الإسلامي قد مكنت الدعاية الوهابية المؤثرة الموجهة من توسيع نفوذها فيها، ويمكن إدراك هذا الأمر في دول مثل أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وقد أثار المد الوهابي المتزايد مخاوف المسئولين السياسيين والدينيين في هذه الدول، ويذكر في هذا المجال قيام "سويون حاجي" رئيس الإدارة الدينية بإحدى ولايات جمهورية قيرغيزستان بوصف توجه المسلمين والشباب في بلاده نحو الجماعات والتيارات المتشددة مثل حزب التحرير والوهابية بأنه أمر مثير للقلق. ويضاف إلى هذا أن حكومة طاجيكستان أيضا قامت بمنع انتشار نفوذ دعاة الوهابية والتيارات المتشددة في أراضيها عن طريق حدودها الجنوبية مع أفغانستان.

وإذا نظرنا إلى البنية الدينية والسكانية لدول آسيا الوسطى نجد أن البناء الديني في هذه المجتمعات يقوم على أفرع الإسلام السنة والشيعة الإسماعيلية والفرق الصوفية وبعض الأقليات الأخرى. وهذه اللوحة الدينية كانت طوال العقود

السابقة حائلا ضد انتشار الأصولية السلفية فى هذه المناطق، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وزيادة الفراغ الدينى بين المواطنين والشباب فى هذه البلاد بسبب القصور الحكومى فى إدارة الشئون الدينية. وفى الوقت نفسه بدأت المملكة العربية السعودية بوصفها القطب الأصلى والداعية الرئيسى لعالم الإسلام (خدام الحرمين الشريفين) فى تكثيف جهودها لنشر أفكار ومذهب الوهابية عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية، وإقامة المؤسسات الدعوية فى هذه المناطق.

ونظرا لأن عناصر الجذب المالية هى الدافع الأصلى وراء اعتناق شباب هذه المناطق للفكر الوهابى؛ فإن تقديم المنح الدراسية والقروض للشباب ودعمهم ماليا للدراسة فى المراكز العلمية والدينية الوهابية قد حولهم إلى جنود ينشرون الوهابية فى آسيا الوسطى، وهيأ المجال لتزايد وانتشار الأصولية السلفية القائمة على الأفكار الوهابية. ونظرا لحالة الضعف التنظيمى، والمشكلات الاقتصادية، وانخفاض معدل الدخل فى هذه البلاد، فإن كثيرا من الخبراء ينظرون إلى الوهابية باعتبارها "الخطر الرئيسي" الذى سوف يؤثر على مستقبل المنطقة بأسرها إذا استمرت غفلة حكومات المنطقة عنه. يحدث هذا فى ظل قيام الرياض بوصفها داعية العالم الإسلامى اعتمادا على عوائد النفط الضخمة فى عام ٢٠٠٤ بتوجية مزيد من الاهتمام بنشر الوهابية فى مناطق مثل آسيا الوسطى وأفريقيا وشرق آسيا حتى إن هذا الأمر قد أثار اعتراضات لدى بعض التيارات الإصلاحية فى السعودية، وفى النظام الملكى السعودي.

يرى خبراء شئون آسيا الوسطى أن المد الوهابى المتزايد فى آسيا الوسطى يمكن أن يجعل مستقبل المنطقة فى مواجهة مع تزايد الأحزاب والجماعات الأصولية، كما يمكن أن يكون لهذا المد آثار خطيرة على البلاد، خاصة أن بعض المناطق مثل وادى فرغانة الذى تشترك فيه أكثر من دولة يشهد تناميا فى التوجهات الأصولية، بالإضافة إلى أن الضعف الأمنى فى هذه البلاد المجاورة لأفغانستان يمكن أن ييسر الانتقال السريع للأصوليين السلفيين من دولة إلى أخرى.

مستقبل العلاقات الإيرانية - اللبنانية فى ظل التطورات الأخيرة

سيد مهدى مدنى | تهران امروز (طهران اليوم) ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٩

مما لا شك فيه أن الانتخابات النيابية اللبنانية التى جرت فى التاسع من يونيو ٢٠٠٩ قد أدخلت لبنان فى مناخ سياسى جديد، وعلى عكس ما كان يحلله الكثيرون، فإن حزب الله لم يتمكن من الاستمرار فى مسيرته الناجحة التى كان عليها، بل وعجز عن تحقيق النصر فى الانتخابات.



وكنتيجة لهذه الهزيمة فإن جماعة ١٤ مارس استطاعت - بتأييدها رئاسة نبيه برى للبرلمان للمرة الخامسة على التوالى - استطاعت أن تعين "فريد مكارى" - من جناحها - نائباً للرئيس برى، بل وبدت مستعدة لحالة التبعثر القومى فى لبنان ووجود أكثر من ثمانى عشرة طائفة وتياراً سياسياً فيما بينها، وذلك جعل تشكيل الحكومات فى لبنان أمراً معقداً وصعباً، على النحو الذى يبدو معه أنه لا سبيل أمام اللبنانيين سوى التوافق فيما بينهم من أجل إدارة شئون الدولة.

حزب الله أحد هذه التيارات السياسية الذى بمقدور مستقبله المنتظر فى لبنان أن يؤثر على طبيعة العلاقات الإيرانية-اللبنانية. سوف نسعى فى هذا المقال إلى بحث المتغيرات والتطورات السياسية الأخيرة فى لبنان، وتداعيات تلك التطورات على العلاقات بين إيران ولبنان.

الانتخابات البرلمانية - يونيو ٢٠٠٩ :

فى آخر انتخابات برلمانية، والتى جرت فى التاسع من يونيو ٢٠٠٩ يمكن ملاحظة وجود رقابة ومنافسة شديدة بين جناحين رئيسيين هما جماعة الثامن من مارس التى تشكلت فى أعقاب الاعتصامات التى جرت فى عام ٢٠٠٥، ونظمها حزب الله فى بيروت، وقد كانت معارضة لنزع سلاح حزب الله من جهة، وتحظى بتأييد من سوريا ودعم المقاومة فى مواجهة إسرائيل من جهة أخرى.

تشكلت هذه الجبهة من حزب الله، ونبيه برى عن حزب

أمل والحزب العلماني الحر بقيادة الجنرال ميشيل عون. وعلى عكس نصر الله ونبيه برى وكلاهما مسلم فإن عون مسيحى مارونى، ومن ثم فقد كان يحظى بدعم وتأييد المسيحيين اللبنانيين.

فى مقابل هذا الجناح، كان يوجد تحالف ١٤ مارس الذى تشكل فى عام ٢٠٠٥ بعد شهر من اغتيال رفيق الحريرى، وذلك عبر تظاهرات ضخمة نظمت فى العام ٢٠٠٥ ورفعت شعارات المعاداة ضد سوريا، وهو الأمر الذى أدى إلى خروج القوات السورية من لبنان بعد (٢٩) سنة، وقد تشكل هذا التحالف من السنة الدروز والأحزاب المسيحية.

أثناء هذه الانتخابات التى أقيمت وسط تدابير أمنية شديدة، وبمشاركة مراقبين محليين وأجانب، أدلى ثلاثة ملايين و٢٦٠ ألف لبنانى بصوتهم لانتخاب (١٢٥) نائباً من مجموع ١٢٨ مقعداً هى عدد مقاعد البرلمان اللبنانى. (الجدير بالذكر أن المقاعد الثلاثة المتبقية يتم اختيار أفرادها بالتعيين).

من جانب، كان وزير الداخلية اللبنانى - خلال حوار مع مراسل قناة العربية الإخبارية فى بيروت - قد أعلن عن رضائه تجاه مسيرة الانتخابات البرلمانية، وذلك فى إطار حديثه عن تمكن جماعة الثامن من مارس المشكلة من حزب الله وحلفائه فى الانتخابات، من الحصول على ٥٧٪ من مقاعد المجلس.

فى هذه الانتخابات قام الجناحان الرئيسيان - بدلاً من طرحهما المشكلات والقضايا الداخلية فى الدولة - عمداً إلى طرح قضايا السياسية الخارجية، وجعلها محور برامجهما الانتخابية، فجماعة حزب الله المعارضة من جانبها كانت تتهم الأغلبية بأنها تابعة للولايات المتحدة، وأنها تسعى فى النهاية الى التقارب مع الحكومة الإسرائيلية. من جانبهم فقد كان سعد الحريرى والجناح المسيحى المؤيد له يتهم حزب الله والحزب المسيحى المؤيد له برغبتهم وسعيهم نحو تحويل قبلة القرار اللبنانى صوب سوريا وإيران.

مع إعلان نتيجة الانتخابات قام المسئولون فى حزب الله بقبول الهزيمة بشكل صريح معلنين تسليمهم ومؤكدين على "أننا نحترم رأى الشعب اللبنانى الذى خرج عبر صناديق الانتخابات". الجدير بالذكر هنا هو أن أحد عشر مقعداً فقط هى التى حصل عليها حزب الله فى حين حصل مؤيدو ميشيل عون على بقية المقاعد التى حصل عليها تحالف نصر الله، وهو التحالف المدعوم من سوريا كما سبق القول. المؤكد هنا أن بعض المحللين يعتقدون فى أن حزب الله قد تمكن من إرسال جميع مرشحيه إلى المجلس، ولكنه لم يتمكن من أن يحقق لنفسه حصة أو نصيباً أكبر مما كان له قبل ذلك.

حزب الله والانتخابات الأخيرة:

يشخص بعض المحللين أسباب فشل وإخفاق حزب الله فى الانتخابات الأخيرة على النحو التالى:

أ- المساعدات المالية الغربية لجماعة ١٤ مارس، وهو الدعم الذى دفع هذه الجماعة لتقوم بشراء الأصوات، وذلك بحسب الاتهامات التى وجهتها القوى المعارضة لها.

ب- هجوم اللبنانيين المقيمين فى الخارج للتصويت فى الانتخابات، الأمر الذى أصاب جماعة الثامن من مارس بالحيرة.

الجدير بالذكر هنا أن اللبنانيين المقيمين فى خارج لبنان يشكلون رقماً سكانياً يفوق ما يشكله اللبنانيون فى الداخل.

ج- بعض التداعيات السلبية لحرب الثلاثة والثلاثين يوماً التى جرت فى أغسطس ٢٠٠٦، والتى أسفرت بدورها عن عدم رضا بعض الأجنحة والطبقات فى المجتمع اللبنانى.

حزب الله ومستقبل العلاقات الإيرانية - اللبنانية:

على الرغم من أن حزب الله لم يتمكن إلا من الفوز بأحد عشر مقعداً فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة، إلا أنه قد تمكن من المحافظة على - وحماية - وزنه ومكانته فى الساحة السياسية اللبنانية، وهو ما سيجعل الحكومة الجديدة برئاسة سعد الحريرى مضطرة إلى التوافق مع السيد حسن نصر الله لتشكيل هذه الحكومة. فى هذا الصدد يُذكر أن الجلسات والاجتماعات المتعددة التى جرت بين حسن نصر الله وقادة التيارات السياسية فى لبنان قد دللت على استعداد حزب الله للدخول فى مرحلة جديدة من حيث طبيعة نشاطاته وممارساته فى داخل لبنان. إن نصر الله يعلم جيداً أن سياسة الغرب تهدف إلى عزل حزب الله من الساحة السياسية اللبنانية ونزع سلاحه بالكامل، وعلى هذا فإن حسن نصر الله قد تمكن عبر سياسة ذكية وعاقلة أن يُخرج موضوع نزع سلاح حزب الله من دوائر النقاش بين القوى السياسية اللبنانية الداخلية، بل ووضع الحكومة فى شروط وظروف جعلتها ملزمة بالتعاون مع حزب الله.

خلال الشهور الخيرة أخذ تيار جديد يتشكل فى الدول العربية ويروج فى المناخ السياسى الإقليمى أن ثمة أفقاً جيداً لإقامة السلام مع إسرائيل قد بدا قائماً، ويقف على رأس هذا التيار الرئيس المصرى حسنى مبارك، رئيس الدولة التى أنزلت ضربة شديدة على الفلسطينيين عندما انفصلت عن الجبهة العربية المناهضة لإسرائيل، والقيام بتطبيع العلاقات معها. ومن ناحية أخرى، فإن ثمة تيارات خفية تعمل داخل سوريا - حليف إيران وحزب الله - من أجل ترجيح عقد صفقة، والتعاطى مع إيران باتت فى حيز التنفيذ.

فى هذا الصدد أيضا تعمل الحكومة التركية على تهيئة الأجواء المطلوبة من أجل عقد اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل يتم بمقتضاها اقناع إسرائيل بإعادة مرتفعات الجولان الى سوريا.

على الرغم من أن تصرفات الحكومة اليمينية الإسرائيلية

بزعامة نتنانياهو يمكن أن تدفع المشروع التركى إلى التأخير إلا أن تحطيم تابوت منع إقامة العلاقات مع إسرائيل لدى القادة العرب قد بات يشكل جرس إنذار للجماعات والقوى الفلسطينية المقاومة، ولحزب الله على السواء.

على الرغم من أن حزب الله لن يتمكن مستقبلاً - على الأقل فى المستقبل القريب - من تحقيق الأغلبية اللازمة من مقاعد الحكومة من أجل التمتع بسلطة الفيتو، إلا أنه سيتمكن من خلال وجوده من الحيلولة دون تحقق التوجهات الغربية الحادة لحكومة سعد الحريرى المزمع تشكيلها. وعلى هذا الأساس يتوقع أن تودع العلاقات اللبنانية الإيرانية مسيرة استقرارها وتيرتها التى كانت عليها فى السنوات الماضية.

فى ظل هذا المناخ الجديد، يتوقع أن تعمد السياسة الخارجية لدولتنا أن تؤسس علاقاتنا مع حزب الله ولبنان فى قالب جديد مع الاحتراز من أية انزلاقات فى دوائر صراعية داخل لبنان.

من هنا فإنه من شأن حفظ التعامل مع الحكومة اللبنانية الحالية أن يمنع - ويؤمّن إلى حد ما - من الانزلاق الكامل للحكومة الجديدة فى ثياب الغرب، وأن يقلل من سوء ظنها تجاه العلاقات الكائنة والقائمة بين إيران وحزب الله.

فى ظل هذه الظروف، يجب أن يسعى حزب الله الى تهدئة الأجواء وتهيئتها من أجل أن يتمكن مجدداً من استرداد وتجديد، بل وتحديث فعالياته السياسية داخل لبنان.

ليبرمان فى وادى النيل

ما الأهداف التى يسعى إليها؟

د. صبرى انوشه ■ جوان (الشباب) ٢٠٠٩/٩/٥

لقد تصاعد الاهتمام العالمى بالقارة السوداء فى عام ٢٠٠٩، ولعل الزيارات الرسمية من قبل رؤساء الدول لهذه القارة إحدى مؤشرات هذا الاهتمام المتزايد، ففى فبراير من هذا العام، قام "هوجين تاو" الرئيس الصينى بزيارة ثمانى دول أفريقية (الكاميرون - ليبريا - السودان - زامبيا - نامبيا، جنوب أفريقيا - موزامبيق وسيشل)، وكذا سعت روسيا لإحياء دورها فى قارة أفريقيا عبر تنظيم زيارة رسمية للرئيس الروسى ميديديف، إذ قام بالفعل فى يونيو بزيارة مصر - نيجيريا، نامبيا - وأنجولا. وكذا قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون بزيارة فى أغسطس الماضى لسبع دول أفريقية (كينيا - جنوب أفريقيا - انجولا - الكونغو الديمقراطية - نيجيريا، ليبريا وغانا).

ومن ناحية أخرى، رأينا زيارة "ليبرمان" رئيس الحزب الصهيونى المتشدد "إسرائيل بيتنا" ووزير خارجية حكومة احتلال الأراضى الفلسطينية للقارة السوداء من أجل تفعيل العلاقات الصهيونية الثنائية مع دول القارة، والتى بدأت فى بداية شهر سبتمبر بزيارة إثيوبيا.

لقد كانت إثيوبيا على الدوام ثقل النظام الصهيونى حيال أفريقيا، وفى هذا السياق، نشرت صحيفة "السياسة" الكويتية قبل عامين عن وثيقة كشفت من خلالها الدور الصهيونى فى تشجيع الجيش الإثيوبى فى الحرب على الصومال. وقد صرح وزير الخارجية الإسرائيلى أثناء إقامته فى إثيوبيا قائلاً "إن أفريقيا أيضاً يمكنها المساعدة فى عملية السلام بالشرق الأوسط"، ثم انتقل ليبرمان من إثيوبيا إلى أوغندا للمشاركة فى الاحتفال بذكرى عملية "انتبه"، تلك العملية التى حدثت فى عام ١٩٧٦، حينما قامت الوحدات الخاصة بالجيش الإسرائيلى بالذهاب إلى "انتبه" لتحرير رهائن إسرائيليين من بينهم يونى نتانياهو شقيق رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى والذين كانوا قد اختطفوا من قبل بعض الميليشيات الفلسطينية هناك.

فقد كانت أوغندا موضعاً لاهتمام إسرائيل على الدوام، حيث كانت الأخيرة تعمل على تمويل الجماعات الجنوبية فى السودان بالأسلحة والذخيرة، ثم جاءت كينيا المحطة التالية لزيارة وزير الخارجية الإسرائيلى والتى تعد مركزاً لعمليات الموساد فى القارة الأفريقية، ومركزاً للتجمع الاقتصادى الصهيونى، خاصة تجارة الشاى والبن والتبغ، وقطعاً راح ليبرمان يعمل على تأمين الأهداف الاستراتيجية الصهيونية فى هذه المنطقة الحساسة سواء فى إثيوبيا، أو كينيا وأوغندا (المصدرين لمصادر مياه النيل)، وتباعاً كانت هناك مخاوف فى السودان ومصر خاصة خلال فترة العقود الستة الأخيرة من التحركات الشيطانية للنظام الصهيونى فى دول منابع مياه النيل، وقد استطاع هذا النظام الاستفادة من حضوره بتلك

النواحى الاستراتيجية من القارة فى إدارة علاقاته مع مصر.

وهنا نلاحظ أن تلك الدول الأفريقية تحديداً تتحكم فى مياه النيل، فإثيوبيا تشرف على مياه بحيرة تانا النابعة من مياه النيل الأزرق، وكذا بحيرة فكتوريا المكونة لمياه نهر النيل الأبيض، الواقعة فى سيادة كلاً من أوغندا وكينيا.

وقد سبق وأكد وزير الخارجية الصهيونى على الدخول مع ثلاثتهم (إثيوبيا – أوغندا – كينيا)، فى مشروعات كبرى خاصة بمياه النيل والسدود ومشروعات الرى، ثم سرعان ما توجه ليبرمان من الشرق إلى غرب أفريقيا، لزيارة نيجيريا وغانا، وقطعاً هناك جملة من الأهداف الاقتصادية والأمنية ومن أهمها:

١-تعد نيجيريا من أكثر دول أفريقيا كثافة سكانية، وأكثر سكانها ٦٠٪ مسلمين، إضافة إلى دور قائدها المؤثر فى سائر دول غرب أفريقيا، علاوة على الدور التى تقوم به الكنيسة النيجيرية إزاء الحركة التنصيرية فى دول هذه المنطقة. ومن هذا المنطلق قام النظام الصهيونى وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية بتوطيد علاقاته مع القيادات النيجيرية السياسية لاسيما أسرة السلطان سوكوتو (أحفاد الشيخ عثمان دان فوديو مؤسسة الحكم الإسلامى فى شمال نيجيريا).

٢-تدعيم العلاقات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية – النيجيرية، مع الأخذ فى الاعتبار أن الحرس الرئاسى لنيجيريا يتم تدريبه من خلال الموساد الإسرائيلى، إضافة إلى تحديث وتقوية "أبوجا" قواتها البحرية بالسلاح والتجهيزات من إسرائيل.

٣-البترول هو المحور الاقتصادى النيجيرى، وهناك أكبر شركات البترول الأمريكية "شيفرون" والشركة البريطانية "بريتش بتروليوم" لصناعة البترول فى نيجيريا، والأهم أن رؤوس أموال هاتين الشركتين هى صهيونية بالأساس.

٤-والأهم أيضاً أن مدينتى أبوجا ولاجوس النيجيريتين من أهم بؤر غسل الأموال فى العالم، وبلاشك أن النظام الصهيونى يقوم بالدور المؤثر فى تنشيط هذه التجارة.

إضافة إلى زيارة الرئيس الأمريكى أوباما لدولة غانا والتى دائما كانت محط اهتمام السياسة الأمريكية، والتى ستضيف كذلك وزير الخارجية الصهيونى من أجل التنسيق على تدعيم نفوذ الدور الأمريكى والإسرائيلى هناك، حتى تكون مركزاً لنشر السياسة الأمريكية الإسرائيلية فى غرب أفريقيا.

الحرب الحادية عشرة

الحرب التى دارت رحاها فى الشرق الأوسط

كيهان (الدنيا) ٢٠٠٩/٩/١٩

عشر حروب فى أقل من ستين عاما ليست مزحة، فالشرق الأوسط الإسلامى بعد الحرب العالمية الثانية قد فتح ذراعيه لعشر حروب كان مؤسسها الأصليون هم مثلث الصهيونية الدولية والولايات المتحدة وانجلترا، هذا بالإضافة إلى بعض الأزمات والصراعات الأقل حدة التى حدثت فى هذه المنطقة الإسلامية، فعام ١٩٤٨ كان بداية احتلال فلسطين وبعد ذلك حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ و ١٩٨١ (حملة صدام على إيران الثورية بتحريض من الخارج)، و ١٩٨٢ (حملة الصهاينة على لبنان) و٢٠٠١ (احتلال أفغانستان)، ٢٠٠٣ (احتلال العراق) و ٢٠٠٥ (حرب الثلاثين يوماً على لبنان) و ٢٠٠٨ (حرب الإثنين وعشرين يوماً فى غزة)، وقد حدثت سبع حروب من هذه الحروب العشر فى الدود الفلسطينية، وثلاث حروب منها فى حدود إيران الثورية؛ أى فى المتوسط كل ست سنوات يتعرض قطاع من الأمة الإسلامية فى الشرق الاوسط لعدوان وغزو مثلث الاستكبار الذى كان قد عسكر فى قلب المنطقة. وقد اشتدت هذه الحملات فى العقد الأخير بحيث فرضت على الأمة الإسلامية أربع حروب على يد مثلث الاستكبار (من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨، أى فى أقل من ثمانى سنوات، حربان فى حدود إيران الشرقية والغربية، وحربان فى شمال وجنوب فلسطين المحتلة (لبنان وغزة).

وليس من الصعب علينا تحليل هذا الوضع؛ أى اننا كلما تقدمنا قام ذلك المثلث المشئوم بتوسيع جرائمه وذبائحه وتهديداته فى المنطقة، وكان ظاهر الأحداث استعراض القوة أما باطنها فكان يظهر خوف المستكبرين، فقد كان فراعنة العصر يبرزون مخالبهم وأسنانهم على الملأ ويسفكون الدماء،

لا يسفكون الدماء بل يبيدون البشر من فلسطين ولبنان إلى العراق وأفغانستان. عشر حروب (مريرة) فرضت على الشعوب المظلومة بالمنطقة حتى يجتثوا أم قرى العالم الإسلامي (إيران) من ناحية، وقضية المسلمين وقبلتهم الأولى (فلسطين والقدس) من ناحية أخرى، بعمل كماشة هجومية، وقد ظل العدو دائماً في حركة وسعي، خاصة من النصف الثاني من الستين عاما التي أعقبت عام ١٩٤٨ حتى يقضي تماما على الحركة واليقظة الإسلامية. وفي سبيل ذلك، لم يتورع عن تجاهل كافة القوانين الديموقراطية وحقوق الإنسان وإلقائها خلف ظهره، ولكن اختلف هذان النصفان تماماً. ففي الثلاثين سنة الأولى كلما حدث انتصار كان لصالح العدو الصهيوني، وفي الثلاثين عاماً الثانية برغم أن الأمة الإسلامية كانت قد تعرضت أيضاً للظلم مرة ثانية إلا أن النصر كان حليفها، وكانت الهزيمة من نصيب الاستكبار، لأن حركة التاريخ كانت قد تغيرت من الأساس.

وقد بدأت حروب الفترة الثانية بتحريض صدام حسين بشن الحرب على أم قرى اليقظة الإسلامية، وإنه يجب عليه أن يطفئ نور الله في إيران بالدعم الأمريكي والبريطاني والفرنسي والألماني والسوفيتي وبمساندة جبهة العرب الرجعيين وغيرهم، ولكن أصبحت هذه الشعلة ناراً على روح صدام نفسه وجعلت جسد الأمة الإيرانية جسداً صلباً، وفي الواقع فقد أظهر الشرق الأوسط الجديد صورته الحقيقية ليس بمشروعه العقيم لحكومة المحافظين الجدد وعلى رأسها بوش بل انتصار الأمة الإيرانية في حرب الثماني سنوات المفروضة. وظل مثلث الاستكبار بعد ذلك في حركة دائبة في الحد الفاصل بين الحدود الإيرانية والفلسطينية حتى يعثر على ثغرة أو نقطة ضعف يبدأ منها ضرباته المتتالية.

ووقف المكر الإلهي ومكر الفراعنة المعاصرين وجهاً لوجه، وظل الفراعنة الجدد من ناحية، يمارسون القتل الجماعي في الحروب الضارية، ومن ناحية أخرى، يتبعون سياسة التقسيم والتفرقة باللجوء إلى الحرب الناعمة.

الإسلام الإرهابي، إيران الإرهابية، المذهب الشيعي الإرهابي، فقد كانت هذه مشروعات تم تنفيذها مرات ومرات وبميزانيات ضخمة لجعل المستضعفين في المنطقة شيعاً وأحزاباً على الطريقة الفرعونية وتهيئة المجال لاستبعاد الشعوب مرة ثانية.

ولكن ماذا كان يفعل فرعون بجانب عمليات القتل الواسعة؟ "إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبنائهم ويستحي نساءهم أنه كان من المفسدين" آية ٤ سورة القصص". ولكن الله تعالى كانت له إرادة اخرى ولم يكن من الممكن ان يكون هناك معارض لتلك الإرادة " ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين .... ونرى فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون " (الآيتان ٥، ٦ سورة القصص) صدق الله العظيم، وقد رأينا بأعيننا طليعة إرادته القاهرة في نفس الشرق الأوسط الإسلامي.

وقد بدأت الآن الحرب الحادية عشرة. فعندما أصابت شوكة حزب الله عين النظام الصهيوني ومثلث الاستكبار في حرب الثلاثة والثلاثين يوما في لبنان وبعد ذلك تحولت غزة الصغيرة ولكن العزيزة في حرب الاثنين وعشرين يوماً إلى لقمة محشورة في حلق - أكثر ضرراً من العظمة - بالإضافة إلى الهزائم المحزنة في أفغانستان والعراق، بدأت أجهزة التجسس وإدارات الموساد والسياسة ووكالة الاستخبارات وغرفة الحروب الثقافية القذرة، بدأت في التأمل وتقييم الأوضاع. أربع هزائم كبيرة ومذلة في بداية القرن الميلادي الجديد؟!

وبهذا الشكل ليس بعيداً أن تنهار إسرائيل أو حتى تتردد نغمة الثورة الإسلامية على الألسنة في أوروبا، وكانت خلاصة أسابيع أو شهور من البحث في أجهزة الاستخبارات وغرف التفكير، مشروع الحرب الحادية عشرة بأبعادها المتشعبة، ذلك المشروع الذي كان من الممكن في نهايته أن يؤدي إلى الحرب الشرسة ولكن كانت مرحلته الأساسية هي نفس الحرب الناعمة وهي الحرب الصامتة وتسميم الأفكار وتثبيط الهمم والعزائم وبث الفرقة في أم القرى وشق جبهة المقاومة الإسلامية في إيران وإثارة التوتر الداخلي، وبالتالي إما أن يحقق المشروع أقصى النتائج وتنهار إيران من الداخل ويصبح ذلك الأمر بداية هزيمة الأمة الإسلامية او يصل إلى أقل النتائج وهو انشغال مركز قيادة الجبهة الإسلامية الكبرى بنفسه بحيث يستطيع مثلث الاستكبار أن يطوي سجل العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين وسوريا وغيرها من الدول دفعة واحدة ويجبر إيران أيضاً في التحدي النووي على الجلوس على مائدة المفاوضات من موقف الضعف، وقد بدأت المرحلة الجديدة للحرب الحادية عشرة - الحرب الناعمة - أثناء انتخابات الرئاسة الإيرانية وما وقع من أحداث غريبة من النزول إلى الشوارع وتنفيذ تمثيلية الديموقراطية وغرس شبهة التزوير في الأذهان والتشكيك في الانتخابات وسلب الثقة من الشعب، وسلب شرعية النظام وعمليات الاغتيال الغامضة والمثيرة للشكوك من شوارع طهران إلى حدود كردستان وسيستان وبلوتشستان، وافتعال المواقف والتمثيليات الفنية - الاستخبارية! من الفتن والجرائم، واستغلال نقاط ضعف بعد شخصيات الأحزاب السياسية على أساس النموذج الصهيوني القذر "نظرية التمثيل" ودفعهم نحو المسارات الانتحارية وطرق اللا عودة وأخيراً استثمار عدة أسابيع من اجل يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩، أي نفس يوم الأمس ٢٧ شهر يور ١٣٨٨ آخر جمعة من شهر رمضان المبارك يوم

القدس العالمي وهؤلاء الذين تصدروا الساحات الإعلامية والانترنت والقنوات الفضائية في الأسابيع الأخيرة، يؤيدون ان العدو لم يقصر في هذا الزحف العسكري من أجل الحرب الحادية عشرة، وكان مقرراً أن تنفجر المرحلة الثانية من انقلاب "الناعمين" الفاشل من قلب مسيرة يوم القدس العالمي وأن يقضى الصهاينة المجرمون وحلفاؤهم الخبثاء في الولايات المتحدة وبريطانيا على القضية الفلسطينية وقضية "الحكم الإسلامي" في شوارع طهران، وكانت هذه التعبئة وهذا الزحف غير مسبوق، وكانوا قدر زرعوا التلسكوبات ووجهوا أنظارهم نحو أم قرى العالم الإسلامي، ولم يدعوا زئيراً إلا وأطلقوه، نعم فقد كان الفراعنة يريدون تقسيم الشعب الإيراني وتحويله إلى شيع وأحزاب، وقد استعدوا للقرار البريطاني الأمريكي "فرق واسحق" والذى كان قد أيده الإسرائيليون أيضاً، وأحدثوا ضجة كبيرة، ولكن في منتصف نهار يوم الجمعة – من أيام الله العظيمة – وبينما كانت سماء الله تسقط قطرات الرحمة بهدوء على جسد وروح أمة عظيمة – انطلق ملايين الشرفاء فجأة فى شوارع هذه العاصمة كالسيل وكنسوا غبار إدعاءات آلة الحرب الناعمة للعدو، وبالأمس انطلقت في طهران واحدة من أفضل مسيرات يوم القدس – وربما أفضلها على الإطلاق – وكانت حماقة العدو فعلت فعلتها، فإذا كان البعض كان يعتقد في السابق أن مسيرة يوم القدس فرض كفاية!

– والآن بحمد الله تعالى شارك فيها الشعب ولا يصح ألا نشارك فيها نحن أيضاً – فقد تصور العدو بحماقته أن الحضور في هذه المعركة الكبرى فرض عين....، فهذه الأمة التى سجلت في انتخابات ٢٢ خوردار رقماً قياساً في عدد الناخبين وهو ٤٠ مليون ناخب قد سجلت بالأمس رقماً قياسياً جديداً لمسيرة يوم القدس، وبالأمس ولثانى مرة خلال الثلاثة أشهر تم استفتاء كبير على الجمهورية الإسلامية وكشف المعدن الحقيقى للشعب الإيرانى، فأين هذه الملايين من الشعب الثائر، وأين هذه الآلاف من الأشخاص الغافلين!

قل لأعداء الأمة الإيرانية! "موتوا بغيظكم".

إن الحرب باقية لا محالة طالما بقى الظلم والاستكبار والاستضعاف، ومادام العدو موجود فالحرب موجودة، ومادامت الحرب موجودة فأمتنا أيضاً موجودة، ولكننا هنا لن ننسى أبداً لطف الله ورحمته وعنايته الخاصة، تلك العناية التى رافقت الأمة الإيرانية في الثلاثين عاما، وردت كيد الأعداء في نحورهم، ونحن في هذه الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك نتضرع أمام العزيز القهار ونقدم له خالص الشكر والحمد على أنه ألبس الأمة الإيرانية خلال الثلاثين عاماً الدرع الواقية التى لا تنكسر.

وندعو بدعاء الإمام موسى الكاظم عليه السلام التحية والثناء:

"إلهى كم من عدو انتضى عليّ سيف عداوته، وشحذ لى ظبة مديته وأرهف لى شباحده، وداف لى قواتل سمومه، وسدد إلى صوائب سهامه ولم تنم عنى عين حراسته، وأضمر أن يسومنى المكروه، ويجزعنى زغاف مراراته نظرت إلى ضعفى عن احتمال الفوادح وعجزى عن الانتصار ممن قصرنى بمحاربته، ووحدتى في كثير ممن نالونى وأرصد لى فيما لم اعمل فكرى في الإرصاد لهم بمثلة فأيدتنى بقوتك وشددت أزرى بنصرتك وقللت لى حدّه وخذلته بعد جمع عديده وحشده وأعليت كعبى عليه، ووجهت ما سدد إلى من مكائده إليه، ورددته عليه، ولم يشف غليله ولم تبرد حزازات غيظه، وقد عض على أنامله وأدبر مولياً قد أخفقت سراياه، فلك الحمد يا رب من مقتدر لا يغلب وذى اناة لا يعجل، صل على محمد وآل محمد واجعلنى لنعمائك من الشاكرين ولآلائك من الذاكرين".

(دعاء الجوشى الصغير)

محمد ايمانى

قراءة فى الأزمة اللبنانية..!

وطن امروز(الوطن اليوم) ٢٠٠٩/٩/١٥

بقدر ما كان تعريف الحكومة اللبنانية من جانب سعد الحريرى أمراً مفاجئاً وغير متوقع، فقد كانت استقالته وانصرافه عن تشكيل الحكومة أمراً محتملاً ومتوقعاً، فبعد مرور أكثر من سبعين يوماً قدم الحريرى لرئيس الجمهورية اللبنانى قائمة بأسماء أعضاء حكومته فى الوقت الذى كانت قد زادت فيه مطالبات الفرق والأحزاب السياسية لتشكيل الحكومة كان يبدو أن لبنان لن تتحمل هذا الوضع السيىء المضطرب أكثر من ذلك، ومع هذا أحدثت حكومته المقترحة ضجة كبيرة، ولم تقلل الأزمات المشتعلة فى هذه الدولة الشرق أوسطية الصغيرة، ليس هذا فحسب، بل تسببت فى تصاعدها بشكل ملحوظ. وبرغم ان الفرق اللبنانية المختلفة قد اتفقت بعد فترات من الصراع بشأن تشكيل حكومة مؤلفة من ٣٠ وزيراً منهم ١٥ للأغلبية وعشرة للمعارضة وخمسة لرئيس الجمهورية، إلا أن الحريرى رفض هذا التشكيل لأنه كان سيتعين عليه بناءً على هذا التشكيل ان يختار وزراء المعارضة وفقاً لمشورتهم ورأيهم وليس طبقاً لرأيه الشخصى، وهنا ظهر أكبر خلاف مع حزب الله والتيار الوطنى الحر بزعامة ميشيل عون. وفى آخر مرحلة وهى تحديد نصيب ميشيل عون لم يتمكن الطرفان بعد وقت طويل من التوصل إلى اتفاق، وفضل سعد الحريرى أن يقدم لرئيس الجمهورية حكومته المقترحة بدون أخذ موافقة التيار الوطنى الحر بزعامة ميشيل عون وسائر فرق المعارضة. وكان ميشيل عون قد طلب من سعد الحريرى قبل هذا ان يخصص للتيار الوطنى الحر عدة وزارات هامة واستراتيجية، وتعيين صهره جبران باسيل وزيراً للمواصلات، وكان هذان المطلبان هما المطلبان اللذان لم يكن ميشيل عون مستعداً للتخاذل بشأنهما، وكان الحريرى أيضاً لديه عزم أكيد على عدم قبولهما، وفى آخر الأمر كانت قائمة الحريرى المقدمة لميشيل سليمان أيضاً هى القائمة التى لم يراعى فيها أى مطلب من مطالب الجنرال ميشيل عون. وعلى عكس والده الذى كان يحاول دائماً مراعاة مطالب المعارضة وسائر الفرق اللبنانية فى تشكيل الحكومة، لم يطلب الحريرى عديم الخبرة أى رأى من المعارضة، وقام بتعريف الحكومة دون الإلتفات إلى ملاحظاتهم. وبدلا من أن ينظر إلى نفسه كرئيس للوزراء، والذى يهمه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وحفظ الانسجام الداخلى نظر إلى نفسه فى هيئة زعيم تيار المستقبل ومجموعة ١٤ آذار / مارس، والتى رسالتها حفظ مصالح مجموعته وأنصاره. ولهذا السبب فإن تقديم مثل هذه القائمة لرئيس الجمهورية اللبنانى من جانب رئيس الوزراء المكلف - كان هو الدعم الخارجى الواسع لسعد الحريرى، فخلال السبعين يوماً التى انشغل فيها الحريرى بالتشاور من أجل تشكيل الحكومة البنانية كرر الإتصال بالسعودية عدة مرات خاصة بشخص "خوجه" السفير السعودى وهذا السفير السعودى السابق فى لبنان يتمتع بنفوذ كبير فى هذه الدولة الشرق أوسطية الصغيرة، ولدية قدرة كبيرة على تغيير المعادلات التى تحكم لبنان، بل إن الحريرى سافر إلى السعودية بنفسه مرتين خلال هذه الفترة القصيرة من أجل الحصول على تكليف، حيث كانت إحدى هاتين المرتين قبل نحو يومين من تعريف أعضاء الحكومة وبعد عودته من هذا السفر وبينما حظى بالدعم السعودى التام قدم الحريرى حكومته المقترحة لميشيل سليمان بحضوره فى قصر بيت الدين. وخلال فترة السبعين يوماً بدلاً من ان يخصص الحريرى زعيم تيار المستقبل وقته للتشاور مع زعماء المعارضة، ويحاول الأخذ برأيهم فى حكومته جلس يتشاور مع سفراء الدول الأجنبية فى لبنان وعلى رأسهم السفير الأمريكى، وكانت السيدة ميشيل سيسون السفيرة الأمريكية فى لبنان، والتى حلت مؤخراً محل جفرى فيلتمان السفير الامريكى السابق فى لبنان كانت من بين الأشخاص الذين قدموا أغلب المشوارات للحريرى الشاب عديم الخبرة فى إطار تشكيل الحكومة. ولذا، فإنه بالنظر إلى أن سعد الحريرى لم يستطع كسب رضا سائر الطرق اللبنانية فى إطار تشكيل الحكومة فقد كان واضحاً من البداية أن ميشيل سليمان رئيس الجمهورية اللبنانى لن يرضى بهذه الحكومة. وبرغم كل هذه الأوضاع يبدو أن استقالة سعد الحريرى كانت سيناريو تم إعداده مسبقاً، وكانت قد جرت كافة التجهيزات من أجل الوصول إلى هذه النقطة، وسعد الحريرى على يقين الآن من أنه سيحظى بالأغلبية فى البرلمان، وأنه سيكلف مرة أخرى من جانب رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة، ومع هذا لو استمرت شطحات سعد الحريرى كما كانت من قبل فإنه من الممكن أن يوقع لبنان فى أزمة كبيرة، وفى تلك الدولة التى تشتهر لدى الخاص والعام بسبب وجود الفرق والقوميات المتعددة، والبنية المتنوعة الفريدة من نوعها لا يستطيع أى تشكيل أن يكون هو الحل باستثناء حكومة الوحدة الوطنية، ذلك القالب الذى إن زاد أو قل قليلاً من الممكن أن يصل بعروس الشرق الأوسط إلى نقطة الانفجار.

الكشف عن تفاصيل جديدة حول الانقلاب المخملى الفاشل

جوان (الشباب) ٢/٩/٢٠٠٩

أقدمت تركمانستان على تأسيس قاعدة عسكرية مجهزة بالأسلحة الثقيلة والمتطورة على بحر قزوين، كما ورد فى تصريحات كبار مسئولى الحكومة التركمانية، الأمر الذى قد أثار المخاوف لدى الدول المطلة على قزوين من حدوث تغييرات فى المنطقة.

ووفقاً لتقرير "جوان" أى الشباب، ونقلاً عن إذاعة أخبار عن تأسيس قاعدة عسكرية جديدة لتركمانستان على بحيرة قزوين من قبل المحطة الإخبارية الآذربيجانية First The News، ضمن تقريرها الذى انتقد محاولات بعض الدول المطلة على البحيرة عسكرة هذه البحيرة من جانب واحد فى ظل عدم وجود نظام قانونى واحد متفق عليه للبحيرة، واعتبر مثل تلك الخطوة المقدمة لحلبة سباق فى نشر التسلح بهذه المنطقة.

وقد أشار هذا التقرير كذلك أنه علاوة على هذه الخطوة التركمانية، هناك أيضاً الوجود الروسى العسكرى حول البحيرة، والذى يرجع إليه المقام الأول بين الدول المطلة على البحيرة فى نشر القوات البحرية العسكرية، لاسيما وجود الأساطيل العسكرية الروسية حول البحر الأسود وبحيرة قزوين.

وفى هذا السياق، أفاد تقرير News First عن تركيبة الوحدات الروسية المتمركزة هناك، أن ثمة وحدات مجهزة بقوات محمولة جواً منتشرة على السواحل، إضافة إلى الوحدات المتمركزة فى نقطة "ماخاتش قلعه" وكاسبيسك، بحيث تشتمل هذه الوحدات الروسية على فرقاطات لإطلاق الصواريخ، وقوات محمولة جواً وأنواع مختلفة من الفرقاطات البحرية، وكذا هناك فى (ماخاتش قلعه) وحدة مدفعية وخفر سواحل روسية.

وأوضح التقرير أنه بالإضافة إلى القوات البحرية التركمانية، سعت تركمانستان إلى وجود بعض الأسلحة المتطورة فى القاعدة العسكرية الجديدة على بحيرة قزوين مثل سرب فرقاطات من نوع "جريف" مع مدفعية مسلحة بأحدث الأنواع.

وجدير بالذكر، أنه حتى عام ٢٠٠٣، كان هناك قاعدة للقوات البحرية التابعة لكازاخستان متمركزة فى ميناء آكتائو على بحيرة قزوين بها فرقاطات حدودية، غير أنها بعد ذلك أضافت لها فرقاطات من نوع "جريف" كانت قد استقدمتها من أوكرانيا، هذا بالإضافة إلى تدعيم قواتها البحرية بأنواع جديدة مثل بالجرد من الولايات المتحدة وتركيا وروسيا.

وتفيد المعلومات أيضاً، أن كازاخستان قد قامت فى عام ٢٠٠٤، بزيادة حجم قواتها البحرية من ثلاثة آلاف جندى إلى خمسة آلاف، علاوة على دخول عدد ١٠ فرقاطات لحراسة الحدود، وبعض الفرقاطات الصغيرة المحملة جواً، بالشكل الذى يجعلها ثانى دولة بعد روسيا من حيث تدعيم القوات البحرية من الدول المطلة على قزوين.

ومن ناحية أخرى، نجد أن تركيبة القوات البحرية الآذربيجانية بها وحدات من الفرقاطات المحملة جواً، والإمداد والحراسة، إضافة إلى كتائب المدفعية والقوات الخاصة الموجودة بالقوات البحرية من نوع "كريتون"، والمعروف أن القوات البحرية الآذربيجانية تلقى تدريباتها سواء فى الولايات المتحدة أو تركيا.

وفى هذا السياق، نجد أن البنتاجون يهتم بشكل خاص بقزوين حتى إنه خصص ١٣٠ مليون دولار لتنفيذ طرح "حراسة قزوين"، هذا الطرح الذى قد تم تدوينه فى البنتاجون منذ عام ٢٠٠٣، وهو عبارة عن وحدات خاصة لعناصر شرطية من الدول المطلة على قزوين للتصدى السريع فى حالة الطوارئ، لاسيما أى هجمات إرهابية قد تحدث على المنشآت البترولية أو خطوط الطاقة، وهذا بالقطع غير إحداث التجهيزات التى يمكن إلحاقها بتلك القوات مثل، إحداث أجهزة الرادار التى تعتزم أمريكا تركيبها فى باكو.

هذا ويعتقد معظم الخبراء بأنه لو أن مكافحة التهريب والسيطرة الحدودية وحماية المنشآت (البترول، الغاز)، وخطوط الطاقة فى محيط بحر قزوين تحتاج لترتيبات أمنية خاصة من قبيل زيادة فعالية القوات البحرية العسكرية والتنسيق بينها إلا أن تجهيز القواعد العسكرية البحرية بالأسلحة الثقيلة والمتطور غير مقبول منطقياً.

أما الإجراءات كتلك التى تقدم عليها تركمانستان فهى بالقطع تتعارض مع ما جاء فى البيان الختامى لمؤتمر قمة الدول المطلة على قزوين الذى عقد فى طهران عام ٢٠٠٧، حيث أكد هذا البيان ضرورة العمل على الاستفادة من بحر قزوين بالشكل الذى يدعو للتعايش السلمى بين دول المنطقة دون اللجوء لاستخدام القوات العسكرية.

أفريقيا وإسرائيل وضرورة التعقل فى السياسات الإيرانية

جاويد قربان اوغلى ■ اعتماد (الثقة) ١/٩/٢٠٠٩

تأتى جولة وزير الخارجية الإسرائيلية ليبرمان فى القارة الأفريقية التى تستغرق ثمانية أيام يزور خلالها خمس دول أفريقية، وذلك فى إطار الجهود الإسرائيلية لمواجهة نفوذ إيران فى القارة السوداء. لهذا من المهم هنا تقييم هذا الهدف والأهداف المحتملة لهذه الجولة عن طريق استعراض العلاقات الإيرانية - الأفريقية، والإشارة السريعة إلى جولة وزير خارجية إسرائيل.

ونشير فى البداية إلى مبدأ "توسيع النفوذ كهدف دبلوماسى رئيسى"، وهو الهدف الذى تسعى إليه إيران وإسرائيل أيضا، فإيران تسعى مثل أى دولة أخرى إلى توسيع نفوذها فى مناطق العالم ومنها أفريقيا. فى السنوات الأولى للثورة كان تصور الساسة الإيرانيين لأفريقيا يختلف تماما عنه فى الوقت الحالي؛ حيث كان يغلب على المسئولين السياسيين الرؤية الاستراتيجية تجاه هذه القارة، ونذكر فى هذا الإطار بعض الإجراءات (مثل الأعمال الإنسانية كافتتاح مكاتب الجهاد للبناء، وإقامة المراكز العلاجية وغيرها) والفعاليات الدبلوماسية. وفى سنوات الحرب كانت هناك إلى جانب المعارك بالأسلحة فى الميدان معارك دبلوماسية بين إيران والعراق لكسب التأييد الدولى، وكانت أفريقيا جزءا من ميدان هذه المعارك. ونظرا لأن الدول الأفريقية تشكل ما يقرب من نصف الدول الأعضاء فى حركة عدم الانحياز، ونحو ثلث أعضاء الأمم المتحدة، فقد كان يمكن لهذا الأمر أن يكون دافعا قويا للدبلوماسية الإيرانية، ولهذا يمكن القول إن النسبة العظمى من الأنشطة الإيرانية فى أفريقيا فى العقد الأول للثورة كانت تتركز على توسيع مناطق النفوذ، وقضية تصدير الثورة، وكسب التأييد والدعم، خاصة فيما يتعلق بالحرب مع العراق. وفى تقييم عادل يجب أن نعترف بأن إيران حققت إنجازات طيبة فى القارة السوداء على المستوى السياسى، ويجب أن ننتبه إلى أن إيران فى الثلاثين عاما الأخيرة كانت فى صدام دائم مع النظام الدولى، وبالطبع يجب اعتبار العلاقات الإيرانية- الأفريقية طيبة فى ضوء تربص الدول المنافسة لنا فى ميادين سياستنا الخارجية فى أقصى مناطق العالم ومنها أفريقيا، وأنا أذكر أنه سواء فى زيارات السيد رفسنجانى أو زيارات السيد خاتمى عندما كان كل منهما رئيسا للجمهورية كانت الدول الأفريقية ترحب بهما ترحيبا جديراً بالاهتمام. ولكن كان العنصر المفقود فى العلاقات بين إيران وأفريقيا هو العنصر الاقتصادى أو ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية، وهى الدبلوماسية التى بدأت فى فترة ولاية السيد رفسنجانى والثمانى سنوات التى تولت فيها حكومة البناء. وكانت زيارة السيد رفسنجانى لست دول أفريقية بالرغم من أنها جاءت متأخرة سنوات إلا أنها كانت تمثل ذروة التعامل الاقتصادى بين إيران وقارة أفريقيا. ففى هذه المرحلة كانت إيران مشغولة بالهجوم الدبلوماسى على أفريقيا انطلاقا من أهدافها السابقة التى خفت بعضها لتحقيق أغراض أبعد من القضايا الأيديولوجية. وقد اصطحب السيد رفسنجانى معه فى هذه الزيارة وزراء اقتصاديين، ورئيس البنك المركزى وغيرهم. وقد استمر هذا التوجه حتى العام الأخير لرئاسة السيد رفسنجاني، ويجب الاعتراف بأن عهده شهد صياغة وتطبيق استراتيجيات مستدامة نسبيا لتسيير العلاقات الاقتصادية مع القارة الأفريقية. وقد بدأ الوجود الإيرانى فى منظمة الوحدة الأفريقية بمشاركة وكيل وزارة الخارجية الإيرانى فى اجتماع هرارى قبل ثلاثة عشر عاما، وظلت إيران تشارك فى اجتماعات المنظمة الأفريقية بصفة عضو مراقب حتى سبع سنوات مضت، ورغم أن هذه المشاركة كانت تحمل طابعا رمزيا إلا أنها هيأت الظروف الملائمة للوجود فى أهم المحافل السياسية الأفريقية، كما هيأت مجالا طيبا للتشاور مع كبار مسئولى القارة الأفريقية.

وللأسف بدأت مع تولى الحكومة التاسعة الاستفادة السياسية (أو بالأحرى الدعائية) من الوجود الإيرانى فى الاجتماعات الأفريقية، وطرح القضايا غير المتعلقة بالشئون الأفريقية، وهو الوجود الذى أدى إلى تعرض الدول الأفريقية الأكثر ضعفا وفقرا لضغوط دولية، خاصة من الدول مانحة المساعدات مما أثار حفيظة منافسينا ضد وجودنا فى القارة الأفريقية. ومنذ ثلاث سنوات قام رئيس جامبيا بدعوة كل من الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد والرئيس الفنزويلى هوجو تشافيز كضيوف اجتماع القمة الأفريقى المنعقد فى بلاده. وكان رد الفعل الأول لحضور أحمدى نجاد هذا الاجتماع هو قطع الميكروفون عنه مما أدى إلى عدم إتمامه كلمته إلا بعد أن تدخل مسئولو الخارجية الإيرانية الذين كانوا مرافقين له وبذلوا جهودا كبيرة انتهت بإعادة إلقاء كلمة أحمدى نجاد فى

الاجتماع الذى عقد بعد الظهر. ولكن هذا الأسلوب أدى إلى منع مشاركة الرئيس الإيرانى فى الاجتماع الذى أقيم بمدينة سرت الليبية، فقام أحمدى نجاد فى الساعات الأخيرة بإلغاء سفره إلى ليبيا للمشاركة فى القمة الأفريقية. ورغم أن السبب الأصلى لعدم مشاركة إيران فى هذه القمة هو القرار الإيرانى بإلغاء السفر، ولم يتم الإعلان عن أسباب هذا القرار المتسرع، حيث كانت الأخبار تتناول مشاركة الرئيس فى القمة الأفريقية حتى قبل انعقادها بساعات. ورغم عدم الإعلان عن الأسباب إلا أن الحقيقة أن دولا أفريقية ومنها ليبيا قد تعرضت لضغوط من جانب الدول الأفريقية الأعضاء والدول المراقبة (الأوروبية تقريبا) للوقوف ضد خطاب أحمدى نجاد مما استتبع إلغاء سفره فى الساعات الأخيرة.

تأتى زيارة ليبرمان للدول الأفريقية كأول زيارة لمسئول كبير فى النظام الصهيونى إلى أفريقيا منذ عشرين عاما. ويمكن إيراد تفسيرين لهذا الغياب الطويل: أولهما أن أفريقيا لا تحتل مكانا متقدما فى أولويات السياسيين الإسرائيليين، والثانى هو انعزال النظام الصهيونى عن القارة الأفريقية، ولهذا فمن الواضح أن زيارة السيد ليبرمان لأفريقيا قبل أن تكون مواجهة للنفوذ الإيرانى فى أفريقيا إنما تهدف فى المقام الأول إلى تحسين صورة إسرائيل بعد أحداث الأعوام الأخيرة، وتوسيع نطاق النفوذ السياسى والاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا، ويتأكد هذا من النظر فى تشكيل الوفد المرافق لليبرمان وأسماء الدول المستهدفة بالزيارة، ولا نغفل أن من الطبيعى أن تعمل إسرائيل بوصفها منافسا أو عدوا لإيران على إضعاف موقف الأخيرة فى العالم.

ومن حيث العلاقات الدبلوماسية لا يحظى الإسرائيليون حاليا بالوجود إلا فى عشر دول أفريقية فقط، وهناك ١١ دولة أفريقية فقط لديها سفارات فى تل أبيب وترتبط مع إسرائيل بعلاقات سياسية باهتة للغاية.

إيران وإسرائيل طرفان متنافسان ومتعاديان على الساحة العالمية، ومن الطبيعى أن يتوجه جزء من النشاط الدبلوماسى لكل منهما نحو إقصاء الآخر أو تهميش نفوذه. وأنا أرى أن النظرة التى تتلخص فى استغلال القارة الأفريقية كأداة تعد من العوائق التى يمكن أن تتسبب فى أضرار بالغة على العلاقات بيننا وبين هذه القارة ويجب أن نتخلى عن هذه النظرة. فإيران إذا أدركت الاحتياجات الأفريقية إدراكا واقعيا وتخلت عن السياسات الدعائية والمغامرات فسوف يمكنها الارتقاء بموقعها فى أفريقيا، ويمكنها أيضا إحباط المخططات التى تدبرها ضدها إسرائيل، بل والدول الغربية التى تعد أكبر مانحى المساعدات لأفريقيا.

فالسلوك المتزن والالتزام بالقوانين والقواعد الدولية التى نعترف بها تعد من السبل التى تؤدى إلى وقوف أصدقائنا فى صفنا أو على الأقل على الحياد فى مواجهة الضغوط الإسرائيلية، حيث يمتلك اللوبى اليهود القوى، الذى يضم كبار المليارديرات اليهود والشركات الصهيونية التى تمتلك شبكات عالمية واسعة، ممارسة الضغوط على الدول فى العالم، ولكن ما دمنا نواصل السياسات الدعائية التى هى فى الغالب للاستهلاك المحلى، ونتصور أن السياسات الدعائية (مثل طرح قضية الهولوكوست أو محو إسرائيل من على وجه الكرة الأرضية) سوف تجعلنا كما كان يقول الشيوعيون سابقا حماة الشعوب المحرومة فى أفريقيا، فإننا يجب أن نعترف أننا بهذا نعطى إسرائيل والدول المنافسة الحجج للعمل لدى هذه الدول ضدنا، بل ولا نبقى أى طريق لمعارضة الدول الصديقة للممارسات الدبلوماسية الإسرائيلية ضدنا.

فى رأيى إن النظرة الاستغلالية إلى القارة الأفريقية تعد من العوائق التى يمكن أن تصيب علاقاتنا بالدول الأفريقية بأضرار بالغة ويجب أن نتخلى عنها، ولا يجب أن نعطى الآخرين الحجج، فالتخطيط والتعقل لا السياسات التى يطلق عليها السياسات الهجومية البعيدة عن العقل والمنطق يمكن أن تحد من قدرة منافسينا وأعدائنا على المناورة فى العالم وفى أفريقيا على وجه الخصوص.

أهداف وأولويات زيارة ليبرمان إلى أفريقيا

وطن امروز (الوطن اليوم) ٦/٩/٢٠٠٩

يرى المحللون الإسرائيليون أن الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الإسرائيلى إلى خمس دول أفريقية تطابقت إلى حد كبير مع مساعى تل أبيب فى دول أمريكا اللاتينية، حيث نشرت صحيفة معاريف عقب زيارة ليبرمان لأمريكا اللاتينية - وتحديدا إلى (البرازيل والأرجنتين وبيرو وكولومبيا)، والتى استمرت عشرة أيام - أن زيارة ليبرمان إلى خمس دول أفريقية تمثل استكمالا لمساعى الدبلوماسية الإسرائيلية الرامية إلى الحيلولة دون تنامى قدرة ونفوذ الدبلوماسية الإيرانية فى أمريكا اللاتينية وقارة أفريقيا.

وفى هذا الصدد يقول وزير البنية التحتية الإسرائيلى عوزى لنداف، والمنتمى إلى حزب ليبرمان "إسرائيل بيتنا، وحليف حزب الليكود فى الحكومة الائتلافية": لدى ليبرمان دبلوماسية فريدة ومبتكرة يسعى من خلالها لفتح قنوات اقتصادية وسياسية أمام إسرائيل فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، حتى لا تتكرر فى المستقبل تجربة قطع العلاقات مع فنزويلا وبوليفيا مثلما حدث خلال حرب ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩ ضد قطاع غزة.

من ناحية أخرى، يقول أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين، أن إيران تسعى لتكوين حلفاء جدد لها فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وفى هذا الصدد تحدث مدير إدارة أمريكا اللاتينية فى وزارة الخارجية الإسرائيلية " الكس بن تسيفي" قائلا إن تكتلاً كبيراً من بين دول أمريكا اللاتينية لديه الرغبة فى توطيد العلاقات مع إيران، ويعتقد بن تسيفى أن تلك العلاقات مع دول تلك المنطقة تتجه نحو التنسيق مع إيران فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، بينما يرى معظم الخبراء فى شئون أمريكا اللاتينية أن وزير خارجية إسرائيل لم ينجح فى زيارته التى أجراها إلى أمريكا اللاتينية، حيث تزايد الشعور المعادى للصهيونية فى تلك المنطقة، أما غالبية الإسرائيليين فيعتقدون أن الوجود الإيرانى فى تلك الدول سيثير كراهية شعوبها للصهيونية، وسيشوه صورة إسرائيل فى أذهان الرأى العام العالمى.

من هذا المنطلق تبنت وسائل الإعلام والمحطات الإخبارية التابعة للنظام الصهيونى برامج واستراتيجيات من أجل احتواء الدور الإيرانى فى أمريكا اللاتينية، وشنت دعايات وحرباً نفسية ضد النفوذ الإيرانى فى تلك المناطق، أما فيما يخص القارة الأفريقية، خاصة دول شرق أفريقيا فلها أهمية خاصة من حيث دورها المكمل لبقاء إسرائيل. ويرى الاستراتيجيون الإسرائيليون أن تلك المنطقة تحولت بالفعل إلى تكتل مناهض للنفوذ الإيراني، الذى ضاعف من استثماراته فى تلك المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وأسس مراكز اقتصادية وثقافية عدة بها.

أما الخبراء العرب فيعتبرون أن زيارة ليبرمان إلى أفريقيا لها أهداف استراتيجية على النحو التالى:

سيجرى وزير الخارجية الإسرائيلى زيارة إلى كل من (إثيوبيا وكينيا وأوغندا ونيجيريا وغانا)، يصحبه فيها وفد من التجار والمستثمرين الصهاينة، ويعتقد العرب كما يقول المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية "ايجال بالمور"، أن الهدف الرئيسى من تلك الزيارة هو توطيد العلاقات مع دول أفريقيا.

تشير العديد من التقارير والأخبار أن عدداً من تجار ووكلاء الأسلحة الإسرائيلية سيرافقون وزير الخارجية الإسرائيلى فى زيارته تلك، بينما أجرى النظام الصهيونى مباحثات موسعة مع دولة نيجيريا بشأن بيع أسلحة ومعدات عسكرية، حيث من المتوقع أن تساهم إسرائيل فى مد نيجيريا بأسلحة ومعدات عسكرية لتطوير وتحديث القوات البحرية بها.

يتفق المحللون العرب مع الخبير الأمنى بصحيفة "هاآرتس" بشأن مساعى ليبرمان إثبات مدى مقدرة إسرائيل على الحفاظ على وجودها ونفوذها فى تلك الدول الأفريقية، موصلا رسالة مفادها أن النظام الصهيونى مهتم بأزمات واحتياجات القارة الأفريقية وشعوبها.

من ناحية أخرى، يرى "عبد اللطيف الحناشي" الخبير فى شئون الشرق الأوسط أن أهم أولويات ليبرمان من تلك الزيارة، هى تهميش دور إيران، وتقليص ومحاصرة نفوذ مصر، خاصة فيما يتعلق بمياه نهر النيل، حيث لازالت الخلافات قائمة بين مصر وكل من إثيوبيا وكينيا وأوغندا بشأن حصة كل دولة من مياه النيل، من منطلق أن تفاقم الخلاف فى هذا الشأن يلقى بتبعات بالغة الخطورة على الأمن القومي المصري، ويضر بمصالح السودان التى تمثل أيضا حليفاً استراتيجياً لحركة حماس.

الأحزاب الفلسطينية بين الماضى والحاضر

عصر إيران ٢٠٠٩/٩/١٠

مرت ستون عاما على احتلال الاراضى الفلسطينية، ارتكب خلالها الكيان الصهيونى الكثير من المجازر والتخريب فى حق الأمة الفلسطينية، فى المقابل كان صمود الأمة الفلسطينية فى وجه هذا الكيان المحتل درسا للأمم والشعوب الحرة من أجل الدفاع عن كيانها وحقوقها، استمر هذا الكفاح حتى يومنا هذا من أجل تحرير الأرض من أيدى الصهاينة.

وخلال تلك الفترة كانت الأحزاب والجماعات الفلسطينية قد اتخذت استراتجيتها العسكرية والسياسية حتى تستعيد حق الشعب الفلسطينى المسلوب وأن تحرر هذه الأرض المقدسة التى لا تهم الفلسطينيين وحدهم، بل كل المسلمين فى شتى بقاع الأرض.

اليوم أصبح فشل إسرائيل فى فلسطين أمراً مقبولاً، وتحول إلى واقع عملى، وكانت هزيمة إسرائيل فى جنوب لبنان وقطاع غزة قد أكد صحة المقولة، لكن انتصار الشعب الفلسطينى اليوم بات مرهونا بوحدة الشعب أمام الأعداء.

بعبارة أخرى، أن جميع الأحزاب والجماعات الفلسطينية يجب أن تعمل لهدف واحد، وهو إنهاء الاحتلال، لأن عدم التوحد يعنى الفشل واستمرار الاحتلال، ومن هنا لابد من إلقاء الضوء على أهم الجماعات والأحزاب المؤثرة فى الشارع الفلسطينى منذ الزمن الماضى وحتى اليوم.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

تأسست حركة المقاومة عام (١٩٨٧) على يد الشيخ "أحمد ياسين"، وجذور الحركة ترجع إلى حركة الإخوان المسلمين فى مصر عام ١٩٧٣، وصارت الحركة هى الذراع السياسية والإقليمية للإخوان المسلمين فى ديسمبر ١٩٨٧ عقب الانتفاضة الأولى فى الأراضى المحتلة، وصارت شهرة حماس اكبر بعد العمليات الاستشهادية لأفرادها ضد قوات الاحتلال.

وبدأت الحركة فى البداية على نموذج الإخوان المسلمين كحركة اجتماعية، ولازالت حماس تقوم بأنشطة اجتماعية حتى اليوم، لكن صار الكفاح المسلح هو الهدف الرئيسى للحركة، وتعتبر حماس أن حرب العرب - إسرائيل هى حرب بين الإسلام واليهودية، وأن فناء إسرائيل من الوجود هو الحل لهذه القضية.

رؤى ومعتقدات:

حماس لديها توجهان مختلطان: الأول هو "الاشتراكية الفلسطينية"، والثانى "الأصولية الإسلامية"، وقد تعهدت الحركة بالقضاء على إسرائيل وقيام الدولة الإسلامية فى فلسطين. ويعتقد أنصار هذه الحركة أن رفع راية الله فوق كل أرض فلسطين أمر واجب، لأن هذه الأرض إسلامية واحتلت من غير مسلمين.

وتعتبر حماس أن الجهاد هو الطريق الوحيد لإنهاء الاحتلال، وأن الجهاد مسئولية المسلمين كافة، وحماس رفضت الاعتراف بالكيان الصهيونى على عكس منظمة التحرير التى اعترفت به رسميا عام ١٩٨٨.

كانت لحماس أنشطة اجتماعية كبيرة، باتت سببا فى حسن شهرتها وشعبيتها الكبيرة بين أبناء الشعب الفلسطينى، وكان من بين صنيع حماس إنشاء المدارس والمستشفيات.

كانت ميزانية حماس السنوية نحو ٧٠ مليون دولار تصرف فى المشاريع الاجتماعية، ومشاريع الخدمات وتنفيذ برامج التعليم وإنشاء المدارس والمستشفيات ودور الأيتام ومساكن الإيواء وإطعام الفقراء.

يقول "رودن باز" خبير يهودى "أن ٩٠٪ من قوة عمل المقاومة تعمل فى الأنشطة الاجتماعية والثقافية".

من جانب آخر، كانت استراتيجية الجهاد عند حماس هى الأصل، وتعتقد الحركة أن السبيل الوحيد لمواجهة الكيان الصهيونى هو تعبئة الأمة الفلسطينية وقدراتها ورفع راية الجهاد ضد الكيان الصهيونى.

والأنشطة العسكرية لحماس هى إحدى آليات واستراتيجيات الحركة لمواجهة الاحتلال، وقد تشكلت كتائب "عز الدين القسام" الجناح العسكرى لحماس فى نفس الإطار.

وقد بدأت هذه الكتائب نشاطها عام ١٩٨٠، تؤكد أن الأراضى المحتلة هى التى تحتلها إسرائيل ولا فرق لديها بين أراضى ١٩٤٨ أو أراضى ١٩٦٧، وأن الهدف واحد، وهو استعادة كافة أراضى فلسطين المحتلة التاريخية التى تعد وقفاً إسلامياً وواجب على الأمة الإسلامية استعادتها.

وخلال حرب غزة الأخيرة قامت هذه الكتائب بعمل بطولى وصمدت أمام جيش إسرائيل ٢٢ يوماً حققت خلالها انتصاراً عظيماً وهى لا تملك غير أسلحة خفيفة محلية الصنع، لكنها انتصرت بإيمانها ولأنهم أصحاب الحق.

حركة فتح:

تعد حركة فتح من أهم المنظمات السياسية والعسكرية الفلسطينية، وقد تأسست عام ١٩٥٩ على يد الرئيس الراحل "ياسر عرفات" و "خليل الوزير (أبو جهاد)"، بهدف تحرير فلسطين من خلال حرب الميلشيات المسلحة.

وفتح هى أهم واكبر جماعة فى منظمة (ساف) منظمة التحرير الفلسطينية والتى تضم نحو ١٣ جماعة وحزب، وفتح ذات توجه اشتراكى، تولى زعامتها محمود عباس "أبو مازن" بعد موت عرفات عام ٢٠٠٤.

وفى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى عام ٢٠٠٦ ولأول مرة يصوت الناخبون لحماس بدلا من فتح لتصبح حماس الأغلبية وتشكل الحكومة.

ويرجع تشكيل هذه الحركة لعام ١٩٥٠ على يد المهاجرين الفلسطينيين فى الخليج واللاجئين فى قطاع غزة والطلاب الفلسطينيين فى القاهرة وبيروت. وتقوم أيديولوجية هذه الحركة على تحرير الأرض من خلال الشعب الفلسطينى نفسه. وقد شكل عرفات وأصدقاؤه هذه الحركة فى القاهرة واستمرت فى الكويت.

ومنذ عام ١٩٦٩ بدأت الحركة عملياتها العسكرية ضد إسرائيل من داخل الاراضى الأردنية، ولكن مع قبول الملك حسين القرار٢٤٢ لإقرار السلام فى المنطقة والسماح للسفن الصهيونية بالعبور فى خليج العقبة، ساءت علاقات أعضاء المنظمة مع الأردن.

وفى سبتمبر ١٩٧٠ هاجم الجيش الاردنى مقر اللجنة المركزية للحركة وقتل عدداً كبيراً من أعضائها، وأعلن الجيش وقتها أن السبب هو محاولة الحركة اغتيال الملك حسين.

دخل الفلسطينيون سوريا ومنها إلى لبنان واستقر أعضاء فتح جنوب لبنان وبدأوا من جديد بناء منظمتهم.

بعد موت ياسر عرفات انهارت المنظمة مرة أخرى، على يد أبو مازن واتهمت بالفساد، ولنفس السبب صوت الشعب لصالح حماس، وفى أول مؤتمر شعبى لفتح اتهم المشاركون "أبو مازن" بأنه المسئول عن انهيار فتح وفشله فى خلافة عرفات.

وكانت حماس قد أعلنت مقاطعتها للحركة ورفضها التعاون معها بعد اعتقال فتح لأعضاء من حماس.

حركة الجهاد الاسلامى:

تأسست حركة الجهاد الاسلامى أواخر عقد ١٩٧٠ من خلال ثلاثة طلاب فلسطينيين هم " عبد العزيز عودة " و " لينى فتحى شقاقى " و " بشير مرسى " باعتبار انهم جزء من الجهاد الاسلامى فى مصر ، ثم استقلت الحركة عن الحركة المصرية واتخذت استراتيجية الجهاد ضد الكيان الصهيونى ، وإقامة الحكم الاسلامى فى فلسطين وتنفيذ الشريعة الإسلامية، والجناح العسكرى لهذه الحركة " كتائب القدس " نفذت عمليات عسكرية ضد الإسرائيليون، وكان احد أسباب الهجوم على غزة عام ٢٠٠٨ هى صواريخ القسام وكتائب القدس، وكانت أهم عملياتهم تفجير أتوبيس اسرائيلى عام ٢٠٠٢.

والجهاد الاسلامى هى اقرب الجماعات الفلسطينية لحماس، ولديهم عقائد وأهداف مشتركة، وكلاهما حركة إسلامية رفضت الاعتراف بشرعية إسرائيل، والجماعتان رفعتا راية الجهاد لتحرير فلسطين ورفضتا اتفاق اوسلو ومسيرة السلام

منظمة التحرير الفلسطينية (ساف):

ساف اختصار لمسمى منظمة التحرير الفلسطينية والتى تأسست عام ١٩٦٤ من خلال الجامعة العربية، وكان العرب يسعون من وراء هذه المنظمة السيطرة على الجماعات الفلسطينية، وكان هذا التوجه لهدفين:

أ - الوجود فى الساحة الفلسطينية، وامتلاك خيوط اللعبة، وتأمين مصالح الدول العربية.

ب- منع ظهور حزب أو جماعة فلسطينية مستقلة تكون مصالحها متقابلة مع مصالح الدول العربية.

منظمة التحرير تشمل ١٣ جماعة فلسطينية، ليس بينهم حماس أو الجهاد، وإن كان مؤخرا طرح انضمامهما إلى المنظمة، لكن الحركتين تطالبان بإعادة النظر فى هيكل المنظمة.

ويعهد لساف اليوم مسئولية تعيين سفراء فلسطين فى دول العالم، وكانت المنظمة قد فقدت مكانتها بين الشعب الفلسطينى بسبب الملفات الثلاثة: "عودة اللاجئين"، و"الأسرى"، والاعتراف بشرعية إسرائيل".

لجان المقاومة الشعبية:

هى مجموعة من الميلشيات المسلحة فى غزة والضفة، وقد أعلنت عن وجودها عقب انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، ونفذت هذه اللجان عدة عمليات ضد الجيش الصهيونى، وكان أغلب أعضائها فى الماضى أعضاء فى فتح وكتائب الأقصى.

هذا بالإضافة إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة "احمد جبريل"، وقد تشكلت فى سوريا، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

تحرك إسرائيل فى آسيا الوسطى

كيهان (الدنيا) ٢١/١٠/٢٠٠٩

على مدى عقدين من الزمان بعد استقلال دول آسيا الوسطى، والنظام الصهيونى يسعى لملء الفراغ فى هذه الدول حتى يوظفهم بعد ذلك لمصلحته فى المحافل الدولية.

وفى هذا الصدد تحظى مكانة قزاقستان ودورها باعتبارها دولة إسلامية فى آسيا الوسطى بأهمية خاصة.

وسنتناول فى هذا المقال تنامى النفوذ الإسرائيلى فى قزاقستان، وتعاون الزعماء القزاقيين مع الصهاينة لتوسيع قاعدة هذا النفوذ.

وكان (بيرجنيم آيتيم آوا) النائب الأسبق لرئيس وزراء قزاقستان، وأول سفيرة لبلادها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، فى ١٠/٨/٢٠٠٩ قد أعلنت خلال لقائها مع (فاينا كرشن بائوم) الأمين العام لحزب "إسرائيل بيتنا"، وعضو الكنيست أن بلاده لن تتورع عن أى عمل لتطوير العلاقات الثنائية.

وكان الجانبان قد بحثا إطار التعاون الثنائى فى مجالات التعليم والصحة والزراعة والبيئة وتبادل الوفود الرسمية فى هذه القطاعات.

وكان موقع (ايزروس) التابع للنظام الصهيونى قد كتب مشيرا إلى هذا الموضوع: فى هذا اللقاء طلب مبعوث دولة إسرائيل من مبعوثة دولة قزاقستان والتى تمثل بلادها فى الوقت الحاضر فى الأمم المتحدة أن تبلغ دعوته لنواب المجلس القزاقى لإيفاد وفد عن المجلس لحضور المنتدى الدولى لمجالس دول المنطقة فى (بوينس ايرس).

ومن المقرر أن يعقد هذا المنتدى بناء على مبادرة صهيونية وبالاتفاق مع المسئولين الأرجنتينيين فى شهر نوفمبر القادم.

وتفيد الشواهد أنه على الرغم من أن لقاء النواب القزاقيين والصهاينة يبدو إجراءً شرفيا إلا أنه ينم عن العلاقات الجيدة بين تل أبيب وآستانه.

وبعد يوم واحد كتب موقع (ايزروس) عن انعقاد هذا اللقاء على مدى ساعة، ووصف نتائج المحادثات بأنها مهمة: فقد اقترحت آيتيم آوا على عضو الكنيست زيارة قزاقستان للتباحث بشأن بعض القضايا وإعداد سبل التعاون الجديد، وأن يجرى محادثات مع (نورلان اسحاق اف) وزير البيئة القزاقى بخصوص مواجهة آثار ونتائج التجارب النووية التى كانت تجرى على عهد الاتحاد السوفيتى فى محافظة (سيمى بالاتينسك).

هذا وتتولى السيدة كرشن بائوم فى الكنيست الإسرائيلى مسئولية تطوير العلاقات بين المجالس مع قزاقستان، كما تتولى أيضا شئون التعاون مع كل دول آسيا الوسطى فى حزب (إسرائيل بيتنا).

وكان الأمين العام لحزب (إسرائيل بيتنا) قد زار قزاقستان فى شهر إبريل الماضى، ووعد بتكرار الزيارة مرة أخرى قرب نهاية العام ٢٠٠٩، هذا فى حين أنه من المقرر أن يتوجه وزير الخارجية ليبرمان لزيارة قزاقستان فى وقت قريب. وكان ليبرمان قد زار هذا البلد فى ربيع العام ٢٠٠١ عندما كان وزيرا للبنية التحتية .

وطبقا لقول الخبراء لعبت آيتيم آوا دورا مهما فى إتمام هذه الزيارة عندما كان سفيرة لبلادها فى إسرائيل فى الفترة من يناير ١٩٩٧ وحتى يونية ٢٠٠٢.

وقبل توليها هذا المنصب كانت وزيرة للشباب والسياحة والرياضة، وكانت فترة عملها سفيرة فى إسرائيل متزامنة مع بداية مرحلة إقامة علاقات دبلوماسية بين النظام الصهيونى ودول الاتحاد السوفيتى السابق.

وتفيد التقارير أن النظام الصهيونى عقب انهيار الاتحاد السوفيتى السابق كان حريصا على علاقات وطيدة وجيدة مع قزاقستان بغرض أن يكون له نفوذ سياسى واقتصادى فى آسيا الوسطى.

وفى العام ١٩٩٥ وقع شيمون بيرز أثناء زيارته لـ (آلما آتا) أربع وثائق للتعاون مع قزاقستان، ولا زالت هذه الوثائق هى الإطار الأساسى للعلاقات القزاقية الصهيونية.

وكانت أول زيارة لنظير بايف إلى تل أبيب فى ديسمبر ١٩٩٥ عندما كان بيريز رئيسا للوزراء، وكانت الزيارة الثانية فى العام ٢٠٠٠ عندما كان بيريز وزيرا للتعاون الإقليمي.

أما المرحلة الثانية من تطوير العلاقات بين قزاقستان وإسرائيل فقد بدأت بعد تولى بيرز رئاسة وزراء إسرائيل العام ٢٠٠٧، وكانت كل مشروعات التعاون مع قزاقستان وتنفيذ البرامج المشتركة معها تتم تحت إشرافه.

وكان بيريز قد أمر بتنفيذ أهم المشروعات والبرامج المشتركة باستخدام أحدث التقنيات الإسرائيلية فى قطاع الزراعة والصحة والبنية التحتية، وكان الرد من جانب نظير بايف مزيداً من العلاقات الوطيدة المتمثلة فى الاتصالات التليفونية المتواصلة مع نظيره الصهيونى لدرجة أنه كان

الأكثر اتصالا من بين زعماء جامعة الدول المشتركة المصالح مع الرئيس الإسرائيلي.

ولو رجعنا إلى الإحصائيات ونتائج العلاقات الاقتصادية، سندرك أن كل هذه الزيارات لم تكن بلا نتيجة؛ لأن دول آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإعلان الاستقلال السياسي، بسبب عدم وجود الإمكانات الاقتصادية الداخلية، كانوا بحاجة إلى التعاون مع الدول التى تتمتع بإمكانات مالية واقتصادية كبيرة.

هذه الدول بناء على تمسكها بالتراث وبالثقافة الإسلامية كانت تعقد الأمل على التعاون مع الدول العربية والإسلامية، خصوصا إيران وباكستان، أكثر من أى طرف آخر.

لكن هذا الأمل سرعان ما تبخر مع إهمال هذه الدول وعدم الالتفات إليها مما جعلهم يتجهون إلى دول مثل إسرائيل والولايات المتحدة والصين وبريطانيا و... .

ومنذ العام ٢٠٠٠ سجلت قزاقستان نحو ١٨٠ مصنعا وشركة مشتركة باسم رجال الأعمال الإسرائيليين، وهم يستحوذون على ٦٠ ٪ من التجارة الصغيرة والمتوسطة فى القطاع الخاص.

هذا وقد تنامى الميزان التجارى بين إسرائيل وقزاقستان، حيث بلغ حجم التبادل التجارى بين الجانبين فى العام ٢٠٠٧ نحو نصف مليار دولار، وفى التسعة أشهر الأخيرة تجاوز مليارى دولار.

نظرة على العلاقات الإسرائيلية - الروسية من المواجهة إلى التعاون

الهه كولايى ■ اعتماد (الثقة) ٢٣ / ٩ / ٢٠٠٩

لا يمكن تجاهل الدور السوفيتى البارز فى هزيمة قوات ألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، والتى كانت قد أبادت ملايين اليهود، كذلك المساعدات المؤثرة التى قدمتها هذه الدولة من اجل إقامة النظام الإسرائيلى فى عامى ١٩٤٧ - ١٩٤٨) واعترافها بهذه الحكومة فى عام ١٩٤٨ كأول دولة تقوم بذلك بالرغم من انعكاسات نظام القطبين على إسرائيل فى النصف الثانى من القرن العشرين.

وبعد هذه التأييدات الإيجابية بدأ عهد طويل من المواجهة السوفيتية لإسرائيل دعماً للحكومات العربية الشرق أوسطية، وكانت إسرائيل بالنسبة لزعماء الإتحاد السوفيتى الذين كانوا ينظرون إلى العالم فى إطار نظرية المواجهة المستمرة والصدام الدائم بين معسكرى الرأسمالية والاشتراكية بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وكانت الحكومة من عملاء النظام الرأسمالى فى منطقة الشرق الأوسط، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد جعلت هدفها هو الاستقرار فى الأراضى الفلسطينية بعد خروج انجلترا فى نهاية الحرب العالمية الثانية وطرد الفلسطينيين، وذلك باستغلال الجو النفسى الذى ظهر نتيجة قتل اليهود على يد الأوربيين، وبرغم أن الإسرائيليين كانوا يأملون فى أن تسمح الحكومة السوفيتية ليهود هذه الدولة بالهجرة إلى إسرائيل اعتماداً على التأييدات السابقة، إلا أنهم واجهوا رفض الحكومة السوفيتية، وكان كثير من زعماء الدولة الجديدة ينحدرون من أصول روسية وأوربية شرقية، حيث كانت الحكومة الإسرائيلية الجديدة تأمل فى الاستفادة من قدراتهم لسد احتياجاتهم الواسعة.

أما حكومة ستالين التى كانت قد انتبهت إلى أهداف الولايات المتحدة الإقليمية فى الشرق الأوسط والدور الإسرائيلى، فقد أدرجت فى جدول أعمالها دعم الحكومات العربية فى مواجهة إسرائيل وقد زاد من عمق الهوة حرب كوريا فى عام ١٩٥٠، والدعم الإسرائيلى للولايات المتحدة فى هذه الواقعة، فقام الإتحاد السوفيتى بتوسيع مساندته المستمرة والمؤثرة للحكومات العربية فى مواجهة إسرائيل منذ منتصف الخمسينيات، وبعد انتصار هذه الدولة على العرب فى حرب ١٩٦٧ أو حرب الستة ايام قطع الإتحاد السوفيتى علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، ورفع حجم مساعداته التسليحية للدول العربية، وشدد المواجهة مع إسرائيل، وفى الأعوام التالية تحولت مسألة الحد من هجرة اليهود من هذه الدول إلى إسرائيل إلى مسألة مهمة فى علاقات البلدين.

وأثناء الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين متخاصمين كانت العلاقات السوفيتية الإسرائيلية تتشكل فى هذا الإطار أيضاً، بينما وجدت سوريا والعراق ومصر، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية الدعم الكامل من جانب الاتحاد السوفيتى، أما الدعم الأمريكى بجانب مساندة الدول الغربية الأخرى فقد كان يهدف إلى بقاء دولة إسرائيل. وفى المقابل، كانت إسرائيل أيضاً تلعب دوراً مؤثراً فى تنظيم

الاحتجاجات ضد الاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان، خاصة قضايا اليهود فى روسيا، وعلى هذا الأساس تأثرت العلاقات الاسرائيلية السوفيتية أيضاً بتصاعد الخلافات بين الشرق والغرب، وخلال الأعوام من ١٩٦٧ وحتى وصول جوربتشوف إلى الرئاسة بذلت جهوداً متفرقة بعقد جلسات بين سفراء أو وزراء خارجية البلدين، والتى لم تسفر عن اى تقدم بالنظر إلى المناخ العام الذى كان يسود العالم فضلاً عن آثار نظام القطبين، وبينما طالبت الحكومة الإسرائيلية برفع قيود الهجرة عن اليهود طالبت الحكومة السوفيتية بخروج إسرائيل من الأراضى المحتلة وإعطاء الفلسطينين حقوقهم.

وظل الإتحاد السوفيتى طيلة هذه الأعوام فى سعى دائم كى يستطيع ان يلعب دوراً مؤثراً فى القضايا العربية الإسرائيلية فى الشرق الأوسط، وكان الشرق الأوسط قد تحول خلال هذا العصر إلى ساحة للمواجهة السوفيتية الأمريكية المستمرة، والتى كان محورها الصراع العربى الإسرائيلى، وحاول الإتحاد السوفيتيى فى مؤتمر جنيف للسلام عام ١٩٧٣ تثبيت مكانته فى مسيرة تحويلات هذه المنطقة إلا أن الولايات المتحدة هى التى استطاعت ان تعزز دورها البارز خلال هذا المؤتمر، وظل الإتحاد السوفيتى يؤكد هكذا على ضرورة خروج إسرئيل من الأراضى الفلسطينية المحتلة والتفاوض مع الفلسطينيين إلا ان الحكومة الإسرائيلية لم تبد أى مرونة إطلاقاً إزاء تحقيق هذه المطالب.

وفى آخر عام ١٩٨٤ حيث قرر الاتحاد السوفيتى إحياء هذه المطالب من جديد، ظلت الحكومة الإسرائيلية غير مستعدة هكذا لقبول شروطه المسبقة، لا شك أن طبيعة العلاقات بين القوتين العظميين خلال عصر الحرب الباردة كانت تؤثر على العلاقات السوفيتية الإسرائيلية وتشكلها، وكان واضحاً تأثير انعقاد اتفاقية "سالت ١"، وعملية إزالة التوتر على علاقات البلدين، حيث تحسنت عملية هجرة اليهود من الإتحاد السوفيتى اثر انعقاد هذه الاتفاقية، وطيلة هذا العصر كان معدل هجرة اليهود من الإتحاد السوفيتى دائماً أحد محاور مباحثات زعماء الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، وبعد احتلال أفغانستان على يد القوات العسكرية السوفيتية وامتناع مجلس الشيوخ الأمريكى عن التصديق على معاهدة "سالت ٢" اتضحت آثار ذلك سريعاً فى القيود الجديدة لهجرة يهود الإتحاد السوفيتى إلى إسرائيل، وقد هاجر نحو ثلاثمائة ألف يهودى من الإتحاد السوفيتى إلى إسرائيل والولايات المتحدة خلال الأعوام من ١٩٧١ إلى ١٩٨١، والمائة وخمسون ألفاً الذين رحلوا إلى إسرئيل من هذا العدد قد أعطوا أملاً كبيراً فى إحداث التغيير فى سياسة الاتحاد السوفيتى.

وبتنفيذ سياستى "جلاسنوست" و "البروسترويكا" ظهرت فرص جديدة لهجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى إلى إسرائيل، أما تطبيق سياسة " التفكير الجديد " على يد جورباتشوف فقد مهّد الطريق لتحسين العلاقات الإسرئيلية السوفيتية من كافة الجوانب، حيث أوقف جورباتشوف سياسة المواجهة المستمرة مع الولايات المتحدة فى ظل الاحتياجات السوفيتية الفنية - التكنولوجية وتغيير النظام الدفاعى - الأمنى لهذه الدولة. وقد طرح مفهوم الأمن المتبادل فى علاقات القوتين العظميين وأكد بشكل جدى على ضرورة إنهاء الصراعات الاقليمية وتبادل المنفعة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا النحو تحول الشرق الأوسط أيضاً إلى ساحة التعاون المتزايد بين القوتين العظميين.

وفى عام ١٩٨٦ أوفد جورباتشوف هيئة استشارية إلى إسرائيل لبحث المصالح الإقتصادية والأموال الروسية منذ العصر القيصرى، وكذلك وضع اليهود الروس، وقامت إسرائيل هى الأخرى فى عام ١٩٨٨ بإيفاد هيئة مكونة من ستة أفراد إلى موسكو لبحث وضع العلاقات بين البلدين، والتى كانت تنظم نشاطها من خلال السفارة الهولندية. وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ عام ١٩٦٧ هيأت هولندا وفنلندا المجال لإعادة العلاقات بينهما من جديد، وعلى أية حال فقد بدأت العلاقات الدبلوماسية بينهما من جديد منذ عام ١٩٩١ برغم انهيار الاتحاد السوفيتى فى نهاية هذا العام، وتعهد روسيا الإتحادية بتنظيم علاقات البلدين فى الإطار الجديد.

وبتأكيده على المشكلات العامة للمجتمع الإنسانى، وعلى ضرورة استبعاد الآراء الأيديولوجية فى العلاقات الدولية أنهى ميخائيل جورباتشوف آخر أمين عام للحزب الشيوعى السوفيتى، وبطرحه لمشروع "التفكير الجديد" فى السياسة الدولية طالب بمزيد من الجهد لتأمين مصالح كافة الدول ووقف الصراعات الاقليمية ومن بينها صرعات الشرق الأوسط، وبعد انهيار الإتحاد السوفيتى وتولى بوريس يلتسين حكومة روسيا الإتحادية استمرت هذه النظرة وتلك الجهود من أجل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وكان جورباتشوف قد وجه اهتمامه لإنهاء الحرب الباردة لكسب الدعم الأمريكى من أجل تقدم أهداف الإصلاحات فى الاتحاد السوفيتى. وبرغم أن تنفيذ مشروع "التفكير الجديد" قد واجه صعوبات كثيرة إلا أن الولايات المتحدة والدول الغربية سرعان ماآمنوا بمصداقية جورباتشوف فى إنهاء سياسة المواجهة المستمرة، وكان الشرق الأوسط هو المنطقة التى قبلت التأثيرات الواسعة فى إطار هذا التحول المذكور، وكان وجود خمسين مليون مسلم فى الاتحاد السوفيتى قد زاد كثيراً من أهمية هذه المنطقة بالنسبة للإتحاد السوفيتى.

وكان تعاون الإتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة أثناء حرب العراق على الكويت يوضح التحول الجدى فى السياسة السوفيتية الشرق أوسطية حيث كلف جورباتشوف مستشار يوجنى بريما كوف بمتابعة المسائل المتعلقة بهذه القضية. وقد وضحت مساندات جورباتشوف فى أبعاد واسعة، وكانت ثمرة هذا التعاون الوجود السوفيتى المؤثر فى مؤتمر الشرق الأوسط للسلام والذى لم تجد فيه هذه الدولة المكانة الخاصة، وقد اهتم اتحاد السوفيتى الذى كان يحاول دائماً تعزيز وجوده فى تحولات الشرق الأوسط، بتحسين علاقاته مع كافة الدول، ويعتبر تطبيع العلاقات مع السعودية جدير بالملاحظة فى هذا الشأن، وكان الإتحاد السوفيتى، الذى كان قد رفض قبل ذلك مشروع فهد لتحقيق السلام فى الشرق الوسط وتعامل بفتور مع مؤتمر فاس (الجزائر)، قد قام بتغيير سياسته.

وكان افتتاح سفارات الإتحاد السوفيتى فى الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية ما هو إلا صدى التغيير فى السياسة السوفيتية الشرق أوسطية، وكان وجود هذه الدولة فى مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط يثبت جيداً عزمها على إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى امتداداً لسياسة جورباتشوف ومسايرة الولايات المتحدة للسياسة الدولية. وبالرغم أن وجود الاتحاد السوفيتى فى هذا المؤتمر كان هامشياً إلا انه قد تحول إلى نوع من التعاون المتزايد مع الولايات المتحدة، وفى المقابل أيضاً قامت الولايات المتحدة، بتدعيم مواقفها فى هذه العملية واستغلت هذا الموضوع لتشديد الضغط على معارضى عملية السلام والذين كانوا حتى ذلك الوقت يأملون فى الدعم السوفيتى.

وأثناء انعقاد مؤتمر موسكو متعدد الأطراف للسلام فى الشرق الأوسط فى يناير ١٩٩٢ وعلى أعتاب استقلال روسيا الاتحادية أكد اندريه كوزيروف وزير خارجية هذه الدولة على ضرورة إنهاء هذا النزاع، وأكد على عزم روسيا الأكيد على دعم التعاون الاقتصادى مع كافة دول المنطقة والأطراف المتنازعة فى الحرب، وقد طرح كوزيروف التعاون المثمر والدائم مع الولايات المتحدة فى هذا الإطار، وأعلنت روسيا استعدادها للتعاون على صعيد واسع من أجل إنهاء الأوضاع الراهنة التى تهدد الشرق الأوسط، وأعلنت أن هدفها هو تعزيز السلام والاستقرار فى المنطقة من خلال عملية مرحلية والتقدم خطوة بخطوة. وكما أشير فإن التغيير فى السياسة الروسية فى منطقة الشرق الأوسط منذ عهد جورباتشوف يمكن تحليله أساساً بالنظر إلى التحول فى سياستها الدولية بما يتماشى واحتياجاتها الداخلية، فى كسب دعم وتعاون الغرب، خاصة الولايات المتحدة، وقد وضح جورباتشوف أساس نظرته أيديولوجية للقضايا الدولية والشرق أوسطية، فقد كان يؤكد علناً على السياسات التعاونية فى الشرق الأوسط وتعزيز عملية السلام والاستفادة من المساعدات الأمريكية فى حل المشكلات الاقتصادية والتكنولوجية السوفيتية من أجل تحقيق الاستقرار السياسى. وكان الاتحاد السوفيتى قد قطع علاقاته السياسية مع إسرائيل لسنوات وقام بخفض هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى إلى أقل من ألف شخص، وكانت ذروة هذه المواجهة تتمثل فى تأييد الإتحاد السوفيتى القوى ودوره الفعال فى اعتماد القرار المناوئ لإسرائيل "الصهيونية تعادل العنصرية" فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٧٥.

وبعد انقلاب اغسطس ١٩٩٤ قام جورباتشوف بالإسراع فى عملية التغيير فى السياسة الخارجية السوفيتية، واستأنف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل فى اكتوبر ١٩٩١. ليس هذا فحسب، بل أبرم تعاوناً كاملاً مع الولايات المتحدة لاعتماد قرار جديد يهدف إلى إلغاء قرار "الصهيونية تعادل العنصرية" فى الأمم المتحدة، وبهذه الخطوة تيسرت إمكانية زيادة هجرة اليهود إلى إسرائيل. وقد تسببت هجرة الأفراد الذين كانوا فى الغالب من العلماء والمتخصصين السوفيت، فى قلق الحلفاء السابقين لهذه الدولة مثل العراق وسوريا، وبرغم أن جورباتشوف كان يبرر هذه الخطوة بمحاولة تدعيم قيم حقوق الإنسان إلا أن هدفه الأساسى كان زيادة تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

واستمرت سياسة مرافقة الولايات المتحدة فى مؤتمر السلام بالشرق الوسط، وواصل جورباتشوف تدعيم دور مصر أيضاً فى تطورات الشرق الأوسط بحيث دخلت العلاقات العدائية بين البلدين مرحلة جدية من التعاون، وفى ذات الوقت شهدت العلاقات السوفيتية السورية ضعفاً متزايداً، أما إسرائيل فإنها كانت تتابع أيضاً تحولات الإتحاد السوفيتى فى فترة انهياره بمنتهى الأهمية والحساسية، وكان اسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلى قلقاً للغاية. من النمو التكنولوجى للأسلحة النووية فى الدول الإسلامية المحيطة بالإتحاد السوفيتى، وكان أيضاً يخشى بشدة التغيير فى عملية هجرة اليهود المتزايدة من هذه الدولة إلى إسرائيل، وكانت المساندة السوفيتية الإيجابية للقضية العربية الإسرائيلية مؤثرة فى مسيرة تطورات المنطقة.

يهود روسيا بعد الانهيار:

بتنفيذ "بروسترويكا" جورباتشوف تهيأت الظروف للتحول الشامل فى الإتحاد السوفيتى ثم روسيا الاتحادية، واستمرت عملية تحسين أوضاع يهود الإتحاد السوفيتى فى هذه الدولة بشكل منتظم فى الأعوام التى أعقبت الانهيار، وكان رفع قيود هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى يدعم هذه العملية برغم أنها انخفضت فى منتصف التسعينيات. وبالتحول فى سياسات روسيا الإتحادية وإيجاد فرص جديدة

فى ظل تنفيذ سياسات الإنتقال إلى اقتصاد السوق استطاع اليهود ان يحسنوا من اوضاعهم فى كافة المجالات وكان وجود أفراد مثل آنا تولى تشوبايس وجريجورى بافلينسكى فى الجهاز التنفيذي يوضح هذا التقدم، ووجد التجار اليهود أيضاً مجالاً مناسباً لتوسيع أنشطتهم، واستطاع أفراد مثل بوريس برزوفسكى وبوريس نيمتسوف وفيتال مالكان ان يوسعوا نفوذهم بشكل منظم بين زملائهم فى العمل.

وقد توسعت هذه العملية أيضاً بين الإتحادات الشبابية حيث تمكن خوردوركوفسكو من إحراز مكانة بارزة بين الشباب الروسى الفعال برئاسته للبنك الروسى (مناب بانك)، وكان سيرجى كريلنكوف رئيس الوزراء الروسى السابق أيضاً من الشبان اليهود، والذى وجد الفرصة لتحسين وضعه فى الظروف الجديدة. وعلى الساحة الاقتصادية وجد يهود روسيا وضعاً أفضل، وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الكساندر ليوجيتز وزير المالية الروسى السابق المستشار المقرب للرئيس بوريس يلتسين، ويمكن أيضاً طرح اسم ياكوف آنسن وزير الاقتصاد السابق للرئيس يلتسين، والذى نشط لسنوات فى مركز الحاسب الآلى التابع للمنظمة المركزية للتخطيط الاقتصادى للاتحاد السوفيتى ثم روسيا الاتحادية، وكان لفلاديمير جوسينسكى والكسندراسمولنسكى أيضاً مكانة هامة فى البنية التشريعية والتنفيذية للاقتصاد الروسى.

وقد زاد الوجود اليهودى فى البرلمان الروسى برغم ان هذه الظاهرة قد بدأت تقل تدريجياً، وشهد أول " دوما " للدولة ١٧ نائباً يهودياً، والذين كانوا أساساً من الحزب الليبرالى الروسى، وكان هؤلاء اليهود ينتمون أساساً للفرق الإصلاحية التغريبية فى روسيا، وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أفراد مثل بيوتر شليش من سان بطرسبورج، وكان لوروخيلين أيضاً من بين اليهود النشطين فى البرلمان الروسى، وكان هو اليهودى الوحيد فى روسيا الذى تولى سابقاً قيادة الجيش الثامن الروسى، وكان قد ترك الجيش الروسى بالنظر إلى احداث القمع العسكرى للانفصاليين الشيشانيين.

أما بافلينسكى أحد اشهر الاقتصاديين الروس التغريبيين والذى كان له دور أساسى فى الانتقال من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى فى هذه الدولة فكان من نواب البرلمان "الدوما" اليهود، وكان أول من تحدث عن ضرورة مشاركة اليهود فى البنيات الروسية الحكومية والقانونية، وقد نشط بشدة فى مواجهة فلاديمير جيرينفسكى زعيم الحزب الليبرالى الديموقراطى اليمينى، والذى كان يصف اليهود علناً بأنهم " الطابور الخامس " لأعداء روسيا حيث إن جيرينفسكى اعتبر حزب بافلينسكى الليبرالى صراحة عميلاً للأجانب فى روسيا، وقد كثف اليهود جهودهم فى البرلمان الروسى لمواجهة النزعات المعادية لليهود.

وقد حاول هؤلاء تهيئة المناخ الجديد لتوسيع مشاركة كل اليهود فى مختلف الأصعدة، ولكى تثبت روسيا وجهة نظرها الإيجابية والعملية للولايات المتحدة لعبت دوراً أساسياً فى موافقة العراق على الحدود الكويتية، وخلال المرحلة الأولى من السياسة الخارجية الروسية فى الشرق الأوسط عقب انهيار الاتحاد السوفيتى كان التعاون مع الولايات المتحدة والاستفادة من مساعدات هذه الدولة وحلفائها الغربيين هو أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية، وكانت ثمرة هذه السياسة فى الشرق الاوسط هو التوافق الروسى الشديد مع الأهداف والتوجهات الأمريكية والإسرائيلية.

وبينما حاول الإتحاد السوفيتى منذ السبعينيات تدعيم وجوده فى الشرق الاوسط وما يحدث فيه من تطورات، امتنع يلتسين عن الحضور فى مؤتمر موسكو للسلام فى آخر يناير ١٩٩٢، وقد كان مهتماً فى الغالب بتحسين وتوسيع العلاقات مع الولايات المتحدة، ولم يكن الشرق الأوسط يمثل له أولوية خاصة.

عالم أوباما النووى من الخيال إلى الحقيقة

■ إيران ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٩

دمرت إدارة بوش، منظمة الأمم المتحدة، وكافة المؤسسات الدولية التى رفعت شعار تحقيق العدالة، وكانت سياسة الإدارة الأمريكية السابقة بزعامة الرئيس بوش سببا فى عزلة الولايات المتحدة، ووضعها فى صدام جبرى مع الأمم والشعوب.

أما باراك اوباما والذى جاء بشعار إصلاح ميراث بوش، وإعادة هيكلة الأمم المتحدة، فقد حمل خطابه هذا العام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الكثير من هذه المعانى.

وبعد هذه الكلمة المثيرة، كان وجوده مثمرا جدا فى الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لبحث قضية التسلح النووى بطلب من الولايات المتحدة.

لقد تبنى مجلس الأمن الدولى فى سابقة لأول مرة فى تاريخه وبإجماع أعضائه قرارا أعدته الولايات المتحدة يدعو إلى خفض ترسانة الأسلحة النووية، وصولا إلى إرساء عالم خال من هذه الأسلحة وتحقيق الأمن للجميع.

وحث القرار الذى حمل الرقم ١٨٨٧ واعتمد خلال جلسة استثنائية عقدت برئاسة الرئيس الأمريكى باراك اوباما الدول التى وقعت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (تى ان بى) إلى الوفاء بالتزاماتها والدول الأخرى إلى الانضمام إليها فى أسرع وقت بصفتها دولا لا تملك سلاحا نوويا بهدف تعميم ذلك فى كل أنحاء العالم. جاء ذلك فى الوقت الذى اتفقت فيه الدول الكبرى وألمانيا (مجموعة ٥+١) على مواصلة الضغط على إيران لاحترام الالتزامات المتعلقة ببرنامجها النووى، ودعتها إلى رد حاسم فى محادثات أول أكتوبر فى سويسرا. وخاطب اوباما بعد إصدار القرار سائر أعضاء مجلس الأمن بعبارة عن احد أسلافه فى البيت الأبيض الجمهورى رونالد ريجان قائلا "من غير الممكن كسب حرب نووية ويجب بالتالى أن لا تقع». وأضاف: "لا أوهام لدينا بشأن صعوبة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية..نعلم أن هناك العديد من المتشائمين، وأنه سيكون هناك انتكاسات ستثبت وجهة نظرهم، غير أن هناك أيضا أياماً مثل اليوم ستدفعنا إلى الأمام..أياماً تعكس قصة مختلفة..نزع السلاح النووى هو الطريق المتعقل الوحيد لعالم أكثر أمانا". ودعا القرار "كل الدول إلى خوض مفاوضات بنية حسنة للتوصل إلى إجراءات ناجحة لتقليص الترسانات النووية ونزع الأسلحة، والسعى إلى إعداد معاهدة لنزع السلاح فى شكل عام وكامل فى ظل مراقبة دولية مشددة". ولم يتضمن القرار أى إشارة واضحة لإيران أو كوريا الشمالية، غير انه ذكر بسريان القرارات التى تبناها المجلس فى الآونة الأخيرة، والتى تعاقب الدولتين على أنشطتهما النووية أو الصاروخية الحساسة، كما دعا الدول كافة إلى الامتناع عن أى تجارب نووية والانضمام إلى معاهدة حظر التجارب النووية لجعلها نافذة".

وكان الرئيس الأمريكى قد أعلن عن خطته الطموح من قبل فى العاصمة التشيكية "براغ" (٥ أبريل ٢٠٠٩) مذكرا بشعار حملته الانتخابية "نعم نستطيع الدعوة إلى إجراء عالمى لمواجهة التهديد النووى". وأضاف فى خطابه: "إن الولايات المتحدة بوصفها القوة النووية الأولى فى العالم وسبق لها استخدام السلاح النووى، قد أخذت على عاتقها مسئولية أخلاقية للعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية".

النقطة الرئيسية أن قرار اوباما ليس نهائياً لأن فى واشنطن تيارات ولوبى قوى سيعارض مثل هذه المشاريع التى لا تحفظ للولايات المتحدة قوتها، وقد أكد بعضهم أن قرار مجلس الأمن الأخير مجرد ورقة غير قابلة للتنفيذ.

وقرار مجلس الأمن الذى يعتبره أوباما قراراً تاريخياً يشتمل على ثلاثة أركان "نزع الأسلحة"، و"منع انتشارها"، و"الاستفادة السلمية من الطاقة النووية".

ولاشك أن هذا القرار سيلزم الدول النووية بخفض تسلحها والسعى لإزالتها، والواقع لو صدق اوباما فى هذه الالتزامات، فإنه يجب أن نصرف النظر عن مواقف الحكومة السابقة، وأن نلتزم بالتعهدات الجديدة والانضمام لمعاهدة حظر التجارب النووية.

والواقع أن دور أوباما الآن هو ضرب "تحت الحزام" لمواقف الرئيس السابق بوش، وتوضيح الفارق بينه وبين بوش، بأن أوباما سينفذ الشرعية الدولية التى ألغاها بوش.

ومثل هذا السلوك يجد الكثير من مؤيديه، خاصة الليبراليين مثل "جوردن براون" رئيس وزراء انجلترا الذى وعد بخفض ٢٥٪ من ترسانته، وكذلك يوكيو ها توياما رئيس الوزراء اليابانى الجديد الذى أكد على دعمه وتعاونه مع دعوة الرئيس اوباما.

تقييم المحادثات النووية القادمة مع إيران

Evaluating the Upcoming Nuclear Talks with Iran

The Washington Institute for Near East Policy 15.10.2009

By Patrick Clawson

سيكون البرنامج النووي الإيراني موضوع ثلاثة أحداث هامة مقبلة: اجتماع الخبراء النوويين من مجموعة ٥+١ (مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا) في ١٩ أكتوبر، وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٥ أكتوبر لمحطة قُم التي تم اكتشافها مؤخراً، واجتماع متابعة بين إيران ومجموعة ٥+١ بعد ذلك بفترة وجيزة. لقد كانت الأهداف طويلة الأجل للولايات المتحدة وحلفائها فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن كيفية حمل إيران على الموافقة على هذه الأهداف، موضع خلاف كبير. ومع ذلك، فإن هذه الأحداث القادمة يمكن أن توفر على المدى القريب بعض المعايير للتقدم. وتقف في الطليعة ثلاث قضايا: إعادة ضبط عقارب الساعة النووية الإيرانية، وخلق شفافية من خلال التحقق، وحل القضايا الجوهرية بين إيران والمجتمع الدولي.

إعادة ضبط عقارب الساعة النووية

طالما واصلت إيران المضي قدماً في السباق المتعلق ببرنامجها النووي، هناك مخاطر بأن تتجاوز الأحداث سير المفاوضات: تعتمد نافذة المحادثات على عدم قدرة إيران على تصنيع سلاح نووي. ولهذا السبب، انصب التركيز على إقناع إيران بإيقاف برنامجها للتخصيب النووي، بحيث لا يمكنها إنتاج ما يكفي من "اليورانيوم منخفض التخصيب" لاستخدامه كمادة أولية لليورانيوم عالي التخصيب الضروري لإنتاج قنبلة نووية.

ومع ذلك، ترتب على اتفاقية جنيف بتاريخ ١ أكتوبر بين إيران ومجموعة دول ٥+١ وسائل مختلفة للحد من خطورة "الاختراق" (النووي) الإيراني. وبدلاً من الحد من كمية "اليورانيوم منخفض التخصيب" الذي تنتجه إيران، يركز النهج الجديد على الحد من كمية "اليورانيوم منخفض التخصيب" الذي تمتلكه إيران بالفعل. فقد وافقت إيران على شحن ٨٠٪ من مخزونها الحالي من "اليورانيوم منخفض

التخصيب" - ١٢٠٠ كيلوجرام - إلى روسيا، مما سيجعل طهران لا تمتلك سوى القليل جداً من "اليورانيوم منخفض التخصيب" الناتج من مرافقها النووية المعلنة (الأمر الذي لا يتيح لها) صنع قنبلة نووية. وإذا مضت (طهران) قدماً في هذا الاتفاق، تشير العديد من التقديرات الحكومية بأن إيران ستحتاج إلى ثمانية عشر شهراً لإنتاج ما يكفي من "اليورانيوم منخفض التخصيب" للرجوع إلى مستواه الحالي البالغ ١٢٠٠ كيلوجرام. ولهذا السبب، أخبرت مجموعة دول ٥+١ إيران - بعبارات لا لبس فيها - بأن الشحن الفوري لمجمل الكمية البالغة ١٢٠٠ كيلوجراماً إلى روسيا هو أمر أساسي.

بيد، منذ اجتماع جنيف، وعلى نحو لا يدعو للدهشة والاستغراب، ماطلت إيران في تنفيذ الاتفاق. وفي محاولة منها لإعادة صياغة هذه الإتفاقية، عرض القادة الإيرانيون بدلاً من ذلك شحن ١٠٠ كيلوجرام شهرياً - وهي كمية ستترك لدى النظام مخزوناً كافياً لإنتاج قنبلة نووية. وهذه الجهود لإعادة صياغة اتفاقية تم التفاوض عليها بالفعل هي سمة لاتفاقات تجارية ماضية تفاوضات حولها الجمهورية الإسلامية، والتي تأخرت لسنوات في كثير من الحالات قبل انهيارها كلية.

الشفافية والتحقق

لا يوجد أي اتفاق جديد بالاهتمام إذا قامت إيران بالتحايل بطريقة ما بحيث تحد من فعالية الاتفاق. يجب أن تكون معايير امتثال إيران قائمة على أساس الأداء السابق: إن تاريخ طهران الذي يمتد لعقدين من الكذب والإخفاء ورفضها الرقي إلى مستوى التزاماتها بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها يتطلب اقصى درجات اليقظة. فعرض الأسباب اللبقة والشبيهة بجدال المحامين لتبرير الأفعال التي تقوض من الاتفاق هي أمور غير مقبولة. إن المطلب الرئيسي هو أن تلتزم إيران بالشفافية.

سيكون المؤشر الرئيسي هو فيما إذا كانت إيران ستلتزم بالعروض التي قدمتها. فقد ذكر وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي في نيويورك بأن بلاده ليس لديها أي مرافق نووية غير معلنة قيد الإنشاء - وهو أمر تحتاج الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأكيده من خلال زيارات تقوم بها طواقمها الفنية إلى المواقع المثيرة للقلق. وبالإضافة إلى ذلك، صرح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لصحيفة واشنطن بوست أن إيران سوف تسمح لعلمائها النوويين [بمقابلة خبراء] الوكالة الدولية للطاقة الذرية - وهو أمر دأبت طهران على رفضه في الماضي.

وسوف يكون المؤشر الآخر الهام هو استعداد إيران للإجابة على مجموعة من الأسئلة المذكورة في تقارير صدرت مؤخراً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومواجهة مخاوف طاقم الوكالة الواردة في ملحق أحد تقارير الوكالة الذي جرى تسريبه. ورغم أن إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتبرت الأدلة الداعمة لهذه المخاوف سبباً غير كاف لتضمين الملحق في التقرير العام، ومع ذلك فإن هذه المخاوف تستحق التحقيق.

حل الخلافات الجوهرية

اقتصرت اتفاقية جنيف على إعادة عقارب الساعة النووية ومواجهة مخاوف التحقق؛ ولم يتم إحراز أي تقدم بشأن حل الخلافات الرئيسية بين إيران والمجتمع الدولي. وتواصل إيران إصرارها على المضي قدماً في برامجها للتخصيب وإنتاج الصواريخ. ورغم أن مجموعة دول ٥+١ لم تؤكد على هدفها طويل الأجل، إلا أن الدبلوماسيين من كل دولة أوضحوا بأن على طهران أن تعمل وفقاً لقرارات مجلس الأمن التي تدعو إيران لإيقاف برامجها النووية وبرامج إنتاج الصواريخ حتى تستعيد ثقة المجتمع الدولي في نواياها السلمية الخالصة.

وقد أشار البعض إلى أن قرارات مجلس الأمن الحالية ليست واقعية وأن أي اتفاقية يجب أن تتيح لإيران إجراء التخصيب على نطاق محدود. ربما يكون الأمر كذلك. ولكن يجب على المجتمع الدولي ككل - وليس ما تمليه قوة بعينها أو بضعة قوى - اتخاذ قرار في هذا الشأن. فطالما ظلت قرارات الأمم المتحدة قائمة، ينبغي على الدبلوماسية الدولية استهداف تحقيق الامتثال مع هذه القرارات. إن الاستسلام السابق لأوانه سيكون أمراً غير حكيم، حيث سيشير إلى استعداد لقبول أقل مما طالب به مجلس الأمن في وقت لم تظهر فيه إيران أي استعداد لتغيير موقفها.

خطران هائلان

تُشكل الاجتماعات القادمة بعض المخاطر الجسيمة على المصالح الغربية إذا أصبحت القضية مبهمة أو إذا شعر النظام الإيراني بأنه يتمتع بالقوة اللازمة لاتخاذ إجراءات صارمة داخل البلاد.

فبمجرد دخول إيران ومجموعة دول ٥+١ في المفاوضات، من الممكن أن يغيب عن بال الرأي العام الأشياء التي على المحك. عندما رفضت إيران مجرد القيام بإجراء مفاوضات، كان الموضوع بسيطاً: فالمتشددون الإيرانيون كانوا كذابون بشكل غير معقول، وكان يجب القيام بعمل ما. ومع استمرار المفاوضات، تصبح الصورة أكثر تعقيداً، ويمكن لهؤلاء الذين لا يتابعون القضية عن كثب الاعتقاد بأن النهج الأفضل هو الاستمرار في المفاوضات، مهما كانت العقبات. إن منع مثل ذلك الارتباك سوف يتطلب من كل حكومة من حكومات مجموعة دول ٥+١ مشاركة وتقديم قصة متسقة وواضحة.

أما الخطر الآخر هو أن المتشددين الإيرانيين - الذين ينظرون إلى المحادثات النووية من خلال عدسة تداعياتها على

السياسات المحلية - سيشعرون بالقوة لقمع المنشقين. لقد أحدثت الانتخابات الرئاسية في يونيو المنصرم انقساماً عميقاً بين المجتمع والقيادة، وقد تحاول إيران عرض المفاوضات كدليل على أن المجتمع الدولي لا يقبل النظام فحسب، بل يرضخ لإرادته. لقد تم تصوير اجتماع جنيف على هذا النحو رغم التنازلات الإيرانية الكبيرة التي اتسم بها ذلك الاجتماع. ونظراً لأن طهران منخرطة بنشاط في المفاوضات مع مجموعة دول ٥+١، قد يشعر المتشددون بأنهم سوف لن يدفعون الشئ الكثير عن أعمالهم فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، بسبب قيامهم بأعمال القمع الوحشي في البلاد. يجب على الغرب - ونأمل أن تنضم إليه روسيا والصين - أن يعبّر في جميع المناسبات والفرص عن مخاوفه بشأن حقوق الإنسان. ففي جنيف على سبيل المثال، عندما ذكر الممثل الإيراني أن طهران أرادت مناقشة جدول أعمال أوسع نطاقاً من القضية النووية، وافق الوفد الأمريكي على الفور لكنه ذكر أن الولايات المتحدة سوف تثير قضايا حقوق الإنسان.

ورغم أنه من غير الواضح ما إذا كانت الاستراتيجية الأمريكية الحالية بشأن البرنامج النووي الإيراني سوف تلقى نجاحاً أم لا، إلا أن الأحداث القادمة سوف توضح ما إذا كانت إيران تماطل من أجل كسب الوقت. وكلما ماطلت إيران، تعين على المجتمع الدولي الضغط على قادة إيران السياسيين، وإعاقة وصول إيران إلى التكنولوجيا والتمويل المطلوبين.

اصطفاف جديد للقوى الدولية فى النزاع النووى الايرانى

نبى الله شنو ■ تابناك (المنبر) ١١/ ٩/ ٢٠٠٩

مع مرور سبع سنوات من النزاع السياسى الخاص بالتكنولوجيا النووية للجمهورية الإسلامية الإيرانية أخذ العالم السياسي - وفقاً للتحليلات الإعلامية واسعة الانتشار - يشهد تشكلا جديداً من الاصطفاف الجديد للقوى الدولية بشأن هذا الملف.

فى إطار تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى آخر تقرير لها فى فترة إدارة الدكتور محمد البرادعى، ضمن تأكيدها على وجود تعاون متبادل وإنجازات قد تمت بينها وبين إيرانيين فى إطار الضمانات والتوافقات استناداً إلى معاهدة NPT، وفى إطار إشارتها الى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن وهى قرارات: ١٧٣٧، ١٧٤٧، ١٨٠٣، ١٨٣٥ والتى أصدرها المجلس فى إطار ردود فعله السلبية تجاه الأنشطة التكنولوجية النووية السلمية الإيرانية. فى إطار كل ما سبق، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودون الاهتمام بضرورة الاحتراز من الممارسات السياسية "غير الفنية - غير القانونية"، وفى إطار تنفيذ الالتزامات والتعهدات المتبادلة من جانب إيران والوكالة الدولية، قامت الوكالة من جديد، وفى خطوة جماعية معقدة ومثيرة للتساؤلات بخلق الغموض والشكوك فى المناخ السائد حاليا تجاه مسيرة الأنشطة النووية السلمية لإيران.

فى هذا الصدد، فإن الولايات المتحدة الأمريكية مع تولى الديموقراطيين الحكم، وتأكيدات باراك اوباما على أولوية استخدام الاستراتيجية السياسية الخارجية الخاصة بإيران، وبالاستفادة من التكتيكات الدبلوماسية الذكية قد عمد إلى إعمال وإبقاء العقوبات الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بقطاع الطاقة كأساس تعاطيه وتصديه لبرنامج التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانى.

فى أوروبا ومع الوضع فى الاعتبار الظروف والاحتياجات المختلفة - الداخلية والخارجية- للقوى الأوروبية الثلاث (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) تجاه الالتزامات والتمايزات الخاصة بكل منها فى التعاطى مع إيران والولايات المتحدة، وأيضاً كيفية قياس الفعل ورد الفعل الخاص بروسيا والصين تلك الدولتين المتشاركتين مع القوى الدولية الأربع الأخرى فى الملف النووى الإيرانى، فإن عدم إمكانية تحقق الإجماع فيما بين المشاركين - الشركاء الأوربيين - فى بحث ودراسة الملف النووى الإيرانى يعد الأمر الأكثر ترجيحاً، خاصة فى ظل السعى إلى ضمان تحقيق وتنفيذ الأولويات الخاصة بكل منهم، خصوصاً العلاقات مع الولايات المتحدة.

وفقاً لهذا فإن التبعثر أو الانقسام السياسى غير الفنى وغير القانونى يعد هو الطرح الأكثر تحققاً فى المستقبل المنظور وعلى نحو يفوق ما كان عليه من قبل، خاصة تجاه الدول الأوروبية الثلاث: فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا.

الصين من جانبها ومع تأكيدها على اتباع وتنفيذ استراتيجية (paper with) فى سياستها الخارجية، فإن المرجح هو أن

تسلك منهج التعامل غير الآمن والاحتراز من الإقدام على أي خطوة أمنية مع سائر دول العالم باعتبار أن هذا النهج هو الطريق الأكثر أمانا لضمان علاقاتها الدولية، ومن هنا فإن الحيلولة دون فرض عقوبات دولية، والسعي إلى المشاركة السلمية الدبلوماسية لحل الملف النووى الإيرانى سوف تعتبر- أو هي كذلك - الأولوية الاستراتيجية الأولى فى السياسة الخارجية الصينية.

أما روسيا التى تُعد دائمة السعى نحو ممارسة أساليب غامضة وخلق الظروف المعقدة متعددة التأويلات من أجل عرقلة أية قرارات عقابية شديدة ضد الأنشطة التكنولوجية النووية الإيرانية، قد باتت الآن - وفى ظل المتغيرات الجديدة متمسكة بإتباع سيمفونية هارمونية تعاونية على أبعاد مختلفة مع القوى الغربية من ناحية، ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من المصالح الاقتصادية الضخمة التى قد حصلت عليها جراء تنفيذ تعهداتها الخاصة بضمان وتوفير الاحتياجات التكنولوجية النووية الإيرانية، إلا أن عدم تنفيذ لهذه التعهدات والالتزامات وعدم الاهتمام بالجدول الزمني المتفق عليه بين البلدين - إيران وروسيا - سيصبح سبباً مباشراً لإحداث أضرار واسعة فى مسيرة التنمية والبناء التكنولوجيين الخاصة بالبرنامج النووى الإيرانى.

وفق هذا الترتيب فإن الشئ الذى بات مسلماً به أنه فى العالم المعاصر، وعلى رغم تأكيد الدول الصناعية والقوى الدولية على ضرورة السيطرة على - وانحصار - الاستفادة من المزايا المتنوعة الخاصة بالتكنولوجيا النووية، فإن مجالات وفرص اليقظة الشاملة الدولية - وخصوصا المحفزات الواسعة للدول النامية- تجاه الطاقة النووية فى مسيرة تصاعدية غير متوقعة، ذلك أن الطاقة النووية، ونظراً للمصالح والمنافع المتعددة الناتجة عنها والتى من بينها انخفاض تكاليف الوقود، وقلة استخدام الوقود، وقلة العوادم الناتجة عن الاختراق قد باتت أكثر جاذبية لدول العالم المختلفة مقارنة بالنفط والغاز خاصة فى ظل إمكانية تخزين الوقود اللازم لها لفترة طويلة الأجل، وهو ما بات يشكل فى حد ذاته جاذبية ذات طعم خاص ومتعاظمة لدى الرأى العام، وذلك يبدو واضحاً جداً بالنظر إلى المخاطر المحيطة أو المتعلقة بمصادر الطاقة النفطية والغازية التى تعانى من تهديدات رئيسية مثل عدم الاستقرار فى الأسعار، والأمن المرتبط ببقاء العرض، والحماية الجيوبوليتيكية، خطر نفاد الاحتياطى، والأخطار الخاصة بتلوث البيئة، فى مقابل مخاطر نوعية مرتبطة بالطاقة النووية مثل الجوانب الاقتصادية، والأمن الاقتصادى، وانتشار الإرهاب، ودفن النفايات النووية.

من الثابت أن أكثر القضايا الحساسة المتعلقة بالطاقة النووية فى السنوات الأولى من القرن الـ ٢١ تتمثل فى تنوع وتعدد أدوات الحرب المستخدمة للطاقة النووية والمخاوف والقلاقل المرتبطة بها فى مجال الإرهاب.

إن الوقائع والأحداث الخاصة بالسنوات الماضية قد كشفت عن نقاط ضعف خطيرة قائمة وكامنة فى المعاهدات الدولية والآليات الخاصة بتنفيذها، وهو ما يعنى أن أهم التحديات التى تواجهها الطاقة النووية اليوم هو عدم وجود الظروف المناسبة والمطلوبة لإدارة وتدوير "دائرة الوقود النووى"، وذلك بهدف الحيلولة دون انتشارها، والحيلولة دون الاستخدام غير المطلوب والسيئ لهذه المواد النووية.

وفق هذا الأساس - وفى إطار التدابير الاحترازية المتخذة من جانب إيران بهدف الحصول على القدرات النووية - عمدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الى مواجهة الدعايات المناهضة وغير الصحيحة التى مورست بحقها وضد أنشطتها النووية والتى اتخذت أبعاداً عالمية سريعة، ومواقف حادة سواء من جانب القوى الكبرى أو من جانب المؤسسات والمنظمات الدولية. ويسعى المعارضون والمعترضون على البرامج التكنولوجية النووية الإيرانية بشدة الى التأكيد على أن إيران عامل سلبى وعامل إضعاف للمصالح العالمية، وكذلك للسلم والأمن الدوليين، ثم قاموا بوضع هذه الرؤية فى قالب سياسى واستراتيجى تمحور فى مواجهة وجود الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الأوساط والمحافل الدولية.

فى هذا الصدد فقد عمدت التوجهات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر اتخاذ واعتماد سياسة "النظر والتحول صوب الشرق"، وكذلك السعى من أجل إقامة علاقات مع الدول الموجودة فى الدوائر الجغرافية البعيدة والتى من بينها دول أفريقية، وكذلك دول لاتينية والتى تعد عناصر مهمة فى الفناء الجغرافى الخلفى للولايات المتحدة الأمريكية. على الرغم من النجاحات المتحققة والتى شكلت فرصاً مرحلية لإطالة اللعبة الدبلوماسية، الا أن النتيجة المباشرة لبحث الملف النووى الإيرانى تفيد بأن ثمة نوعاً من الرؤية فى التعاملات والسلوكيات الصادرة عن الدول الشرقية - خاصة روسيا - فى التعاطى مع إيران، هذه الرؤية تقوم على التعامل مع إيران من المنظور التكتيكى، وأنه لم يكن قائماً أبداً وفق المنظور أو البعد الاستراتيجى.

هذه المرحلة المحورية تتمتع بخصائص ومتغيرات عالمية جديدة غير تلك المزايا والخصائص التى كانت قائمة من ذى قبل، وذلك لأنه علاوة على التطورات والمتغيرات الخاصة بالمفاهيم والوحدات الجغرافية والأولويات الخاصة بالروئ الاستراتيجية الحديثة للتطورات الاقتصادية والسياسية للدول الفاعلة فى العالم والتى منها إيران، فإن ثمة ظروفاً باتت اليوم مرتبطة بإيران على الصعيد الدولى، وهو ما بات يتطلب من مدبرى الشأن الإيرانى والمسئولين على تحديد

الوجهات الاستراتيجية للعلاقات الخارجية للدولة الإيرانية أن يعمدوا بالدرجة الأولى الى تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية والقومية والخصائص الجيوبوليتيكية بهدف توفير أنسب الأجواء اللازمة لتحقيق مصالحنا الوطنية العليا .

الثابت أنه على مدار المراحل التاريخية المحورية الاستراتيجية، كانت الخصائص الجيوبوليتيكية الإيرانية بمثابة ساحة لمناورات القوى الأجنبية العظمى التى تقبض على شئون العالم. على هذا النحو كان للموقع المتميّز والجيوبوليتيكى الإيرانى- مع وقوعها فى مركز رصد مصادر ثروات الطاقة - والمتوافق أو المتزامن مع عصر الحاجة الإيرانية الواسعة للتكنولوجيا المتقدمة الموجودة لدى القوى العالمية الكبرى، وكذلك عدم الوضوح الحاسم للمصالح الوطنية فى داخل إيران، كل هذا وغيره دفع القوى الدولية الكبرى الى السعى على جميع المحاور، وذلك عبر طرح استراتيجية الطاقة والمنافسة الواسعة للوجود المؤثر فى المناطق المحورية لإنتاج الطاقة وتوزيع واستهلاك الاحتياطات النفطية والغاز، الأمر الذى شكل الحافز الرئيسى والأساسى بهدف تحقيق الإجماع ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحت زعامة الولايات المتحدة مع الوضع فى الاعتبار التعارضات والتباينات الأيديولوجية بين هذه الدولة وبين النظام السياسى الحاكم فى إيران، الأمر الذى من شأنه أن يشكل حائلاً مهماً أمام إعادة قراءة وإدراك الخصائص والقدرات الجيوبوليتيكية لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية على النحو الذى يعمق من الفجوة القائمة الآن فى النظام القطبى المسيطر على عالم اليوم.

من وجهة نظر الدول الأعضاء فى النادى النووى. فإن إيران دولة ذات إمكانات وقدرات مالية، وبشرية، وجيوبوليتيكية، وموارد طبيعية تعدينية، خاصة حجر اليورانيوم، وكذلك المهارات الفعلية القائمة فى المجالين العلمى والصناعى. هذا الأمر يعتبر تحدياً حقيقياً ضد المصالح الدولية للدول الأعضاء فى النادى النووى، وذلك إذا ما تم تدعيمه بالأبعاد التاريخية والحضارية التى تتميز بها إيران من جهة، وحرص هذه الدول الأعضاء فى المنتدى النووى العالمى على الحيلولة دون انضمام دول أخرى من فئة الدولة الإيرانية لهذا المنتدى العالمى من جهة أخرى.

النتيجة هى أنه فى إطار إيجاد موقف مشترك، وتنمية للتعاون فى العلاقات البينية بين الدول الأعضاء فى المنتدى النووى يكون مهماً المحافظة على وجود المجال الرئيسى لترسيخ أكثر لقواعد النظم الدولية القائمة الآن عبر خلق الإجماع فيما بين القوى الكبرى، وهو ما يعنى من زاوية أخرى أن "التوازن الكيفى" مهم جداً بالنسبة للقوى الكبرى من أجل استمرار التعاطى البناء فى القضايا الدولية الرئيسية.

هذه المعطيات تعنى أن المسيرة الخاصة باتخاذ قرار بشأن البرنامج النووى الإيرانى تشكل بالنسبة لروسيا تحركا منفعياً بالدرجة الأولى، وهى تشكل لأوروبا فرصة للصعود الى أعلى، وأما بالنسبة للولايات المتحدة فهى تعتبر موقفاً عدائياً وذلك كنتيجة طبيعية للاختلافات الأيديولوجية.

فروسيا - وفى بعض الأحيان الصين أيضا - من الممكن أن تتخذ مواقف تعوق تحقق التدابير الخاصة بسائر القوى الأخرى وبعيداً عن نظرية "التدخل المباشر" فى الأزمة ومن منظور تكتيكى بما يعنى سعيها الوقتى لتحسين الأوضاع مع إيران. إن العائق الحقيقى الذى يقف دون تحقق أو قيام تكتل مثلث البناء الذى يضم الصين وروسيا مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية يتمحور فى جانب منه فى جوانب الضعف الحقيقية لدولتى الصين وروسيا، وخصوصاً فى المجالات الاقتصادية والقضايا السكانية المرتبطة بدول الجوار ذات الحدود المشتركة مع كل منهما، ومن جانب آخر يتمحور هذا العائق فى "التوجه الأساسى" للاستراتيجية العالمية الأمريكية، والذى يقضى بالسعى الدائم بهدف الحيلولة دون تشكل أو قيام أى نوع من التحالفات أو التكتلات بين القوى العالمية الكبرى.

إن المتغيرات الدولية الحاكمة الآن للنظام العالمى الدولى تفيد بأن النظام الدولى الراهن قليل المخاطر، وأنه غير مسبوق منذ عصر الحرب الباردة، وهو ما يقلل واقعياً من مخاطر تحقق "خطر آنى" على مستوى العالم.

لكن المسألة الأساسية المهددة للهيكل العالمى المعاصر تتمثل فى زيادة تعدد "مصادر التهديد"، وكذلك فى زيادة "مصادر إنتاج التهديد".

بشكل عام يبدو أن البرنامج التكنولوجى النووى وكذلك برنامج التخصيب المملوك للجمهورية الإسلامية الإيرانية - وضمن إيجاده اصطفافاً جديداً بين القوى الدولية- باستطاعته أن يؤشر ببدء عصر من "الحرب الباردة الجديدة" التى ستقف إيران فيها بوصفها اللاعب الأصلى الواقف على "الخط الفاصل" بين صفوف القوى الدولية حتى تنتهى عملية التنافس القائمة الآن بين هذه الدول لنرى أيها سوف يتمكن من جذب إيران.

لكن الشئ المسلم به أنه مع الوضع فى الاعتبار مجموعة التحولات والأحداث الجيوبوليتيكية، وسيل المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية المحيطة بإيران فى المراحل المختلفة، فالثابت أن الجهود الدولية الرامية إلى حل وفصل النزاع النووى للجمهورية الإسلامية الإيرانية لا ترى سوى "الطريق السلمى" لحل الأزمة، وعلى نحو يمكن أن يؤدى إلى سحق مرحلة ساد فيها الصراع العنيف، وهو ما يؤدى على إضفاء الهدوء المؤقت على العلاقات السياسية الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

هذا الأمر لا يعد أبدا "نقطة نهاية" متفق عليها وثابتة فى الأزمات والصراعات الإيرانية الدائمة فى النظام الدولى، وذلك لأنه مع الوضع فى الاعتبار الانجازات النووية الإيرانية فإن من الواجب على القوى الدولية الراغبة فى تحقيق الاستقرار العالمى خاصة فى منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسى أن تضع الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الحسابات والمعادلات المتعددة والمختلفة للنظام الدولى بوصفها حقيقة نووية ودولة مصيرية من جهة، ومن جهة أخرى – ومع التأكيد على هذه الظروف والمتغيرات – فإن إقرار الأمن والاستقرار داخل إيران يستلزم أيضا نظرة "مجتمعية واستراتيجية" تتبلور من خلالها مقولة المصالح الوطنية، وكذلك الإدراك الملائم للمتغيرات الدولية الراهنة، خاصة ما يتعلق منها بعلاقات الإجماع أو الصراع فيما بين القوى الدولية الكبرى.

ستة مقترحات لإحداث تطور جذرى فى العالم

كلمة أحمدى نجاد أمام الأمم المتحدة

إيران ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٩

شرح الرئيس أحمدى نجاد رؤيته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التغييرات التى يجب أن تتم فى هذه المنظمة من خلال ستة محاور، جاء فى المحور الأول:

إن الاستمرار فى ظل الظروف الراهنة فى العالم أمر مستحيل.. الشروط غير المنصفة وغير المواتية الحالية تتعارض مع طبيعة النوع البشرى والتحرك فى اتجاه يخالف الحقيقة والهدف. ولم يعد من الممكن ضخ آلاف المليارات من الدولارات من ثروة غير حقيقية للاقتصاد العالمى من خلال طبع ورقة لا قيمة لها، أو نقل التضخم، فضلا عن المشكلات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية للآخرين من خلال خلق عجز فى الميزانية.

إن حركة الرأسمالية الجامحة قد وصلت للنهاية، وانتهت حقبة العولمة وفرض الأفكار على المجتمع الدولى، وانتهى عصر الامبراطوريات، ولم يعد من الممكن إذلال الدول وسياسة الكيل بمكيالين.

لقد حان الوقت لوضع حد لأولئك الذين يضعون تعاريف ومعايير الديمقراطية ثم ينتهكون هم مبادئها الأساسية، فلا يمكن أن يجلس القاضى والجلاد معا.

كيف يمكن للمرء أن يتصور أن تستمر السياسات اللانسانية فى فلسطين؟ وأن يجبر أصحاب الأرض على الخروج من أرضهم، وأن تستخدم ضد الأطفال والنساء والشيوخ كافة الأسلحة المحرمة دوليا، وأن يحرموا من حق الدفاع عن النفس، بل والأكثر أن يوصفوا هم بالإرهابيين!

لم يعد من المقبول أن أقلية صغيرة من شأنها أن تهيمن على السياسة والاقتصاد والثقافة فى أجزاء كبيرة من العالم من خلال شبكات معقدة، وإقامة شكل جديد من أشكال العبودية.

لم يعد من المقبول أن تصبح الميزانية العسكرية لبعض الحكومات تتجاوز بكثير ميزانية مجموعة كبيرة من الدول، وأن تمتلئ مخازن هذه الدول بكافة الأسلحة المشروعة وغير المشروعة، فى حين أنها تطالب باقى الدول بالتخلى عن أسلحتها. لم يعد من المقبول أن تطبق قرارات الأمم المتحدة على بعض الدول، فى حين أنها لا تطبق على البعض الآخر. إن سياسة الكيل بمكيالين أصبحت غير مقبولة.

وأشار السيد رئيس الجمهورية الإسلامية موضحا **المحور الثانى** «أن أى تغيير يجب أن يكون هيكليا وجوهريا، لقد رأينا جميعا أن الهياكل الاقتصادية غير العادلة التى تسيطر عليها مصالح سياسية معينة قد استخدمت لنهب الثروات الوطنية للبلدان، لقد أصبحت المؤسسات الدولية الحالية غير قادرة على إصلاح الوضع الراهن».

وقال فى توضيح **المحور الثالث** «إن جميع المشاكل القائمة فى عالمنا اليوم تنبع من حقيقة هى أن الحكام قد نأوا بأنفسهم عن القيم الإنسانية والأخلاق وتعاليم الرسل الإلهية، وللأسف فى العلاقات الدولية الحالية حل الجشع والأنانية محل المفاهيم الإنسانية مثل الحب والتضحية والكرامة والعدالة، وحل النفاق محل النزاهة والصدق، وحلت الأنانية محل التضحية.

إن تسوية المشاكل فى العالم وإقامة العدل لن يتم إلا من خلال تعهد جماعى وتعاون بين الأمم والشعوب. يجب أن نعمل سويا من أجل مواجهة التحديات الراهنة وأن نأخذ على محمل الجد التغيير ومساعدة الآخرين من خلال العمل

الجماعى للعودة إلى القيم الأخلاقية والإنسانية.

المحور الرابع: لدينا الكثير من البرامج من الممكن أن تكون زمام المبادرة من أجل تحقيق أهدافنا على أساس:

إعادة هيكلة الأمم المتحدة من أجل تحويل هذه المنظمة العالمية إلى آلية قادرة على الإصلاح ولعب دور نزيه ومنصف فى العلاقات الدولية.

هيكلة مجلس الأمن، خاصة إلغاء حق النقض (الفيتو)، واستعادة الحقوق المغصوبة للشعب الفلسطينى من خلال إقامة انتخابات حرة فى فلسطين، وإعداد أرضية مواتية لجميع السكان الفلسطينيين بمن فيهم المسلمون والمسيحيون، وحتى اليهود، وأن يعيشوا فى سلام ووئام.

كذلك وضع حد للتدخل فى شئون الدول الأخرى فى العراق وأفغانستان والشرق الأوسط، وفى جميع بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وحتى أوروبا.

إصلاح الهياكل الاقتصادية الحالية، وإقامة نظام اقتصادى دولى جديد يستند للقيم الأخلاقية والإنسانية من أجل تعزيز العدالة والتقدم فى أنحاء العالم، من أجل تحقيق الرفاهية والازدهار للجميع.

إصلاح العلاقات الدولية السياسية القائمة على تعزيز السلام الدائم والصداقة والقضاء على سباق التسلح.

إصلاح الهياكل الثقافية واحترام العادات والتقاليد المتنوعة لجميع الدول وتعزيز القيم الأخلاقية والإنسانية والروحية.

وأكد الرئيس "أحمدى نجاد" فى **المحور الخامس** أن أمتنا العظيمة مرت بنجاح كبير فى أعظم الانتخابات الديمقراطية، وتم فتح فصل جديد فى مسيرتها نحو التقدم وتعزيز التفاعل الـدولى، وعهدوا الشعب الإيرانى إلى مرة أخرى هذه المسئولية العظيمة بأغلبية كبيرة، والآن أريد إعلان أن أمتنا العظيمة قدمت مساهمة كبيرة لحضارة العالم. والجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها واحدة من أكثر الحكومات الديمقراطية والتقدمية فى العالم مستعدة لتقديم كافة خبراتها الثقافية والاجتماعية والسياسية من اجل معالجة كافة المشاكل الدولية."

وأخيراً وفى **المحور السادس** قال "أحمدى نجاد" "إن العالم فى تغير مستمر وتطور، وسوف يأتى يوما تسود فيه العدالة العالم ويتمتع الإنسان بكرامته واحترامه. إن المستقبل المشرق ينتظر البشرية، لكن هذا المستقبل فى انتظار العمل الجماعى والوحدة، وتهيئة الظروف لهذا المستقبل".

اختلاف الآراء فى البيت الأبيض على الحرب فى أفغانستان
استراتيجية «تجنب الهزيمة» على المحك

■ إيران ٢٨/٩/٢٠٠٩

كان أغلب أفراد الشعب الأمريكى يعارضون الحرب على العراق، فى حين أنهم كانوا يؤيدون الهجوم على أفغانستان، وقد وجد هذا الأمر شكلاً آخر الآن وتغير إحساس الغالبية.

وفيما يتعلق بمسألة تطويل مدة الحرب واستمرار احتلال أفغانستان، فقد ظهر بعض التردد والحيرة بين حكومة اوباما والبنتاجون، وزاد الجدل حول ما يجب عمله فى أفغانستان، وهل يجب إرسال قوات إضافية أم البحث عن وقف مؤقت لإطلاق النار مع طالبان، وإقامة "وحدة وطنية". وهناك احتمال أن تتحول معارضة الشعب الأمريكى الواسعة لاستمرار الحرب إلى عامل مؤثر فى الحسابات السياسية الأمريكية، وهو بالضبط نفس الشئ الذى حدث فى حرب فيتنام.

هل ستؤدى الحقائق إلى تغيير فى أهـداف البنتاجون العسكرية؟

– لقد تغيرت الأهداف الاستراتيجية الأولية التى كانت هى أساس دوافع الحرب على العراق، نتيجة المقاومة المسلحة غير المتوقعة سواء فى العراق أو فى أفغانستان، ويختلف النظام السياسى فى العراق ومقاومة الشعب العراقى عما يدور فى أفغانستان، ومع هذا توجد أوجه شبه على الأقل فى تشكيل تطورات غزو احتلال هذين البلدين. والهدف الأساسى للبنتاجون الآن سواء فى العراق أو فى أفغانستان هو إحداث تغيير واقعى فى المعايير؛ أى تجنب الهزيمة أو التظاهر بأنهم لم يهزموا من قوات المقاومة.

عندما وصل نيكسون وكسينجر إلى رئاسة الجمهورية فى

عام ١٩٦٩ كان هدفهم تجنب الهزيمة برغم أنهم عدلوا سريعاً هذا الهدف لأنهم أدركوا بسرعة شديدة أن الهزيمة لا يمكن تجنبها، وعلى هذا الأساس وضعوا فى اعتبارهم هدفاً أقل، وهو تجنب أن يعتبروا أنفسهم مهزومين، وعلى هذا الأساس طرحوا إشعار " الصلح بشرف "، وبسبب هذا الهدف النبيل ! قتل ثلاثون ألف فدائى فيتنامى آخرون قبل خروج القوات الحتمى من فيتنام فى عام ١٩٧٣، وكان عدد الفيتناميين الذين قتلوا بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٣ قد تجاوز مئات الآلاف.

وكانت أهداف الحرب فى أفغانستان والعراق أكبر من هذا بكثير، فلم يكن "تجنب الهزيمة" فى حسابات بوش - تشينى أو رامسيفلد فى أى وقت من الأوقات، فقد كانوا واثقين من قدرتهم على تحويل هذين البلدين إلى مستعمرتين، وهنا يجب أن نضع فى الاعتبار أن الدولة المستعمرة - فى صورتها الحديثة - تختلف عن المستعمرة فى صورتها الكلاسيكية أو نموذجها التاريخى، فالخاصية الأساسية للمستعمرة التاريخية هى الامتلاك الرسمى للسلطة، وكيان الدولة الواقعة تحت الاستعمار مع إدارتها بشكل رسمى وقانونى بواسطة الدولة المستعمرة، والسكان الأصليون لمثل هذه المستعمرة يوفرون الموظفين التنفيذيين والمنظمين والعاملين والجنود الذين يخدمون تحت إمرة قادة وحكام الدول المستعمرة، وفى هذا النوع من الاستعمار يسيطر المستعمرون على الاقتصاد الداخلى ويوجهونه بقصد تمليك الموارد الطبيعية والاستفادة من العمالة الرخيصة وامتلاك الأسواق من أجل ترويج منتجاتهم الصناعية، والخاصية الأخيرة توجد فى الاستعمار بصورته التاريخية، وكذلك فى الاستعمار الحديث. فعلى سبيل المثال، تقرر فى العراق أن تدار الموارد النفطية الواسعة لصالح الشركات البريطانية والأمريكية بصورة خاصة، وأن يبتلع "وول ستريت" بنوكها المؤممة.

ويشرح كوام نكروما "الرئيس الغانى الأسبق وزعيم حركة" بان افريكان "خاصية ما يعرف باسم "الاستعمار الحديث" بالشكل التالى: "ماهية الاستعمار الحديث أن الدولة التى تتعرض له تكون مستقلة نظرياً ولديها كل أسباب الاستقلال الصورية إلا أن نظامها الاقتصادى وبالتالى نظامها السياسى تتم إدارته فى الواقع من الخارج". ويوضح نكروما بنظرة مستقبلية أنواعاً كثيرة من الاستعمار الحديث ولكن يضع فى أولويته الثبات الاقتصادى باعتباره الاسلوب " المعهود " والأساسى الذى عن طريقه تحافظ القوى الاستعمارية على مستعمراتها السابقة ...." يمكن لأساليب هذه الإدارة أن تتخذ أشكالاً مختلفة. فمثلاً فى حالة (افراطية) من الممكن أن تستقر قوات السلطة الإمبرالية فى الدولة المستهدفة وتسيطر على حكومتها، وكثيراً ما يحدث أن تتم سيطرة الاستعمار الحديث عن طريق الاقتصاد أو الأمور المالية".

ولتحويل أفغانستان والعراق إلى المستعمرات الحديثة لابد من استقرار عدد كبير من القوات الأمريكية فى القواعد العسكرية الأمريكية، ووجود عدد كبير من الموظفين الأمريكيين التنفيذيين فى هذين البلدين. ويسمى نكروما هذا النوع من الاستعمار بالنوع الافراطى للاستعمار الحديث، ولكن هذا الإفراط يبدو حتمياً فى أفغانستان والعراق لأسباب مختلفة، فبدون استقرار عدد كبير جداً من القوات الأجنبية سواء فى العراق أو فى أفغانستان لا يمكن للاحتلال ان يكون له دور الدول الاستعمارية، فمثلاً فى حالة العراق تستطيع العراق بما لديها من موارد نفطية ومائية غنية، وعدد كبير من السكان المثقفين، وقدرة عسكرية هائلة، وبما تملكه من انتصار سابق للثورة ضد الاستعمار فى عام ١٩٥٨، تستطيع بقوة أن تستعيد مكانتها السابقة كقوة إقليمية فى العالم العربى.

وقد كان من المنتظر بعد زوال الحكومة البعثية فى العراق أن يتم استقلال هذه الدولة. وكان الحكام الأمريكيون يؤمنون بأنه إذا لم تستقر القوات العسكرية فى القواعد العسكرية الأمريكية الدائمة لتوفير الحماية لمجموعات العمل التنفيذية والإصلاحية الامريكية فإن العراق ستحصل على استقلالها مرة ثانية، ولن يعوقها الاقتصاد الحرب نتيجة سنوات الحرب والخطر، وكانت حكومة بوش والبنتاجون يتوقعون فى البداية أنهم باحتلال العراق سوف يؤسسون محوراً استراتيجياً جديداً للشرق الوسط، وكان هذا المحور سيتأسس بمشاركة واشنطن - بغداد - تل أبيب، والذى كان سيلعب دور الشرطى فى الشرق الأوسط لمصلحة الولايات المتحدة، وكان هذا الأمر يتطلب تحويل العراق إلى مستعمرة، ومثل هذه السياسة كانت لها ذكرى تاريخية أيضاً بالعودة على العصر الذهبى لمحور واشنطن - تل أبيب - طهران والذى تعهد بمراقبة الخليج الفارسى.

وقد دمرت استراتيجية بوش - تشينى فى ظل الأحداث التالية. ومع بداية عام ٢٠٠٧ قام البنتاجون بتنظيم أساليبه، وفى هذا العام كانت مسألة إرسال قوات إضافية إلى العراق هى الأساس الإعلامى لتغطية الاستراتيجية الجديدة، وهى الإتفاق مع بعض رؤساء القبائل الثائرة فى العراق لإيقاف إطلاق النار على القوات الأمريكية وقتلهم بالقنابل اليدوية، وكان هذا الأمر ييسر إمكانية الإنسحاب القادم للقوات الأمريكية فى ظروف عادية، وكان يخفى أن هذه الامبراطورية قد هزمت أو أنها لم تتمكن من تحقيق الانتصار فى العراق.

وكانت قد طرحت مسألة إنشاء سفارة أمريكية واسعة جداً فى بغداد حتى تكون بمثابة الهيكل الأساسى لإدارة دولة العراق التى كان من المقرر أن تتحول إلى مستعمرة من النوع الحديث، وكان من المقرر أن يعمل فى أكبر سفارات العالم

هذه أكثر من ألف موظف أمريكي كمديرين خلف الساحة العراقية، واتضح فيها بعد أن الأمر لا يستحق. ومع أن العراق قد شهد وضعا مؤسفاً للغاية من الناحية الاقتصادية إلا أن تحويله إلى مستعمرة يتناقض مع حقائق هذه الدولة، فالشعب العراقى لديه معرفة وخبرة كبيرة بالاستعمار، وهى النتيجة المباشرة لتسعين عاماً من النضال أو على الأقل ترجع إلى ثورة ١٩٢٠ الوطنية التى قهرت القوات الاستعمارية البريطانية.

عندما عَرض المراسل والصحفى العراقى منتظر الزيدى حياته للخطر بإلقاء حذائه فى وجه جورج بوش تحول إلى بطل قومى، وفى يوم خروجه من السجن فى ١٥ سبتمبر قوبل بمشاعر الشعب الحارة جداً من كل أنحاء بلاده، وهو ما يبين مشاعر كره الاستعمار لدى العراق، وقد قال مخاطباً هذا الشعب: "لقد استخدم المسئولون الأمريكيون الدسائس لكى يصلوا إلى هدفهم فى العراق، وعملهم فى العراق لا يختلف عما جلبوه على رؤوس المواطنين الأمريكيين وأنا هنا أقول لهم ولجميع الأشخاص الذين يتبعون خطاهم: أبداً! إننا الشعب الذى نفضل أن نموت ولا نقبل الذل والخضوع.

- حقائق أفغانستان:

لقيت الحرب على افغانستان - بعكس الحرب على العراق - التأييد العام فى الولايات المتحدة لأن حكومة بوش وكافة زعماء الحزب الديموقراطى كانوا قد أوجدوا هذا الإعتقاد وهو أن أفغانستان كانت هى السبب فى هجمات ١١ سبتمبر، وعلاوة على ذلك فإن أسامة بن لادن كان أثناء هذه الهجمات ضيفاً على حكومة طالبان فى أفغانستان، وفى الحقيقة لم يكن هناك أى عراقى أو أفغانى فى هذه الطائرات التى اختطفت فى ١١ سبتمبر، ومع هذا قتل مئات الآلاف من العراقيين والأفغان فى الغزو الأمريكى وتشرد ملايين الأفراد الآخرين.

وكانت حكومة بوش والبنتاجون قد وضعوا أفغانستان فى اعتبارهم كمحور لمراقبة المصالح الأمريكية فى آسيا الوسطى عن طريق القواعد الواسعة التى أنشئت فى كل أنحاء هذه الدولة.

وقد شددت حكومة اوباما الآن الحرب فى أفغانستان بشكل رسمى، ولكن لو سئلت الحكومة الأمريكية أو البنتاجون ما مفهوم الانتصار فى أفغانستان لن يجيب احد، فهؤلاء لا يستطيعون قول الحقيقة لأن الجنود والمهاجمين وأسرهم فى هذه الحالة سيقعون فى الغالب فريسة الحيرة ويسألون أنفسهم لماذا يجب الاستمرار فى حشو المدافع والرشاشات. والحديث الآن أيضاً فى أفغانستان يدور حول تجنب الهزيمة، فالمسألة المهمة بالنسبة لهم هى أن يفروا من مفهوم الهزيمة، وبناءً على هذا يستمر قتل آلاف الأبرياء الآخرين وتهدر دماؤهم هدراً لأن البنتاجون لا يعرف ماذا يمكن أن يفعل.

دور روسيا فى العلاقات بين آذربيجان وأرمينيا وجورجيا

رحمت الله فلاح ■ إيران ٩/٩/٢٠٠٩

خلقت التغيرات الجيوبوليتيكية فى المناطق التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى السابق فرصة ثمينة لتركيا، حيث يقول الباحث التركى على كاراعثمان اوغلو "انفتحت مرة ثانية أبواب العالم التركى التى كانت مغلقة فى وجه تركيا". ويتأثر موقع جنوب القوقاز فى السياسة الخارجية والأمنية التركيا بعدة عوامل مثل العمل على إحياء الهوية الثقافية التركية، وتكثيف مجالات الاشتراك الثقافية والتاريخية مع دول المنطقة، والإفادة من الإمكانات الاقتصادية فى المنطقة. ومن جهة أخرى فإن تركيا بوصفها عتبة الغرب ومنتهى حدود الناتو قد اتخذت من آذربيجان محور ارتكاز استراتيجياً لها.

ولأسباب خاصة تعتبر مرتكزها الاستراتيجى فى داخل القوقاز هو آذربيجان أولا ثم جورجيا. فتركيا ليس لديها ارتباط جيوبوليتيكى يمكنها من دخول آذربيجان وآسيا الوسطى وإنما يجب أن يمر الطريق عبر نخجوان أو إيران، وعندئذ ستكون تحت الإدارة الإيرانية. ولهذا عمدت تركيا إلى تكثيف الاهتمام بجورجيا لكى تتمكن من الاتصال بأكبر دول القوقاز وهى آذربيجان. وقد أدت الأحداث الأخيرة التى شهدتها منطقة القوقاز إلى توجيه الاهتمام التركى إلى القوقاز.

- أدركت تركيا أن مجرد التركيز على التضامن القومى

العرقى لا تقتصر أهميته على تحقيق المصالح الوطنية التركية، بل سيضع تركيا فى تضاد مع القوى الإقليمية ووراء الإقليمية مثل روسيا والصين وإيران وأرمينيا وجورجيا. ولهذا تعاملت تركيا فى سياستها القائمة على القومية التركية بأسلوب معتدل ومرن إلى درجة كبيرة.

أثبتت النزاعات بين روسيا وجورجيا واضطراب الأوضاع فى جورجيا للأتراك أنهم فى مثل هذا الجو المتأزم لن يتمكنوا من الصمود ضد إرادة الروس، وأن الروس قادرون على السيطرة على انتقال الطاقة فى المنطقة من ممرها الإقليمى فى جورجيا. ولهذا يسعى الأتراك جاهدين إلى طرح مشروع "معاهدة استقرار القوقاز" لإقناع الروس بأن تركيا لا تنصاع لمصالح الغرب فى هذه المنطقة، كما كانت فى السنوات السابقة. وهذا المشروع المعروف باسم اثنان زائد ثلاثة ٢+٣ يتضمن التعاون بين دول القوقاز الثلاث مع دولتين إقليميتين هما روسيا وتركيا (بناء على تنبيه الولايات المتحدة بأن لا يتضمن هذا المشروع أى ذكر لوجود الأتراك بدلا من الإيرانيين).

- لا يقتصر النزاع التاريخى بين الأرمن وتركيا على التسبب فى إيجاد عوائق جيوبوليتيكية أمام دخول تركيا إلى القوقاز وآسيا الوسطى، وإنما تحول على المستوى الدولى إلى أداة فى يد منافسى وأعداء تركيا للضغط عليها. ويسعى الأتراك إلى حل النزاع مع الأرمن فى ظل المناخ الدبلوماسى التركى الجديد بمزيد من التساهل والتسامح، وفى هذا الصدد تم التوقيع على "خارطة الطريق" بين تركيا وأرمينيا، والتى كان للولايات المتحدة دور محورى فى توقيعها. ويتوقع فى خارطة الطريق تطبيع العلاقات بين أرمينيا وتركيا وفتح الحدود التركية أمام الأرمن، وهى التى كانت مغلقة أمامهم بسبب احتلال عشرين فى المئة من أراضى آذربيجان فى أوائل تسعينيات القرن الماضى.

بالطبع كلما أوشك الأتـراك على تطبيع العلاقات مع أرمينيا كلما فقدت وبنفس القدر سيطرتها على جهاز السلطة فى آذربيجان، فإلهام على اوف يسعى إلى امتلاك العديد من البدائل فى سياسته الخارجية، وكذلك فى مسارات نقل النفط والغاز لكى يتمكن من الوقوف أمام تركيا متحليا بالقدرة على اللعب وإحداث التوازن.

وقد أدى الموقع الجيواستراتيجى والجيواقتصادى لمنطقة القوقاز إلى احتلال هذه المنطقة مكانا فى بؤرة الاهتمام الأمريكى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، ولكن الأمريكيين لم يحددوا بؤرة اهتمامهم فى دولة بعينها من دول القوقاز كما فعل الروس والأتراك، وإنما حاولوا التعامل مع منطقة جنوب القوقاز كوحدة واحدة، وعمدوا إلى وضعها فى مخططاتهم وبرامجهم الإقليمية، بل والعالمية، كما تسعى الولايات المتحدة إلى وضع هذه المنطقة ومحيطها القريب بما فيه روسيا وإيران فى أتون النزاع. وبالإضافة إلى إقصاء هذين البلدين من التوازنات الاقتصادية والأمنية فى القوقاز تعمل على التشكيك فى دورهما التاريخى، وانطلاقا من هذه الأهداف فهى تعمل على عدة مستويات:

- استحداث عملية تنتهى بانضمام دول القوقاز الثلاث إلى عضوية الناتو، والابتعاد عن الأنظمة الروسية.

- أن يتم نقل النفط والغاز من المنطقة فى مسارات تكون فى النهاية خارج نطاق سيطرة روسيا وإيران.

- العمل على هندسة المستقبل السياسى وفرض القيم الأمريكية على المجتمعات بتأييد مختلف أطياف المجتمع (نموذج الثورة الملونة فى جورجيا).

- الهندسة العكسية للنزاع داخل القوقاز إلى المحيط الخارجى مثل زرع التوتر بين جورجيا وروسيا وبين آذربايجان وإيران، وإذا نجحت فإنها ستغرق أرمينيا فى نزاع داخلى. والمؤكد أن المخططات الأمريكية المتعلقة بالقوقاز تواجه تناقضا خطيرا على المستوى الأمنى سواء فى داخل المنطقة أو فى محيطها القريب، ويمكن أن نشير إلى عدة نقاط فى هذا الصدد:

- عند حل أزمة قرة باغ أدت السياسة المزدوجة التى انتهجتها الولايات المتحدة إلى ظهور بؤر معادية لها فى آذربيجان، بل وفى داخل الحكومة. فالأمريكيون فى سياستهم المعلنة كانوا يصفون آذربيجان بأنها شريك استراتيجى لهم، ولكنهم فى السياسة العملية كانوا يعملون لمصلحة الأرمن ضد الآذريين وعلى سبيل المثال صدور المادة ٩٠٧ فى بدايات الأزمة بين أرمينيا وآذربيجان لفرض قيود على تسليح آذربيجان، وتقديم مساعدات مالية أمريكية مستقلة إلى حكومة قرة باغ، وزيادة المساعدات المالية الأمريكية المقدمة إلى أرمينيا لتصل إلى ضعف المساعدات المقدمة إلى آذربيجان، وعدم التصويت الإيجابى على مشروع قرار خاص بوحدة أراضى آذربيجان فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجر آذربيجان إلى لعبة جماعة مينسج التى لا تنتهى لإبعاد الرأى العام العالمى عن الانشغال بأزمات القوقاز عن طريق عرض تقارير مهدئة غير حقيقية، والضغط على تركيا من أجل تطبيع العلاقات مع أرمينيا قبل الانتهاء من الأراضى المحتلة، والتركيز على عنصر المسيحية فى التعامل مع دول القوقاز وأخيرا ضعف حكومة ساكاشفيلى فى جورجيا، وهى الحكومة التى كانت موضع استثمار الأمريكيين لأسباب عدة والآن أكثر من نصف مواطنى جورجيا يعترفون بفشل هذه الحكومة. كل هذا مجتمعا أدى إلى ظهور تيار مضاد معارض للولايات المتحدة فى داخل القوقاز جنبا إلى جنب التيار الموالى لها، وهذا التيار الناشئ يعتبر أن التحركات الأمريكية فى المنطقة ألعابا لا نهائية ضد الأمن.

إلى جانب العوامل الداخلية فى القوقاز، كانت للعوامل

المحيطة تأثيرها أيضا فى المجال الأمنى على الأقل، ومن هذه العوامل نزاع روسيا وإيران ضد المشروعات الأمريكية، والاتحاد الأوروبى يلعب دورا مؤثرا إلى جانب الولايات المتحدة، ولكنه يهتم بمجال حقوق الإنسان أكثر من القضايا الأمنية على عكس الولايات المتحدة. ومن أهم إنجازات الاتحـاد الأوروبـى انضمام دول جنوب القوقاز الثلاث إلى سياسة الجوار الأوروبـى، وكذلك تعيين ممثل للاتحاد الأوروبى فى المنطقة.

وبالنسبة لإيران، تعد منطقة القوقاز بالنسبة لإيران محيطا أمنيا إلى جانب كونها محيطا حضاريا. فالأفعال وردود الأفعال التى تقوم بها الحكومات والقوى السياسية والاجتماعية الداخلية فى القوقاز تترك أثرا على المحيط الأمنى لإيران، ولهذا تسعى إيران إلى تحقيق الاستقرار فى هذه المنطقة توسلا بالآليات الإقليمية وحقائق المنطقة. وبعبارة أخرى، لا تريد الأخيرة تدويل الطبيعة الجيوبوليتيكية لمنطقة القوقاز لأنه فى حالة تدويلها ستكون القوى وراء الإقليمية ذات تأثير فى المنطقة على مستويات عدة وتحت ذرائع عدة أيضاً وإذا لزم الأمر سوف تخلق نزاعات وأزمات إقليمية فى المنطقة، وبوجه عام تتبع إيران فى القوقاز السياسة التالية:

- إيران لا ترى أن وجود القوى وراء الإقليمية ومنها الغرب ونفوذها فى المنطقة (خاصة فى المجال الأمنى) أمرا يتناسب مع طبيعة منطقة القوقاز، وتعتبره مناقضا للسلام والأمن فى المنطقة، وتعمل على انتهاج سياسة تعويقية لهذا الأمر.

- تعمل إيران من خلال الارتباط مع دول القوقاز الثلاث بعلاقات طيبة على تخفيف حدة العناصر والأفكار المعارضة لإيران، وعرقلة السياسة الأمريكية المتمثلة فى "نقل النزاع من داخل منطقة القوقاز إلى محيطها الخارجى".

- تدل سياسة إيران على أن الحقائق الجيوبوليتيكية لإيران تثبت لحكام القوقاز أن من الخطأ إقصاء إيران عن المعادلات الأمنية والاقتصادية فى المنطقة، وأن الفراغ الذى يسببه بعد إيران لا يمكن أن يملأه أى طرف آخر.

خاتمة:

تناولنا فى هذا المقال دور كل من دول جنوب القوقاز الثلاث فى التوازنات الامنية فى المنطقة، لأن من المعتقد أن اللعب فى هذه المنطقة فى مجال التوازنات الأمنية يعد متغيرا مرتبطا بأداء اللاعبين الإقليميين والدوليين. وبعبارة أخرى، إن الفعل ورد الفعل فى جنوب القوقاز يعد نتيجة لإعادة البناء والعوامل الإقليمية ووراء الإقليمية الدخيلة على المنطقة أكثر من كونها نتيجة منطقية للمصالح الوطنية والأمن القومى لدول المنطقة. ولهذا فإن السلام والاستقرار فى المنطقة لا يبدو قريبا واضحا للعيان لأن اللعبة الدائرة بين القوى المناوئة والمصالح المتضادة فى المنطقة لا نهاية لها. ورغم أننا نرى اليوم رغبة أو حتى خطوات عملية من جانب روسيا أو الولايات المتحدة لحل النزاع فى القوقاز إلا أن الساحة فى القوقاز تشهد تضارب المصالح على نحو شديد التعقيد إلى حد أن مستوى النزاع قد جر الطرفين من الخلاف الإقليمى إلى مستوى النزاعات الاستراتيجية الكبرى، وهذا أيضا لا يدخل فى إطار اللعب من أجل اللعب بل فى إطار اللعب دون الوصول إلى نهاية.

عبد الوهاب البياتى يهدى بكائية إلى حافظ الشيرازى

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

يعتبر الشاعر العراقى عبد الوهاب البياتى واحدا من أشهر الشعراء العرب المعاصرين وهو من رواد الشعر الحديث . ولد فى بغداد عام ١٩٢٦م وأنهى دراسته الثانوية فى عام ١٩٤٤م ، وإشتغل بالتدريس والكتابة فى الصحف بعد أن أتم دراسته فى كلية دار المعلمين العليا ببغداد فى تخصص اللغة العربية وآدابها ، إلا أنه فصل من وظيفته عام ١٩٥٤م بسبب نشاطه السياسى وتم اعتقاله ، ورحل بعد ذلك إلى سوريا ثم إلى بيروت ثم إلى القاهرة . وعاد إلى العراق بعد ثورة يوليو ١٩٥٨م ، واختار الإقامة بعد ذلك فى الإتحاد السوفييتى منذ عام ١٩٥٩م وحتى عام ١٩٦٤م ، وإشتغل بالتدريس فى جامعة موسكو والبحث والدراسة فى معهد الشعوب الأسيوية . وفى عام ١٩٦٤م اتجه إلى مصر مرة أخرى ، وبقى بها فترة ، إلا أنه إختار الإقامة بعد ذلك فى أسبانيا لمدة عشر سنوات . ثم عاد إلى العراق للمرة الأخيرة عام ١٩٩٠م غير أنه اضطر إلى مغادرة الوطن والإقامة فى الأردن . وقد سافر إلى إيران مرة واحدة وبقى بها عدة أشهر قبل موته الذى حدث عام ١٩٩٩م .

كان البياتى مناضلا حرا ، عانى من النفى والغربة الدائمة ومع ذلك فقد طبقت شهرته الآفاق وكانت له علاقات مع كبار الأدباء والشعراء فى العالم مثل الشاعر التركى ناظم حكمت وبابلو نيرودا واوكتافيو باث ورافائيل البرتى ورسول حمزاتوف وجابرييل جارثيا ماركيز وياشار كمال . وكان فى الشعر رائدا من رواد الواقعيين الإشتراكيين إلا أنه تحول بعد ذلك إلى المذهب الإنسانى HUMANISM الذى يهدف إلى إحياء الآداب الكلاسيكية والروح الفردية والنقدية والتأكيد على الهموم الدنيوية ، والاهتمام بشئون الإنسان ومصالحه ، وقد ترجمت معظم أشعاره إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والأسبانية وغيرها ، وربما يمكن القول بأنه لا يوجد شاعر عربى معاصر كتبت حوله رسائل وأبحاث جامعية وعلمية وكتب مثلما كتب عن البياتى ، فقد كتبت بالإضافة إلى مؤلفات الكتّاب والمستشرقين أكثر من ثلاثين رسالة دكتوراه وأكثر من ألف بحث على مستوى الليسانس والماجستير حول شعره فى أوروبا وأمريكا وكل أنحاء العالم .

ومن دواوينه : ملائكة وشياطين (١٩٥٠م) وأباريق مهمشة (١٩٥٤م) والمجد للأطفال والزيتون (١٩٥٦م) وأشعار فى المنفى (١٩٥٧م) وديوان النار والكلمات (١٩٦٤م) والذى يأتى ولا يأتى (١٩٦٦م) وسفر الفقر والثورة (١٩٦٥م) والموت فى الحياة (١٩٦٨م) وعيون الكلاب الميتة (١٩٦٩م) والكتابة على الطين (١٩٧٠م) وقصائد حب على بوابات العالم السبع (١٩٧١م) وكتاب البحر (١٩٧٣م) وسيرة ذاتية لسارق النار (١٩٧٤م) وقمر شيراز (١٩٧٥م) ومملكة السنبلة (١٩٧٩م) وبستان عائشة (١٩٨٩م) ، وغير ذلك .

كما كتب مسرحية بعنوان "محاكمة فى نيسابور" عام ١٩٧٣م ، وله كتاب نثرى بعنوان "تجربتى الشعرية" .

أما عن حافظ الشيرازى والذى أهداه شاعرنا هذه القصيدة فهو ذلك الشاعر الإيرانى الذى عاش فى القرن الثامن الهجرى فى مدينة شيراز (ولد عام ٧٢٦ هـ) حيث تغنى هناك بالحب والجمال وصاغ أحاسيسه فى كلمات جميلة ، هذا الشاعر هو شمس الدين محمد المعروف بـ "خواجه حافظ الشيرازى" والملقب بـ "لسان الغيب وترجمان الأسرار" ، وهو شاعر الشعراء فى عصره وحتى يومنا هذا . كان أبوه يشتغل بالتجارة فى شيراز ويقيم بها وقد أنجب ثلاثة أولاد ، كان شمس الدين محمد أصغرهم . وبعد وفاة والده تفرق الأولاد الثلاثة وبقى شمس الدين وحده مع أمه وأصابهما عسر وضيق فى الرزق مما إضطر الأم إلى أن تدفع بولدها الصغير إلى واحد من أهل

محلتها ليتولاه برعايته ويقوم على تربيته ، إلا أنه هرب منه لسوء معاملته وخلقه واشتغل خبازا ، وكان يشتغل بالعبادة بعد فراغه من عمله ، ويتوجه فى أوقات فراغه إلى مدرسة قريبة منه للدراسة والتحصيل حتى استطاع أن يكمل حفظ القرآن الكريم وأصبح يلقب بالحافظ وهو اللقب الذى اختاره فيما بعد "تخلصا" أو لقبا شعريا عرف به فى أشعاره .

ويجمع كل من أرخوا للأدب الفارسى على أن غزليات حافظ الشيرازى هى أعظم ما نظم فى الأدب الفارسى من غزليات ، ومن هنا احتل مكانة عظيمة جعلته يحرز شهرة واسعة داخل إيران وخارجها حتى أن "جيته" الشاعر الألمانى الشهير اعتبر حافظا أحد الأعمدة الأربعة التى قام عليها صرح الآداب العالمية كلها .

ويقال إن حافظا إشتغل كذلك بالتدريس فى إحدى مدارس شيراز حيث كان التلاميذ يجتمعون حوله ليدرس لهم "كشاف الزمخشرى" فى التفسير و"مصباح المطرزى" فى النحو ، و"طوالع الأنوار" فى الحكمة والتوحيد ، و"مفتاح العلوم" فى البلاغة للسكاكى ، وأخيرا يسمعهم شيئا من شعره ، فيحفظونه ويرددونه فى المحافل ، وهكذا سرت أشعاره بين الناس واشتهرت . ويبدو أن حافظا ظل يمارس مهنة التدريس إلى آخر أيام حياته عندما رحل عن الدنيا عام ٧٩١ هـ ودفن فى مسقط رأسه شيراز ، وما زال قبره حتى اليوم مزارا يحج إليه عشاق فنه وكل السائحين الذين يزورون شيراز ، وهذا القبر يوجد فى (روضة المصلى) التى كان حافظ يحبها ويميل إلى الجلوس فيها أثناء حياته .

ويشتمل ديوان حافظ على غزليات ومثنوى صغير باسم "ساقى نامه" أو (رسالة الساقى) ومجموعة من القصائد ، إلا أن شهرته طغت أكثر ما طغت فى نظم الغزليات التى تضمنت معانى جميلة وأحاسيس ومشاعر رقيقة .

وقد تحير الدارسون والمفسرون لغزلياته فمنهم من قال بأنها غزل صريح ؛ الخمر فيها هى الخمر المذهبة للعقل ، والمحبوب فيه هو المحبوب الأدمى الفانى ، ومنهم من قال بأنه غزل صوفى عرفانى ، الخمر فيه هى الخمر الأزلية التى يديرها الساقى الذى يرشدك إلى طريق الهداية ، حيث يملأ لك الكأس من تعاليمه السامية التى تدفع عنك الضلال والغواية ، وعلى هذا فأصحاب هذا الرأى يرون أن أشعار حافظ لا يجب أن تؤخذ بظاهر ألفاظها ، إذ أن المعانى التى يهدف إليها مستترة وراء معانى أخرى أبعد منالا وأقوى حجة وأشرف غرضا ، لذا قالوا إنه صوفى يسلك مسلك العارفين ويستعمل مصطلحاتهم وعباراتهم . وهناك رأى ثالث يقول بأن حافظا لم يكن متصوفا يتردد على تكايا المتصوفة وجلساتهم ، ولم يعرف عنه ذلك ، ولكنه كان ذا مشرب صوفى . على أية حال لقد بلغ الغزل على يد حافظ أعلى درجات الفصاحة والبلاغة . وتبدو أهمية غزليات حافظ فى كثرة الطبعات التى حظى بها ديوانه سواء داخل إيران أم خارجها .

أما عن القصيدة التى سوف نتناولها بالبحث هنا فهى قصيدة البياتى وعنوانها "بكائية إلى حافظ الشيرازى" ، وليس البياتى هو الشاعر الوحيد الذى تأثر بشعر حافظ ونظم فيه وفى مدينة شيراز قصائد شعر ، فقد سبقه إلى ذلك شعراء كثيرون نذكر منهم على سبيل المثال الشاعر الألمانى "جيته" الذى حصل على ترجمة كاملة لديوان حافظ عام ١٨١٤م أصدرها المستشرق النمساوى فون همر برجشتال حوالى ١٨١٢ / ١٨١٣م فى جزءين ، فانصرف إلى قراءته قراءة واعية ، عايشه خلالها معايشة تامة . وقد اعترف جيته بأن تأثير الشيرازى عليه كان كبيرا ، إلى حد أنه لم يستطع مقاومته ، بل وجد نفسه مندفعا إلى مشاركته فى عواطفه ، وإلى إخراج ما كان كامنا فى نفسه ، بما يشبه أشعاره ، حتى لقد داخله شعور قوى بحاجته إلى الفرار من عالم الواقع الملئ بالأخطار التى تنتابه من كل جانب ، إلى عالم خيالى مثالى ينعم فيه بما يريد من متع ، حسبما تمليه عليه رغبته ، وقدر ما تتحمله طاقته . وكان من نتاج ذلك تأليفه لمصنفه العظيم الذى اختصه جيته فى طبعته الأولى بعنوانين أحدهما ألمانى ، وهو :

WEST-ÖSTLICHER DIVAN والثانى عربى ، وهو : الديوان الشرقى للمؤلف الغربى . وقد خرج الديوان مكونا من قسمين أحدهما شعرى والآخر نثرى ، أما الشعرى فبلغت قصائده ٢٣٦ قصيدة موزعة فى إثنى عشر كتابا هى : كتاب المغنى ، وكتاب حافظ ، وكتاب العشق ، وكتاب التفكير ، وكتاب الحزن ، وكتاب الحِكَم ، وكتاب تيمور ، وكتاب زليخا ، وكتاب الساقى ، وكتاب الأمثال ، وكتاب الفارسى ، وكتاب الخلد . ثم أضاف إليها الناشرون بعد وفاته فى طبعة ١٨٣٦ وطبعة ١٨٤٢م إحدى وثلاثين قصيدة ، ارتفع بها عدد قصائد القسم الشعرى إلى ٢٧٠ قصيدة .

أما القسم النثرى فيتضمن بعض التعليقات الموضحة لما فى القسم الشعرى فضلا عن عدة قصائد أخرى ، ما بين مؤلفة ومترجمة ، ارتفعت بها جملة قصائد الديوان إلى حوالى ٢٩٠ قصيدة . وقد اختتم الشاعر ديوانه بخاتمة مكونة من أربعة أبيات من الشعر الفارسى من كتاب "گلستان" للشاعر الفارسى سعدى الشيرازى (توفى ٦٩٤ هـ) . ويلاحظ أن جيته أولى فى ديوانه اهتماما لعدد كبير من شعراء الشرق عربا كانوا أم فرسا ومن بينهم شعراء المعلقات العربية إلى جانب عدد لا بأس به من شعراء الفرس من أمثال الأنورى (توفى ٥٨٣ هـ) والجامى (توفى ٨٩٨ هـ) والرومى (توفى ٦٧٢ هـ) وسعدى والفردوسى (توفى ٤١١ هـ) ونظامى (توفى ٦٠٤ هـ) ، لكنه اختص حافظا بأكبر قدر من اهتمامه ، حيث أفرد له وحده كتابا مستقلا من كتب الديوان الإثنى عشر . ويبدو

أن ذلك راجع إلى تشابه الظروف المحيطة بهما في كثير من النواحي، وبصفة خاصة في الفترة التي أنشأ فيها جيته ديوانه، مما حدا به إلى تفريغ كل هذه الشحنة من الإعجاب والحب وتوجيهها إليه . والخلاصة أن جيته قد استوحى التراث الشرقي في ديوانه، وحاول تقمص بعض شعراء الشرق، واختص من بينهم حافظا بأكبر نصيب .

وننقل هنا ما ذكره الدكتور عبد الرحمن بدوي الذي ترجم الديوان الشرقي إلى اللغة العربية عن فهم الغرب لحافظ وفهم جيته له (المقدمة ص ٥٢) :

"أما عن فهم الغرب لحافظ فقد ترجح بين نزعتين : نزعة ترمي إلى تفسير حافظ كما يبدو من أقواله، وأخرى لا تريد أن تأخذ بظاهر اللفظ، بل تقول إن له معنى صوفيا باطنا، فتفسير حافظ هذا التفسير الصوفي الرمزي الذي نجده خصوصا عند شراح حافظ من الشرقيين، وعلى رأسهم شمعي وسروري، والنزعة الثانية ويمثلها فون همر وأغلبية المؤرخين والفيلولوجيين الذين عنوا بحافظ . بينما يمثل النزعة الأولى جيته بوجه خاص، وفي إثره سار الشعراء الذين تأثروه وتأثروا حافظا كريكرت وپلاتن" إلى أن يقول (ص ٥٦ و ٥٨) : "أما فيما يتصل بحافظ، فيكاد الميل العام من الباحثين اليوم من المستشرقين أن ينتهي إلى اعتبار حافظ جامعا بين الناحيتين : الحسية الدنيوية والصوفية الربانية .... وجيته قد رجح الجانب الحسي، ولكنه أخذ حافظا على أنه جمع بين الناحيتين، وكان مزيجا من الصوفية العميقة الموفقة في سماء الألوهية والربوبية، وبين الحسية النافذة في أعماق الطبيعة الإنسية الأرضية" .

ونعود الآن إلى قصيدة البياتي التي وجهها إلى حافظ الشيرازي، والتي بدأها بأبيات يقول فيها :

وُلِدْتَ في حدائق الآلهة
ومِتَّ في شيراز
كلَ عشيقاتك في منازل الموتى
وفي مقابر الرماد
أضاءهن الوجد، فاستفقن باكيات
لما فتحت كوةً لهن في الجدار .

وهو في هذه المقدمة يخاطب حافظا ويتحدث عن حياته ومماته، فقد ولد في حدائق الآلهة ومات في مدينة شيراز تلك المدينة الجميلة التي تغص بالحدائق الغناء والخضرة والجمال، وتشتهر بطيب هوائها ووفرة أنهارها وثمارها، خاصة في فصل الربيع حيث تكسو الطبيعة أرضها وضواحيها حلة رائعة الجمال من الخضرة والزهور المختلفة الألوان، ومن هنا وصف البياتي شيراز بأنها حدائق الآلهة، فهي ليست حدائق عادية يرتادها البشر بل هي حدائق يرتادها الآلهة، وربما قصد بالآلهة هنا آلهة إيران القديمة قبل أن تعتنق الإسلام، حيث تعددت الآلهة والديانات كالزرادشتية والمزدكية والمانوية وغيرها .

أما عشيقات حافظ الشيرازي الفانيات اللائي تحدث عنهن في أشعاره فهم الآن في عداد الموتى، إلا أنهم قد أفقن باكيات عندما أطل عليهن الشاعر من كوة في الجدار .

وينتقل الشاعر بعد ذلك إلى ما شاهده حافظ في عصره من موت ودمار، وكيف واجه حافظ كل هذه المصائب والاضطرابات وتداوى بقدح الخمر الإلهية، يقول :

ماذا أسميك ؟ فأنت ملك الشعر
بعينيك رأيت الموت والخراب
ومشعلي الحرائق
وخدم الطغاة
بقدح الخمر الإلهي تداويت
صرخت باكيا في حانة الأقدار :
رباه ماذا تَرَكْتَ في العالم الأرضي
هذي السحب الحمراء ؟
غير قبور الشعراء،
ها هو المساء
يهبط في حدائق الآلهة،
السماء تنذر بالمطر
أحس بالبرد وقلبي صار من لوعته حجر .

والحقيقة أن البياتي لم يبالغ عندما لقب حافظا بملك الشعر، فهذه هي المكانة التي يستحقها فعلا، فقد اعتنى بديوانه الشرق والغرب، وكلف به الناس في كل أصقاع الدنيا، وترجمت أشعاره إلى اللغات الأوروبية الكبرى، وأخذ الناس يرددونها حيث راقتهم تلك المعاني الجميلة التي احتوتها أبياته وتضمنتها عباراته ووجدوها معجزة تقصر الألسنة عن أداء مثلها، وتعجز الأفئدة عن سكبها وقولها، ومن هنا لقبوه بـ "لسان الغيب وترجمان الأسرار" . ولا شك في أن الناس قد وجدوا في أشعاره تلك الأماني العذبة التي تجول في النفس وقد صورها لهم في أحسن الصور، فبدأوا يرفعونه إلى مرتبة فيها شيء من التقديس والإجلال، وكان هو نفسه يعرف أن أشعاره تؤثر في سامعيها وتطربهم وتهزهم هزا، ولذلك قال (غزلية رقم ٤٩٥) :

– وبشعر حافظ الشيرازي أخذ يرقص في لطف ودلال
أصحاب العيون السوداء من أهل شيراز وأتراك سمرقند أصحاب الجمال .

وقد تحدث أحد الشعراء عن أهم شعراء الفارسية فقال :

– إن أنبياء الشعر ثلاثة هم
الفردوسي والأنوري وسعدي .

وعندما سئل عن حافظ، قال : إن حافظا إله الشعر، ونحن نتحدث عن الأنبياء .

ويشير البياتى إلى أن حافظا قد شاهد فى حياته الموت والخراب ومشعلى الحرائق وخدم الطغاة ، وهذا صحيح فقد كان عصره عصرا مضطربا أشد الاضطراب وقعت فيه شيراز فى أيدى جملة من الحكام عاصرهم حافظ جميعا ، فرأى تطاحنهم وتنازعهم ، ورأى الضعيف والعاتى ، والمغرور فى ضعف ، والمأخوذ فى تيه ، والضال فى بواديه ، ولكنه كان ينظر إليهم جميعا نظرة المتفرج الذى لا يهمه من السياسة شئ ، والذى لا ينفعه أو يضيره فوز الفائز أو خيبة الخائب ، وربما أحس فى قرارة نفسه بأن حكام عصره ليسوا إلا جماعة من الرجال أفسدتهم المطامع ولعبت بهم الأغراض والنوازع ، فتتبعوا أهواءهم واستبدت بهم شهواتهم وطغت عليهم نزعاتهم ، فالتمسوا ما يطلبون بكافة الطرق ، واستباحوا لأنفسهم سائر الوسائل التى توصلهم إلى السلطة والجاه والشوكة والعظمة . ولهذا لم يكن يعنيه من أمرهم شئ لأنه كان أكبر منهم جميعـا ، وهو رجل العلم والزهد وهم طلاب المكانة والمجد . وقد استطاع حافظ بهذه الخطة التى انتهجها لنفسه أن يكون صديقا لكل الحكام والأمراء الذين حكموا أو سكنوا بلدته شيراز ، ومن هنا إستطاع أن يبعد عن نفسه تنافر المتنافرين وتنافس المتنافسين .

وفى أواخر أيام حافظ كانت محنة العالم الإسلامى بالتتار ، وطغى تيمورلنك (توفى ٨٠٧ هـ - ١٤٠٤م) على البلاد الفارسية ، ودخل شيراز دخول الفاتح المنتصر ، ويروى الرواة مقابلة جرت بين هذا الطاغية وبين حافظ ، وكيف استطاع حافظ أن ينجو بفضل ذكائه وعبقريته من سخط تيمور وغضبه .

أما دواء حافظ الذى أشار إليه البياتى فى قصيدته فهو الخمر الإلهية أو خمر الصوفية ، ويعرفها الصوفية بأنها الوجد الحاصل من التفكير فى الحق تعالى أو غلبة الشوق ، ويقصد بها أيضا غليان العشق ، ومن هنا يسمونها أحيانا بخمر العرفان ، ولهذا يقول عنها جلال الدين الرومى فى إحدى رباعياته : "إن لخمر العشاق خمار وسكر آخر" ، ويقول فى رباعية أخرى : "نحن ثمالى ولكن لسنا كثمالى خمر العنب" . ويتردد فى شعر حافظ ذكر هذه الخمر كثيرا وفى كل غزلياته تقريبا ، فنراه يقول فى إحدى غزلياته (غزلية ٩) :

- أيها الساقى قم فأدر الكأس وناولنى المدام ،

وانثر التراب على أحداث الزمان وأحزان الأيام .

وهذا يعنى أن هذه الخمر هى التى تزيل همومه وأحزانه ، وتنسيه ما يحيط به من قلاقل واضطرابات .

ويقول أيضا (غزلية ٦٩) :

- ادفع همومك القديمة بالخمر المعتقة المروقة ؛

فهى أساس الراحة والهناء ، كما قال "الدهقان" .

وتتوالى أبيات قصيدة البياتى فيقول :

- ناداك فى الغيب مناد : "حافظَ" الأسرار

لم يبق فى الحجرة خمرٌ .

فاكسر القدح

ولنرهن "الخرقة" عند سيدى الخمّار .

وربما تكون هذه الأبيات السابقة إشارة إلى اختيار حافظ للعزلة والاعتكاف بعد فشله فى قصة حب لفتاة تعرف باسم "شاخ نبات" ، وقد دفعه إخفاقه فى هذا الحب إلى قرض الشعر والعزلة ، فاختار ضريحا إلى شمال شيراز يعرف بضريح "باباكوهى" فلزمه أربعين يوما يتقرب فيها إلى الله بالدعاء والضراعة ، فلما كاد يكمل أيام عزلته ، زاره هناك - كما تقول الروايات - الإمام على وأطعمه طعاما سماويا ، ولقنه غزله المعروف (غزلية رقم ١٣٢) الذى مطلعه :

- ليلة الأمس ، فى وقت السحر ، أعطونى النجاة من الألم والويل ،

وناولونى ماء الحياة ، وسط هذه الظلمات من الليل .

إلى أن يقول :

- وقد أنبأنى هاتف الغيب بخير الآمال والبشريات ؛

فخبرنى أنهم فى مقابل الجور والجفاء قد أعطونى الصبر والثبات .

ويقول فى غزلية أخرى (غزلية رقم ٧٣) :

- وارتضيت عزلتى كما ارتضاها الفرجار يدور حول محيطه ،

ولكن القدر جعلنى فى النهاية كالنقطة وسط دائرته .

وربما يشير حافظ فى هذا البيت إلى أنه كان قانعا بعزلته ، ولكنه فى النهاية أصبح مركز الاهتمام وموضع النظر والعناية من الجميع .

ثم خبره الساقى بعد ذلك أنه سيكون شاعرا ذا شأن وأنه سيكون مؤيدا بتأييدات من عالم الغيب . وسواء صدق الرواة فيما رووه من أمر هذه القصة أو لم يصدقوا ، فقد خرج حافظ من زاويته ينشد من الأشعار الجميلة ما فتن أهل بلدته وأهل إيران كلها ، وأصبحت أشعاره مصدرا لأخذ الفأل عند الإيرانيين وكل الناطقين بالفارسية .

وفى الأبيات السابقة أيضا كلمات استخدمها البياتى تتردد كثيرا فى شعر حافظ كحجرة الخمر والقدح والخرقة والخمّار وغير ذلك ، وهى كلمات لها دلالات صوفية .

ويتابع البياتى قصيدته بأبيات يقول فيها :

- وقعت كالقطاة فى الشرك

فهذه الدنيا لمن مَلَكْ

و"حافظ" الفقير فيها

جُنَّ بالعشق وبالصهباء

واحترق .

والشاعر يشير هنا إلى عشق حافظ وجنونه بالصهباء

وإحتراقه بهذا العشق ، وقد عبر حافظ عن هذه المشاعر جميعها فى شعره وقد اتقدت فى صدره لواعج الشوق وحرارة الوجد فقال فى إحدى غزلياته (غزلية ١٠) :

أيامنا الدوانى خرافة الأمانـــى — الغنم فيها قربى من الحبيب دارا
فى روضة غنت لى ، عنادل أشجتنى — «هات الصبوح هيا يا أيها السكارى»
فالخمر إن أسموها : أم الخبائث طرا — «أشهى لنا وأحلى من قبلة العذارى»
أيامنا إن ضاقت ، نحسو بها البواقى — فهذه أكسير يُضحى الفتى جبارا
لا تقترب لعتابى ، والخمر ملء ثيابى — يا شيخنا المتقى أبغ لنا الأعذارا

أما الشرك الذى وقع فيه حافظ فقد ذكره فى إحدى غزلياته (رقم ١٣٣) عندما قال :

– فخان فى الطريق ، هما الساقى الجميل والشراب الصافى الذى لا غش فيه ،
ومن حلقاتها لن ينجو مهرة العالم وأذكياء بواديه .

ويواصل البياتى حديثه عن شرب الخمر ليس عند حافظ ولكنه هنا يتحدث عن نفسه ، حيث يقول :

أشْرَبُها بالسر والعلـن
فهى شفيعى
عندما أدرج بالكفـــن .

وربما تأثر البياتى هنا بما ذكره حافظ فى إحدى غزلياته (رقم ٣٦٠) عندما قال :

– إذا شئت الوصول إلى جنة الرضوان ، فتعال معنا إلى بيت الحان ،
حتى يمكننا أن نطوح بك إلى حوض الكوثر وأنت واقف إلى جوار هذه الدنان .

ثم ينتقل البياتى بعد ذلك إلى وصف حالته العشقية وأن العندليب كان يشبهه فى هذه الحالة ، إلا أن العندليب قد فر هاربا من قفص السلطان بينما ظل شاعرنا بجوار السلطان يعاتب الزمان ، يقول :

العندليب كان مثلى
عاشقا سكران
أيقظ فى غنائه المو تـى
وفر هاربا من قفص السلطان
لكننى بقيت فى جواره أعاتب الزمان .

وحافظ يتحدث دائما عن البلبل العاشق فى كثير من غزلياته ، ويربط بين حال البلبل وحاله فى العشق ، يقول فى إحدى غزلياته (رقم ٤٩٠) :

– ذهبت فى الصباح إلى البستان لأقطف وردة جميلة ؛
فطرق أذنى فجأة صوت البلبل وأغنيته الرقيقة .
– فقد ابتلى مثلى هو المسكين بعشق الوردة البهيجة ،
فتجاوبت أصوات نواحه فى أنحاء الروضة والخميلة .

وقد تأثر البياتى بما جاء فى ديوان حافظ من بيع عمامة القاضى أو خرقة الدرويش فى مقابل الحصول على الخمر ، حيث يقول حافظ فى إحدى غزلياته (رقم ١٩٨) :

– قضاء لحظة واحدة فى حزن ، لا يساويه العالم أجمع ،
فبع للخمر خرقتك فإنها لا تساوى أكثر من ذلك .

ونرى البياتى يقول فى بكائيته :

من يشترى عمامة القاضى
بقنينة خمـر
فهو قد حرمه وحلل الميسر والربا
وذبح الطير والإنسان

وهو فى هذه الأبيات يشير إلى التناقض الذى يعيشه بعض الناس حيث يحللون ما حرم الله تبعا لأهوائهم ومصالحهم .

غير أننا نجد حافظا قد ذهب أبعد من ذلك ، وضرب أمثلة على بعض من يحرمون شيئا وفى نفس الوقت يرتكبونه ، عندما يقول فى إحدى غزلياته (غزلية ٤٣) :

– وفقيه المدرسة كان أمس ثملا بالشراب ، فأفتى
بأن الخمر حرام ، ولكنها خير من مال الأوقاف .

ويواصل البياتى حديثه فى هذه القصيدة ويقول بأن العمر أوشك على النهاية ويتساءل عن محبوبة قلبه ولماذا لا تصدح بالغناء ، ولا ندرى هل محبوبة قلبه هذه امرأة أم مدينة من المدن التى لثم خدها وتحولت إلى رماد كما يقول :

لم يبق فى العمر سوى حبة رمل
أين معبودة قلبـى
لم لا تصدح بالغناء
المدن التى لثمتُ خدها
تحولت رماد
فلتسعدى شيراز
يا مدينة الحكمة والشعر
وأرض أولياء الله

فهل طلب السعادة لشيراز لأنها ما زالت باقية لم تتحول إلى رماد كغيرها من المدن التى عاش فيها الشاعر أو قرأ عنها ؟ أم أنه يطلب السعادة لها لأنه زارها وعاين جمالها وطبيعتها الخلابة ؟ أما عن وصفه إياها بأنها مدينة الحكمة والشعر وأرض أولياء الله ؛ فهذا صحيح تماما ، ويكفى أنها أنجبت لنا شاعرين عظيمين هما حافظ الشيرازى شاعر الغزل وسعدى الشيرازى شاعر الأخـلاق والحكمة وكلاهما فى مقدمة شعراء الفارسية وإنتاجهما الشعرى والنثرى غنى عن البيان والتعريف ، فقد ترك لنا اولهما غزلياته البديعة فى أفكارها ومعانيها ، وترك لنا الثانى كتابين هامين أحدهما منظوم هو الـ "بستان" والثانى نثرى وهو الـ "گلستان" (الروضة) ، وقد ذاع صيتهما فى كل أنحاء العالم وعشق شعرهما أهل اللغة الفارسية وكل من تعلم هذه اللغة ودرسها من غير أهلها .

وتذكر كتب التاريخ أن الذى بنى مدينة شيراز هو محمد بن يوسف أخو الحجاج بن يوسف وزير الخليفة عبد الملك بن مروان . وقد ذكر البياتى أنها مدينة أولياء الله وهذا أيضا معروف عن هذه المدينة حيث عاش فيها كثير من أولياء الله الصالحين من أمثال أبى عبد الله محمد بن خفيف الشيرازى وأبى عبد الله الحسين بن محمد البيصار ، والحسين أبى على بن محمد الاكار ، وأبى عبد الرحمن عبد الله بن جعفر الازركانى ، ومحمد بن يزيد المشتهر بالعروس .. وغيرهم . وقد ورد فى كتاب "شيراز نامه" لزركوب الشيرازى أسماء كثير من الأولياء ومشايخ الصوفية ، حتى أن القارئ لها يظن أن هذه المدينة كانت مركزا من مراكز التصوف فى وقت من الأوقات ، ومن هنا كانت نزعة حافظ الصوفية فى شعره واضحة جلية ، فالبيئة التى عاش فيها الشاعر اصطبغت بصبغة التصوف ، ولابد أن الشاعر قد تأثر بالجو المحيط به وعبر عن ذلك فى شعره حتى ظن البعض أنه صوفى يسلك مسلك أهل التصوف .

ينتقل بعد ذلك البياتى فى قصيدته إلى الحديث عن معشوقته ومعاناته فى عشقها ويخاطب شيراز بأن وجعه قد طال ، وعلى الرغم من أنه تداوى بقدح الخمر الإلهى إلا أن وجعه قد زاد ، يقول فى نهاية قصيدته :

بقدح الخمر الإلهى تداويت
فزاد وجعى
داهمنى النوم
صرخت باكيا : ها هو ذا الخريف
يدب فى حدائق الآلهة
مخلفا وراءه حرائق الميلاد .

وتنتهى قصيدة البياتى التى نظمها فى دمشق عام ١٩٩٨م والتى ربط فيها بين حياته وبين حياة حافظ الشيرازى ، وتأثر فيها بكثير من أفكار حافظ ، وأدخل كثيرا من مفردات معجم حافظ الشعرى فى شعره وفى هذه القصيدة على وجه الخصوص ، مثل : قدح الخمر ، وحانة الأقدار ، ومنادى الغيب ، والخرقة ، والخمار ، والعشق ، والصهباء ، والعندليب ، والقاضى ، وقنينة الخمر .. الخ . ويشير الشاعر فى نهاية القصيدة إلى الخريف ، وربما كان يعنى به خريف حياته هو ، أو ربما كان يقصد به خريف المدن التى عاش فيها وسوء أحوالها .

لقد قرأ البياتى ضمن ما قرأ أشعار جلال الدين الرومى والعطار (توفى ٦٢٧ هـ) والجامى ومحيى الدين بن عربى (توفى ٦٣٨ هـ) والحلاج (توفى ٣٠٩ هـ) ، وابن الفارض (توفى ٦٣٢ هـ) ورابعة العدوية وسواهم من كبار المتصوفة ، وكان يحفظ كثيرا من أشعارهم وخاصة تائية ابن الفارض التى مطلعها :

سَقَتْنى حُمَيَّا الحُب راحةُ مُقْلتى وكأسى مُحَيَّا مَنْ عنِ الحُسنِ جَلّت

كما كان يقرأ كتب الأدب العربى ودواوين الشعراء العرب من أمثال المتنبى وأبى نواس والمعرى وغيرهم ، وكان يعيد قراءة بعض هذه الكتب مرات ومرات . ويعتبر ذكره لشيراز وشاعرها حافظ الشيرازى فى أشعاره دليلا على أنه قرأ الحافظ ، وربما قرأ له تلك الترجمة الرائعة لغزلياته التى قام بها الدكتور إبراهيم أمين الشواربى تحت عنوان "أغانى شيراز" والتى نشرتها لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٤٥م بالقاهرة ، وأعاد طباعتها بعد ذلك المجلس الأعلى للثقافة عام ٢٠٠٥م .

لقد كان البياتى معجبا بشعراء الصوفية وأشعارهم وتأثر بهم تأثرا كبيرا ، ولا شك أن حافظ وشعره قد ترك أثره أيضا على هذا الشاعر العربى ، ويتضح من قراءة شعره أنه كان ينهل من منهل إنسانى وعالمى ، فقد ذكر فى كتابه "تجربتى الشعرية" أسماء كثير من الشعراء العرب فى العصر الجاهلى والعصور الإسلامية وأسماء بعض الشعراء المتصوفة من أمم الشرق الإسلامية ، كما ذكر مجموعة من شعراء الغرب المحدثين . لقد كان البياتى من أكثر الشعراء العرب اتصالا بالعالم ، وعبر عن هموم الإنسان فى كل مكان ، وكذلك وجد من يترجم أشعاره إلى لغات مختلفة مما جعله شاعرا عالميا إن صح التعبير ، وقد وجدت أشعاره استجابة عند قراء هذه اللغات لا تقل عن استجابة القارئ العربى لها . يقول البياتى : ".. فالشعر بالرغم من إنه إنتاج روحى محلى ، إلا أنه عالمى فى الوقت نفسه ، والشعر الذى يتوقف عند حدود المحلية ... يموت فى حدود محليتـه ، لأن الشاعر أو الكاتب عندما يكتب لا يضع نصب عينيه قارئا معينا ، وإلا سقط فى فخ كتابة رسالة شخصية إلى شخص معين دون أن يكتب قصيدة " (أنظر : القيثارة والذاكرة ص ١٠١) .

كل هذا يدعونا إلى القول بأن البياتى كان موسوعى الثقافة ، مطلعا على أنواع كثيرة من أشعار العرب وغيرهم ، مهتما بالتصوف وأهله وإنتاجهم الصوفـى ، ومن هنا أعجب بأشعار حافظ ، وتجلى تأثره به فى هذه القصيدة وربما فى غيرها من القصائد ، ولا ننسى أن نذكر أن للبياتى قصيدة أخرى بعنوان "قمر شيراز" ، ولابد أن شاعرنا قد تأثر بكل ما قرأه فى شعر حافظ عن شيراز وجمالها ، فأخذ يردد اسمها فى هذه القصيدة التى يقول فيها :

مجنونا بالنهر النابع من عينيها
بالعسل النارى المتوهج فى نهر النار
أسبح ضد التيار
أكتب تاريخ الأنهار
أبدؤه بطيور الحب وبالنهر الذهبى الأشجار

بدمي يغتسل العشاق
وبشعرى يبنى الغرباء
فى المنفى "شيراز" .

ولا يفوتنا هنا أن ننقل رأيا سديدا للبياتى حين قال بأن الشعر الأوروبى لم يتورع عن الأخذ من تراث أمم العالم الثالث القديم والحديث دون إشارة باعتبار أنه تراث قابل للنهب ، لأنه لا أحد يدافع عنه ، أو لأنه غير معروف عالميا ، وضرب لنا مثلا على ذلك بشاعر عظيم مثل بابلو نيرودا لم يتورع عن نسبة إحدى قصائد الشاعر الهندى طاغور التى ترجمها إلى الأسبانية إلى نفسه وأدرجها ضمن إحدى مجموعاته الشعرية .(أنظر : القيثارة والذاكرة ص ٥٥) .

وقد ترجم هذه القصيدة وغيرها للبياتى إلى الفارسية "موسى أسوار" ضمن كتاب له نشر فى طهران عام ٢٠٠٢م ويتضمن ترجمة قصائد كثيرة لشعراء عرب وهو تحت عنوان "از سرود باران تا مزامير گل سرخ – پيشگامان شعر امروز عرب" (من أنشودة المطر إلى مزامير الوردة الحمراء – رواد الشعر العربى المعاصر) وأنشودة المطر هو عنوان قصيدة للشاعر العراقى بدر شاكر السياب (متوفى ١٩٦٤م) ، أما مزامير الوردة الحمراء أو مزامير فهو عنوان قصيدة للشاعر الفلسطينى محمود درويش .

المراجـــــع

عبد الوهاب البياتى – سيرة ذاتية – القيثارة والذاكرة – د.حامد أبو أحمد – المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة ٢٠٠٠م .

من روائع الأدب الفارسى – د. بديع محمد جمعة – الطبعة الثانية بيروت ١٩٨٠م .

الأثر الإسلامى فى ديوان جيته – دكتور السيد العراقى – الطبعة الأولى – القاهرة ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م .

شيراز نامه – أبو العباس أبو الخير زركوب شيرازى – به كوشش دكتر اسماعيل واعظ جوادى – تهران ١٣٥٠ ش .

از سرود باران تا مزامير گل سرخ – پيشگامان شعر امروز عرب – موسى اسوار – تهران ١٣٨١ ش .

أغانى شيراز – د.إبراهيم أمين الشواربى – جزآن – المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة ٢٠٠٥م . (اعتمدت على ترجمته فى النماذج المذكورة فى البحث) .

الديوان الشرقى للمؤلف الغربى – جيته – ترجمة عبد الرحمن بدوى – مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٤م .

زاوية اجتماعية

من دفتر أوجاع إيران: سبع سنوات عجاف (١-٢)

إعداد: أ.د/ يحيى داود عباس
أستاذ اللغة الفارسية - جامعة الأزهر

هل تعلم عزيزي القارئ أن الأفغان احتلوا إيران - وقت أن كانت تسمى بلاد فارس - سبع سنوات؟ إن كنت لا تعلم متى وكيف تم الاحتلال إقرأ هذا المقال الذي يتحدث عن صفحة من صفحات دفتر أوجاع إيران.

بعد وفاة الشاه عباس الأول الصفوي (٩٩٦-١٠٣٨هـ) الذي كان منافساً قوياً للعثمانيين، بل وانتصر عليهم في بعض المعارك، والذي يعد عصره أهم عصور تاريخ إيران الحديث، وأهم وأطول فترات الحكم الصفوي، بدأت عوامل الضعف تنخر في جسم الدولة الصفوية (٩٠٦-١١٣٥هـ) في إيران، فقد ثار النزاع بين أفراد البيت الصفوي حول من يخلفه، ولم يستطع أحد ملء الفراغ الذي تركه، وانتهز العثمانيون فرصة وفاته، فهجموا على إيران للأخذ بالثأر، ورجحت كفتهم على الصفويين، واستمر منح الامتيازات التي كان الشاه عباس قد منحها للإنجليز. وكان الأعداء في الداخل والخارج وعلى الحدود يتربصون بالدولة الصفوية الدوائر، ففي الداخل صراعات على السلطة، وفي الخارج الخطر العثماني، ومحاولات السيطرة من جانب الإنجليز على الجنوب، ومن جانب الروس على أجزاء إيران الشمالية، وعلى الحدود أخذت طوائف الأفغان السنة الموجودة في شرق إيران تقوى وتتحد، وبرزت من هذه الطوائف قوتان: الأولى، قوة الأفغان الغلجائيين (الغلزائيين) والثانية، قوة الأفغان الأبداليين (الدرانيين)، وسعت هاتان القوتان بدورهما إلى غزو الأراضي الإيرانية وإسقاط الدولة الصفوية، وبدا الصراع بين الأفغان والإيرانيين كأنه صراع بين المعسكرين السني والشيعي.

ومن يقرأ كتب التاريخ الإيرانية يلاحظ أن العصر الذي احتل فيه الأفغان إيران، وهو عصر الشاه سلطان حسين الصفوي (١١٠٥ ق - ١١٣٥ق/ ١٦٩٤- ١٧٢٢م)، عصر اضطربت فيه أوضاع إيران نظراً لعجز السلطان وضعفه وتخاذله، ونظراً لانتشار الإسراف والتبذير والرشوة والأتاوات والمظالم، وعدم الاعتناء بالجيش وشئونه. ونظراً لتفشي دسائس رجال البلاط وفساد القصر، وانتشار ظاهرة قطع الطرق، وكساد التجارة، وانتشار مجالس اللهو واللعب والشراب. يصف المستشرق الإنجليزي "إدوارد براون" هذا العصر فيقول: إن الدولة الصفوية في عصر الشاه سلطان حسين كانت مثل عصا نبي الله سليمان التي أكلتها الأرضة (دابة الأرض)، ولو ملك شخص قليلاً من الشجاعة والتدبير والعجلة لاستطاع الاستيلاء على جميع أنحاء إيران في ذلك الوقت.

وانتهزت قبائل الأفغان - التي كانت تقيم في شمال شرق إيران، والتي كانت تنضوي تحت طاعة الحكام الصفويين- الفرصة، وتمردت بعد أن لمست ضعف الصفويين وتخاذلهم، وبدأت الأحداث التي تطلق عليها كتب التاريخ الإيرانية اسم: فتنة الأفغان أو عصيان أو تمرد الأفغان. واندلعت شرارة هذه الأحداث عندما نصبت الحكومة الصفوية جورجين خان (من حكام جورجيا المسيحية) حاكماً على قندهار، لكي يقمع فتنة الأفغان فيها، فدبت الخلافات الدينية بين الحاكم المسيحي الشهير بظلمه واستبداده والأفغان السنة، فتوجه "ميرويس" رئيس الأفغان الغلجائيين إلى البلاط الصفوي في أصفهان لعله ينجح في عزل جورجين خان، وتمكن "ميرويس" من كسب ود رجال البلاط الصفوي بعد أن قدم لهم الهدايا والرشاوى. ولما أدرك بنفسه مدى ضعف البلاط الصفوي، وحصل من علماء السنة في مكة على فتوى أكسبت خطته المستقبلية مظلة شرعية مؤداها: شرعية ثورته كسني ضد الدولة الصفوية، ومنحه البلاط الصفوي الإذن بمواجهة جورجين خان، عاد إلى قندهار وجمع القبائل حوله، وحارب جورجين خان وأنصاره، وقتله واستولى على قلعة قندهار في

عام ١٧٠٦م، وهزم الجيش الذى أرسله الصفويون لقتاله وقمع فتنته، وقتل قائده، كما هزم الأفغان الأبداليين الذين كانوا على خلاف دائم ويتنافسون مع الأفغان الغلجائيين، والذين حاولوا مساعدة الجيش الصفوى فى مهمته، وأحكم "ميرويس" قبضته على قندهار، ودعم قواعد حكمه فيها، وأعلن استقلاله عن البلاط الإيرانى، وأرسل الهدايا إلى البلاط الجورجانى (التيموريين) فى الهند، وأعلن تبعيته لهم، وفشلت كل المحاولات للقضاء عليه. وتعد فترة حكم "ميرويس" فى قندهار بداية الحكم الوطنى الأفغانى.

وبعد وفاة "ميرويس" فى عام ١٧١٣م حل محله ابنه محمود الذى سمى فيما بعد بمحمود الأفغانى، والذى حارب الأفغان الأبداليين من باب التقرب إلى الصفويين، وهزمهم واستولى على مدينة هرات التى كانوا قد استقلوا بها عام ١٧١٦م، وأرسل رأس زعيمهم عبد الله الأبدالى إلى الشاه سلطان حسين ليثبت صدق طاعته وخضوعه له، فولاه الشاه على جميع أنحاء قندهار، فلم يقنع بذلك، وقرر غزو فارس وشن أول هجوم عليها فى ١١٣٠هـ.ق عن طريق سيستان، وفتح كرمان بسهولة ويسر، وظل بها تسعة شهور بهدف اختبار قوة الوسائل الدفاعية للصفويين، واكتساب خبرات ومهارات قتالية بعيداً عن مقر حكمه، وعاد إلى قندهار لسماعه بحدوث فتنة فيها، وبعد إخماد هذه الفتنة قام فى عام ١١٣٤هـ. على رأس جيش قوامه ٢٥ ألف مقاتل أفغانى وبلوشى باحتلال كرمان مرة أخرى، ولما فشل فى فتح يزد توجه إلى أصفهان حاضرة حكم الصفويين، وهزم الجيش الصفوى، وهو فى طريقه إلى أصفهان بعد معركة حامية الوطيس، وحاصر بوابات أصفهان الأربع حصاراً محكماً استمر نحو ثمانية شهور، لم يستطع أى شخص خلالها أن يخرج منها أو يدخلها، ولم تدخل أصفهان أية سلع أو مواد غذائية طوال هذه الفترة، مما أدى إلى تردى الأوضاع وارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة للنقص المتزايد فيها، وانتشر الوباء وعم القحط وزاد عدد الوفيات وأكل الناس القطط والكلاب والفئران وأوراق الشجر وروث البهائم، وتفشت الأوبئة والأمراض. وربما يكون هذا القحط الذى حدث فى نهاية عام ١١٣٤هـ وبداية عام ١١٣٥ هـ أشد وأفظع كارثة حلت بمدينة أصفهان فى تاريخها على مر العصور، بل إنه ربما يكون السبب الرئيسى فى سقوط الدولة الصفوية، فقد كان بمثابة سهم الخلاص الذى سدد إلى جسد حكام هذه الدولة.

وقد أدى هذا الحصار وذاك القحط إلى استسلام الشاه سلطان حسين فى أواخر صفر عام ١١٣٥هـ، بعد أن لفظت أصفهان أنفاسها الأخيرة، وبعد أن فشل ابنه طهماسب فى محاولة اختراق الحصار لجمع جيش للتصدى للأفغان، ودخل محمود أصفهان دخول الظافرين، وجلس على عرش بلاد فارس الذى سلمه له الشاه سلطان حسين طواعية بعد أن وضع التاج بيديه فوق رأسه بشكل غير مسبوق فى تاريخ إيران، بل ودعا له بطول البقاء فى الحكم. وبالرغم من هذا الاستسلام أمر محمود الأفغانى بإلقاء الشاه سلطان حسين فى السجن مما جعل الشاه طهماسب يعتلى عرش السلطنة فى قزوين فى عام ١١٣٥ وضربت السكة وقرئت الخطبة باسم محمود، وتم قتل المعارضين، وأصدر محمود أوامره بقتل عدد كبير من أمراء وأميرات البيت الصفوى.

وتعد لحظة استسلام الشاه سلطان حسين للأفغان، وسقوط أصفهان، التاريخ الحقيقى لسقوط الدولة الصفوية التى حكمت إيران قرنين ونصف قرن من الزمان، وذلك بعد أن ضعف بنيان النظام الصفوى وانفرط عقد الدولة، وأصبحت فارس ميداناً للنزاعات المسلحة والاضطرابات القبلية والطائفية، وتمثل هذه اللحظة علامة فارقة فى تاريخ إيران الحديث.

وبعد أن استقر الأفغان فى أصفهان احتلوا مدن غرب إيران وبعض المدن فى الجنوب والوسط، وقام محمود بتوزيع زوجات الشاه سلطان حسين اللائى تزوجهن زواج متعة على القادة الأفغان، وتزوج بواحدة من أميرات البيت الصفوى، واستولى على الخزانة الملكية، وانتهت فترة حكمه القصيرة والمليئة بالحروب وإراقة الدماء بإصابته بالجنون فى رواية أو بتمرد ابن عمه أشرف الأفغانى عليه وقتله والجلوس على العرش فى أصفهان فى عام ١١٣٧هـ فى رواية أخرى. ولقد جاء أشرف إلى الحكم فى فترة حرجة، فقد انتهز الروس والعثمانيون فرصة سوء الأوضاع فى فارس فاعتدوا على حدود إيران، وتقدم الروس شمالاً، بينما استولى الأتراك العثمانيون على بعض المناطق فى شمال غرب إيران، ويقال إن أشرف لجأ إلى الروس والعثمانيين- أعداء إيران آنذاك وكانت لهما أطماع فيها – لكى يقوى من موقفه ويبقى على العرش.

وطبقا لما ذكرته كتب التاريخ الإيرانية لم تستسلم المدن الإيرانية للاحتلال الأفغانى طوال سنوات الاحتلال، وكانت بعض جيوب المقاومة الوطنية فى مدن قزوين ويزد وخوانسار وغيرها من المدن مثل كاشان وشيراز وبندر عباس تقاوم هذا الاحتلال من وقت إلى آخر، ولم تستلم للأمر الواقع، وقضى ميرويس ومحمود وأشرف أغلب فترات حكمهم فى التصدى لهذه المقاومة بسلاح القتل والعنف.

أما طهماسب ابن الشاه سلطان حسين فقد حاول فى الفترة من ١١٣٥هـ إلى ١١٤٥هـ استرجاع حكم الصفويين، وإنقاذ إيران من قبضة الأفغان لاسترداد حكمه الموروث، فتحالف مع الروس، وأبرم معهم معاهدة أقر فيها بسيطرتهم على بعض المناطق الشمالية، وتنازل فيها عن الموانى الواقعة على بحر قزوين (الخزر) مقابل مساعدته على إسقاط

حكم الأفغان واسترداد عرشه، كما استعان بقادة القاجار والأفشار. ولما سمع عن بطولات وانتصارات نادر قلى الأفشارى رئيس طائفة الأفشار، ألحقه بخدمته، ونصبه قائد الجيش ولقبه بـ :طهماسب قلى خان، فقرر نادر القضاء على الأفغان، وقام بفتح قندهار، وقمع متمردى هرات، وحارب أشرف الأفغانى وانتصر عليه فى ثلاث معارك طاحنة خارج أصفهان، فرجع أشرف إلى أصفهان فى عام ١١٤٠هـ، وقتل سلطان حسين بعد أن ظل محبوساً خمس سنوات، وأمر بقتل ثلاثة آلاف من أعيان ووجهاء هذه المدينة، ونهب الجواهر الملكية، وهرب إلى شيراز، وتوجه شاه طهماسب بعدها إلى أصفهان واسترد عرشه المفقود، وتتبع نادر أشرف الأفغانى فى شيراز، وهزمه هزيمة منكرة فى "زرقان فارس" فر أشرف على إثرها من إيران، وقتل فى سيستان على يد أحد زعماء البلوش، وأرسلت رأسه إلى شاه طهماسب فى أصفهان، وأخمدت بذلك نيران فتنة كبرى استمرت متقدة سبع سنوات (من ١١٣٥ إلى ١١٤٢هـ).

وبعد مرور ثلاث سنوات على سقوط حكم الأفغان، قام نادر الذى كان يوجه سير الأحداث بعزل الشاه طهماسب فى عام ١١٤٥هـ، وعين ابنه الصغير عباس الثالث ، ثم عزل عباس الثالث فى عام ١١٤٨ هـ، وتم تتويجه ملكاً على فارس فى نفس العام، وتوجه نادر إلى بلاد الأفغان واستولى على عدد من المدن المهمة فيها مثل: بلخ – كابل، وقضى على آخر قلاع الأفغان الغلجائيين ومركز الفتنة وهى مدينة قندهار. والواقع أن الشاه طهماسب الثانى والشاه عباس الثالث كانا ملكين بالاسم فقط، وكانا ألعوبتين فى يد نادر شاه، ولم يكن لهما أى دور إيجابى فى سير الأحداث، وكانا يحكمان فقط المناطق التى كانت تخرج عن نطاق الحكم الأفغانى وسيطرته، أو المناطق التى كان نادر شاه يفتحها.

وبعد فترة سمع نادر شاه أنباء عن تجدد فتنة الأفغان فى هرات فتوجه إليها، وحارب الأفغان الأبداليين، وهزمهم وقضى على مصدر الفتنة. والإيرانيون ينظرون إلى نادر شاه على أنه الذى خلص إيران من قبضة الأجانب (الأفغان)، ويشبهه البعض بـ : نابليون، ويطلقون عليه اسم: نابليون الصغير، لأنه لم يدخل معركة إلا وانتصر فيها شأنه شأن نابليون الكبير.

ولكى تتم الفائدة المرجوة من هذا المقال، ينبغى الإشارة إلى بعض المعلومات المهمة التى تخدم موضوع المقال، وهى أن الدولة الصفوية كانت تسيطر من ناحية المشرق على أجزاء من باكستان وأفغانستان وبعض جمهوريات آسيا، بالإضافة إلى جورجيا وشـيروان اللتين أخذهما الشاه عباس من العثمانيين، وضمهما إلى أرض إيران، وبعض المناطق الأخرى فى القوقاز، كما ينبغى الإشارة إلى أن حدود إيران فى العصر الصفوى والعصر الأفشارى كانت غير ثابتة وغير مستقرة، وأن عاصمة إيران انتقلت فى العصر الصفوى من تبريز إلى قزوين ومنها إلى أصفهان، وانتقلت فى العصر الأفشارى من أصفهان إلى مشهد.

وجدير بالذكر أن بلاد الأفغان ظلت مقسمة سياسياً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين بين المغول فى الهند، والصفويين فى فارس، وكانت هرات وسيستان تتبعان إيران، أما كابل فكانت تتبع إمبراطورية المغول، وبقيت قندهار متأرجحة بين المغول والإيرانيين وتبودلت بينهما غير مرة، وظلت هرات تحت الحكم الإيرانى حتى استولت عليها قبائل الأفغان الأبداليين عام ١٧١٦، وكان الصراع بين المغول والفرس على أفغانستان سبباً فى تجميع القوى الوطنية وتقويتها، وبدأت قبائل الأبداليين والغلجائيين تترك معاقلها فى الجبال وتنتشر فى الأراضى الأكثر خصوبة فى قندهار وغيرها من المدن.

كما أن ما يعرف الآن باسم دولة أفغانستان لم يطلق عليه اسم أفغانستان إلا منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلاد (١٨٥٧م)، إذ كانت أجزاؤها تحمل طابعاً خاصاً يميزها من حيث الجنس واللغة، كذلك فإن إيران تسمية لم تطلق إلا فى عام ١٩٣٥ عندما أصدر رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤٢) أوامره بذلك، وكانت قبلها تسمى بلاد فارس، وكان حكم الأفغان ظاهرة جديدة وفريدة آنذاك، حيث تمكن حكام قبليون من أهل السنة من حكم دولة شيعية يحكمها التعصب المذهبى الشديد.

وإذا كان التاريخ قد سطر أن الأفغان احتلوا إيران سبع سنوات، فإن الحديث عن هذا الاحتلال وهذه الفترة يثير شجون الإيرانيين واستيائهم، وهو الحدث الأكثر إيلاما فى تاريخ إيران الحديث، فلم يقتصر الأمر على هزيمة عسكرية فقط، بل تعداه إلى القحط والاحتلال، ولهذا السبب امتنع المؤرخون الإيرانيون- إلا فيما ندر – عن ذكر وقائع وأحداث هذه الفترة لشعورهم بالذل والهوان والخزى والعار، وإن كان هذا لم يمنع من ذكر هذه الفترة فى كتب التاريخ المدرسية.

وإذا كانت الموضوعية تقتضى استقاء المعلومات المتعلقة بهذه الفترة من كتب التاريخ الإيرانية والأفغانية على السواء، إلا أن كتب التاريخ الأفغانية غير متاحة لنا، ولا نملك إلا كتب التاريخ الإيرانية التى تزخر بالحديث عن المظالم التى ارتكبها الأفغان وسوء معاملتهم للإيرانيين فى فترة الاحتلال، وعن عدم قدرتهم السياسية على إدارة مجتمع كبير مثل إيران فى هذه الفترة المضطربة، كما تزخر هذه الكتب بالحديث عن استمرار مقاومة الشعب الإيرانى للمحتلين الأفغان طوال السنوات السبع، وتؤكد على خيانة كبار رجال الدولة فى عصر الشاه سلطان حسين الصفوى أثناء غزو الأفغان لمدينة أصفهان،

وعلى إرسالهم الخطابات والهدايا إلى محمود الأفغاني لتشجيعه على مهاجمة أصفهان، وعلى تقاعسهم فى جمع وتدبير الأسلحة اللازمة لمواجهة المعتدين الغزاة.

والمستقرئ لكتب التاريخ الإيرانية يلاحظ كراهية الإيرانيين للشاه سلطان حسين الذى كان سببا فى احتلال إيران بضعفه وتخاذله، ولأنه لم يكتف بهذا، بل تنازل عن عرشه طواعية للأفغان، وألبس قائدهم التاج بنفسه بشكل غير مسبوق، ودعا له بطول البقاء فى الحكم، وهم يصفونه بأنه شخص ضعيف النفس يؤمن بالخرافات والأوهام، لم يحسن والده تربيته. وفى المقابل يحبون ويجلون نادر شاه الأفشارى الذى خلصهم من الأفغان وفتنتهم بعد احتلال دام سبع سنوات عجاف، والذى استطاع أن يوحد إيران ويجمع شملها.

ومن المعروف أن الأفغان الأبداليين المعروفين بالدرانيين قاموا بعد مصرع نادر شاه فى ١١٦٠ هـ بتشكيل حكومة ملكية مستقلة فى أفغانستان بعد الإستيلاء على قندهار وهرات، وأن آزادخان الغلجائى استولى على كردستان وكرمانشاه فى منطقة غرب إيران، وأن إيران اضطرت فى مارس عام ١٨٥٧ إلى عقد معاهدة صلح فى باريس مع إنجلترا ، وبموجب هذه المعاهدة اعترفت إيران - بضغوط بريطانية - رسمياً باستقلال أفغانستان، وتخلت إيران عن أية مطالبات لها فى أفغانستان، خاصة مدينة هرات، وكلفت إنجلترا بالتحكيم فى كل ما ينشب بين إيران وأفغانستان من منازعات، وتم تقسيم إقليم سيستان قسراً بين إيران وأفغانستان فى عام ١٨٧٢.

١ - أفغانستان بين الأمس واليوم: أبو العينين فهمى محمد - القاهرة - ١٩٦٩.
٢- تاريخ إيران دريك نكاه: ناصر تكميل همايون- جاب جهارم- تهران- ١٣٨١هـ.ش.
٣- سركذشت شاه سلطان حسين: به كوشش منيثره ربيعى- تهران- ١٣٨٣هـ.ش.
٤ - قحطى هاى إيران: احمد كتابى- جاب اول- تهران- ١٣٨٤هـ.ش.
٥ - كتب التاريخ الإيرانية المدرسية.
٦ - تاريخ مفصل إيران ازصدر اسلام تا انقراض قاجاريه: عباس إقبال آشتيانى- تهران - ١٣٤٦هـ.ش.

رؤي عربية

عودة الحديث عن الضربة الإسرائيلية، وخيارات أمريكية جديدة (٢/ ٢)

■ لواء أ.ح متقاعد/ حسام سويلم

الملف النووى الإيرانى بين أوباما ونتنياهو:

ليس خافياً على أحد أن القضية النووية الإيرانية كانت من الأسباب الرئيسية وراء إصرار القوى اليمينية المتشددة فى إسرائيل على تولى بنيامين نتنياهو برئاسة الوزارة رغم عدم فوز حزبه (الليكود) بالأغلبية، وفوز حزب (كاديما) بأغلبية ضئيلة، إلا أن قوى اليمين المتشدد اعتبرت أن نتنياهو هو الأقدر على مواجهة ضغوط الإدارة الأمريكية فى عهد أوباما، سواء فيما يتعلق بعملية السلام أو البرنامج النووى الإيرانى. لذلك حمل نتنياهو معه خلال أول زيارة له لواشنطن فى النصف الثانى من مايو ٢٠٠٩ لائحة مشتريات سياسية تقوم على ثلاث ركائز: ضرورة تصدى الولايات المتحدة بقوة للبرنامج النووى الإيرانى وإعطائه أولوية مطلقة فى التعامل مع مشاكل الشرق الأوسط، وتحقيق تقارب بين إسرائيل ودول عربية معتدلة، ومعالجة القضية الفلسطينية عبر عدة قنوات. كما أكد نتنياهو للرئيس الأمريكى على أن وجود إسرائيل هو الضمانة الوحيدة لوجود الشعب اليهودى، وعليه يجب منع وصول سلاح نووى إلى أيدى تنفى حق إسرائيل فى الوجود (يقصد إيران). هذا من جانب، ومن جانب آخر أبدى نتنياهو توقعه بأنه فى حالة حيازة إيران سلاح نووى فإن العالم العربى سيغرق فى موجة من التطرف والتعصب، وعندها لن تصمد أية تسوية، ومن هنا تبرز ضرورة أن تتصدى الولايات المتحدة بجدية للخطر النووى وتحيطه، كما أكد نتنياهو أيضاً على حقيقة مهمة من وجهة نظره، وهى أنه إذا لم تقض إسرائيل على التهديد الإيرانى، فلن تتمكن أية دولة أخرى من القيام بهذه المهمة، وأن إسرائيل على استعداد لتفكيك نقاط استيطانية فى الضفة الغربية مقابل الحصول على دعم واشنطن للموقف الإسرائيلى حيال إيران. كما أشار نتنياهو إلى أن هذا الخطر الإيرانى يوفر فرصاً سياسية غير مسبوقة لتطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية المعتدلة - مثل دول الخليج والمغرب - تشارك إسرائيل نظرتها للخطر الإيرانى، وهو ما ينبغى استغلاله لتوسيع "الكعكة" فى عملية السلام لتشمل هذه الدول العربية.

وفى رده على ما أثاره نتنياهو من قضايا، أوضح الرئيس الأمريكى أوباما عدة مبادئ لسياسته أبرزها أنه يؤكد على الموقف الأمريكى المبدئى من ضمان أمن إسرائيل والحرص على استمرار الصداقة والشراكة الاستراتيجية القائمة معها وتدعيمها، ولكنه يختلف معه فيما يتصوره من أن التصدى للحظر الإيرانى سيساعد على حل القضية الفلسطينية، وأن الحقيقة عكس ذلك تماماً، لأن حلاً عادلاً ودائماً للقضية الفلسطينية سيضمن انحسار التشدد وتقويض النفوذ الإيرانى فى الشرق الأوسط، وإضعاف التنظيمات الإرهابية والتنظيمات العربية المؤيدة لإيران. كما أعرب الرئيس الأمريكى عن تحفظاته على قيام إسرائيل بشن عملية عسكرية ضد إيران لأن ذلك سيشعل المنطقة كلها، وستكون إسرائيل أول المتضررين، إلى جانب تعرض القوات الأمريكية فى المنطقة لعمليات انتقامية من جانب إيران، ولذلك تفضل الولايات المتحدة فتح باب التفاوض المباشر فى إيران للضغط عليها من خلال عقد صفقة متكاملة يحقق لها بعض مطالبها بشأن عدم التعرض لنظامها السياسى الدينى القائم، والاعتراف بهذا النظام مقابل أن توقف نهائياً برنامجها النووى وتخضعه لرقابة مشددة من جانب الوكالة الدولية للطاقة النووية، على أن يوضع حد زمنى لإنهاء هذه المفاوضات بنهاية عام ٢٠٠٩، فإذا ما فشلت هذه المفاوضات فإن هناك المزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية التى لا تتحملها إيران وتدفع نظامها الحاكم إلى التراجع عن موقفه، ويمكن بعد ذلك مناقشة الخيارات العسكرية. وقد تم الاتفاق بين الجانبين الأمريكى

والإسرائيلى على تشكيل لجنتين مشتركتين تبحثان فى لندن القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، على أن تعالج اللجنة الأولى الموضوع الإيرانى بشكل منفصل، والثانية لموضوع السلام، وذلك على المستويين المهنى والسياسى. وفى الموضوع الإيرانى طلب الإسرائيليون أن تكون إسرائيل شريكة كاملة فى المعلومات حول كل ما يجرى فى إيران، وما تخطط له واشنطن، والخطوات التى تقوم بها إيران فى إطار الجهود الدبلوماسية، وموضوع الخيار العسكرى. كما طلبت إسرائيل أيضاً أن تبقى الولايات المتحدة الخيار العسكرى ماثلا للعيان كتهديد واضح ومباشر، خصوصاً بعدما قامت كوريا الشمالية بتجاربها النووية والصاروخية الأخيرة، حيث ترى إسرائيل أن تصرف الكوريين يؤكد أن سياسة الخيار الدبلوماسى كخيار وحيد قد فشلت، وقبل أن تسير إيران على طريق كوريا الشمالية ينبغى أن تخاف. كذلك طلبت إسرائيل أن توافق واشنطن على بروز الدور الإسرائيلى كشريك للولايات المتحدة فى هذه المعركة، وألا تكون هناك علاقة بين معالجة الموضوع الإيرانى والمشكلة الفلسطينية.

على صعيد آخر قام الرئيس الإسرائيلى بدور سياسى غير مسبوق من رئيس إسرائيلى سابق، فقد كان أكثر وضوحاً فى الكشف عن الموقف النهائى لإسرائيل، وذلك أمام أعضاء لجنة الشرق الأوسط المنبثقة عن لجنة الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى، حيث أكد رفض إسرائيل قبول إيران نووية فى منطقة الشرق الأوسط، لما يشكله ذلك من تهديد للكيان الإسرائيلى، وليس فقط الأمن الإسرائيلى، وأن سوريا ينبغى ألا تتوقع أن تقدم إسرائيل لها هضبة الجولان على صينية من فضة دون أن تفك ارتباطاتها الاستراتيجية مع كل من إيران وحزب الله وحماس. كما قام بيريز بزيارة دولة كازاخستان وحصل على تعهد من رئيسها نور سلطان نزار بايف بالامتناع التام عن إمداد إيران باليورانيوم، مؤكداً للرئيس الكازاخى أن إيران تستخدم اليورانيوم لتطوير أسلحة الدمار الشامل، كما أن إسرائيل لا يمكنها أن تتغاضى عن تهديد أحمدى نجاد "بمحو إسرائيل من الخريطة".

ويرجع ما تبديه إسرائيل من اهتمام خاص لكازاخستان كونها أكبر جمهوريات آسيا الوسطى، وتمتلك قدرات علمية وتقنية هائلة ورثتها عن الاتحاد السوفيتى السابق، حيث توجد فيها قاعدة إطلاق الصواريخ والمنصات الفضائية فى مركز بايكونور الفضائى الشهير، كما أنها تمتلك ما يقرب من ربع احتياطى اليورانيوم فى العالم. ولذلك قامت شركة (سابيتون ليمتد) الإسرائيلية بشراء أكبر مجمع لمعالجة اليورانيوم الخام فى العالم فى كازاخستان عام ١٩٩٩، كمقدمة لأن تصبح إسرائيل لاعباً مهماً فى سوق اليورانيوم العالمى.

الموساد يطارد سفناً تحمل أسلحة روسية وكورية شمالية لإيران:

وفى مقابل هذا النجاح فى كازاخستان أخفقت إسرائيل فى الحصول على وعد واضح من موسكو بالامتناع عن تسليم أسلحة دفاع جوى وصاروخى متطورة لإيران، أبرزها نظام S-٣٠٠ المضاد للطائرات.

ورغم أن هذا الموضوع كان محوراً للمحادثات العديدة التى جرت بين مسئولين أمريكيين وإسرائيليين مع القادة الروس، وكانت أخرها الزيارة السرية السريعة التى قام بها رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو إلى موسكو فى ٢٠٠٩/٩/٨ بشكل مفاجىء، حين اختفى من إسرائيل لمدة عشر ساعات كثرت فيها التساؤلات عن مكان وجود رئيس الوزراء، إلا أن صحيفة يديعوت أحرونوت كشفت عن أنه كان فى موسكو، حيث التقى فيها بشخصيات كبيرة ومؤثرة فى صنع القرار الروسى - ليس بينها بوتين ولا ميدفيديف - لحث المسئولين الروس عن إيقاف أى إمدادات لأسلحة دفاع جوى لإيران وسوريا، وذلك إثر تلقى المخابرات الإسرائيلية معلومات عن صفقات أسلحة عقدتها موسكو مع كل من إيران وسوريا من شأنها أن تحدث خللاً فى التوازن العسكرى فى المنطقة لغير صالح إسرائيل، وترى الأخيرة فيها مساساً مباشراً بأمنها، وأن من بين هذه الأسلحة صواريخ طويلة المدى من شأنها أن تصل إلى كل من حزب الله وحماس وتستخدم فى الحرب ضد إسرائيل. وكان شيمون بيريز قد سبق له أن قام أيضاً بزيارة غير مقررة لموسكو فى أغسطس الماضى والتقى بكل من الرئيسين ميدفيديف وبوتين، ولكنها لم تكن سرية، ونشر فيما بعد أن الهدف منها كان التفاوض حول السفينة الروسية التى اختطفت فى عرض البحر وتبين أنها تحمل أسلحة موجهة إلى إيران وسوريا، وقيل أن خاطفيها مرتبطون بجهاز الموساد الإسرائيلى. ويسعى الإسرائيليون إلى استغلال رغبة القيادة الروسية فى تحسين العلاقات معهم للتأثير عليها باتجاه وقف صفقات الأسلحة مع إيران وسوريا، وفى بعض الأحيان تحقق الضغوط الإسرائيلية هدفها، فقد أصبح الإسرائيليون مقتنعون بأن روسيا لم تزود سوريا وإيران بعد بالصاروخ المضاد للطائرات والصواريخ S-٣٠٠، ولا تزال إسرائيل على جهودها لمنع بيعه إلى هاتين الدولتين، وإن كانت روسيا قد باعت لإيران ٢٩ نظاماً آخر للدفاع الجوى هو Tor M١- ذو مدى ودقة أقل بكثير من نظام S-٣٠٠. كما تحاول إسرائيل إقناع موسكو بالانضمام إلى العقوبات الدولية على إيران الرامية إلى وقف برنامجها النووى، فى مقابل إيقاف الدعم الإسرائيلى لجورجيا وابخازيا.

وفيما يتعلق بالسفينة الروسية المخطوفة، فقد رفضت إسرائيل التعقيب على تقرير نشرته مجلة "تايم" الأمريكية ذكرت فيه أن عملاء الموساد هم الذين خطفوا السفينة

الروسية (آرتيك - سى) وأنهم وجدوا على متنها مجموعة صواريخ متطورة مضادة للطائرات، وأنها كانت متوجهة إلى ميناء الجزائر فى طريقها إلى إيران أو سوريا، وكانت هذه السفينة قد انطلقت من فنلندا يوم ٢٢/٧/٢٠٠٩، وحسب الرواية الروسية كانت تحمل أخشاباً بقيمة ٢ مليون دولار فى طريقها إلى الشرق الأوسط عبر نهر المانش ما بين فرنسا وانجلترا، وسيطر عليها ثمانية أشخاص، وتابعوا إبحارها فى المسار المقرر لها باتجاه الجزائر، ثم انقطع الاتصال بها تماماً بعد يومين. وفى ٨/١٢ أعلن الأسطول الروسى عن بدء التفتيش على السفينة، وبعد خمسة أيام أعلن أن قواته تمكنت من تحرير السفينة واعتقال خاطفيها بعد العثور عليها على مقربة من شواطئ جزر الرأس الأخضر، إلا أن الصحيفة الروسية (كومسومو لسكايا برافدا) ذكرت حقيقة حمل السفينة صواريخ S-٣٠٠ أو صواريخ بحرية X-٥٥، وأن استعادة السفينة وخاطفيها على وجه السرعة إلى روسيا أنقذ البلاد من فضيحة سياسية كبرى. أما مجلة (التايم) فاعتمدت على أقوال الأدميرال تارموكوتس - قائد سابق كبير فى سلاح بحرية استونيا ويعمل حالياً مسئولاً فى الاتحاد الأوروبى عن متابعة القرصنة البحرية، الذى أفاد بأن روسيا أرسلت إلى هذه السفينة عدة طائرات نقل على متنها مئات الجنود واعتقلت الخاطفين وربان السفينة ومساعديه، وربطت بين موعد الاعتقال على السفينة ٨/١٧ وبين الرحلة المفاجئة إلى روسيا للرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز فى اليوم التالى واجتماعه مع ميدفيديف وبوتين أربعة ساعات، حيث أثبت بيريز للرئيسين الروسيين أن إسرائيل لديها أدلة قاطعة على أن أسلحة روسية متطورة تصل إلى دول معادية وتتسرب إلى حزب الله وحماس. ثم علم بعد ذلك أن السفينة توجهت بعد خروجها من المياه الفنلندية إلى مقاطعة كالييننجراد الروسية على ضفاف بحر البلطيق، حيث تم تحميلها بمنظومات الدفاع الجوى الصاروخية تحت ستار إصلاح عطب تقنى مما استدعى لاحقاً تدخل الموساد الإسرائيلى، وتبين بعد ذلك أن الموساد هى التى ساعدت روسيا فى العثور على السفينة حفظاً لماء وجه روسيا عالمياً، فى مقابل تعهد جديد بعدم بيع أسلحة متطورة لإيران وسوريا.

وفى حادث آخر مشابه يؤكد تتبع الموساد لصفقات الأسلحة التى تعقدها إيران مع دول أخرى منتجة للصواريخ وتعمل فى المجال النووى، قامت سلطات دولة الإمارات فى منتصف أغسطس الماضى بإيقاف سفينة تحمل شحنة من الأسلحة مصنوعة فى كوريا الشمالية، ومتوجهة إلى إيران، باعتبار ذلك خرقاً للعقوبات الدولية المفروضة على كوريا الشمالية. حيث تبين أن السفينة الاسترالية (إيه . إن . إل استراليا) وتمتلكها شركة استرالية كانت تحمل منصات إطلاق صواريخ وأجهزة تفجير وذخيرة وقذائف صاروخية، وقد أبلغت الولايات المتحدة الإمـارات حول شحنة الأسلحة التى صادرتها السلطات الإماراتية.

وفى إطار هذا النشاط الاستخباراتى القوى الذى تمارسه الموساد، لم يكن غريباً أن يمدد نتنياهو لسنة إضافية لمهام رئيس الموساد (مائير داجان) المكلف خصوصاً بإدارة الملف النووى الإيرانى، تحسباً لمهام استخباراتية أخطر وأهم من المتوقع أن يقوم بها الموساد فى المرحلة القادمة، خاصة عندما يبدأ العد العكسى لساعة الصفر لتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، وما يتطلبه ذلك من تدقيق للمعلومات عنها وما حولها من أهداف عسكرية أخرى يتحتم ضربها لإنجاح الضربة الجوية، وأيضاً للقيام بعمليات استخباراتية تحتية بقوات خاصة ضد النظام الإيرانى، خاصة وأن تقييم داجان للأحداث الأخيرة فى إيران كان صائباً عندما أكد أمام مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر أن التظاهرات التى نشبت فى إيران ستنتهى إلى لا شئ بسبب شدة بطش الحرس الثورى بالإصلاحيين.

المخابرات الأمريكية والإسرائيلية يعيدان تقييم البرنامج النووى لإيران:

توصلت كل من هيئات الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية خلال الشهر الماضى (أغسطس ٢٠٠٩) إلى تقييم جديد لبرنامج إيران النووى يفيد بأنها تمكنت من إنتاج وقود نووى كاف للتسريع من عملية صنع سلاح نووى، وإن كانت إيران تعوزها خطوات أخرى مهمة من أجل صنع القنبلة.

وكان جلين ديفيز المبعوث الأمريكى الجديد للوكالة الدولية قد صرح أمام اجتماع لمجلس محافظى الوكالة بأن "لدينا مخاوف جادة من أن إيران تحاول عمداً وكحد أدنى الاحتفاظ بخيار السلاح النووى .. وأنها اقتربت جداً أو تمتلك بالفعل يورانيوم منخفض التخصيب يقدر بـ ١٥٠٨ كجم، وهو قدر كاف لإنتاج سلاح نووى واحد إذا اتخذ القرار باستكمال تخصيبه أكثر للمستوى المستخدم فى الأسلحة (٩٠٪ فأكثر) .. وهو ما يقرب إيران من امتلاك قدرات خطيرة قادرة على زعزعة الاستقرار". وفى وقت سابق من هذا العام قال مدير الاستخبارات القومية الأمريكية أن إيران على الأرجح لن تكون قادرة من الناحية الفنية على رفع مستوى التخصيب إلى المستوى المطلوب فى الأسلحة قبل عام ٢٠١٣، وهو ما اعترضت عليه إسرائيل، حيث اعتبرت أن هناك برنامجاً سرياً لتخصيب اليورانيوم تخفيه إيران عن مفتشى الوكالة يمكنها من إنتاج كمية مخصبة بنسبة عالية من اليورانيوم تكفى لصنع سلاح نووى خلال عام واحد.

كما اتفقت التقديرات الإسرائيلية مع الأمريكية فى أن إيران

تمتلك فعلاً تصميمات لصنع رأس حربى نووى لصاروخ باليستى طراز (شهاب) الذى تملك فيه إيران عدة مئات تهدد بهم إسرائيل ودول المنطقة.

ثم جاء التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة النووية الصادرة فى ٦/٩/٢٠٠٩، والذى عبر فيه عن أسفه لأن طهران تتمادى فى انتهاكات قرارات المجلس الأمنى، واعترف بعدم إقناع إيران فى الدخول بمباحثات من أجل تسوية جميع المسائل العالقة فى برنامجها النووى منذ العام الماضى، وأن إيران رفعت عدد أجهزة الطرد المركزى التى تعمل فى مجال تخصيب اليورانيوم إلى ٨٣٠٨ أجهزة وأنها غذت نحو ٧٩٤٢ جهازاً بغاز سداس فلورايد اليورانيوم UF-٦ وهو ما يعكس عدم تعاونها مع الوكالة فى القضايا المثيرة للقلق، إضافة إلى عدم تنفيذها البروتوكول الإضافى، هذا رغم أن ليس كل أجهزة الطرد المركزى تعمل بسبب أعطال فيها، وهو ما سيسمح لإيران باستئناف توسيع كبير فى التخصيب إلا إذا حدثت مشاكل فنية، وكان الرئيس الإيرانى نجاد قد سبق أن صرح بأن إيران زادت من عدد أجهزة الطرد المركزى، كما تستخدم نوعيات جديدة من هذه الأجهزة (P-٢) بالإضافة لوسائل أخرى (التخصيب بالليزر) مما يزيد من حجم الكميات المطلوب تخصيبها من اليورانيوم، وسرعة وزيادة نسبة التخصيب، ونقاوة اليورانيوم المخصب.

كما أوضح تقرير الوكالة أن إيران تعاونت معها بشكل جزئى فى تدعيم إجراءات الضمانات المطبقة فى منشأة ناتانز لإنتاج الوقود النووى، كما سمحت للوكالة بإجراء تحقق وتفتيش فى مفاعل أراك، وإن كانت إمكانات مفتشى الوكالة محدودة بحيث لا تسمح لهم بتفتيش وتغطية كافة جوانب هاتين المنشأتين، ولكن فى المحصلة النهائية أن إيران أنتجت مزيداً من اليورانيوم المخصب وذلك فى الفترة ما بين ١٨/١١/٢٠٠٨ وحتى ٣١/٧/٢٠٠٩، ولا تزال تواصل التخصيب، وأن المخزون الحالى منه (١٥٠٨ كجم) يزيد بمقدار ٢٠٠ كجم عما كان موجوداً فى مايو الماضى. كما أفاد التقرير بأن إيران سمحت للمفتشين بأن يزوروا مرة أخرى منشأة أراك لفصل البلوتونيوم الذى يعمل بالماء الثقيل لمرة واحدة، وأنه تم استكمال ٦٣٪ من حجم إنشاءاته، وسيتم تركيب جسم المفاعل فى عام ٢٠١١، وإذا ما تم تركيب سقف المفاعل، فإنه سيصعب على الأقمار الصناعية مراقبة أنشطته. وقد أرجح مراقبون غربيون تراجع معدل تخصيب اليورانيوم رغم استمراره إلى احتمال وجود نقص فى مادة (أوكسيد اليورانيوم) وهى المادة الخام المستخدمة فى إنتاج اليورانيوم المخصب، وهو ما يعنى فعالية الحصار والعقوبات الدولية المفروضة على إيران، وهو ما يفسر أن عدد أجهزة الطرد المركزى التى تم تركيبها ولم يجد تشغيلها قد ارتفع نحو ٢١٠٠ جهاز فى مايو الماضى يمكن إضافتهم لخطوط الإنتاج فى غضون أسابيع إذا ما توافرت المادة الخام.

وقال مسئول فى الوكالة الدولية للطاقة "أنه يوجد محطة تخصيب قيد الإنشاء، ولكنها تعمل فى الوقت نفسه، وهذا وضع غير مألوف للغاية بالنسبة للمراقبين. لذا، يجب على الوكالة لتكون لديها صورة كاملة لنقاط التغذية والناتج، أن تقوم بتعديل وضع إضافة كاميرات مراقبة، ذلك لأنه كى يتم تحويل التخصيب إلى أغراض التسلح سيكون على إيران إعادة مغايرة أجهزة الطرد المركزى لتنتج يورانيوم عالى التخصيب، وتحول هذا اليورانيوم إلى فلتر، ثم تعمل على تصغير حجمه ليركب فى رأس حربى لصاروخ. ومن غير المرجح بشدة أن تقوم إيران بذلك فى منشأة ناتانز، لأن من المؤكد أن وكالة الطاقة ستلاحظه وتدق جرس الإنذار".

ولكن من المعروف أنه لا يحق لمفتش الوكالة التجول فى أى مواقع غير المواقع المدنية المعلنة من جانب إيران، وهذا ما يجعلهم غير قادرين على التحقق من أن إيران ليس لديها مشروع نووى عسكرى مواز فى مكان ما بهذه الدولة الشاسعة، الخاضعة لسيطرة أمنية محكمة. وتتراوح تقديرات الغرب للمدة التى يمكن أن تستغرقها إيران لتصبح دولة نووية بين ستة أشهر وخمسة أعوام، ويرجع هذا التباين إلى الغموض السياسى الذى تتسم به إيران، ومقاومتها للاختراق المخابراتى. وقد زاد د. محمد البرادعى رئيس الوكالة من المخاوف فى يونيو الماضى حين تخلى عن المحاذير الدبلوماسية المعتادة، وقال أنه الآن واثق من أن هدف إيران هو إظهار أنها قادرة على إنتاج سلاح نووى فى فترة زمنية قصيرة بعد صدور الأمر بذلك لردع الأعداء - مثل إسرائيل والولايات المتحدة، وأن إيران تحجم عن الكشف عما بحوزتها من معلومات ودراسات عسكرية بخصوص رؤوس نووية لصواريخها، وترفض إطلاع الوكالة عما لديها من تصميمات فى هذا الشأن، وتعمد للاكتفاء بتقديم أقل القليل من المعلومات التى تطلبها الوكالة، فى ذات الوقت الذى تواصل فيه عمليات التخصيب.

وطبقاً لتقرير الوكالة الأخير، فقد خسر الذين راهنوا على إمكانية أن تؤدى التوترات السياسية الداخلية التى أعقبت إعلان نتائج انتخابات الرئاسة فى إيران إلى إبطاء أو تجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم، بل العكس هو الصحيح، فالتقرير يشير بوضوح إلى أن قدرة طهران على بناء مزيد من أجهزة الطرد المركزى لم تتأثر مطلقاً خلال الشهور الأخيرة، وربما يكون أحمدى نجاد أحوج ما يكون الآن للاستمرار فى برنامجه النووى، بل وتسريعه من أجل استعادة التأييد الشعبى الذى فقده فى الأشهر الثلاثة الأخيرة.

ورغم وضوح تقرير الوكالة الدولية للطاقة، إلا أن مسئولين

إسرائيليين دبلوماسيين غربيين اتهموا الوكالة بإخفاء أدلة حول البرنامج النووى الإيرانى تثبت سعى إيران لامتلاك أسلحة نووية، حيث ذكرت صحيفة هاآرتس فى ٢٠٠٩/٨/١٩ أن إيران تمتنع عن نشر معلومات تم الحصول عليها فى الأشهر الأخيرة تدل على ذلك، واتهمت البرادعى بالتساهل حيال إيران. وطالب المدير العام للوكالة النووية الإسرائيلية شاؤول حوريف بنشر هذه المعلومات والتى بقيت سرية بحيازة رئاسة الوكالة. وأشارت الصحيفة إلى أن الأدلة المشار إليها ضمن وثيقة ملحقة بتقرير لمفتشين زاروا إيران ووقعها رئيس فريق التفتيش، غير أنها لم تدرج فى التقرير الأخير الصادر عن الوكالة. أما فرنسا فقد عبرت على لسان وزير خارجيتها برنار كوشير عن استيائها من تصريحات د. البرادعى وطريقة تعاطيه مع أعضاء الوكالة بخصوص الملف النووى الإيرانى، بل ذهب كوشير إلى حد اتهام البرادعى بإخفاء معلومات عن الوكالة وعن الدول الخمس دائمى العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا حول الأنشطة النووية الإيرانية، وعن طبيعة البرنامج النووى الإيرانى، والشق التسليحى من هذا البرنامج، وحول الرؤوس النووية ووسائل إطلاقها، وتمنى أن تصل الدول الكبرى إجابات من الوكالة على هذه الأسئلة، وهو الاتهام الذى رفضه د. البرادعى بشدة ورد عليه بعنف، واصفاً إياها بأنها "ادعاءات خبيثة ولا أساس لها من الصحة" وتثير انزعاجاً عميقاً، مشدداً على أن الوكالة التابعة للأمم المتحدة تعتمد على "إجراءات بحث وتحقق مستقلة ومحايدة وشاملة"، وكان البرادعى قبل تنحيه عن رئاسة الوكالة الدولية للطاقة النووية فى الخريف القادم، قد ضغط على إيران كى تجيب على أسئلة حول "أبعاد عسكرية محتملة" لبرنامجها النووى، مبدياً قلق الوكالة حول دور مزعوم لشخص أجنبى مجهول (روسى الجنسية) خبير فى التفجيرات، وأن إيران تركز على الأسلوب والشكل وتقدم إجابات محدودة وإنكارات بسيطة".

ومما أدى إلى تزايد قلق الدول الغربية وإسرائيل، ما أوضحه رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية غلام رضا زاده من أن عدد أجهزة الطرد المركزى فى ناتانز سيبلغ ٥٠,٠٠٠ جهاز ومن نوعين جديدين خلال الخمس سنوات القادمة، وأن الأجهزة الجديدة ستضاعف قدرة تخصيب اليورانيوم الجارية حالياً، وأن القدرة الإنتاجية لمصنع تحويل اليورانيوم فى أصفهان تبلغ عشرة أطنان من الوقود النووى المخصص لمفاعل أراك الذى يعمل بالماء الثقيل والذى لا يزال قيد البناء، إضافة إلى ثلاثين طناً من الوقود النووى للمفاعلات الجديدة التى ستعمل بالماء الخفيف، وأوضح رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية أن بلاده حصلت على تكنولوجيا تصنيع أجهزة طرد مركزى أكثر دقة وأقل أعطالا، تستخدم فى تخصيب اليورانيوم، وهو الأمر الذى أدى بأجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية إلى إعادة تقييم الموقف النووى الإيرانى من جديد فى ضوء هذه المعلومات، وبالتالى التوقيت المتوقع أن تمتلك فيه كمية اليورانيوم المخصب بنسبة كافية لإنتاج أسلحة نووية، وقدراتها وعددها، ووسائل إطلاقها التى ستكون متاحة خلال الخمس سنوات القادمة، لاسيما بعد أن أكدت الموساد أن لديها أدلة على أن السعى من أجل صنع تصميمات لرؤوس نووية للصواريخ شهاب تم استئنافه سراً فى عام ٢٠٠٥ بناء على تعليمات من المرشد الأعلى للثورة على خامنئى.

ويضيف الإسرائيليون أنه قد يكون هناك وقت تحذير ضئيل، أو قد لا يكون هناك وقت إطلاقاً، لاسيما إذا كان لدى إيران منشآت سرية، ويشتكى الإسرائيليون من أنه فى أعقاب ما حدث فى العراق أصبحت أجهزة الاستخبارات الأمريكية تلتزم بحذر شديد فى تقييمها للقدرات النووية والعسكرية الإيرانية، هذا رغم حصولها فى عام ٢٠٠٧ على أدلة لوجود تصميمات لرؤوس صاروخية نووية تعمل عليها إيران. كما يناقش المسئولون فى أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية مدى تأثير الأحداث الأخيرة فى إيران على برنامجها النووى، وحول ما إذا كانت القيادة الإيرانية التى واجهت احتجاجات عنيفة، تعانى حالة من الشلل فيما يتعلق بالتفاوض مع الغرب، ومن ثم البت فى موضوع استمرارها فى البرنامج النووى، إلا أن الرد الإيرانى الأخير على مقترحات مجموعة دول ٥+١، قطع الطريق على أية شكوك فى أن إيران تكون قد عدلت عن موقفها السابق، بل يؤكد هذا الرد على أن إيران أصبحت أكثر إصراراً وتصميماً على استكمال برنامجها النووى، باعتباره مشروعاً قومياً يمكن أن تتوحد الأمة الإيرانية حوله.

الاستعدادات الإسرائيلية لتوجيه ضربة عسكرية لإيران:

لم تكن المناورات الضخمة التى أجرتها إسرائيل كلها (قيادات، وجيشاً، وشعباً) فى الفترة ما بين ٣١ مايو إلى ٤ يونيو الماضى لمواجهة حرب صواريخ ضدها قادمة من إيران وحزب الله وسوريا وحماس، لم تكن هى المظهر الأخير لتدريب الإسرائيليين تحسباً لمثل هذه المواجهة، والمتوقع أن تقع فى النصف الأول من عام ٢٠١٠، خاصة بعد أن هدد قادة إيران برد واقعى وحاسم إذا تعرضت منشآتها النووية لهجوم إسرائيلى أو أمريكى أو مشترك، بل إن قائد الحرس الثورى الجنرال على جعفرى لم يتردد فى التصريح بأن "إيران ستوجه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإسرائيلية إذا هاجمت تل أبيب إيران، وذلك بما تملكه إيران من قدرات صاروخية كبيرة". وذلك فى إشارة منه لاستهداف مفاعل ديمونة الإسرائيلى، وذلك بعد أن تعدى مدى الصواريخ (شهاب-٣) ٢٠٠٠ كم وبما يجعلها قادرة على الوصول إلى أى هدف فى إسرائيل، وأيضا بعد أن ربطت إيران ملفها

النووى بالسلاح النووى الإسرائيلى وضرورة إزالته قبل الحديث عن البرنامج النووى الإيرانى. كما جاء تعيين أحمد وحيدى وزير الدفاع فى إيران بمثابة تحدى بالغ للجانب الإسرائيلى الذى عارض تعيينه بشدة لتورطه فى تفجير مركز ثقافى يهودى فى بيونس أيرس بالأرجنتين عام ١٩٩٤، حيث أكد وحيدى أن تعيينه فى هذا المنصب يبطل الدعاية والحرب النفسية الإسرائيلية ضده. كما أعلنت إيران أنها طورت نظام أسلحة لاعتراض الصواريخ المهاجمة، وبناء عشرات من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات والنظم الصاروخية، بالإضافة لنظام رادار متطور، هذا بالإضافة للمعلومات التى تفيد بشراء إيران نظام دفاع جوى صينى مماثل للنظام الروسى S-٣٠٠، وكذلك أجرت تدريبات على الحروب الإلكترونية.

لذلك أجرت إسرائيل تدريباً مشابهاً على مستوى مراكز القيادة فى الفترة الأخيرة، استعداداً لمناورات حية ضخمة تشمل جميع المستويات السياسية والعسكرية والدفاع الإقليمى والشعبية، ستجرى فى يناير القادم يشمل أيضاً التصدى لهجمات صاروخية كيماوية وبيولوجية تتعرض لها المدن الكبرى فى إسرائيل، وكيفية التعامل مع الأمر فى حالة تعرض مناطق الكثافة السكانية وإصابة الأجهزة الحساسة فى الجيش والشرطة بأمراض خطيرة كالجمرة الخبيثة والجدرى المائى وغاز الأعصاب VX، كما يدرس المسئولون الإسرائيليون احتمالية تحصين البلاد بالكامل ضد هذه الأمراض، وهو ما ستتولى وزارة الدفاع تنفيذه.

كما أجرت إسرائيل تدريباً فى الولايات المتحدة على كيفية اعتراض الصاروخ المضاد للصواريخ (حيتس -٣) للصواريخ الإيرانية شهاب بعد الإنذار بذلك عقب إطلاقه من إيران بخمسة دقائق ونصف الدقيقة، أى خارج الأراضى الإسرائيلية، وذلك بالتنسيق مع بطاريات الصواريخ الأمريكية باتريوت باك -٣ ووسائل الإنذار الأمريكية. هذا إلى جانب تطوير الصاروخ الباليستى (أريحا -٣) ليتعدى مداه ٢٧٥٠ كم ليشارك مع القاذفات والمقاتلات الإسرائيلية فى توجيه الضربة المخططة ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وكانت إسرائيل قد اتفقت مع الولايات المتحدة على رفع مستوى التنسيق الاستراتيجى بينهما، وذلك بدعوى "تعاظم التحديات التى يواجهها الطرفان معاً، وبحيث يشمل التنسيق لقاءات دورية بين وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء أجهزة المخابرات فى البلدين. وكان التنسيق الاستراتيجى الرسمى بين الدولتين فى زمن حكومة ايهود أولمرت السابقة، يتم بجلسات نصف سنوية يديرها وزير المواصلات الإسرائيلى شاؤول موفاز، وهو رئيس أركان سابق فى الجيش الإسرائيلى، مقابل موظفين كبار فى وزارة الدفاع الأمريكية، وتقرر أن يقود الوفد الإسرائيلى إلى المحادثات وزير الخارجية الإسرائيلى افيجدور ليبرمان مقابل وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون، ويتوقع أن تعقد أولى هذه الجلسات فى أكتوبر القادم فى القدس.

وفى إطار هذا التنسيق تعطى الولايات المتحدة معلومات لإسرائيل حول إيران، وتشركها فى الكثير من القضايا التى تهم البلدين، كما يتم بحث الطلبات الإسرائيلية المتواصلة حول الأسلحة المتطورة والمزيد من المعلومات. ويشار إلى أن إسرائيل تشكو باستمرار مما تصفه بالبخل الأمريكى فى التجاوب مع طلباتها، بينما تشكو الولايات المتحدة من زيادة الطلبات الإسرائيلية. وساد هذه العلاقات الخلل فى عدة مناسبات عندما اكتشفت واشنطن أن إسرائيل لا تنفك عن محاولات البحث عن جواسيس لها فى الولايات المتحدة لمعرفة المزيد من المعلومات حول الأسلحة المتطورة وحول قضايا التسلح فى الدول العربية وإيران.

وفى إطار الاستعداد والتدريب على توجيه ضربة لإيران ومواجهة ردود أفعالها المتوقعة، عبرت غواصة إسرائيل طراز دولفين قناة السويس فى شهر يونيو الماضى قادمة من قاعدتها فى حيفا (يوجد ٣ غواصات من هذا الطراز فى إسرائيل)، وتوجهت إلى البحر الأحمر، حيث قاعدة إيلات البحرية، وذلك فى مناورة غير معتادة وصفت بأنها استعراض لقوة إسرائيل الاستراتيجية فى مواجهة إيران. ويعتقد بشكل واسع أن هذه الغواصات من المحتمل أن تكون مسلحة بصواريخ كروز ذات رؤوس نووية، وحيث سبق أن هددت إسرائيل بنشر هذه الغواصات فى خليج عمان لتوجيه ضربة نووية لإيران فى حالة إقدامها على قصف إسرائيل بصواريخ شهاب. وقد شاركت هذه الغواصة فى تدريب للقوات البحرية الإسرائيلية فى البحر الأحمر انطلاقاً من قاعدة إيلات، والتى لم تكن ترابط فيها غواصات من قبل. وذكر مصدر إسرائيلى أن هذه المناورة البحرية أظهرت أنه "بإمكان البحرية الإسرائيلية أن تصل بشكل أسهل كثيراً إلى المحيط الهندى والخليج عما مضى"، ثم أضاف "وفى حالة الضرورة فإن غواصاتنا قادرة على أن تفعل بإيران ما يعتقد أنها قادرة على فعله، ومن المؤكد أن هذه القدرة يمكن تفعيلها من البحر المتوسط". وكل غواصة دولفين ألمانية الصنع مزودة بعشر فتحات لإطلاق طوربيد تم زيادة اتساع أربع منها بناء على طلب إسرائيل لتسع - على حد قول محللين مستقلين - صواريخ كروز مزودة برؤوس نووية، لكن التساؤلات تدور حول ما إذا كانت هذه الصواريخ يصل مداها إلى ١٥٠٠ كم اللازمة لقصف إيران من البحر المتوسط، أم من الضرورى المناورة بها حتى خليج عمان ليمكنها قصف أهداف إيرانية. ومن المنتظر أن ينضم لأسطول الغواصات الإسرائيلية، ٢ غواصة دولفين أخريين تم التعاقد

عليها فعلاً مع ألمانيا ليصير إجمالى ما تملكه إسرائيل منها خمس غواصات، وهو ما سيسمح لإسرائيل بتنظيم جولات تجوب فيها بعض الغواصات مياها بعيدة، فيما يبقى البعض الآخر لتأمين الساحل الإسرائيلى أو يرسو لإجراء أعمال الصيانة.

وفى إطار المناورات البحرية الإسرائيلية أيضاً قامت فرقاطتان إسرائيليتان من طراز (سعر - ٥) فى النصف الأول من يوليو الماضى بعبور قناة السويس، فيما اعتبر أنه جزء من الاستعدادات الإسرائيلية لتوجيه ضربة إلى القدرة النووية الإيرانية. وقد اعتبرت صحيفة التايمز البريطانية فى عددها بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ أن انتشار هاتين السفينتين الحربيتين بعد أيام من عبور غواصة دولفين، يعتبر مؤشراً واضحا على قدرة إسرائيل على تحريك قوتها البحرية الضاربة إلى مسافة قريبة من إيران فى غضون وقت قصير. وجاء هذا التحرك قبل أسابيع قليلة من مناورات أجراها سلاح الجو الإسرائيلى للتحليق على مسافات طويلة فى الولايات المتحدة فى نهاية يوليو الماضى شاركت فيها عدد من المقاتلات الإسرائيلية F - ١٦، وذلك فى قاعدة (نيلليسى) الجوية الأمريكية، وبمشاركة طائرات النقل الإسرائيلية طراز (هيركيوليز C١٣٠) فى سباق روديو ٢٠٠٩ الذى جرى فى قاعدة (ماكورد) الجوية فى واشنطن، وكذلك من تجربة الصواريخ (حيتس/ السهم) المضادة للصواريخ على السواحل الأمريكية الغربية.

ويشار فى هذا الصدد إلى أن إسرائيل أجرت فى السابق مناورات علنية وسرية على عمليات ذات مدى بعيد، منها تحليق أكثر من ١٠٠ مقاتلة F - ١٦، F - ١٥ وصواريخ إمداد بالوقود فى الجو فى العام الماضى لمسافات بعيدة وصلت إلى السواحل اليونانية وحتى مضيق جبل طارق، كما اعتبر الهجوم الجوى والبحرى الذى قامت به طائرات وسفن إسرائيلية فى المياه الإقليمية السودانية ضد قافلة سلاح كانت متجهة إلى حماس عبر الصحراء الشرقية المصرية فى يناير الماضى (٢٠٠٩)، تأتى أيضاً فى إطار الاستعدادات الإسرائيلية لضرب أهداف متحركة. وثمة اعتقاد لدى محللين عسكريين بأن الغواصات الإسرائيلية بإمكانها بالاشتراك مع المقاتلات المتقدمة أن تشارك فى الضربة التى ستوجه ضد ١٢ موقعاً نووياً إيرانياً تبعد عن إسرائيل نحو ١٣٠٠كم.

وفى مواجهة احتمال مشاركة كل من حزب الله فى لبنان وحركة حماس فى غزة مع إيران فى ضرب إسرائيل بصواريخ قصيرة المدى، وجهت إسرائيل إنذارات وتحذيرات كثيرة لقادة هذين الحركتين التابعتين لإيران من مغبة ذلك، بل حذر الجنرال عاموس جلعاد رئيس الدائرة السياسية والأمنية فى وزارة الدفاع حماس من أن إسرائيل ستقدم على تدميرها فى حالة سعيها لامتلاك صواريخ يزيد مداها عن ٦٠كم. وقال جلعاد: «نحن لا نستطيع إبادة حماس بأكملها، ولكننا نستطيع ضرب جميع مؤسساتها السياسية والأمنية والدفاعية والخدماتية وكافة مراكزها فى حال امتلكت هذه الصواريخ واستطاعت استعمالها». وفى كلمته أمام مؤتمر مكافحة الإرهاب فى هرتزليا فى ٢٠٠٩/٩/٨ قال جلعاد «عزمت إسرائيل على تدمير قوة الردع لدى كل من حزب الله وحماس فى حالة امتلكت هاتان المنظمتان صواريخ ذات مدى طويل يهدد حياة الإسرائيليين». واعتبر أن حماس غير قادرة حاليا على مهاجمة الجيش الإسرائيلى مدللاً على ذلك «بعجزها» عن أسر جنود خلال الحرب على غزة، واتهم جلعاد إيران بلعب دور أساسى فى تشجيع العمل المقام ضد إسرائيل مدعيا أن الكثير من الفصائل الفلسطينية تستعين بإيران ماليا وعسكريا من أجل تعزيز قدراتها الدفاعية، محذراً من أن إيران ستدعم فى حالة تطويرها سلاحاً نووياً، المقاومة الفلسطينية بشكل أكبر. أما الجنرال عاموس يادلين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية فقد أكد مؤخراً أن حماس «تمتلك اليوم أسلحة وصواريخ أكثر دقة وتطوراً من ذى قبل، بإمكانها أن تصل إلى مدينة تل أبيب».

إسرائيل ليست فى حاجة لضوء أخضر من الولايات المتحدة لشن ضربة ضد إيران:

كشف دبلوماسى أمريكى النقاب عن أن إسرائيل كانت تعتزم توجيه ضربة عسكرية لإيران خلال الاضطرابات التى أعقبت انتخابات الرئاسة الإيرانية، وأن الحكومة الإسرائيلية قدمت طلباً للإدارة الأمريكية عليه توقيع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز، يشير إلى رغبة إسرائيل فى توجيه ضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية، وأن إدارة الرئيس باراك أوباما تجاهلت الطلب، مما أحبط الحكومة الإسرائيلية.

وفى محاولة لتخفيف حدة الحرب الكلامية المشتعلة بين إيران وإسرائيل، نفت الإدارة الأمريكية التفسيرات الإيرانية لتصريحات جوبايدن نائب الرئيس الأمريكى بأن واشنطن أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لمهاجمة إيران أو أنها تعيد النظر فى مشاريعها لفتح حوار مع طهران. وكان رئيس مجلس الشورى الإيرانى على لاريجانى قد حذر من أن طهران ستحمل واشنطن مسئولية أى ضربة عسكرية تستهدف منشآتها النووية، ولكن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أيان كيلى خفف من شأن التفسيرات الإيرانية لتصريحات بايدن قائلاً: «لا أريد بالتأكيد أن أعطى ضوءاً أخضر لأى عمل عسكرى»، إلا أنه كرر ما قاله بايدن الذى شدد على أن إسرائيل «دولة ذات سيادة ولها الحق فى اتخاذ قراراتها العسكرية». كان بايدن قد سئل ثلاث مرات خلال لقاء مع قناة أى بى سى عما إذا كانت الولايات المتحدة ستقف حجر عثرة فى طريق إسرائيل؟ ورد نائب الرئيس فى كل مرة قائلا:

«أن إسرائيل بصفتها دولة ذات سيادة مؤهلة لاتخاذ القرار الذى تراه صواباً»، وأضاف أيضاً أن خيار الحوار مع إيران والذى عرضه الرئيس أوباما لا يزال قائماً، ولكن على إيران أن تبادر بالاستجابة». ويأتى ذلك فى الوقت الذى ذكرت فيه صحيفة «واشنطن تايمز» الأمريكية أن بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى أكد أن بلاده لم تطلب إذن واشنطن لقصف إيران، خوفاً من عدم موافقة البيت الأبيض على هذه الخطوة.

وإذا كان الرئيس أوباما قد سارع بنفسه إلى توضيح عدم منح الولايات المتحدة الضوء الأخضر لإسرائيل، قائلاً: «إننا لا نملى على الآخرين ما يجب عليهم فعله من أجل حماية أنفسهم» هنا برز السؤال فى إسرائيل: إذا كان الحال كذلك، إذن: أين تقف الولايات المتحدة من توجه إيران لتصبح دولة ذات قدرات نووية؟ كما تتضح حقيقة أخرى مهمة وهى أنه إذا كانت إسرائيل لا تملك الضوء الأخضر لمهاجمة إيران، فإنها أيضاً لا تملك الضوء الأحمر الذى يمنعها من ذلك. فالقرار بيد إسرائيل، والولايات المتحدة لن تساعدها، ولكنها أيضاً لن توقفها، والحكومة الإسرائيلية تتحمل المسئولية كاملة، هذا ما قاله وما لم يقله الرئيس الأمريكى ونائبه.

ومن ناحية أخرى، تشير السوابق التاريخية إلى أن إسرائيل لا تحتاج أصلاً إلى استئذان البيت الأبيض إذا قررت القيام بمثل هذه الخطوة، فعلى سبيل المثال، وفى ٧ يونيو ١٩٨١ وبعد يوم واحد من إجماع رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجين مع الرئيس الراحل أنور السادات، قامت الطائرات الإسرائيلية بالاغارة على المفاعل النووى العراقى (أوزيـراك)، وخرج بعدها الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ليدين الحادث مكتفياً بالقول إن هناك بعض خيارات أخرى كان ينبغى على إسرائيل أن تضعها فى الحسبان، لكن بيجين بعد نجاح العملية الإسرائيلية قال للصحفيين وهو فى حالة زهو أنه «وضع نموذجاً لأى رئيس وزراء إسرائيلى قادم، حيث لن يكون بإمكانه غير القيام بنفس الخطوة لو تشابهت الظروف». وأيضاً فى شهر سبتمبر عام ٢٠٠٧ أغارت الطائرات الإسرائيلية على موقع سورى يشتبه فى أنه مفاعل نووى تحت الإنشاء لتخصيب اليورانيوم، واكتفت دمشق بالقول أنها تحتفظ بحق الرد. ولكن ما يعنينا هنا أنه فى الحالتين لم تستأذن إسرئيل واشنطن، كما أن هجولها على كل من العراق وسوريا لم يترك أى أثر سلبى على أواصر الصداقة التى تجمعهما بواشنطن.

وفى تصعيد جديد من جانب إسرائيل ضد إيران، أكد مصدر أمنى إسرائيل فى ٢٠٠٩/٨/١٢ لصحيفة معاريف الإسرائيلية أن بلاده تملك ما وصفه بـ «خيار عسكرى حقيقى» ضد البرنامج النووى الإيرانى، وأوضح أن إسرائيل قادرة على شن هجوم على إيران بمفردها، وبالتالى تأجيل عملية إنتاج أول قنبلة نووية إيرانية لعدة سنوات، إلا أنه أبدى تشاؤمه حيال عامل الوقت، واستبعد أن يكون ذلك فى المستقبل القريب، أو على الأقل قبل حوار بين إيران والولايات المتحدة، وثبوت فشله فى منع إيران من استكمال تاريخها النووى. وتحت صورة لرئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو وهو يجلس فى مقعد قيادة مقاتلة F - 15I نقلت الصحيفة عن هذا المصدر الأمنى قوله "إن إسرائيل يمكن أن تشن هجوماً من هذا النوع دون موافقة الولايات المتحدة لكن الوقت بدأ ينفد لتصبح الغارة فعالة.

وعلى صعيد متصل نفت السعودية ما تردد حول موافقتها على السماح للطائرات الحربية الإسرائيلية بالتحليق فى أجوائها لضرب المواقع النووية الإيرانية ووصفتها بأنها كاذبة. وقال المتحدث باسم وزراء الخارجية السعودية أسامة نوقالى «إن المملكة لا تقيم أية علاقات دبلوماسية أو تجارية أو من أى نوع آخر مع إسرائيل، وبالتالى لم تجر أى محادثات معها». كانت صحيفة صانداى تايمز البريطانية قد نقلت عن رئيس الموساد تأكيده لنيتنياهو أن «السعودية ستكون طرفاً عند تحليق طائرات إسرائيلية فوق أجوائها فى أى غارة تشنها تل أبيب فى المستقبل على مواقع نووية إيرانية». وزعمت الصحيفة أن مائيرداجان مدير الموساد أجرى مطلع العام الحالى محادثات سرية مع مسئولين سعوديين لبحث تلك الإمكانية.

رؤية تحليلية:

لا يشك أحد فى أن لإسرائيل هدفاً استراتيجياً قديماً وحديثاً فى آن واحد يتمثل فى استمرار احتفاظها بالاحتكار النووى دون أن يشاركها فيه أحد من دول المنطقة. ومن ثم علينا أن نتخذ كل ما يصدر عنها من تصريحات ويقع على أرضها وحولها من مناورات وتدريبات وعمليات استخباراتية تدور حول هذا الشأن والاستعداد له على محمل الجد، وهو ما يجب أن تضعه إيران فى اعتبارها جيداً، لأن افتراض أن إسرائيل لم تأخذ الضوء الأخضر من واشنطن لشن عملية عسكرية ضد إيران، إنما يعنى ضمنياً أنها لم يوجه لها أيضاً أى ضوء أحمر من واشنطن للامتناع عن تنفيذ هذه العملية، وأن الموعد التقريبى لتنفيذ مثل هذه العملية سيكون بعد إعلان مجموعة دول ٥ + ١ عن فشل مفاوضاتها مع إيران المتوقع أن تجرى خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠. ولقد جاء الرد الإيرانى على مقترحات هذه الدول يعلن مقدماً فشل المفاوضات التى ستجرى، وبالتالى يعلى من ترجيحات شن الضربة الإسرائيلية فى الربع الأول من عام ٢٠١٠ وقبل أن يصل البرنامج النووى الإيرانى إلى مدى أبعد فى امتلاك السلاح النووى.

وخطورة هذا الأمر لا تتمثل فقط فيما سينتج عن العملية العسكرية من آثار سلبية على كل المنطقة، بل فى طبيعة الإجابات التى بعثت بها إيران على مطالب المجتمع الدولى.

فبعد أن أغلقت الباب تماماً حول بحث أى موضوع يتعلق بملفها النووى، وهو جوهر مطالب المجتمع الدولى، قدمت طهران حزمة مقترحات وأفكار لحل قضايا ومشاكل عالمية، وكذلك حل مشاكل المنطقة الحالية، حيث أبدت استعدادها للمشاركة فى حل قضايا الإرهاب، والقضية الفلسطينية، والعراق، وكذلك أفغانستان، أى أن طهران قدمت نفسها كزعيمة للمنطقة بأسرها، والدليل أنها تريد حل كل مشاكلها، وبما يعنى ضمنياً أن خيوط الحل فى يدها، وأنها قادرة من خلال أذرعها الممتدة فى كل هذه الأنحاء والبلدان على أن تشعل المنطقة أو تهدئها، وهو ما نرى ملامحه واضحة فى تدخلاتها فى لبنان وغزة وأفغانستان واليمن والعراق ودول الخليج العربية، وحتى اريتريا وجزر القمر والصومال، بل وأن لها اتصالات أيضاً مع تنظيم القاعدة الإرهابى، وهو ما يفسر وجود ثلاثة من أبناء أسامة بن لادن فى إيران ومعهم الرجل الثالث فى القاعدة (سيف العدل)، والذى يؤكد ذلك أن الإرهابى السعودى (العتيبى) الذى سلم نفسه لسلطات بلاده اعترف بأنه قادم من إيران، كما أن استعدادها للمساعدة فى أفغانستان يفسره الكشف عن مخزن لأسلحة إيرانية يشمل صواريخ وصواعق وأحزمة ناسفة.. وخلافة تابع لمقاتلى طالبان، والأمر نفسه فى العراق من حيث الموالين لإيران، وحماس فى غزة، وحزب الله فى لبنان، حيث تصل إليهم الصواريخ الإيرانية بحراً وجواً وبراً.

من هنا يمكننا أن نفسر توجه بيريز وكذلك نتنياهو فى زيارات علنية وسرية لموسكو للضغط عليها لمنع بيع صواريخ ٣٠٠ - S لإيران، لأنها سلاح فعال قد يكبد المقاتلات الإسرائيلية خسائر جسيمة عند قيامها بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية إذا ما دخل هذا السلاح الروسى فى خطة الدفاع الجوى عن هذه الأهداف الإيرانية. ونفسر أيضاً التدريبات والمناورات الإسرائيلية المكثفة على شن هجمات جوية بعيدة المدى، وأيضاً على الدفاع عن الأراضى الإسرائيلية لمواجهة رد فعلى انتقامى صاروخى من جانب إيران. كما يمكننا أيضاً أن نفسر مناورات الغواصات والتحركات البحرية الإسرائيلية إلى البحر الأحمر باعتبارها ستكون من أدوات الرد الانتقامى لإسرائيل إذا ما تعرضت أراضيها لقصفات من صواريخ شهاب الإيرانية، وكل ذلك فى المحصلة النهائية يؤكد أن شبح الضربة العسكرية الإسرائيلية ضد إيران قد عاد من جديد يحوم فوق أجواء المنطقة، وإذا ما حدث ذلك فإن تغيرات دراماتيكية عديدة وحادة ستشهدها المنطقة ليس فقط على الأصعدة العسكرية والأمنية، بل وعلى الأصعدة السياسية والاستراتيجية ستترك آثارها لعقود طويلة. كما لن يكون الوضع الداخلى المضطرب فى إيران بعيداً عن هذه التأثيرات، بل سيكون فاعلاً، حيث أن الشعب الإيرانى - على غير ما يظهر الإعلام الإيرانى الرسمى - فاض به الكيل من ظلم وفشل وفساد وديكتاتورية حكام المؤسستين الدينية والحرس الثورى فى إيران، وستكون ضربة إسرائيل ضد إيران ذريعة لقيام انتفاضة شعبية كاسحة ضد هذا النظام، مستغلة ما سيعانيه من ضعف نتيجة هذه الضربة، وليس توحيد الشعب الإيرانى مع النظام الذى يحكمه كما يشيع البعض، واضعين فى الاعتبار دروس التاريخ منذ حكم الأكاسرة فى إيران إبان العصور الوسطى وحتى اليوم، وهى أن هزيمة وانكسار الأنظمة الحاكمة فى إيران تأتى دائما من الداخل وليس من الخارج، مهما كانت دولة فارس / إيران تمد لها أذرع تابعة لها فى دول المنطقة.

اجتماعات دول جوار العراق: قراءة في فاعلية الدور وآفاق المستقبل

إيمان أحمد رجب

جاء انعقاد الاجتماع السادس لوزراء داخلية دول جوار العراق في شرم الشيخ في ١٤ أكتوبر الماضي في فترة حرجة يمر بها العراق، سواء على مستوى تفاعلاته مع دول الجوار أو على مستوى تطورات أوضاعه الأمنية والسياسية.

وقد أثار نجاح انعقاد هذا الاجتماع على الأقل من حيث عدم وجود أي صدام أو أي نوع من المشادة الكلامية بين وزيري الداخلية السوري سعيد سمور والعراقي جواد بولاني، رغم تأزم العلاقات بين بلديهما على خلفية هجومي ١٩ أغسطس الماضي الذي استهدف وزارتي المالية والخارجية، العديد من التساؤلات حول طبيعة دور هذه الاجتماعات في علاج أو ضبط الخلافات بين دول الجوار والعراق.

كما أثار ذلك تساؤلات حول مستقبل هذه الاجتماعات بعد أن يكتمل تنفيذ الاتفاق المنظم لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، خاصة وأن الدعوة لعقد أول هذه الاجتماعات ارتبطت بتأزم العلاقات بين الولايات المتحدة والنظام العراقي السابق، حيث دعت إليها تركيا في يناير ٢٠٠٣ في محاولة للضغط على الرئيس صدام حسين للنزول على ما طلبته الولايات المتحدة منه لتجنب الحرب، وشملت الدعوة الدول المشتركة في حدودها مع العراق ممثلة في سوريا والأردن والكويت والسعودية وتركيا وإيران، إلى جانب البحرين ومصر، وانضم إليها العراق منذ اجتماع ١٥ فبراير ٢٠٠٤، وارتبط استمرار انعقادها بعد ذلك بعدم استقرار الوضع في العراق. فإذا كان الوضع كذلك، هل ينفي انتهاء وجود القوات الأمريكية واستقرار الوضع في العراق سبب انعقاد هذه الاجتماعات؟.

وضع داخلي حرج

انعقد مؤتمر شرم الشيخ الأخير في وقت يمر فيه العراق بمرحلة حرجة، فهو مقبل على انتخابات نيابية مخطط لأن تنعقد في يناير المقبل وقد يترتب عليها إعادة توزيع موازين القوة بين القوى السياسية العراقية، خاصة مع ما تشير إليه التحالفات الحالية من انقسام القوى السياسية المدعومة من إيـران، حيث شكل المجلس الأعلى الإسلامي الائتلاف العراقي الموحد دون أن يضم حزب الدعوة الإسلامي الذي يرأسه المالكي، وفي المقابل أعلن المالكي مؤخرا تشكيل ائتلاف دولة القانون، وذلك في الوقت الذي ينقسم فيه حزبه على نفسه ما بين مطالب بالانضمام إلى الائتلاف العراقي وما بيت رافض لذلك.

ويشهد العراق في ذات الوقت تنفيذا مرحليا لعملية انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية، وجدلا داخليا حول طرح الاتفاقية المنظمة لذلك للاستفتاء الشعبي، وهو أمر لم يحسم بعد.

ومن المتوقع أن تكون مرحلة نقل السلطات الأمنية للقوات العراقية مرحلة ملائمة ليعاود تنظيم القاعدة نشاطه في العراق، خاصة وأن مرحلة نقل السلطات إلى الحكومات المحلية الجديدة المشكلة بموجب انتخابات المجالس المحلية يناير ٢٠٠٩ قد شهدت ارتفاع عدد ضحايا العنف من المدنيين مقارنة بعددهم في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨، حيث بلغ إجمالي عدد القتلى من المدنيين ٤١٦ في مارس ٢٠٠٩ و ٤٨٤ مدني خلال أبريل من العام ذاته.

كما استمرت معدلات العنف في الارتفاع مع بدء انسحاب القوات الأمريكية إلى خارج المدن العراقية منذ يونيو الماضي، حيث بلغ إجمالي القتلى خلال يونيو ٥١٧ مدني وخلال يوليو ٤١٨ مدني ، وخلال أغسطس الماضي ٥٣٧ مدني ()، وارتفعت معدلات العنف مجدداً في كركوك وبغداد وديالى وبابل ونينوى والموصل خلال الشهرين الماضيين بعد ما شهدته من استقرار نسبي().

علاقات متأزمة مع دول الجوار

شهدت علاقات العراق مع كل من إيران وسوريا وتركيا درجة من درجات التوتر في الشهور السابقة على انعقاد اجتماع شرم الشيخ، حيث تسببت سيطرت إيران على المراقد الشيعية في النجف وكربلاء، والتي أسماها بعض العراقيين بـ»هيمنة منظمة الحج والزيارة الإيرانية»، في تدني عوائد الزيارة لهذه الأماكن خلال شهر أكتوبر الماضي مما اضر بالاقتصاد العراقي.

كما ثارت قبيل انعقاد اجتماع شرم الشيخ خلافات بين إيران والحكومة العراقية حول نصيب العراق م الأنهار المشتركة معها وتحديدا نهري الكارون والكرخة، خاصة مع تزايد مشاكل الجفاف وتملح الأرض، مما أثر على القطاع الزراعي في العراق. وذلك إلى جانب ما تسبب فيه استمرار سيطرت إيران والجماعات الشيعية الموالية لها على البصرة وميسان وكربلاء بصفة رئيسية، واحتفاظها بعلاقات من نوع خاص مع الأكراد وتأييدها مطالبهم بضم كركوك، من توتر مع

بعض أعضاء الحكومة العراقية.

وهذا الوضع يفسر رفض القوى العراقية استمرار النفوذ الإيراني في العراق، فقد تحدث نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي في ٥ أكتوبر الماضي عن أن «إيران لا تتعامل تعاملا منصفا ومسئولا مع العراق، على الرغم من التصريحات الإيرانية المتكررة حول دعم العراق والعملية السياسية»، وصرح النائب في البرلمان العراقي عن الكتلة العربية المستقلة عمر الجبوري بأن «إيران سوف لن تكف عن تدخلها في الشأن العراقي كون إيران لها مصالح خاصة، والتاريخ ليس بعيد عما حصل من صراع في الشارع العراقي»، وطالب بأن «نعيش جيرانا من دون أجندات تدخل».

كما رفضت الرابطة الحقوقية العراقية زيارة رئيس المجلس الوطني العراقي إياد السامرائي لإيران لكونها «غير مبررة»، وجاء في بيان الرابطة أن منصبه ليس تنفيذي ليقوم بهذه الزيارة، و أنه بتلك الزيارة «يتحدى الشعب العراقي ويستهين بدماء الشهداء ويعطيها رخيصة لمن اعتدى على العراق».

وفي حالة سوريا وصلت العلاقات مع العراق إلى مستوى الأزمة، وقد كان تفجيري ١٩ أغسطس الماضي نقطة فاصلة فيها، فقبل هذه التفجيرات بيومين زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي سوريا وأعلن هو والرئيس السوري بشار الأسد عن تأسيس مجلس تعاون استراتيجي على مستوى رئيسي حكومتي البلدين، ومع وقوع التفجيرين وحديث بعض المسئولين العراقيين عن مسئولية عدد من البعثيين الموجودين لدى سوريا عن تلك التفجيرات، ثم مطالبة رئيس الوزراء نوري المالكي سوريا بتسلم المسئولين الرئيسيين عن التفجيرين: محمد يونس الأحمد وسطام فرحات، ثم رد الرئيس بشار الأسد على أن اتهام سوريا «غير أخلاقي»، تطور الوضع إلى حد استدعاء كل من الدولتين سفيرها.

وقد فشلت محاولات الوساطة الإيرانية والتركية فضلا عن العربية بين العراق وسوريا في حل هذه الأزمة، بعد انعقاد أربع جولات من المباحثات، كما لم تنجح الجلسات التحضيرية لاجتماع شرم الشيخ في اقتراح حلول للأزمة، ومع ذلك تضمن البيان الختامي بندا يدعو لـ «تعزيز الآليات الدبلوماسية والقانونية لتسليم العناصر الإرهابية المتواجدة في بعض دول الجوار»، وذلك في محاولة لتطوير آلية ما تحول دون تكرار أزمة العراق مع سوريا مع أي من دول الجوار، ورغم ما يحمله ذلك البند من أهمية، إلا أن تطبيقه يظل خاضعا لتقدير مطلق لدول الجوار لطبيعة مصالحها داخل العراق.

ومع إصرار العراق على تدويل أزمته مع سوريا، ابتعث الأمين العام للأمم المتحدة في ٢ نوفمبر نائبه للشئون السياسية أوسكار فرنانديز تارانكو، وذلك للإصغاء لمخاوف الحكومة العراقية حول الأمن والسيادة على خلفية تفجيرات ١٩ أغسطس و٢٥ أكتوبر التي استهدفت وزارتي العدل والبلديات والأشغال العامة ومبنى محافظة بغداد.

ومن غير الواضح ما ستنتهي إليه هذه الأزمة، إلا أن ما يمكن توقعه هو انعكاسها على الوضع الأمني خاصة في المناطق الحدودية مع سوريا، وهذا تشير إليه عودة أعمال العنف في محافظة الأنبار القريبة من الحدود معها. وقد كشف وزير الداخلية المصري حبيب العادلي عن جهود كبيرة بذلتها مصر لتجنب أي صدام بين الوفدين السوري والعراقي خلال اجتماع شرم الشيخ.

من ناحية أخرى، تتبع تركيا سياسة «تدخلية» في كركوك عن طريق سعيها لحماية الأقلية التركمانية بما يضمن للتركمان حضورا سياسيا قويا في السلطة المحلية، وذلك إلى جانب تمسك تركيا بحقها في ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الاراضي العراقية، خاصة بعد أن جدد البرلمان التركي مؤخرا تفويضه للجيش التركي للقيام بذلك وسط رفض برلمانيين عراقيين لذلك.

فاعلية دور اجتماعات دول الجوار:

مثل انعقاد اجتماع شرم الشيخ وحضور ممثل سوريا والعراق وإيران وتركيا رغم التوتر الذي ساد تلك العلاقات، تحديا لهذه الاجتماعات كآلية إقليمية لتثبت مدى فاعليتها وقدرتها على إدارة الخلافات بين العراق وتلك الدول.

ويشير سلوك الوفود المشاركة في اجتماع شرم الشيخ إلى رغبة العراق تحديدا وإيران في حصر هذه الاجتماعات في جانب التعاون الأمني معها ، وتجنب تحويلها إلى أداة أو آلية لإدارة الخلافات، حيث تتم إدارة تلك الخلافات سواء في المجال الأمني الذي تهتم به هذه الاجتماعات أو في غيره من المجالات على المستوى الثنائي بين العراق والدولة المعنية.

وهذا ما تؤكده كلمة وزير الداخلية العراقي التي لم ترد فيها أي إشارة من قريب أو بعيد لأزمة بلاده مع سوريا ، في حين تضمنت كلمة وزير الداخلية السوري ردا ضمنيا على اتهامات العراق لبلاده، حيث أوضح فيها أن سوريا اتخذت الكثير من الإجراءات التزاما بما أبرم من اتفاقيات في هذا الصدد والتزاما «بمواقفها القومية والعربية» ، وتحدث عن إنشاء سوريا ساتر ترابي على الحدود مع العراق بطول ٧٠٠ كلم وبارتفاع ٣ أمتار، وبتسميتها ضباط ارتباط عملا بالبروتوكول الأمني الذي اقره اجتماع جدة، وأكد أن سوريا سلمت «المطلوبين الذين تم إلقاء القبض عليهم في سوريا للجهات العراقية المختصة».

بينما تحدث وزير الداخلية الإيراني مصطفى نجار في كلمته عن اتخاذ بلاده «التدابير والإجراءات التي تستهدف مساعدة العراق على تحقيق الأمن»، دون أن يشير إلى أي من القضايا الخلافية بين بلاده والعراق ، وذلك رغم تنامي هذه

الخلافات حول الأنهار المشتركة وحقول النفط المشتركة، وقد كانت هذه القضايا محل مباحثات رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني مع المسئولين العراقيين في زيارته للعراق مطلع نوفمبر الجاري.

ويمكن تقويم فاعلية هذه الاجتماعات منذ بدء انعقادها بالنظر إلى معيارين، المعيار الأول هو معيار فني او شكلي خاص باستمرارية انعقادها، والمعيار الثاني هو معيار موضوعي خاص بما صدر عنها من قرارات.

فيما يتعلق بالمعيار الأول، يلاحظ أنه قد طرأ تطورين على هذه الاجتماعات، الأول خاص باكتسابها بعدا فنيا منذ اجتماع القاهرة الذي عقد في ٢١ يوليو ٢٠٠٤، حيث تقرر فيه عقد اجتماع آخر لدول الجوار على مستوى وزراء الداخلية من أجل البحث في كيفية ضبط الحدود ومنع تسلل الإرهابيين وتهريب الأسلحة، وذلك إلى جانب عقد الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية.

والتطور الثاني يتعلق باكتسابها بعدا دوليا منذ ٢٠٠٧ حين اتجهت الولايات المتحدة والدول الصناعية الثماني والاتحاد الأوروبي للمشاركة فيها، على نحو جعلها أكثر فاعلية، حيث طرح مؤتمر شرم الشيخ الموسع الذي عقد في ٤ مايو ٢٠٠٧ آلية لتنفيذ ما ينتهي إليه المؤتمر، فقد تحدث بيانه الختامي عن إنشاء مجموعات عمل من أجل توفير المساعدة الفنية في مجال الطاقة والكهرباء والأمن وحماية الحدود، فضلا عن تشكيل مجموعة عمل لمتابعة ومراجعة تنفيذ نتائجه ().

ويلاحظ كذلك وجود متابعة مستمرة من الاجتماعات اللاحقة لما يصدر عن الاجتماعات السابقة من بيانات، ولتقنين ذلك قرر اجتماع جدة لدول الجوار ٢٠٠٦ إنشاء سكرتارية للاجتماعات مقرها بغداد لتنسيق الاجتماعات ومتابعة تنفيذ ما يصدر من قرارات وتوصيات بالتنسيق مع ضباط الاتصال بالدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني، تكشف المتابعة الدقيقة لمناقشات هذه الاجتماعات منذ أول انعقاد لها في ٢٠٠٣ وحتى اجتماع شرم الشيخ الأخير أكتوبر ٢٠٠٩ عن انحصار دورها في مجال تنظيم التعاون الأمني بين العراق ودول الجوار، وعن محدودية ما حققته في هذا المجال على ثلاثة مستويات؛ المستوى الأول خاص بإعادة بناء الثقة بين العراق ودول الجوار، حيث تكشف مناقشات مؤتمر شرم الشيخ الأخير عن استمرار الحساسيات بين العراق ودول الجوار، وهذا ما يشير إليه حديث وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز في كلمته في المؤتمر عن «مساعدة العراق وشعبه دون أن تكون هذه المساعدة ذريعة للتدخل في شئونه، إذ يجب ترك تقرير مصير العراق لأبنائه بكامل حريتهم واختيارهم»، وحديث وزير الداخلية العراقي في كلمته أمام المؤتمر ذاته عن أن العراق «يطمح بدعم دول الجوار والمجتمع الدولي من دون التدخل أو التأثير عليه واحترام خصوصياته وارداته الوطنية».

وبالرجوع إلى مناقشات الاجتماعات السابقة، نجد أن انعدام الثقة كان قائما بصورة أكثر وضوحا بين العراق والدول العربية المشاركة في هذه الاجتماعات، وهذا ما يؤكده مصير الاقتراح الخاص بإرسالها قوات لتحل محل القوات متعددة الجنسية للمساهمة في عملية إعادة البناء والذي طرح أثناء اجتماع الأردن، ففي الوقت الذي تحدث فيه الملك عبد الله الثاني ملك الأردن عن إمكانية إرسال بلاده قوات للعراق إذا ما طلب منها ذلك، رفض رئيس الوزراء العراقي آنذاك إياد علاوي ذلك بسبب وجود «حساسيات طائفية وإثنية» بحسب تعبيره، ورأى أنه يمكن التعاون معها من خلال منعها تسلل المقاتلين إلى العراق.

والمستوى الثاني يتعلق بعدم تطوير هذه المؤتمرات صيغة لتعاون «حقيقي» بين دول الجوار مجتمعة والعراق، أو بين العراق وكل دولة من دول الجوار على حدة، فرغم إقرار هذه الدول بوجود مصالح مشتركة محددة تجمعها، إلا أنها لم تنجح في تطوير آليات متفق عليها ملزمة لجميع الدول تحول دون تطور الأوضاع في العراق بما يهدد تلك المصالح.

فعلى سبيل المثال، أكدت هذه الاجتماعات على ضرورة تعزيز التعاون بين العراق ودول الجوار في السيطرة على الحدود المشتركة، بما يتفق وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦، و قرر اجتماع لجنة التعاون والتنسيق الأمني الذي عقد في أغسطس ٢٠٠٧ في دمشق عدداً من الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب، والتي منها توعية رجال الدين والدعاة بعدم تبني خطاب يثير العنف، وعدم إيواء أطراف مناوئة للعملية السياسية في العراق.

وقد صدرت عن اجتماع خبراء الحدود الذي عقد نهاية ٢٠٠٧ قرارات خاصة بتعيين ضباط اتصال بين العراق ودول الجوار، وبانعقاد اجتماعات ثنائية وجماعية بين ضباط الاتصال ومراكز الحدود لتبادل المعلومات في مجال مكافحة تهريب الأسلحة والمتفجرات والمخدرات وتسلل الإرهابيين.

ويلاحظ أنه لم تنفذ هذه القرارات من قبل جميع دول الجوار، وهذا ما تحدث عنه العراق في ورقته التي قدمها لمؤتمر خبراء الأمن بدول الجوار الذي عقد في دمشق في ١٣ أبريل ٢٠٠٨، حيث تحدثت الورقة عن استمرار «وجود بعض القنوات الإعلامية والمنابر الدينية التي تتخذ من بعض دول الجوار والدول الإقليمية مظلة لها لإثارة العنف»، وعن عدم تعيين أي ضابط اتصال من دول الجوار باستثناء سوريا، وعدم انعقاد أي اجتماع للمراكز الحدودية، وعن عدم مصادقة جميع دول الجوار على بروتوكول التعاون الأمني الذي وقعت عليه

في اجتماع جدة الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٦، فلم يصادق عليه سوى العراق والسعودية وسوريا ومصر.

فضلا عن ذلك حوت ورقة العراق حديثا عن خروقات لمذكرات التفاهم التي صودق عليها من قبل دول الجوار، حيث تحدثت الورقة عن «التدخل التركي في كردستان العراق والتدخل الإقليمي في أحداث البصرة» التي واجهت فيها القوات العراقية مدعومة من القوات الأمريكية والبريطانية جيش المهدي في مارس ٢٠٠٨، ولم يتم تشكيل لجان ثنائية إلا من قبل السعودية وسوريا، وطالب العراق باقي الدول بتشكيل تلك اللجان.

وقد طالب مؤتمر شرم الشيخ الأخير الدول بالإسراع في تسمية ضباط الاتصال وتجديد الالتزام ببروتوكول التعاون الأمني الذي أقره مؤتمر جدة، وطالب الدول التي لم تصادق عليه بسرعة التصديق.

ويتعلق المستوى الثالث بتدريب قوات الأمن العراقية وإعادة بناء قدراتها، حيث لا يزال التعاون الفعلي في هذا المجال محدودا، رغم استمرار تضمين البيانات الختامية لهذه المؤتمرات بما فيها مؤتمر شرم الشيخ الأخير مطالبة بـ«تقديم الدعم اللازمة لرفع كفاءة أجهزة الشرطة العراقية وفقا لإمكانيات كل دولة من دول الجوار»، وقد طالب وزير الداخلية العراقي جواد البولاني في كلمته في مؤتمر شرم الشيخ الأخير دول الجوار بـ «فتح الأكاديميات العربية لتدريب منتسبي الشرطة العراقية».

وما تحقق في هذا الإطار يتمثل في تدريب بعض عناصر الشرطة العراقية في الأكاديميات الأردنية والتركية، وفي إعلان وزير الداخلية المصري في مؤتمر شرم الشيخ الأخير عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الأمني مع العراق، وتنظيم مصر دورات تدريبية لعناصر الشرطة العراقية في مجالات متعددة.

آفاق المستقبل:

يرتبط مصير هذه الاجتماعات بمدى أهميتها للعراق ولدول الجوار، فبالنسبة للعراق، تشير التطورات إلى استمرار حاجته لصيغة تعاونية تطورها هذه الاجتماعات خاصة مع بدء تنفيذ انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية، وذلك لتحقيق هدفين، الهدف الأول يتمثل في ضبط وتأمين حدوده التي يبلغ طولها ٣٦٥٠ كلم، والجزء الأطول منها مشترك مع إيران والسعودية وسوريا حيث تبلغ ١٤٥٨ كلم و ٨١٤ كلم ٦٠٥ كلم على التوالي.

ورغم أهمية ما بذل من جهود في هذا المجال، حيث خصصت السعودية ١٢ مليار دولار لبناء سياج مزدوج على الحدود مع العراق ذي مجسات إلكترونية لإخطار قوات الأمن بأي محاولة لاختراقه مع وجود كاميرات مراقبة و١٣٥ بوابة تحكم()، وأعلن العراق تخصيصه ٥١٠ مليار دينار عراقي لبناء مخافر وملاحق، وشبكات طرق ونظم إنذار مبكر على طول ١٠٠٠ كلم من الحدود مع سوريا وبعض مناطق الحدود مع إيران()، وذلك إلى جانب الجهود التي تحدث عنها وزير الداخلية السوري في كلمته أمام اجتماع شرم الشيخ، إلا أن هناك حاجة حقيقية لتفعيل ما انتهت إليه هذه الاجتماعات من ضرورة عقد اجتماع دوري لضباط الاتصال وتبادل المعلومات بينهم خاصة من قبل سوريا وإيران والسعودية.

والهدف الثاني يتمثل في حاجته لدول الجوار لزيادة قدرة القوات العراقية ورفع كفاءتها، فاستمرار ضعف هذه الأجهزة يجعلها غير قادرة على ضبط الأوضاع في المدن العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة منها بنهاية أغسطس ٢٠١٠، بحسب خطة الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

في ذات الوقت يلاحظ وجود مسعى إيراني قوي يدعمه الموقف الرسمي العراقي وأحيانا السوري لتطوير هذه الآلية إلى شكل جديد ربما يكون تنظيم إقليمي من نوع «خاص» في المنطقة العربية، أو ربما تطوير آلية جديدة تحل محلها، حيث أعلن الرئيس السوري بشار الأسد بعد زيارته إيران نهاية أغسطس عن إنشاء تحالف إقليمي يضم سوريا وإيران والعراق وتركيا، وتحدثت مصادر سورية عن حصول الأسد على موافقة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي على إنشاء ذلك التحالف.

وتحدث سكرتير مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني محسن رضائي أثناء زيارته تركيا في الأسبوع الأخير من أكتوبر الماضي عن إنشاء «منظمة جنوب غرب آسيا»، بحيث تكون تركيا وإيران نواة لها لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية الإقليمية والدولية. وقد تبع ذلك دعوة الرئيس أحمدي نجاد أثناء لقائه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ٢٧ أكتوبر الماضي إلى صياغة «نظام إقليمي جديد»، وهذه الدعوات كررها بعض أعضاء الحكومة العراقية في أكثر من مناسبة، حيث تحدث علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة العراقية مطلع هذا العام عن إنشاء تنظيم إقليمي يضم العراق وإيران وتركيا كنواة مع انفتاحه على غيره من الدول العربية. وتظل الإشكالية سواء في حالة تطور هذه الاجتماعات إلى «تنظيم إقليمي» أو في حالة استمرارها بصيغتها الحالية، هي درجة الموازنة بين خلافات العراق مع دول الجوار خاصة إيران وسوريا، وتفعيل ما انتهت إليه تلك الاجتماعات بما يضمن للعراق عدم تدخل إيران وسوريا تحديدا بصورة سلبية في العملية الأمنية والسياسية التي يمر بها كما يحدث الآن.

ومع ذلك، فإن ما خرج به بيان الاجتماع السادس لدول جوار العراق، لا يؤشر إلى وجود توجه قوى لدى دول جوار

العراق لمساعدته لتحقيق هذين الهدفين. فكما هي العادة صدر بيان ختامي باهت لا يعكس حقيقة أجواء ذلك الاجتماع، ولا يعبر بأي حال عن واقع العلاقات الحالية بين معظم دول الجوار هذه والعراق بكل ما فيه من تطورات ومآس. لم يستطع الاجتماع أن يجد حلا للأزمة بين العراق وسوريا، ولم يقدم رؤى استراتيجية لما يجب أن يتجه إليه العراق، وخاصة ما يتعلق بالملفات الأساسية وبالذات ملف العملية السياسية وآفاقها الوطنية، وملف المصالحة، وملف الأمن، وهي ملفات تفرض نفسها بقوة في ضوء تطورين مهمين، أولهما الانتخابات العامة القادمة في يناير المقبل، وثانيهما، انسحاب القوات الأمريكية ابتداءً من أغسطس القادم.

تجاهل التعاطي مع هذه الملفات، والتركيز فقط على الملف الأمني بمعزل عن البيئة السياسية الداخلية والإقليمية، كان له معنى واضح هو أن دول جوار العراق غير راضية عما يحدث داخله، وأنها لم تعد متحمسة لتوريط نفسها في قضايا ينقسم حولها العراقيون بشدة، أو ربما كان سبب هذا العزوف يرجع إلى أن الولايات المتحدة لا ترضى عن أدوار من جانب دول جوار العراق ترى أنها من صميم اختصاصها أو من صميم مصالحها.

هذا العزوف سواء كان اختيارياً أو اضطرارياً دفع بعض هذه الدول إلى التحرك للدفاع عن مصالحها المباشرة من دون تنسيق مع أحد، وبالذات في ملف الأمن، بعد أن تحول العراق إلى مصدر للتهديد لبعض هذه الدول. فقد دعت السعودية شركات البناء للمشاركة في منافسة على عقد لبناء جدار أمني على طول حدودها مع العراق البالغة ٩٠٠ كيلومتر بتكلفة قد تصل إلى ٤ مليارات ريال، أي ما يزيد على المليار دولار، كما بدأت السلطات الإيرانية بناء جدار اسمنتي فاصل على الحدود العراقية الإيرانية من جهة إقليم كردستان لمنع التسلل من المناطق التي شهدت، ولأكثر من مرة، عمليات مخابراتية أمريكية على حد الاتهامات الإيرانية. هذا الجدار من شأنه أن يفصل الحدود الجبلية فقط بين إيران والعراق بطول ٥٠٦ كيلومترات فقط من الحدود بين البلدين التي تبلغ نحو ٢٢٠٠ كيلومتر.

لجوء السعودية وإيران إلى سياسة إقامة الجدران العازلة مع العراق له أكثر من معنى، أولها إدراك البلدين أن الحكومة العراقية ما زالت عاجزة عن ضبط الحالة الأمنية، وأن ما هو قادم بعد الانسحاب العسكري الأمريكي قد يكون الأخطر، وأن العنف مرشح لأن يتفاقم في العراق، ما يجعل العراق، مستقبلاً مصدرا خطيراً لتهديد الأمن في دول الجوار، وبالذات الدول التي قد تكون لها ارتباطات سياسية أو أمنية ما مع الحكومة العراقية أو مع أطراف الصراع في العراق. كما أنه يعني أيضاً أن دول الجوار لم يعد في مقدورها التعويل على تنسيق أمني متبادل مع الحكومة العراقية. الأمر يبدو هكذا بالنسبة للسعودية، لكنه يختلف بالنسبة لإيران حيث تبدو المشكلة جزئية ومحصورة في إقليم كردستان العراق فقط وليس كل العراق، حيث يبدو لإيران دور مميز في مناطق وسط العراق وجنوب العراق.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر